شؤون فلسطينية

ملف حرب رمضان

3 NOV 1987

١١٩ تشرين الأول (أكتو

BIRZEIT UNIVERSITY
Library
13 NOV 1981
المكتبة

شؤون فلسطينية

١١٩ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة اراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المحتويات

الصفحة		
٣	رئيس التحرير	حلقات التآمر الثلاثة
٨	طاهر عبد الحكيم	مدخل لفهم الشخصية المصرية
٢٢	ندوة العدد	قضايا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة، شارك فيها: ماجد أبو شرار، أبو علي مصطفى، ياسر عبد ربه، محمد خليفة، عربي عواد، أدارها: بلال الحسن
		ملف الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية
٥٤	شفيق الحوت	الحرب العربية ــ «الاسرائيلية» السادسة
٦٤	محمود سعيد	•الانتصار والمازق
٧١	محجوب عمر	حرب رمضان الفلسطينية: الموقع والنتائج
٨٤	كريم مروّة	إطلالة عربية ــ لبنانية على حرب تموز
٩١	يزيد خلف	قراء عسكرية في حرب تموز
١٠٩	مقابلة	سعد صايل: خلقنا فجوة نفسية بين المواطن الاسرائيلي وقيادته
١٢١	حنّة شاهين	تقييم اسرائيل لنتائج حرب تموز: فشلنا عسكرياً وسياسياً

BIRZEIT UNIVERSITY LIBRARY

١٣٥	محمد عبد الرحمن	**التقييم الاسرائيلي للأداء العسكري في حرب تموز وقائع الحرب**
١٤٦	أحمد شاهين	**صفحات من الثقافة الفلسطينية: عجاج نويهض ،مصطفى مراد الدباغ**
١٦١	سميح شبيب	**البطل في أدب غسان كنفاني الروائي**
١٧١	د. أحمد أبو مطر	**بيغن والدعاية الصهيونية – البريطانية**، خليل هندي
١٩٢	**تقارير**	**الندوة المركزية للمواجهة الشاملة لمحو الأمية**، س.ش.
١٩٨	**مراجعات**	**د. عواطف عبدالرحمن، مصر وفلسطين**، أحمد المصري
		هيربرت دراكز، الولايات المتحدة الأميركية واسرائيل ١٩٤٥ – ١٩٧٣ عبيدلي يوسف
٢٠٩	**شهريات**	**المقاومة الفلسطينية – سياسياً**، غسان حسام الدين
		المناطق المحتلة، هند أبو شرار
		اسرائيليات، صلاح عبد الله

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان محمد أبو صلاح

المدير العام: صبري جريس ❋ **رئيس التحرير: بلال الحسن**

العنوان بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات)رأس بيروت - لبنان. ص.ب. ١٦٩١، تلفون التحرير والتوزيع: (٣٥١٢٦٠)، برقيا: مرابحاث، بيروت.

الاشتراك السنوي (بريد جوي): ٧٥ ل.ل. في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا)، ١٠٠ ل.ل. في أوروبا، ١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم. (بريد عادي): ٦٠ ل.ل. في لبنان وسوريا، ٦٥ ل.ل. في جميع الدول غير العربية.

حلقات التآمر الثلاث

منذ تسلُّم الرئيس الأميركي الجديد، رونالد ريغان، لمنصبه في البيت الأبيض، ومنذ الزيارة الأولى لوزير خارجيته الكسندر هيغ إلى المنطقة العربية، والعمل الأميركي الدؤوب جارٍ باتجاه تركيز الإهتمام على أولوية الخطر السوفياتي، وضرورة تجاهل التركيز على القضية الفلسطينية. وقد ظن البعض، لفترة من الزمن، أنهم يواجهون «كلاماً» جديداً بدلاً من «كلام» قديم كانوا يسمعونه من الإدارة الأميركية السابقة. ولكن هذا الكلام الأميركي الجديد، ما لبث أن تحول، وبسرعة، إلى خطة عمل على الأرض، لها قواعدها العسكرية، ولها جيوشها الجرارة، ولها الأساطيل المتحركة في عرض البحر، ولها أحلافها السياسية، ولها معاركها المباشرة ضد كل من يعترض أو يرفض أو يقاوم. ومن على منصة هذا «الكلام» الأميركي الذي يريد أن يلغي أولوية التركيز على القضية الفلسطينية، بدأ عمل سياسي وعسكري متكامل لتحقيق هذا الغرض، ما لبث أن تبلور في ثلاث حلقات يكمل بعضها البعض الآخر.

الحلقة الأولى: التهديد باحتلال الجنوب

بعد أن أطلقت اسرائيل مدافعها وطائراتها نحو لبنان، وعلى مواقع الثورة الفلسطينية فيه، وعلى امتداد رقعة جغرافية واسعة تمتد من الحدود إلى العاصمة بيروت، وبعد أن انقلبت هذه الخطة على صانعيها وتحولت إلى نوع من النصر الفلسطيني، برزت، في اسرائيل، حملة ضد هذا النوع من العمليات العسكرية ليس بهدف استنكاره وإدانته، بل بهدف القول، إن عمليات القصف المدفعي، وعمليات الإغارة بالطائرات على القواعد والجسور ومقرات القيادة وأحياء المدنيين، لا تكفي للقضاء على الفدائيين، وان العمل المجدي للوصول إلى هذه الغاية، هو حملة عسكرية واسعة، يتم فيها احتلال الجنوب كله، إذ بهذه الوسيلة وحدها يمكن ضرب القوة العسكرية الفلسطينية، ويتحقق هدف ابعاد

الفدائيين عن الحدود مع اسرائيل. وقد التقت، عند هذا التحليل، كل القوى الاسرائيلية التي تبدو متناقضة ومتخاصمة، فأبرزته وأيدته القوى التي تشكل تحالف ليكود الحاكم الذي نفذ العمليات، كما أبرزته ودعت إليه بحرارة، قوى حزب العمل المعارض الذي انتقد العمليات بشدة، لقصورها وليس لأي دافع إنساني يتعلق بقتل المدنيين.

أما الجزء الثاني من سيناريو المخطَّط الاسرائيلي، فهو فتح الباب أمام تنفيذ المقترحات الأميركية التي باتت اقتراحات شبه رسمية، يعلنها رونالد ريغان في تصريحات علنية، ويجس نبض المسؤولين العرب بشأنها، تمهيداً لطرحها كخطة عمل رسمية. وملخص هذه الاقتراحات هو نشر القوات الدولية من المناطق المتواجدة فيها حالياً إلى كامل المنطقة التي يتواجد فيها الفدائيون الفلسطينيون. وإذا كان هذا الحل غير ممكن الآن، بسبب الوجود الفلسطيني، وبسبب الحاجة إلى قرار من مجلس الأمن يعترضه احتمال الفيتو السوفياتي، فإن تحقيقه، من خلال وطأة احتلال اسرائيل للمنطقة، يبدو أمراً ممكناً وواقعياً. فإزاء المقارنة بين الاحتلال وبين تواجد القوات الدولية، فإن الكثيرين سيميلون نحو الخيار الثاني، وإذا تم رفض هذا الخيار، فإن تناقضاً موضوعياً سينشأ بين اللبنانيين والفلسطينيين؛ وهو هدف نموذجي آخر من أهداف اسرائيل الدائمة.

ومن خلال هذا السيناريو، تبدو المسألة، حتى الآن، وكأنها مسألة فلسطينية ـ اسرائيلية تتم فوق أرض لبنان، دون أن يكون للبنان واللبنانيين شأن فيها.

ولكن الجزء الثالث من السيناريو الاسرائيلي تجاه الجنوب، يكشف أن الهمّ الاسرائيلي، في النهاية، هو هم لبناني. ففي واشنطن، وأثناء اجتماعات بيغن مع ريغان، أعلن وزير الدفاع الاسرائيلي، أريئيل شارون، أن اسرائيل تريد نصيبها من الحل اللبناني، وأعلن أيضاً أنها شريك في هذا الحل لا يمكن تجاهله. فما الذي يعنيه هذا الكلام؟ المعنى الظاهري له هو إقصاء الفلسطينيين عن أرض لبنان، ولكن معناه الأعمق يفيد أن اسرائيل لن تقبل أي حل سياسي في لبنان، ما لم يكن هذا الحل مناسباً لمصالحها ومطالبها؛ فهي تريد أن تضمن أن التركيبة السياسية التي ستتسلم السلطة بعد إنجاز الوفاق، هي تركيبة مستعدة سلفاً لاتباع سياسة مهادنة تجاه اسرائيل، تنضم إلى ركب المؤيدين لسياسة كامب ديفيد، وتنسحب من تكتل العرب المعارضين لهذه الاتفاقيات. وبما أن لبنان لا يستطيع أن يتبع مثل هذه السياسة دون أن يتعرض لضغوط عسكرية كبيرة، لذلك فإن اسرائيل مستعدة لاقامة تحالف اسرائيلي ـ لبناني يحقق هيمنة اسرائيلية عسكرية على لبنان، أو بكلمات أخرى، يتيح لاسرائيل أن تحارب العرب الآخرين عبر لبنان ومن خلاله. وحين كان مناحيم بيغن يوجه للرئيس الياس سركيس الدعوة تلو الأخرى، لزيارة اسرائيل، وعقد اتفاق ثنائي معها على غرار الاتفاق المعقود بين اسرائيل والنظام المصري، فهو إنما كان يعرض، ولا يزال، تصوره للصيغة العملية التي تريدها اسرائيل من ضمن

الحل السياسي للأزمة اللبنانية. وكذلك، فإن اسرائيل حين تعمد إلى تجاهل اتفاق الهدنة القائم بينها وبين لبنان منذ العام ١٩٤٩، فذلك لأنها ترى أن هذا الاتفاق قد فات وقته، وأن الفرصة مواتية لفرض الاتفاق الجديد. وهكذا تبدأ مسألة احتلال الجنوب كمسألة اسرائيلية ـ فلسطينية في الظاهر، وتنتهي كمسألة اسرائيلية ـ لبنانية في العمق. ومن هنا خطأ الاعتقاد القائل بأن مواجهتها تقتصر على الفدائيين فقط، ومن هنا أهمية الادراك لضرورة التحالف الفلسطيني ـ اللبناني في مواجهتها، ليس حرصاً على الفلسطينيين فحسب، بل ودفاعاً عن سيادة لبنان وعن استقلاله الحقيقي.

الحلقة الثانية: خطة شارون في الضفة الغربية

لقد تسلم شارون وزارة الدفاع في حكومة بيغن الجديدة؛ وهو، بحكم منصبه هذا، مسؤول عن المناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالرغم من تاريخه العنصري المديد، أعلن عن نفسه فجأة كرجل معتدل ومسالم، فألغى حواجز التفتيش على الطرق، وخفف من بعض الاجراءات الاسرائيلية، القمعية، وبدأ سلسلة من الاتصالات مع بعض الوجهاء ورؤساء البلديات في المناطق المحتلة.

إن شارون هو رجل الاستيطان الأول في اسرائيل، وهو زعيم القائلين بأن لا انسحاب على الاطلاق من الضفة الغربية أو من قطاع غزة أو من هضبة الجولان، وهو أيضاً زعيم الارهاب الفعلي في قطاع غزة، فما الذي حول هذا الرجل القمعي الى رجل مسالم من الدرجة الأولى؟ الجواب بسيط للغاية، وهو يتركز في السعي الاسرائيلي ـ المصري المشترك لاحياء مفاوضات الحكم الذاتي، في وقت يدرك فيه الطرفان، أن لا مجال لنجاح هذه المفاوضات إلا باشتراك طرف فلسطيني فيها، وقد أخذ شارون على عاتقه أن يتولى تحضير هذا الطرف، فعمد إلى اجراءاته واتصالاته وصولاً الى هذا الهدف. ولكن شارون ليس رجلاً غبياً، وهو يدرك أكثر من غيره، أن نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية في أوساط الفلسطينيين نفوذ لا ينازع، وأن انضباط زعماء الضفة والقطاع وراء سياسة منظمة التحرير انضباط كامل. وانسجاماً مع هذه المعرفة، فإن شارون يدرك أن اجراءاته «السلمية» هي العمل الجانبي فقط، بينما العمل الجوهري والمركزي هو ضرب منظمة التحرير في مواقع تواجدها الأساسية، أي في لبنان. وحين يتم تحقيق هذا الهدف، يمكن جني ثماره داخل المناطق المحتلة، بابراز بعض الوجوه الضعيفة أو المتواطئة، والقول بأنها وجوه تمثل الفلسطينيين، وبأن غيابها كان بسبب «إرهاب» منظمة التحرير.

إن شارون يحاول الآن، أن يلقي بعض البذار لعله يتمكن من قطف الثمار، إذا تحققت أحلامه بالقضاء على الفدائيين في لبنان. وبعض البذار لذي رماه شارون لم يثمر أبداً، فقد رفض رؤساء البلديات الذين التقاهم أي مساومة على حساب منظمة التحرير الفلسطينية، كما رفضوا أي اعتراف، ولو شكلي، بقضية الحكم الذاتي. ولكن شارون

لم يتوقف عند هذا الحد، بل هو يسعى إلى خلق تناقضات موضوعية بين مصالح الجماهير الفلسطينية في الداخل، لعله يستطيع أن ينفذ منها الى ايجاد «القيادة البديلة» التي يتعامل معها، وترتكز هذه التناقضات الى خطة مضمونها تجاهل البلديات، وتجاهل رؤساء البلديات، مع احياء لتجمعات القرى.

في البند الأول، يبدأ شارون سياسة رفض لكل مطالب البلديات الاجتماعية: التعليم، البناء، المياه، الكهرباء، الهاتف، بحيث تبرز البلديات في النهاية كمؤسسات عاجزة عن توفير المصالح اليومية للناس. وفي البند الثاني، يبدأ شارون سياسة تلبية لكل المطالب التي تأتي عن غير طريق البلديات، وبخاصة عن طريق بعض الوجهاء المرتبطين بهذا النظام أو ذاك، بحيث يصبحون، في النهاية، مرجعاً لكل مطالب بحاجة اجتماعية للمنطقة التي يعيش فيها.

ومع أن أحداً، داخل الأراضي المحتلة، لم ينخدع بأساليب شارون ووعوده، إلّا أنه لا يكفي أبداً الاعتماد على وطنية الناس وصمودهم النفسي في مواجهة خطته، وتفرض هذه الخطة مهمات جديدة على منظمة التحرير الفلسطينية، سواء في أساليب دعم البلديات حتى تستطيع الاستمرار في أداء مهامها، أم في إيلاء اهتمام أكبر لكل القطاعات والمشاريع الريفية التي تقع خارج نطاق مسؤولية البلديات، والتي يحاول شارون أن ينفذ منها لتحقيق أغراضه. ولهذه المسؤولية، جانب عربي بارز؛ إذ أن دعم الصمود في الداخل، يحتاج إلى مبالغ مالية أكبر بكثير مما هو متوافر حتى الآن، كما أن هذا الدعم يجب ألّا يقتصر على دفع مبالغ مالية، وبات يحتاج إلى استنباط وسائل عملية أخرى تنجح في توفير فرص العمل التي تربط الناس بالأرض وبامكانية العيش، حتى يمكن في النهاية تلاحم الموقف السياسي الوطني، مع الاجراءات العملية على الأرض، لمواجهة خطة شارون في سعيها لتفتيت وحدة شعبنا في الداخل، استناداً الى خطة ضرب معقل قوة الفدائيين الأساسية في لبنان.

الحلقة الثالثة: الحلف الاستراتيجي بين أميركا واسرائيل

وهذه هي أخطر حلقات التآمر التي تواجهها القضية الفلسطينية وتواجهها معها المنطقة العربية. إن الهدف الأساسي لهذا الحلف هو محاصرة كل الأنظمة العربية، المعتدلة منها والمتشددة، من أجل جرها الى ساحة القبول والتسليم بالسياسة الأميركية، حيث عنوان هذه السياسية مواجهة خطر الاتحاد السوفياتي، بينما مضمونها الفعلي، التسليم بسياسة كامب ديفيد، ثم التعامل مع اسرائيل كحليف لا كخصم. فهي الهراوة التي تهدد كل نظام عربي، والولايات المتحدة تضع اسرائيل عبر هذا الحلف، كقوة تأديب لكل من يعمل على رفض هذه السياسة أو التمرد عليها.

إن مكونات الحلف الأميركي ـ الاسرائيلي الذي تم انجازه في اللقاء بين بيغن

وريغان، تتجاوز حدود التحالف الثنائي بين بلدين، ويظهر ذلك من خلال الوقائع التالية:

أولاً: ان الحلف يدخل اسرائيل في سياق منظومة دفاعية واحدة تسعى الولايات المتحدة لاستكمال حلقاتها، بدءاً من عمان، مروراً بمصر والصومال وكينيا والسودان، ومن خلال شريط متصل من القواعد العسكرية، التي بات يطلق عليها صفة «تقديم التسهيلات» للقوات الأميركية.

ثانياً: إن الصيغة التطبيقية الأساسية لهذا الحلف، هي بناء مخازن داخل اسرائيل لتخزين الأسلحة الأميركية المخصصة لقوات التدخل السريع، والتي بنيت خصيصاً من أجل احتلال دول النفط العربية، إذا ما تعرضت المصالح الأميركية فيها (أي النفط العربي) لأي خطر.

ثالثاً: إن هذا المخزون من السلاح الأميركي سيكون في خدمة الجيش الاسرائيلي، في حال نشوب أي حرب اسرائيلية ـ عربية، وكبديل سريع عن أي جسر جوي.

وتكفي هذه الوقائع لتؤكد أن المقصود بالتحالف الثنائي بين الولايات المتحدة واسرائيل، هو مواجهة الدول العربية، التي تشكل العمق الاستراتيجي للقضية الفلسطينية.

وبهذا تكتمل حلقات التآمر الثلاث ضد القضية الفلسطينية، وهي حلقات تمتد، في تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، من منظمة التحرير الى لبنان، إلى دول المواجهة، ثم توسع دائرة مخاطرها ضد كل دولة عربية تملك ثروة خاصة أو تبني مؤسسة علمية أو تكنولوجية متطورة، أو تملك قوة عسكرية حديثة، ومهما كان موقعها الجغرافي من ميدان القتال. وهذا ما يستدعي عملاً عربياً مشتركاً لم نزل بعيدين جداً عن امتلاك أولياته، وهو ما يفترض أن يكون قضية البحث المركزية في قمة «جبهة الصمود والتصدي» التي عقدت في الجماهيرية الليبية، وفي القمة العربية المقبلة.

فهل يدرك الحكام العرب هذه التطورات الجوهرية على خارطة الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وهل يملكون فعلاً إرادة التصدي لها؟

رئيس التحرير

مدخل لفهم الشخصية المصرية*

طاهر عبد الحكيم

كانت زيارة رئيس الدولة المصرية للقدس المحتلة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧ بداية مرحلة جديدة وقاسية من التردي في الوضع العربي ضغطت ولا تزال تضغط بقوة على ذهن ووجدان الانسان العربي الذي يرفض أن يرفع الراية البيضاء في معركة لم يسمح له أن يشارك فيها رغم أنها جرت باسمه، ولكنه، في الوقت نفسه، مطالب بأن يبحث عن طريق للخلاص يستطيع فيه أن يأخذ مصيره، بين يديه، وأن يحارب هو معركة وجوده ومستقبله بنفسه.

وكان طبيعياً أن يتطلع الانسان العربي، في مأساته هذه، إلى مصر التي منها يزحف السقوط إذا ما سقطت. ومنها يعم النهوض إذا ما نهضت. وكان طبيعياً أيضاً أن يتساءل الانسان العربي تساؤلاً مشروعاً كيف يقبل الانسان في مصر ذلك الذي كان، ومتى وكيف يتحرّك ليضع نهاية للتردي، ويصنع بداية للنهوض.

وفي المنعطف الخطير الذي تمر به أمتنا العربية، وحيث الثقة بالنفس شرط جوهري لعبور هذا المنعطف عبوراً ناجحاً، يجب ألا تتسلل إلى ذهن الإنسان العربي إجابات مغلوطة حول اسئلته بشأن مصر، والانسان العربي في مصر. لذلك نقدم هذه الدراسة عن الشخصية المصرية، وعن القوانين التي تحكم حركة الانسان في مصر.

الخنوع أو المقاومة

أيّ سمةٍ، من هاتين السمتين، تشكل السمة الثابتة للشخصية الوطنية المصرية؟

يميل عدد من الباحثين المعاصرين إلى وصف الفلاح المصري بالخنوع والسلبية،

---

* فصل من كتاب سيصدر قريباً بعنوان: «تشكل البنية القومية في مصر»، وهو اطروحة دكتوراه اشرف على اعدادها الاستاذ جاك بيرك واجيزت من جامعة السوربون باريس ٣.

ولما كان الفلاح يشكل، تاريخياً، الجسد الرئيسي لشعب مصر، فإن هذا الحكم ينسحب على مجمل الشخصية الوطنية المصرية.

يرى ارنولد توينبي أن الفلاح المصري، على مر التاريخ، كان ينظر إلى ممثلي السلطة ــ وعلى رأسهم حاكم الدولة ــ نظرة اجلال بلغ، في معظم الأحيان، حد التأليه والتقديس؛ ولذلك، كان يذعن لأوامرهم بصورة شبه مطلقة، وأصبحت طاعة الحاكم وكل من يمثله واحدة من أبرز الصفات السلوكية للفلاح المصري[١]. وفي التقرير الذي أعده عن مصر في عهد محمد علي، أكد الدكتور جون باورنج على ما أسماه «عادة الخضوع عند الفلاح المصري» زاعماً أن هذه العادة عميقة الجذور حتى أنه ــ أي الفلاح المصري ــ «يفضل الموت على أن يثور»[٢]. وبيوت بك، مدير الادارة البيطرية للمزارع الحكومية المصرية وسكرتير المعهد المصري لعدة سنوات في نهاية القرن التاسع عشر، يصف الفلاح المصري بأنه خنوع أمام من هو أعلى منه إلى حد اتهامه نفسه، ويرجع السبب في ذلك إلى مئات السنين من القهر والمعاناة[٣].

وفي كتابه «الفلاح» يورد الأب هنري عيروط عن المقريزي، عن كعب الأحبار، أن الله بعد ان خلق كل الاشياء اعطى لكل شيء قريناً، قال العقل: «إني ذاهب إلى سوريا»، فقالت الثورة: «وأنا ذاهبة معك». وقال الفقر: «إني ذاهب الى الصحراء» فقالت الصحة وانا أيضاً ذاهبة الى هناك». ولما قالت الوفرة: «إني ذاهبة الى مصر» قالت السكينة: «وانا سأصحبك».

ويضيف الأب عيروط معقباً: «هذه هي سكينة الفلاح ولكنها تصل إلى حد المهانة والتدني اللتين لم يفرضهما الفقر عليه بقدر ما فرضهما القهر المتواصل من سيده ومجتمعه، وعادة ما تزعم هذه الطبقة أن الفلاح لا يستطيع أن يقدر سلطة تتعامل معه بإنسانية، وهذا صحيح، ولكنه صحيح لأن الفلاحين في الماضي لم يربوا إلا على الضرب والغرامات واللعنات والاهانات والترهيب؛ الأمر الذي حولهم في النهاية، إلى مخلوقات عديمة الحس»[٤]. وواضح أن الاب هنري عيروط استمد رأيه هذا من الشيخ عبد الرحمن الجبرتي، وهو ابن أحد الملتزمين، حيث يقول عن الفلاحين، في المجلد الثالث من عجائب الآثار: «وإذا التزم بهم ذو رحمة ازدروه واستهانوا به... وتمنوا زوال التزامه وولاية غيره من الجبارين».

وهكذا، وإن اختلفت المقدمات، يصل الأب هنري عيروط الذي يعتبر كتابه من المراجع الكلاسيكية عن الفلاح المصري إلى النتيجة نفسها.

ويصل الباحث المصري، كمال المنوفي، إلى النتيجة نفسها التي وصل إليها ارنولد توينبي والتي تفيد بأن الفلاح المصري يطيع الحكام باعتبار ذلك واجباً دينياً. ويذهب الباحث نفسه إلى أن الفلاح المصري يتصور أن الثورة على الحاكم المسلم، مهما بلغ جوره، شيء مرذول؛ وذلك عملاً بفتوى الإمام أحمد بن حنبل والقائلة بأنه، على الرغم من أن الحاكم الجائر لا يطاع في معصية، فإنه لا يجوز الخروج عليه، لأن ذلك يعني استبدال

الخوف بالأمن وإثارة الفتن والعنف وتهديد كيان الأمة ووحدتها، ولذلك فإنه من الحكمة أن تصبر الرعية على جور الحاكم عملاً بحكمة وجوب احتمال أخف الضررين[٥].

ومن رأي هذا الباحث أن الفلاح المصري، على مدى التاريخ، كان ينظر إلى الحاكم باعتباره قمة المجتمع وصاحب السلطة العليا فيه، وأنه يتمتع بقدسية خاصة، ولذلك يستطيع أن يفعل ما يشاء، وأن الفلاح كان يخشى السلطة إلى الحد الذي لا يستشعر في نفسه القدرة على نقدها وذكر أخطائها علناً، كما كان ذلك يؤدي إلى فقدان روح المبادرة لدى الفلاح والاحساس بعجزه عن تغيير الواقع، بل فقد الفلاح كذلك الايمان بحقه في تغيير واقعه[٦].

ان مثل هذه التصورات عن طبيعة الشخصية المصرية تبدو أكثر ما تكون خطورة عندما تصبح جزءاً أساسياً من الفكر الاجتماعي والسياسي لأحد القادة، ويصبح على هذا القائد ان يسلك، فيما يتعلق بقضايا وطنه وشعبه، مسلكاً تهادنياً وتصالحياً مع الأعداء انطلاقاً من عدم الثقة في القوة الروحية او الخلقية لشعبه كما كان الحال مع أحمد لطفي السيد، فيلسوف حزب الأمة ورئيس تحرير جريدته: «الجريدة» واحد أقطاب حزب الأحرار الدستوريين فيما بعد.

فقد كان من رأي لطفي السيد أن المصريين ينافقون الأقوياء، وأنهم خانعون يقبلون بالاهانة والتحقير ولا يصدر عنهم احتجاج، وانهم يعبدون القوة. وحفلت كتابات أحمد لطفي السيد بكل صفات الهوان والخنوع والدناءة وضعف النفس التي الصقها بالمصريين[٧]. ولعل غابرييل باير هو الوحيد، حتى الآن، الذي عالج هذه الصفات التي الصقت بالفلاح المصري رافضاً اياها. فهو، من الناحية النظرية، لا يرى ان هناك دليلاً على صحة الزعم بان سمة ما لشعب بأسره، او لطبقة بأسرها يمكن أن تنتقل بالوراثة من جيل لآخر. اما الحجة القائلة بأن ظروف مصر الطبيعية: انبساط رقعتها وسهولة المواصلات فيها، واعتماد الفلاح على الحكومة المركزية تجعل من الصعب عليه ان يثور فيرد عليها غابرييل باير بقوله: ان عدداً صغيراً من الثورات كفيل بالتدليل على ان التكوين النفسي للفلاح المصري لا يمنعه من الثورة، ويخلص باير إلى أنه، نظراً لأن عدد الثورات التي قام بها الفلاحون المصريون غير قليل على الاطلاق، فإنه لا اساس من الصحة للنظرية القائلة بأن «الخنوع هو سمة الفلاح المصري». ثم يقدم باير سرداً لأهم الثورات والتمردات التي قام بها الفلاحون المصريون فيما بين عامي ١٧٧٨ و١٩٥١ للتدليل على عدم صحة هذه النظرية[٨].

أما المفكر المصري، عباس محمود العقاد، فكان ينظر إلى موقف الانسان المصري من السلطة نظرة مختلفة. فهو يرى أن موقف الانسان المصري من السلطة يقوم دائماً على اساس من الشك والريبة وليس على اساس من التقديس والخوف، ولم يكن في العلاقة بين الفلاح المصري والسلطة ودّ يحرص عليه الفلاح، او ضمان يحميه. ويرى العقاد انه إذا كان الفلاح يرتبط بالأمة وبالحياة القومية عن طريق روابط الأسرة التي تشكل له ضماناً ما ضد القسوة والظلم، فإن هذا هو الجانب المحافظ في الفلاح. ولكن العقاد، على

عكس الآخرين، يرى انه، فيما يتعلق بالسلطة، فإن الفلاح كان دائماً متحفزاً للتغيير، غير ان الفلاح في ثورته، كما يقول العقاد، يريد ان يرى الصفوف حوله ولا يحب ان يخاطر وحده(٩).

ويمكن، انطلاقاً من هذه الملاحظة الهامة التي اوردها العقاد، ان ترجع فترات الاستقرار الطويلة نسبياً التي نلحظها في التاريخ المصري، رغم العسف والاضطهاد، الى جماعية العقل المصري، لا إلى نوع من الخضوع والميل للاستسلام. وبالمثل فإن عمق الثورة، حينما تقوم، واتساعها وشمولها، يمكن رده الى السبب نفسه، اي الى جماعية العقل المصري التي هي النتاج الطبيعي لنمط الحياة المصرية عبر التاريخ؛ فالمصري لم يكن يستطيع أبداً ان يعيش حياة فردية. القرية هي دائماً عالمه؛ حيث يعمل عملاً جماعياً، ويعيش حياة جماعية، واعمال الري والسيطرة على الفيضان، وحماية الرقعة الزراعية من غارات البدو كلها مهام لم يكن من الممكن انجازها الا بعمل جماعي.

هذه الجماعية في العقل المصري هي وحدها التي كان من الممكن؛ حيث لا تكون الثورة ممكنة، ان تواجه القهر بالتحمل، ولكن هذا التحمل للقهر مشروط، كما يقول جاك بيرك، بأن يكون القهر ذاته عاجزاً عن ان يغير من طبيعة الكائن الذي يتحمله(١٠). اي انه، عندما يصل القهر الى الدرجة التي يهدد فيها طبيعة الإنسان المصري وتكوينه، فإنه لا مجال عندئذ للتحمل. هذه الجماعية الصلدة التي تولد تلك القدرة على التحمل قال عنها جاك بيرك انها تزداد قوة وثراء، وتجدداً من خلال العمل المتواصل الذي يؤديه الفلاحون والذي يجدد علاقة الشخصية المصرية بالطبيعة، كما تستمد قوتها وثراءها من تركة ماض هائل تتسلمها الأجيال الجيل بعد الجيل(١١). كذلك تفسر هذه الذهنية الجماعية تلك الخاصية الفريدة الي رصدها جاك بيرك في الشخصية المصرية ويراها ايضاً مصدراً للقوة والثراء، أي قدرة الشخصية المصرية «على ان تجمع، في لحظة واحدة يحسبها المرء نهاية، بينما هي ليست سوى بداية جديدة، فرعونيتها، ومتوسطيتها، وشرقيتها، ولأنها كل ذلك في وقت واحد فإنها تستطيع ان تستمد من هذه الشخصية المركبة الثقة بالنفس والقدرة على اعادة اكتشاف ذاتها»(١٢).

«هذا هو ما جعل مصر لا تضيع ابداً رغم انها كانت تخسر كثيراً»(١٣) ولا يعادل فترات «التحمل»، في كثرتها، الا فترات الثورات التي قامت بها مصر:

فالفترة الممتدة من الأسرة السادسة (٢٤٢٠ ق.م.) إلى الاسرة الثانية عشرة (٢٠٠٠ ــ ١٧٩٠ ق.م.)، أي حوالي ستمئة سنة، هي فترة ثورات مستمرة قام بها الفلاحون المصريون ولعب فيها امراء الأقاليم دوراً لصالحهم الخاص محاولين الانتقاص من السلطة المركزية لحساب سلطاتهم المحلية، وفي بعض الأحيان لمحاولة الاستقلال عن الدولة المركزية. ومن العدل ان نصف حرب احمس ضد الهكسوس في الأسرة السابعة عشرة (حوالي ١٥٠٠ق.م.) بانها كانت حرب تحرير وطنية، وكذلك حرب بساماتيك لتحرير مصر من الأشوريين (حوالي ٦٦٣ق.م.).

وطوال حكم البطالمة الاغريقيين لمصر، والذي استمر حوالي ثلاثمئة سنة (٣٣٢ ــ ٣٠ ق.م.)، كانت هناك، على الأقل، ثلاث ثورات تحريرية بقيادة امراء طيبة.

وكانت المسيحية المصرية عبارة عن ثورة وطنية دائمة ضد حكم الرومانيين والبيزنطيين (٣٠ق.م.ـ ٦٤٠ ميلادية)، وكادت احدى هذه الثورات تستولي على الاسكندرية وتقضي على حكم الرومانيين.

وفترة الولاة الأمويين (٦٥٨ ـ ٧٥٠)، شهدت ثورات فلاحية شاملة كادت احداها تقضي على جيش عبدالملك بن مروان. وفيما بين عامي ٨١٣ و٨٣٣، وكانت مصر، اثناء هذه الفترة، تحت حكم العباسيين، قامت ثورات فلاحية عديدة، واضطر الخليفة المأمون ان يحضر بنفسه الى مصر للاشراف على إخماد واحدة من اخطر تلك الثورات؛ اذ انها استمرت وحدها ثمانية اشهر.

وكانت هناك للمصريين ثورات ضد الفاطميين، وبخاصة في زمن المستنصر، وعلى الأخص حينما تكشف ان الدولة المركزية الفاطمية ليست بأفضل من دولة الاخشيديين الذين استعان المصريون بالفاطميين عليهم. وكذلك الدولة الأيوبية تهددتها اكثر من ثورة.

وهكذا، حتى حكم محمد علي وإلى نهاية حكم اسماعيل (١٨٠٥ ـ ١٨٧٩)؛ حيث يمكن عد حوالي خمس عشرة ثورة، او تمرداً، قام بها الفلاحون، بعضها كان هدفه المعلن هو اسقاط نظام محمد علي.

وتاريخ مصر الحديث (١٨٧٩ حتى ١٩٥٢) هو حلقات متتابعة لإنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية بدءاً بالثورة العرابية، ومروراً بالنضال الوطني بقيادة مصطفى كامل ومحمد فريد، ثم ثورة ١٩١٩، وانتفاضة ١٩٣٥، وانتفاضات ١٩٤٦ و١٩٥٠، ثم ثورة ١٣ يوليو ١٩٥٢.

هذه الثورات والتمردات والانتفاضات العديدة المتكررة لم يكن دافعها تكوين نفسي نزق او نزوع متوارث للتمرد كما قد يبدو لمراقب عابر. وحينما ذهب الامبراطور ادريانوس الى مصر، عام ١٣٦م، ليشرف بنفسه على إخماد ثورة قام بها المصريون، كتب لقريبه سرقيانوس يقول: «لقد تقصيت احوال مصر يا عزيزي سرقيانوس، مصر التي كنت تشيد بها، فإذا بها بلاد طائشة، متقلبة، لا تكف عن المشاغبة، والشعب هنا في الاسكندرية يحتدم ثورة، سليط اللسان، شديد الغرور»[١٤]. وللسبب نفسه الذي رفض من أجله غابرييل باير نظرية «خنوع الفلاح المصري»، كسمة نفسية متوارثة، فإننا نرفض تفسير ادريانوس لثورة المصريين على اساس مزاجي. فأحكام ادريانوس هذه لا تعدو ان تكون حكماً ظالماً من امبراطور ظالم لا يريد ان يقر بظلم نظام حكمه، ضد شعب يثور على هذا الظلم. ولكن إذا لخصنا كلام ادريانوس، بصرف النظر عن احقاده، نرى أنه يقر بأنه كان امام شعب ثائر، غير هياب، معتد بنفسه، وهذه هي المعاني الحقيقية لعبارات الشتائم التي استخدمها الامبراطور حينما وصف الشعب بأنه سليط اللسان، شديد الغرور.

ولكننا نوافق، تماماً، جاك بيرك، في استنتاجه الذي توصل إليه بعد سنوات طويلة من دراسة مصر، حيث «اكتشفها» «بلداً يناضل لإعادة صنع نفسه بعد ماض من الجهود المحبطة»[١٥]. هذا تفسير علمي وواقعي؛ حيث ان الشعوب لا تثور إلا لإعادة صنع واقعها

على نمط أفضل، وان الثورة لا تتكرر إلا لأن الثورات من قبلها لم تحقق أهدافها. فالثورات العديدة التي شهدتها مصر، منذ اول ثورة فلاحية في الأسرة السادسة وحتى ايام اسماعيل، قبيل الثورة العرابية، رغم انها، في بعض الأحيان، كانت تستهدف الاستيلاء على السلطة المركزية، إلا انها جميعاً لم تكن تستهدف تغيير نمط الانتاج السائد والذي كان يقوم على احتكار الدولة المركزية لكل وسائل الانتاج، وبخاصة الأرض، ولقوة العمل ولناتج العمل؛ وذلك لم يكن قصوراً في هذه الثورات وإنما كان نتيجة لحقيقة موضوعية تاريخية؛ وهي ان عناصر نمط جديد للانتاج لم تكن قد نمت بعد بحيث تفرض مضموناً اجتماعياً جديداً لأي من تلك الثورات.

لذلك، فإننا إذا كنا استخدمنا كلمة ثورة او ثورات فإن ذلك لم يكن إلا مجازاً؛ حيث يصعب من الناحية العلمية تصور ثورة إلا اذا كان لها هدف سياسي هو الاستيلاء على السلطة من اجل انجاز هدف اجتماعي هو تغيير نمط الانتاج.

ولهذا، فإنه يكون من الأدق علمياً وصف ما اصطلح على تسميته بالثورات بانها كانت تمردات احتجاجية او حركات ذات اهداف اصلاحية مقرونة، في بعض الحالات، بنزوع للتحرر القومي من سلطة اجنبية.

الدين والشخصية المصرية

طوال تاريخ مصر، وحتى الثورة العرابية (١٨٧٩ ــ ١٨٨٢) لا يمكن فصل قضية الثورة عن قضية الدين. فالأيديولوجية التي سادت المجتمع، طوال ذلك التاريخ، هي ايديولوجية ثيولوجية يلعب الدين فيها دوراً رئيسياً، في صياغة القوانين الأخلاقية للمجتمع وفي تشكيل النظرة الفلسفية للعالم وفي تحديد شكل العلاقات الاجتماعية وبخاصة العلاقة بين المحكومين والحاكمين. كما ان الدين، في اكثر من حالة، كان عامل تجميع قومي ضد عدو اجنبي.

ونظراً لأن الثورات، او الانتفاضات، او محاولات الخلاص من المظالم الاجتماعية التي كانت تمارسها السلطة المركزية واجهزتها، كانت تنعكس، بدرجة او اخرى، في صيغ دينية، فإنه ينبغي البحث، اولاً، في طبيعة موقف الإنسان المصري من الدين، وفي مدى العلاقة بين الدين والواقع الاجتماعي.

يذهب بعض الباحثين المحدثين الى ان موقف الفلاح المصري من الدين يتسم بطابع نفعي؛ فهو حينما يؤدي الشعائر ويتقرب الى الله فإنما بهدف ان يبارك له الله في محصوله وامواله وماشيته[١٦] ويستند بعض الباحثين، لتعزيز هذا الرأي، بما يرصدونه لدى الفلاح المصري من موقف انتقادي من «القدر»؛ وهو ما ينفي ان يكون الاستسلام، حتى في مواجهة القدر، من سمات التكوين النفسي والذهني للفلاح. وهناك العديد من الأمثال الشعبية والأقوال المأثورة الشائعة بين الفلاحين التي تنطوي على انتقاد «القدر» فيما يتعلق بالمفارقات غير المنطقية في توزيع الثروة والجاه، وبعضها يصف القدر بأنه

متقلب لا أمان له، بل ويتهم «القدر» بأنه ظالم(*)[١٧]. وحتى تلك الأمثال الشعبية التي تستخدم لتعزية النفس، او لتعزية الآخرين عندما يقع مكروه، هي في التحليل النهائي تبرئة للانسان من مسؤولية ما وقع من شر وتحميلها للقدر، فالإنسان يبذل الجهد الصحيح، ولكن القدر يصر على نتائج سيئة معاكسة لهذا الجهد الانساني. ان هذا الميل، لدى الفلاح، لتبرئة الانسان وتجريم القدر قد يبدو مستغرباً من «فلاح مؤمن»، ولكن الأمر يبدو واضحاً إذا ما وضعنا في الاعتبار ان «القدر»، تاريخياً، كان يعني مشيئة آلهة الارستوقراطية الحاكمة التي كانت مصدر المظالم والشرور التي عاناها الفلاح**.

كما سيتضح، في فصول قادمة من هذا البحث، ان هناك صلة وثيقة بين الموقف الديني للإنسان المصري والمصالح الاجتماعية ــ الاقتصادية لهذا الانسان. ولذلك، نرى من الضروري ان نبدأ بالقاء ضوء على العوامل المشكلة لهذا الموقف.

من الممكن، بشكل عام، قبول التفسير الذي تقدمه الماركسية لظهور الدين في العصور القديمة؛ فالانسان، في تلك العصور، كما يقول التفسير الماركسي، كان ضعيفاً امام الطبيعة، ولذلك كان مضطراً ان يتوجه الى قوى ما فوق الطبيعة يستثيرها ويسترضيها لكي تؤثر في الطبيعة لصالحه[١٨]. ولكننا نرى ان هناك خصوصية يجب ان توضع في الاعتبار فيما يتعلق بالانسان المصري القديم والكيفية التي صاغ بها دينه. من المؤكد ان الانسان المصري الأول، مثله مثل غيره من البشر في اماكن اخرى من العالم، كان يرى في الكون من حوله اشياء غامضة يشعر ازاءها بالرهبة والحيرة. فالسماء المكشوفة امامه بنجومها وكواكبها كانت، ولا بد، موضوعاً دائماً لتأملاته. والشمس التي تلازمه طوال اليوم، وبخاصة قدرتها على انضاج محاصيله، ليس من شك في انها جعلته ينظر اليها نظرة امتنان وتقديس ثم ما لبثت هذه النظرة ان تطورت إلى التأليه.

إلا ان بيئة الانسان المصري لم تكن فيها تلك العناصر التي تهدده او تهدد محاصيله. فليست هناك عواصف او اعاصير، وليست هناك غابات او جبال مليئة بالأسرار، وهو لا يعتمد في زراعته على مطر تأتي به قدرات غيبية، وإنما على النيل. وعلاقة السببية الواضحة القائمة بين مياه النيل والأرض وعمل الفلاح والتي كان نتاجها محصوله، اكسبت الفلاح، منذ البداية، نظرة مادية لقضايا المعيشة وللحياة. لذلك، لم يكن الفلاح المصري القديم بحاجة ماسة الى «قوى فوق طبيعية» يطلب تدخلها لحمايته من خطر محيط به، او لتوفير اسباب محصول جيد. وحتى الفيضان كان الفلاح يعرف انه يمكنه السيطرة عليه، والحد من اثاره السلبية، بعمله المادي وليس بالدعاء لقوى فوق طبيعية.

---

* ومن الأمثال الشائعة التي اوردها كمال المنوفي: «خلق ناس وتحفهم، وكب ناس وحدفهم»، و«ادي الحلق للي بلا ودان» وهو ما يعني «اعطى الحظ لمن هو غير مؤهل له»، و«الدهر ميال»، و«الدنيا يوم معاك ويوم عليك».

** من الأمثال الشائعة في هذا الاتجاه: «العبد في التفكير والرب في التدبير» و«اللي من نصيبك لازم يصيبك» و«الحذر لا يمنع القدر».

من هنا، فإن المسألة الأساسية التي كانت تشغل الفلاح، في علاقته بالقوى فوق الطبيعية، هي حياته بعد الموت، اي البعث، بل ان هذه كانت تشكل الموضوع الرئيسي في الديانة المصرية القديمة عموماً. وبما ان مسألة البعث هذه هي مسألة فردية فإن الوساطة بشأنها لم تكن ذات اهمية جوهرية بالنسبة للفلاح، خاصة وان الوجه الآخر لتلك الوساطة هو المساس بناتج جهده وعمله ــ أي تكريس حق الدولة المركزية في ملكية هذا الجهد وناتجه ــ، وعندما تكون هذه الوساطة ــ أي المؤسسة الدينية، او الصيغة الدنيوية للدين ــ ذات اثر سلبي على الفلاح، وعلى ناتج جهده وعمله، فإن هذا كان يجد المبرر الخلقي والمنطقي للتخلي عن هذه الوساطة دون ان يرى في ذلك انتقاصاً من «ايمانه» الذي يشكل علاقته الخاصة بقوى ما فوق الطبيعة، اي بالآلهة او بالاله. وهذا ما يفسر لماذا اقترنت بعض ثورات المصريين القدامى بموقف متمرد ضد بعض رموزهم الدينية، ولماذا سعوا، من خلال بعض هذه الثورات، للحصول على حقهم في ممارسة بعض الشعائر الدينية مستقلين عن الفرعون وعن المؤسسة الدينية التابعة له، كذلك يفسر لماذا غير المصريون ديانتهم بعد ذلك اكثر من مرة، حينما تركوا دياناتهم القديمة واعتنقوا المسيحية، ثم تركوا المسيحية واعتنقوا الاسلام، ثم تبنوا المذهب الشيعي واستعانوا بالفاطميين ضد دولة الاخشيديين (السنية)، ثم عادوا وثاروا على الفاطميين وقبلوا العودة الى المذهب السني حينما امسك صلاح الدين الأيوبي بالسلطة المركزية (١١٧١م). ومن المهم ملاحظة ان المصريين حينما تحولوا الى المذهب الشيعي لدوافع سياسية واجتماعية، فإنهم، كما سنوضح فيما بعد، رفضوا، في هذا المذهب، جانبين: الإمامه والموقف العدائي للصحابة. وحينما قبلوا بالانقلاب السني الذي احدثه صلاح الدين الايوبي فإنهم ظلوا محتفظين ببعض تقاليدهم الشيعية وثاروا ضد الدولة الايوبية «السنية» وبخاصة في فترة حكم الملك العادل (١٢٠٠ ــ ١٢٩٨).

كذلك، فإن وقائع تاريخ مصر الحديث تأتي دليلاً على ان الانسان المصري يعتبر موقفه الديني علاقة خاصة وفردية بينه وبين الله، وانه كما يرفض الوساطة في هذه العلاقة، فإنه على استعداد لتقبل مواقف سياسية واجتماعية، حتى وان كانت على اسس غير دينية، طالما ان ذلك يحقق له مصالحه الاقتصادية والاجتماعية. فقد التف المصريون بقوة حول القيادة العلمانية للثورة العرابية رغم ان اول برامجها ــ أي بيان الحزب الوطني الأول ــ كان ينص على ان هذا الحزب هو حزب سياسي غير ديني، وفقدت القيادة الدينية، منذ ذلك الوقت، موقعها كقيادة سياسية، وكذلك التف المصريون التفافاً رائعاً حول حزب الوفد وقيادته العلمانية، وعجز تحالف السراي الملكي مع القيادة الدينية التقليدية (مشايخ الأزهر) والقيادة الدينية السياسية السلفية الجديدة (الأخوان المسلمون) عن النيل من شعبية حزب الوفد وبخاصة لدى الفلاحين، كما عجز هذا التحالف عن ان يقدم نفسه كبديل منافس للوفد في قيادة الشعب. ومرة أخرى، لم تهتز شعبية جمال عبد الناصر لدى الغالبية العظمى من الشعب رغم العنف الذي تعامل به مع «الاخوان المسلمين»، ورغم انه حول الأزهر من جامعة دينية الى جامعة علمية حديثة، ورغم انه الغى المحاكم الشرعية وحول قضايا الأحوال الشخصية الى القضاء الأهلي والعلماني.

من المهم، هنا، ان نسجل ان عباس محمود العقـاد كان من اوائـل المفكرين المصريين الذين عالجوا موقف الانسان المصري من الدين معالجة عقلانية وعلمية. ففي رأي العقاد، ان الذهن المصري ذهن عملي واقعي، وان الأرض والنيل والفيضان والغلة (أي المحصول) كلها بالنسبة للذهن المصري وقائع محسوسة مطّردة في قياس العقل لا تتصل بعالم الغيب الا اتصالاً بسيطاً لا يحوج المرء الى خيال جامح، وانما يحوجه فقط الى التدين والايمان. وهنا، كما يرى العقاد، كان السر في ان الانسان المصري الأول خلق عالمه السماوي على نمط عالمه الأرضي، يأكل فيه الانسان ويشرب، ويستعد له بالطعام وبمتاع هذا العالم الأرضيّ وآنيته، ويعمل على ان يحفظ جسده من العطب، لأنه الجسد الذي سيعيش به بعد البعث. كما يرى العقاد ان هذا هو سبب هدوء العقيدة الدينية عند المصري، وخلوها من التعصب، وخلو تاريخ مصر الديني من المذابح الطائفية[١٩].

الثورة الفلاحية الأولى

سنحاول، هنا، الاطلالة على تاريخ مصر الاجتماعي في الحقبة الأولى منه والتي اصطلح على تسميتها بالحقبة الفرعونية، ونسميها نحن مرحلة الثورات الفلاحية الاولى. وبطبيعة الحال، فإننا لا نزعم اننا سنلمّ بتاريخ تلك الفترة بكل تفاصيله، ولكننا اذا نظرنا الى تلك الحقبة من خلال حركة المجتمع، وليس من خلال حركة ملوك الأسر المختلفة، سنستطيع ان نضع ايدينا على المحاور الرئيسية لتاريخ تلك الحقبة. كذلك فإننا، هنا، كما، في فصول قادمة من هذا البحث، سنحاول اجراء اختبار تطبيقي لما سبق ان اشرنا اليه من وجود علاقة وثيقة بين موقف الانسان المصري من الدين وبين مصالحه الاجتماعية ــ الاقتصادية، باعتبار هذه العلاقة احدى السمات الأساسية لعملية تشكل البنية القومية في مصر.

حوالي عام ٢٢٨٠ ق.م.، في عهد بيبي الثامن آخر ملوك الأسرة السادسة، شهدت مصر ثورة فلاحية شاملة هي الثورة الأولى التي امكن تسجيلها تاريخياً. وبينما كان سخط الفلاحين، في هذه الثورة، موجهاً ضد المظالم التي توقعها بهم الدولة المركزية واجهزتها، فإن امراء الأقاليم الذين لعبوا دوراً هاماً في تلك الثورة كانوا يستهدفون تقوية سلطتهم على حساب السلطة المركزية، وبعضهم كان يحاول ان ينفصل عنها.

وكان من نتائج هذه الثورة ان العلاقة الفردية الخاصة بين الفلاح وقوى ما وراء الطبيعة حققت بعض المكاسب في اتجاه الاستقلال عن المؤسسة الدينية الرسمية. فصار من حق الفلاحين ان يبقوا المقابر لموتاهم، وان يشاركوا في المواكب الدينية، وصار للفرد العادي حق استخدام الرموز الدينية التي كان يستخدمها الملك وكانت، حتى ذلك الوقت حكراً له، كما صار من حقه ممارسة الطقوس الدينية دون وصاية من الملك وبالتالي من كهنته.

هذا النزوع للاستقلال، في العلاقة الدينية بقوى ما فوق الطبيعة، عن المؤسسة الدينية الرسمية التي كانت ترفع الملوك الى مستوى الآلهة، كان مقرونـاً بموقف من المؤسسة السياسية ــ الادارية القائمة، في ذلك الوقت، والتي كان الملك أيضاً على قمتها.

ففي تلك الثورة، امتنع الفلاحون عن دفع الضرائب، وهجموا على مخازن الحكومة ونهبوها، واقتحموا المكاتب الحكومية وبعثروا محتوياتها وأتلفوا سجلات المحاكم، وقتلوا موظفي الدولة، ومزقوا برديات القوانين في الطرقات، واحرقوا قصور الملك والاغنياء وفتحوا قبورهم وبعثروا اشلاءهم. ومعروفة جيداً لدى دارس الأدب المصري القديم بردية نفرتي التي يصور فيها الاحوال التي ادت الى اندلاع الثورة ويقول فيها: «انظروا الى الصناع، انهم لا يعملون، فقد اضاع اعداء البلاد ما فيها من حرف. ان الذي يحصد الحصاد لا يعلم عنه شيئاً، وذلك الذي لم يحصد يملأ مخازنه بالغلال». من المهم ملاحظة ان هذه البردية تتحدث عن الارستوقراطية الحاكمة، وعلى رأسها الملك ــ الاله بالطبع، باعتبار افرادها «اعداء البلاد». وهناك بردية اخرى اوردها برستد تنطق بعض فقراتها بالشماتة من تلك الارستوقراطية الحاكمة، حيث تقول: «الأشراف يتوجعون، اما المعدمون فتمتلىء قلوبهم بهجة، واولئك الذين كانوا يرفلون في الثياب غدوا في اسمال بالية، وسيدات البيوت يسألن: اما من شيء نأكله؟»(٢٠).

وسنجد، فيما بعد، ان اية قداسة لن تمنع الفلاحين من العصيان والتمرد. ففي ايام رمسيس الثاني، ثاني ملوك الاسرة التاسعة عشرة (١٣٥٠ ــ ١٢٠٠ ق.م.)، أضرب الفلاحون المجندون للعمل في المحاجر وتوقفوا عن العمل، واضطر رمسيس الثاني الى ان يتوجه اليهم في مقر العمل ويلقي فيهم خطاباً يضمنه ما يمكن ان نصنفه بانه اول قانون عمل في التاريخ، حدد فيه رمسيس للعمال حقوقهم في الطعام والماء البارد للشرب، وفي الملبس والعطر، وحدد مدة العمل بشهر واحد بالتناوب لكل فلاح، وحق اهلهم سواء كانوا في الوجه البحري أم في الوجه القبلي في الحصول على الحبوب والفول والملح وما الى ذلك(٢١).

وفي حكم رمسيس الثالث، عام ١١٦١ ق.م.، توقف الفلاحون الذين كانوا معبئين لبناء المقابر الملكية عن العمل بسبب قلة الطعام الذي كان يصرف لهم، ولم يعودوا إلى العمل إلا بعد ان صرفت لهم مخصصاتهم كاملة.

كان من أهم المكاسب التي حصل عليها الفلاحون، نتيجة لثوراتهم منذ ٢٢٨٠ ق.م.، ان صار لهم ولكل العامة من المواطنين، الحق في ادخال ابنائهم الى مدارس «الموظفين»، ويفسر ذلك انتشار الادب* الذي كان يعبر عن انتقادات الفلاحين لنظام الحكم ولكبار رجال الدولة، على عكس ما وصل إليه بعض الباحثين من استنتاجات مفادها ان الفلاح المصري لا يجرؤ على انتقاد السلطة.

فمنذ عام ٢٠٠٠ ق.م.، وحتى اوائل الدولة الحديثة، شاعت مناجاة كتبها الكاهن «خع خبر رع سنب» واتخذت طابع الموال الشعبي؛ وهو يقول فيها: «كل يوم يستيقظ الرجال في الصباح لكي يعانوا، وليس للفقير قوة تنقذه من الذي يفوقه... تمر المصائب كل يوم، ولكن احزان الغد لم تمض بعد». كذلك عثر على نصوص كثيرة منقوشة على قطع من الفخار تستنزل اللعنات على فرعون ورجاله(٢٢).

ويظل اكثر النصوص تعبيراً عن موقف الفلاح المصري من السلطة ومن الدين هو ذلك

النص الشهير المعروف باسم «شكوى الفلاح الفصيح» المنقوش على بردية محفوظة في متحف برلين. يروي هذا النص قصة فلاح من وادي النطرون يسوق حميره المحملة ملحاً الى مدينة هيرمكيوبوليس ليبادل الملح بالغلال، ويلتقي، في الطريق، بواحد من رجال رئيس ديوان الملك فيستولي هذا على الحمير والملح. ويسعى الفلاح دون كلل حتى يصل الى رينس ــ ميرو، رئيس ديوان الملك، ليقدم له شكواه. ومن هذه القصة يمكننا ان نتعرف على بعض السمات الأساسية للشخصية المصرية في ذلك الوقت، فهي تتسم بالسمات التالية:

اولاً: ان الفلاح عنيد ودؤوب وصبور في صراعه من اجل استعادة حقوقه. فحينما يضربه توتي (الموظف الذي سرق حميره) ويأمره بالصمت، يرد عليه الفلاح قائلاً: «تضربني، وتستولي على مالي، ثم تريدني ان اسكت؟».

وبعد عشرة ايام من الوقوف امام باب توتي يحاول اقناعه برد حميره دون جدوى يتحول الفلاح الى السعي لمقابلة رئيس البلاط، ولكن الموظفين يردونه، ويصورون القصة لرئيس البلاط بما يتفق مع مصالح زميلهم «توتي»، الا ان الفلاح لا ييأس ويواصل الجهد حتى ينجح اخيراً في مقابلة رئيس البلاط رينس ــ ميرو ويشرح له شكواه.

ثانياً: نلمس، في هذه الشكوى، ايضاً، وجهة نظر الرأي العام، اي وجهة النظر الشعبية فيما يجب ان تكون عليه سياسة الدولة ازاء عامة الشعب. فإذا كان رمسيس الثاني، في خطابه المشار اليه سابقاً، في الفلاحين الذين كانوا يعملون في المحاجر، قد حدد تصوره لما يجب ان يكون عليه «الرجال الطيبون ذوو الأخلاق» ووضع المقياس لذلك: «إنهم يسهرون على العمل طوال الوقت، ولا يعرفون التعب، وينفذون واجباتهم على الوجه الأكمل، ويخدمون في الجبال المقدسة». فإن الشعب، من الناحية الأخرى، وعلى لسان الفلاح خنوم ــ انوب، في شكواه، يحدد تصوره لواجبات الحكومة ازاء المواطنين: «ان تقضي على الظلم، وتقيم العدل، وتوفر الطعام والملبس والدفء، وان تقف الى جانب الفقير ضد ظالميه».

وإذا كان مقياس العمل الصالح، من وجهة نظر الدولة المركزية هو التفاني في خدمة الملك، فإن مقياس العمل الصالح، من وجهة نظر الشعب، وكما جاء في شكوى الفلاح هو «توفير الأمن والعدالة».

ثالثاً: وفيما يتعلق بالدين، فإننا نجد، في هذه الشكوى، ملامح مفهومات دينية جديدة تشكل بداية لما يمكن أن نسميه الايديولوجية الدينية الشعبية؛ حيث تتبلور النظرة النفعية للقيم ولقوانين السلوك الخلقي: فالصالح المؤمن، كما يقول الفلاح، هو من يهتم بأرزاق الناس، ويحميهم من المعتدين (على ارزاقهم)، والمصير في الآخرة لن يتوقف على ما يبنيه ملك من اهرامات ومعابد، ولكن على ما يقدمه للشعب من حماية وعدل. والفلاح، في شكواه، يحذر رئيس الديوان الملكي من انه اذا لم يستجب لشكواه، ويقف الى جانبه فإن كفة ذنوبه ستكون هي الراجحة يوم الحساب، و«معات» إلهة العدل والحق لن تخلد

إلا اسم من يقيم العدل، ويستمر الفلاح في تحذيره لرئيس الديوان فيقول له انه إذا لم يستمع الى شكواه فإنه، اي الفلاح، سيستجير منه «بانوبيس» حامل ميزان العدالة في محكمة اوزوريس في العالم الآخر(٢٣).

ويلاحظ ان رمسيس الثاني، صاحب فكرة ان مقياس الرجل الطيب ذي الأخلاق هو العمل بلا تعب في خدمة الدولة، كان ثاني ملوك الاسرة التاسعة عشرة التي شاعت خلال عهدها قصة الفلاح الفصيح، والذي تتضمن شكواه، مفاهيم معاكسة لمفاهيم رمسيس الثاني. وان كان المعتقد ان هذه القصة ظهرت، اول الأمر، في اواخر الدولة الوسطى.

من المهم، هنا، ملاحظة ذلك الموقف الانتقائي من الآلهة؛ فالفلاح، في هذه الشكوى، لا يذكر الا اسماء الآلهة الذين يمكن ان يكونوا ذوي نفع له: «توت» الحكيم، و«معات» الهة الحق والعدل، و«انوبيس» حامل الميزان في محكمة اوزوريس.

والواقع انه، طوال عهد الدولة الوسطى، في مصر القديمة (٢١٠٠ ــ ١٧٠٠ ق.م.)، كانت تتبلور ايديولوجيتان دينيتان: الأولى، وهي الايديولوجية الدينية الرسمية، وهي تكرس تسخير مجمل الشعب في خدمة الارستوقراطية الحاكمة وعلى رأسها فرعون. والثانية، وهي الايديولوجية الدينية الشعبية وتنطلق، اساساً، من مبدأ ان مهمة الحاكم، او الدولة، هي تحقيق مصالح الشعب، وان ذلك هو المقياس لكل شيء.

وفي صراعهم من اجل تحقيق مكان متميز لهم في الارستوقراطية الحاكمة، عمد كهنة آمون الى تكريس الايديولوجية الدينية الرسمية وتعزيزها، مما عمق هذا الانقسام في الايديولوجية الدينية، وعمق التعارض، بل وبرره بين الايديولوجيتين: الرسمية والشعبية. وإن كان الكهنة قد مهدوا بذلك الطريق لسقوطهم، ولسقوط الديانة القديمة باسرها.

فالأمراء الذين تجمعوا حول اجمس (١٥٨٠ ق.م.) وقادوا جيوشاً من الفلاحين المصريين لطرد الهكسوس، تزايد نفوذهم. وحصلوا على مزيد من الامتيازات السياسية والاجتماعية نتيجة لدورهم القومي في معركة التحرر من الهكسوس. اما الفلاحون الذين قاتلوا دفاعاً عن ارض الوطن، فقد اصبحوا هم الآخرون قوة يخشى جانبها، فبدأ الفراعنة يسرحون فرق الجيش المشكلة من الفلاحين، او يرسلونها الى الحدود، أو كحاميات في البلاد المجاورة المقهورة، وبدأوا يستعينون، كبديل عن الجنود المصريين، بفرق من المرتزقة يجلبونها من الخارج وأساساً من قبيلة المشاواشاة «الليبية». كذلك بدأ الفراعنة يشكون في ولاء اقاربهم وافراد حاشيتهم من المصريين، فاحاطوا انفسهم بعبيد مستوردين كانوا يسمون «المدبرين». وهكذا، وبدافع من الصراع للمحافظة على السلطة، دخل العنصر الأجنبي طرفاً في الصراع المحلي. ونلاحظ، هنا، ان خوف المتربعين على قمة السلطة في مصر من الشعب، والذي شكل احد عوامل ازمة النضال القومي، قديماً وحديثاً، كان، منذ زمن بعيد، احد الخصائص الرئيسية لسياسة الدولة المركزية في مصر.

ودخل كهنة آمون طرفاً في الصراع الاجتماعي مستغلين حاجة الملوك اليهم لضمان خضوع الشعب، فبدأ الكهنة يجمعون الثروات ويتوسعون في حيازة الأراضي حتى

اصبحوا فئة اجتماعية مالكة اكثر منهم خدماً للمعابد(٢٤). وقد اورد عبد الباسط عبد المعطي ارقاماً تفيد ان ممتلكات معابد طيبة ومسنف وهولوبوليس بلغت: ٢٨٢٢ كيلومتراً مربعاً من الأراضي الزراعية، ١٦٩ قرية، ٩٧,٣٦٤ من البشر، ٤٧٦,٩٦٣ رأساً من الماشية، ٨٨ سفينة، ٣٠٢ حديقة، و١٠٤ كيلو غرامات من الذهب. ولتكريس موقعهم كطرف في الارستوقراطية الحاكمة، ادخل الكهنة تعديلاً على النظرية الدينية «الرسمية» انتقلت بمقتضاه مقار الآلهة من الأرض الى السماء حتى يصبحوا هم ممثلو الآلهة على الأرض، ويصبح لهم بذلك حق مراقبة اعمال الملك، وتوجيه النصح او النقد له، والوقوف منه احياناً موقف الند.

وأدى سلوك الكهنة هذا إلى تعزيز المبرر لدى الفلاحين وعامة الشعب للاتجاه، أكثر فأكثر، للاستقلال عن المؤسسة الحاكمة، بما فيها المؤسسة الدينية الرسمية، في علاقتهم بالآلهة، وهذا ما عمق الشعور لدى الانسان المصري بان الدين مسألة تخصه هو، ويستطيع ان يغيره بعد ذلك وفقاً لمصالحه طالما أن المسألة لا تتعلق بعلاقته بالآلهة او بالإله، وانما بشكل ممارسة هذه العلاقة.

وكان توزع النفوذ، في الدولة الحديثة، بين الملك والأمراء والكهنة، وانهماك كل طرف، وبخاصة الكهنة، في تجميع الثروة على حساب الفلاحين وعامة الشعب، سبباً في تعميق الشعور بالمظالم، ومن ثم الشعور بالغربة لدى الفلاحين وعامة الشعب عن اطراف المؤسسة الحاكمة، سواء الملك او الامراء او الكهنة، وكانت ثورة اخناتون التوحيدية محاولة للقضاء على هذا التحلل، وعلى نفوذ الكهنة حتى يستطيع ان يستعيد للدولة المركزية قوتها، واردف اخناتون هذه الثورة الدينية ــ السياسية بتوجه نحو بعض الاصلاحات الاجتماعية، ولكن سرعان ما تآمر عليه الكهنة فاغتالوه، وقضوا على ديانته، وبالتالي على كل آثار ثورته السياسية والادارية والاجتماعية، وتزايد نفوذهم بدرجة كبيرة في عهد الرّعامسة الأواخر، من رمسيس الرابع الى الثاني عشر، وتولى احدهم منصباً شبيهاً بمنصب وزير الداخلية، وهكذا تحولت الكهانة الى اداة قمع للشعب. ويغتصب الكاهن هريهور، كاهن طيبة الأكبر، الملك (١٠٩٠ ق.م.) ويقاومه الامراء ويسقطوه، ليعود كاهن آخر فيتزوج من احدى اميرات الاسرة الواحدة والعشرين (١٠٩٠ ــ ٩٤٥ ق.م.) ويسيطر بذلك على السلطة السياسية، ثم يسود الاضطراب والتحلل، ويستولي المرتزقة الليبيون على الحكم، ويقود الامراء ثورة ضدهم، ويغزو الاثيوبيون مصر، ومن بعدهم الاشوريون، ويتوحد الامراء خلف بساماتيك لتحرير مصر، ولكن ايضاً بالاستعانة بالمرتزقة الأجانب، الذين يعاودون الدخول طرفاً في الصراع المحلي من اجل السلطة، مما يسهل على الفرس غزو مصر (٥٢٥ ــ ٣٣٨ ق.م.)، ويقود الامراء ثورة ضد الفرس ويطردونهم، ولكن الفرس يعاودون غزو مصر مرة أخرى، وتنشب ثورة جديدة لطردهم، ولكن الفرس يسحقونها ويصلبون زعيمها «اناروس». ويثور المصريون، للمرة الثالثة، وينجحون في طرد الفرس واقامة دولتهم المركزية القومية من جديد (٤٠٤ ــ ٣٤١ ق.م.). ولكن الفرس يعودون، مرة اخرى، (٣٤١ ق.م.) وتسقط الدولة المركزية في ايديهم بعد ان يهرب آخر الفراعنة نكتانيبوس الثامن، ويعمل الفرس في مصر تدميراً وتخريباً ونهباً.

وتبدأ فترة من تاريخ مصر تصل الى حوالي الفي عام يرتبط فيها الصراع الاجتماعي ضد الدولة المركزية بالصراع الوطني؛ اذ بقيت الدولة المركزية، طوال هذه الحقبة الطويلة، في ايد اجنبية.

---

(١) Arnold Toynbee, *A study of History,* London, Oxford University Press, 1955, vol. IX, p. 515.

(٢) Johon Bouring, *Report on Egypt and Candia,* London, clowes, 1840 p. 7.

(٣) Piot Bey, «Caueerie ethnographique sur le felloh» *Bulletin de la Société Khedivale de Geographie;* le Caire, No. 4, 1899.

(٤) عن الترجمة الانكليزية:
H.H. Ayrout, *The Egyption Felloh,* Translated by J.A. Williams, Boston, 1963, p.p. 145-146.

(٥) د. كمال المنوفي، **الثقافة السياسية للفلاحين المصريين**، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠، ص ٩٧ ــ ١٠١.

(٦) **المصدر نفسه**، ص ٧٥ و ٧٦.

(٧) راجع: **المنتخبات** لأحمد لطفي السيد، الجزء الأول، ص ٣٧، ٤٩، ٥٠، ٥٣، ١٢٢، ٢٦٧، **صفحات مطوية** لأحمد لطفي السيد، ص ١٧٦.

(٨) Baer, Gabriel, *Studies in the Social History of Modern Egypt,* London: University of Chicago press, chicago 1969, pp. 93-108.

(٩) عباس محمود العقاد، **سيرة وتحية ــ سعد زغلول**، القاهرة وبيروت: دار الشروق، (بلا تاريخ)، ص ٢٦ و ٢٧.

(١٠) Berque, Jasques, *l'Egypte, Imperialieme et Revolution,* Paris: editions Gallimard 1967, p.32.

(١١) *Ibid, p.521.*

(١٢) *Ibid, p.31.*

(١٣) *Ibid, p32.*

(١٤) حسين فوزي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٦.

(١٥) Berque, Jacques, *op. cit,* p. 7.

(١٦) عاطف غيث، **القرية المتغيرة**، القاهرة: دار المعارف، ص ١٠٥.

(١٧) كمال المنوفي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤١.

(١٨) أ.ك. اوليدون، **الوعي الاجتماعي**، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٨، ص ٨٧ و ٨٨، (مترجم عن الروسية).

(١٩) عباس محمود العقاد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧ و ٢٨.

(٢٠) جيمس هنري برستد، **تطور الفكر والدين في مصر القديمة**، القاهرة: دار الكرنك، ١٩٦١، ص ٢٩٢.

(٢١) الأهرام (القاهرة)، ١٩٤٩/٥/٥، نقلاً عن الجزء السادس من كتاب **مصر القديمة** للدكتور سليم حسن بمناسبة صدور هذا الجزء.

(٢٢) أحمد صادق سعد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٥ نقلاً عن:
M.F.Gyles: Pharoonic Policies & Administration, university of North Carolina Press, 1959, p. 84.

(٢٣) انظر ترجمة «شكوى الفلاح الفصيح»، في كتاب الدكتور حسين فوزي، **سندباد مصري مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٠ ــ ٢٧٣.

(٢٤) عبد الباسط عبد المعطي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧ و ٣٨؛ ادولف ارمان وهرمان رانكة، **مصر والحياة المصرية في العهود القديمة**، ص ٣٢١.

قضايا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة

أدار الندوة: بلال الحسن
أعدها للنشر: جورج ناصيف

عقدت هذه الندوة في «مركز الأبحاث الفلسطينية» صباح يوم ١٩٨١/٧/٣، ودار الحوار فيها بناءً على ورقة عمل أعدتها «شؤون فلسطينية»، تتضمن ثمانية أسئلة حول مختلف قضايا «النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة». وقد تمت أثناء انعقاد الندوة مناقشة خمس من القضايا المطروحة، أما الأسئلة الثلاثة الأخيرة فقد تولى المشاركون في الندوة الاجابة عنها كتابة.

شارك في الندوة: ماجد أبو شرار، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح. أبو علي مصطفى، نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ياسر عبد ربه، نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. محمد خليفة، ممثل الصاعقة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية و عربي عواد مسؤول التنظيم الشيوعي الفلسطيني في لبنان.

وننشر في هذا العدد القسم الثاني والأخير من الندوة الذي يتضمن الإجابة على خمس قضايا تتعلق بالعمل النقابي والعسكري وبالأسرى، والاستيطان، وقضية إنشاء حزب شيوعي موحد. وكنا قد نشرنا القسم الأول من الندوة في العدد السابق (رقم ١١٨، ايلول ــ سبتمبر ١٩٨١)، متضمناً الحوار حول الوضع العام في الداخل، وقضايا الوحدة الوطنية، وقضايا العلاقات مع النظام الأردني.

المشاركون(*):

- **ماجد أبو شرار**
- **أبو علي مصطفى**
- **ياسر عبد ربه**
- **محمد خليفة**
- **عربي عواد**

(*) اعتذر عن المشاركة في الندوة عبد الرحيم أحمد، أمين عام جبهة التحرير العربية، بسبب وجوده خارج بيروت. ولم تردنا حتى موعد الطبع أجوبة الأخ محمد خليفة عن الأسئلة الثلاثة الأخيرة.

٤ ــ العمل النقابي

بلال الحسن: من الواضح أن العمل النقابي يعيش حالة نهوض في المناطق المحتلة. كيف تقيمون أسباب ذلك، وما هي تأثيرات هذا النهوض على العمل السياسي ضد الاحتلال.

أبو علي مصطفى: لا شك أن الجميع متفقون مع الفقرة الأولى من السؤال، التي تدور حول دور العمل النقابي داخل الأراضي المحتلة. وحول حالة النهوض التي يعيشها.

ومن الطبيعي أن يكون تطور العمل النقابي مرتبطاً بالتطور الذي حصل على صعيد تمركز الطبقة العاملة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وخاصة بعدما جرى في السنوات السابقة من هجرة للأرض، وعمل في المؤسسات والمنشآت الصناعية.

هذا أحد أسباب التطور الحاصل في العمل النقابي. ثمة سبب آخر هو الديمقراطية الليبرالية النسبية التي يتيحها العدو في ميدان العمل النقابي الأمر الذي وفر فرصة إطلاق عمل نقابي تعبوي جماهيري، يجعل من موضوع دور النقابة في الداخل دوراً نضالياً هاماً، ووسيلة لحشد طاقات جماهيرية واسعة داخل الأراضي المحتلة. مع ما يعني ذلك من أهمية تدعيم الدور القيادي للنقابات، وتوسيع أطر استيعابها للطبقة العاملة. أشدد على مسألة توسيع أطر استيعابها للطبقة العاملة، في ضوء إشكالات حقيقية عانت منها النقابات داخل الأرض المحتلة، خاصة فيما يتعلق باغلاق عملية التنسيق عند حدود معينة في بعض النقابات لاعتبارات فئوية ذاتية ضيقة. لكن الأخطر من ذلك هو أن تبقى هناك ست نقابات مغلقة على صيغة قديمة في داخل قطاع غزة، بقيادة «درابيه»، الذي لا يزال يعترف به في الخارج على أنه ممثل لهذه النقابات، في الوقت الذي دعا فيه درابيه للانضمام إلى الهستدروت. إن ما يجري هو تسوير هذه النقابات وإغلاقها وكأنها ملكية خاصة لأحد البرجوازيين الفلسطينيين في داخل قطاع غزة. وهذه المسألة أخطر من مسألة الخلاف الناشيء بين القوى الوطنية حول مسألة فتح أبواب التنسيب واستيعاب طاقات أخرى داخل النقابات.

وإضافة إلى ذلك، يجب بذل جهد مشترك لتوحيد القوانين؛ حيث أن هناك بعض القوانين القديمة المعيقة، وبعض المحاولات التي تجري، من قبل العدو، لفرض قوانين مجدّدة مما يقلّص من فعالية هذه النقابات أو الاتحادات. يجب العمل لكي ترتقي العلاقات القائمة فيما بين كافة القوى الوطنية إلى مستوى يسمح بالبحث جدياً في توحيد قوانين مختلف النقابات.

ومن الطبيعي أن تترافق مسألة فتح باب التنسيب مع فتح باب الانتخاب في هذه النقابات، مع ما يعنيه ذلك من ضرورة تجديد القيادات، بدلاً من إغلاقها على صفوف قيادية تحتل مواقعها منذ سنوات، وتمارس تقييداً لأشكال العمل النقابي.

وإذا ما استطعنا أن ننجز تقدماً على هذا الصعيد، انتقلنا إلى خطوة متقدمة، تتمثل في تشكيل لجان في الاتحاد العام تكون مسؤولة عن العاملين في المؤسسات والمصانع

القائمة في مناطق العام ١٩٤٨؛ وذلك كي نجنب عمالنا ضغوطات حقيقية تستهدف إلحاقهم بالهستدروت، وخاصة في منطقة القدس حيث لايطبق العدو الصيغ والقوانين التي يطبقها في الضفة والقطاع.

وهنا نستطيع أن نقدم مثالاً بارزاً في مواجهة كل ضغوط الاحتلال؛ وهو يتمثل بالدور الوطني والنقابي الذي لعبته نقابة عمال ومستخدمي شركة الكهرباء، حيث انها لم تلعب دوراً نقابياً بالمعنى المهني المحض فقط، وإنما دوراً سياسياً يتصل بمسألة الاستيلاء على الشركة ومحاولة تطويقها وإغراقها بالقروض. هذا المثل الذي قدمه عمال ومستخدمو شركة كهرباء القدس، يجب أن يصبح نموذجاً لمؤسساتنا النقابية الأخرى في كافة قطاعات شعبنا في الأراضي المحتلة، وذلك كي نستطيع أن نرتقي إلى مستوى تمثل الحالة التي أشير إليها بوصفها حالة نهوض.

عربي عواد: من الظواهر البارزة في الأرض المحتلة اتساع النضال النقابي وتطوره ولا سيما، وبالدرجة الأولى، نضال نقابات العمال. ويعود هذا طبعاً، وفي الأساس، إلى اتساع صفوف الطبقة العاملة، لأن الاحتلال يستخدم الأرض المحتلة في الضفة الغربية والقطاع كسوق رخيصة للعمل. ومن هنا، يوجد أعداد كبيرة من العمال الذين يعملون في المؤسسات الاسرائيلية والذين كان قسم غير قليل منهم في الأساس فلاحين أو حرفيين وبورجوازيين صغاراً في المدن.

ويعود هذا أيضاً إلى تدهور الأوضاع المعيشية للطبقة العاملة. سواء منها العمال الذين يعملون في المؤسسات العربية أم العمال الذين يعملون في المشاريع الاسرائيلية؛ فالنوع الأول من العمال يعاني من الارتفاع الفاحش في مستوى المعيشة، أما النوع الثاني فيتعرض لأشكال متنوعة من الاستغلال، تبدأ من التمييز ضدهم بالنسبة للأجور، وتمر بالتمييز في ساعات العمل وبحرمانهم من جميع التسهيلات المتعارف عليها في قوانين العمل، كالضمان ضد الشيخوخة والإصابة أثناء العمل والعطل السنوية وغير ذلك بالرغم أن ما يزيد على ٣٣ في المئة من رواتبهم يحسم مقابل هذه الخدمات، غير أنه يودع في صندوق الحكم العسكري دون أن يستفيد العمال منه.

إن هذه الظروف الموضوعية بالنسبة للعمال هي التي أطلقت الحركة النقابية فازدادت حجماً وعدداً، فلم تعد تقتصر على النقابات التي كانت قائمة في الماضي، إذ تم إحياء نقابات عديدة في القدس وفي الخليل وفي مدن أخرى. كذلك ازداد عدد المنتسبين للنقابات. وخاضت النقابات نضالات مطلبية وسياسية بارزة. ولكن ثمة مشاكل تواجهها خصوصاً فيما يتعلق في مجال عملها في المؤسسات الاسرائيلية.

ان الاحتلال يحظر على النقابات القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة القيام بأي تحرك نقابي دفاعاً عن حقوق العمال الذين يعملون في المؤسسات الاسرائيلية، بحجة الاعتبارات الأمنية. تلك عقبة جدية ولكن العمل يجري على تذليلها.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات العربية، فهي تعاني مشكلة تنبع من موقف أصحاب

هذه المؤسسات الذين يضعون العقبات في وجه النشاط النقابي، بحجة أن النقابات ينبغي أن تعمل على تدعيم المؤسسات العربية، وتضمن صمودها في وجه اجراءات الاحتلال التي ترمي للتضييق عليها ومحاصرتها. وبالتالي فإن أصحاب هذه المؤسسات يعملون لالقاء أعباء سياسة الاحتلال الاقتصادية على كاهل العمال. ومثال بارز على ذلك ما حدث مع عمال شركة كهرباء القدس. صحيح ان الموقف الوطني للعمال واضح، كما أشار الرفيق أبو علي لكنهم قاموا باضراب ضد الشركة للمطالبة بتحقيق مجموعة من المطالب النقابية أيضاً. والحقيقة مع الأسف، أنه كان هناك موقف سلبي حيال النقابة والاضراب، بحجة أن الشركة وطنية، وأن العمال، في مطالبتهم بزيادة أجورهم وتحسين أوضاعهم، إنما يتسببون في ضرب الشركة. ولكن، في نهاية المطاف، اضطر أصحاب المؤسسة إلى الاذعان لمطالب العمال. والواقع أنه يتعين على أصحاب المؤسسات العربية أن يجدوا لغة للتفاهم مع نقابات العمال بحيث يضمنون فعلاً صمود وبقاء هذه المؤسسات، وفي الوقت نفسه توفير حياة لائقة للعمال في وجه الغلاء الفاحش الذي تعاني منه جماهير الأرض المحتلة.

إن النقابات تقوم بقسطٍ ملموس من النضال الوطني في مختلف أشكال النضال ضد الاحتلال. فنقابات العمال لها دور بارز سواء في الجبهة الوطنية أم في لجنة التوجيه الوطني، فهناك ممثل عن اتحاد النقابات في كل منهما. وقد برز هذا الدور حتى في الانتخابات البلدية، العام ١٩٧٦، حين رشح اتحاد النقابات ممثلين عنه في عدد من المجالس البلدية، ففازوا في الانتخابات. لذلك، ونتيجة لهذا الدور الوطني الذي تلعبه النقابات العمالية ضد الاحتلال فقد تعرضت إلى جملة اجراءات قمعية؛ حيث سجن العديد من قادتها، وأبعد العديد أيضاً، وهناك الآن بعض القادة تحت الإقامة الجبرية، بالإضافة إلى القانون الذي سن في العام الماضي والذي قضى بتعديل المادة ٨٣، من قانون العمل للحكم العسكري أن يتدخل في الانتخابات بشطب أسماء مرشحين لا يرضى عنهم بحجة أمنية. وبالتالي، فإن الحكم العسكري، يريد تفريغ الحركة النقابية من القوى الوطنية المناضلة ضد الاحتلال، مما يستلزم أن تواجه النقابات هذا الاجراء وترفضه.

أما فيما يتعلق بالنقابات المهنية، ونحن في معرض الحديث عن العمل النقابي، فإن لها دوراً نضالياً خاصاً، وهو ناشىء كذلك من الظروف الصعبة التي يتعرض لها المهنيون: الأطباء، والمهندسون، والمحامون، وسواهم، والتي تدفع أعداداً غير قليلة منهم للهجرة. ويبرز هذا الدور النضالي في تجمع النقابات المهنية، فليس من الصدفة أن لجنة التوجيه الوطني قد انبثقت عن مؤتمر عقد في دار مجمع النقابات المهنية في القدس، وان سكرتير مجمع النقابات هو، في الوقت نفسه، سكرتير لجنة التوجيه الوطني. وفي هذا المجال، لابد من الحديث عن دور قطاعات أخرى، كالطلاب ومجالس الجامعات، فهي تلعب دوراً بارزاً، سواء على الصعيد المهني النقابي أو الوطني، ولابد أيضاً من التوقف أمام وضع المعلمين، الذين يواجهون حظراً على قيام نقابة لهم. وكل ذلك يكشف أن الاحتلال يضع عقبات، أمام العمل النقابي، خصوصاً، إذا كان هذا العمل تصدياً له. فهو، مثلاً، يسمح بانشاء النقابات العمالية، بحجة أنها كانت قائمة خلال فترة الحكم الأردني للضفة، لكنه يحول دون تأسيس المعلمين لنقابة خاصة

بهم، بحجة أن الحكم في الأردن، لا يسمح لهم بتشكيل نقابة. وهذا الواقع يثقل على المعلمين، ويستبقيهم في ظروف غاية في الصعوبة، مما دفعهم قبل أشهر، وكما تعلمون، لإعلان الإضراب العام، لمدة شهر، مطالبين بتأسيس نقابة لهم وزيادة رواتبهم، ولكن الاحتلال رفض ذلك رفضاً باتاً.

ياسر عبد ربه: لا أريد العودة إلى عدد من النقاط، التي تطرّق إليها الرفاق الذين تحدثوا قبلي. ولكنني أعتقد أن مهمة تنظيم ١٥٠ ألف عامل فلسطيني، يشكلون الطبقة العاملة الفلسطينية في المناطق المحتلة، ومنهم ٢٠ بالمئة تقريباً، من عمال الصناعة، هي المهمة الأعظم والأبرز، في النضال النقابي داخل المناطق المحتلة.

ومن أجل تنفيذ هذه المهمة، من الواضح أن النقابات اتسعت صفوفها خلال السنوات الماضية، وتقدم دورها في الدفاع عن مصالح العمال، وخاصة العاملين في المشاريع العربية، كما اتسع دورها في النضال الوطني. إلا أن استيعاب التطور الجديد، الذي وقع بين صفوف الطبقة العاملة الفلسطينية، يتطلب، في تقديرنا، جملة من المهمات الأكثر إلحاحاً.

في مقدمة هذه المهمات السعي الحثيث لتشكيل نقابات جديدة، من خلال إحياء النقابات القديمة، أو إنشاء فروع للنقابات الحالية القائمة؛ حيث أن الاحتلال يمنع، متذرعاً بالقانون الأردني، أي تشكيل لنقابات لم تكن قائمة قبل الاحتلال. وهذه العملية جارية الآن، ولكن ينبغي أن تطور، أكثر فأكثر، باتجاه توسيع أطر النقابات الحالية، وإحياء النقابات القديمة.

المهمة الثانية، هي الدفاع عن مصالح العمال العاملين بالمشاريع الإسرائيلية. فنصف العاملين، إن لم يكن أكثر، مازالوا من العاملين في المشاريع الاسرائيلية. إلا ان النقابات الحالية تستطيع أن تدعم قضية العمال في المشاريع الاسرائيلية رغم القانون الاسرائيلي، خصوصاً وأنهم يتعرضون، فعلاً، لاضطهاد مزدوج وظاهر للعيان: اضطهاد وقمع قومي، واضطهاد وقمع اجتماعي.

المهمة الثالثة، هي توحيد الحركة النقابية في الضفة الغربية وغزة؛ بحيث لا يمكن أن تكون هناك حركتان نقابيتان، لشعب واحد، في منطقة تخضع لاحتلال واحد. وفي هذا الإطار، أؤكد على ضرورة إحياء نقابات غزة، من خلال إنهاء الوضع الذي كان قائماً خلال السنوات الماضية. تلك النقابات التي كانت مجرد هياكل جوفاء، على رأسها عناصر بيروقراطية، ولم تُـجْرَ أية انتخابات فعلية لهذه النقابات، طوال السنوات الماضية، للتواطؤ بين بعض هذه العناصر، وبين العناصر الرجعية، والحكم العسكري في غزة.

والمهمة الرابعة، هي قضية الدفاع عن مصالح العمال، في المشاريع العربية، وعدم تحميلهم، وحدهم، أعباء سياسة الاحتلال الاقتصادية. وهذه القضية بقيت، ولا تزال، من بين قضايا الخلاف، حتى ضمن صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية، باتجاهاتها وقواها المختلفة، داخل المناطق المحتلة.

وفي هذا الإطار يتطلب هذا الوضع تطوير هياكل النقابات الحالية، التي باتت ــ بعضها على الأقل ــ متخلفة عن الواقع الجديد للطبقة العاملة. فعلى سبيل المثال، لا يمكن أن تكون هناك نقابة، اسمها نقابة مؤسسات «عاليه»، تضم كل العمال الذين ينتمون إلى مهن ومراكز عمل مختلفة، لمجرد تواجدهم الجغرافي في بلد واحد. إن هذا التطوير لهياكل المؤسسات النقابية، هو عنصر يدفع، أكثر، نحو انخراط مزيد من العمال في النقابات، ويشجع، أكثر أيضاً، على توسيع قاعدة النقابات ونهوضها بدورها الفعلي، في الدفاع عن مصالح العمال، وفي تمثيلهم وطنياً واقتصادياً.

ومن المسائل التي ينبغي، في الواقع، أن تعالج بحرص شديد، مسألة التعاون فيما بين القوى الوطنية العاملة في إطار النقابات، معتمدة مبدأ التمثيل النسبي فيما بينها، لكي ترسي علاقاتها على أسس من التكامل والتعاون، بدلاً من أسس التنافس والصراع.

طبعاً، ينبغي هنا الحديث عن المنظمات الجماهيرية المختلفة. إن الحركة النسائية، على سبيل المثال، تطور دورها، لكن المعضلة، في بعض أقسام الحركة النسائية، انها لا زالت تحترف أسلوب العمل الخيري النسائي، بدلاً من التوجه إلى القطاع الذي يتسع، أكثر فأكثر، وهو قطاع العاملات الفلسطينيات في المؤسسات العربية وفي المشاريع الاسرائيلية، للدفاع عنهن وتمثيلهن، بالإضافة إلى القطاع الواسع من ربات البيوت، من جماهير النساء العريضة.

أما بشأن الحركة الطلابية فهناك الآن طبعاً، منظمات معترف بها سواء في الجامعات أم في المدارس الثانوية. وتوحيد هذه المنظمات، في مركز واحد للحركة الطلابية على صعيد الجامعات وعلى صعيد المؤسسات التعليمية الأخرى، في إطار اتحاد طلابي يشكل امتداداً للاتحاد العام لطلاب فلسطين في المناطق المحتلة، هو من بين المهمات، التي ما زالت تقع على عاتق الحركة الطلابية، لتطوير دورها وتوحيد نشاطاتها ونضالاتها، في مختلف أماكن تمركزها وتجمعها في المناطق المحتلة.

أما بشأن المعلمين والمهنيين فقد جرى تطور هام تحق الإشارة إليه؛ إذ ان قيام لجان للمعلمين ولجنة عامة تمثل سائر المعلمين، بالإضافة إلى نقابات المهنيين، كان من بين الأحداث البارزة، على صعيد الحركة الجماهيرية، خلال السنتين الماضيتين.

هناك أيضاً، قضية لا تزال دون اكتمال، وهي قضية الدفاع عن الأرض. لقد كانت هناك لجان تنشأ وتعمل لمواجهة عمل استيطاني في مناسبة معينة، ثم يتوقف عمل هذه اللجان. ولجان الدفاع عن الأرض ينبغي أن لا تقتصر، بالتأكيد، على أبناء القرية المستهدفة، بل ينبغي أن يشترك فيها، كما كان يحدث في بعض الأحيان، ممثلون عن القرى الوطنية المختلفة، لكي تتحول، قضية الأرض في قرية ما، إلى قضية وطنية عامة. ولكي يكون هناك نوع من الاستمرارية والتواصل، في عمل لجان الدفاع عن الأرض.

وفي المحصلة أريد أن أقول: إن هناك آفاقاً مفتوحة لتطوير عمل الحركة الجماهيرية، في المناطق المحتلة لتنظيمها، وان اندفاع الجماهير الواسعة، في المناطق المحتلة، للانتظام في

المؤسسات الجماهيرية، بما فيها مؤسسات أخرى، كالنوادي، وكلجان العمل التطوعي وسواها، هذا الاندفاع لاحدود له فعلاً... فالجماهير أدركت، بتجربتها، أن هذه المؤسسات هي سلاحها الرئيسي، في مواجهة مخططات الاحتلال. وقد تمكنت المؤسسات الجماهيرية من أن تحقق بعض الانتصارات على مخططات الاحتلال، في أكثر من مجال أو موقع، وكان هذا درساً هاماً للحركة الجماهيرية، وعنصراً أساسياً في دفعها للانخراط في هذه الأطر، التي بقدر ماتكون منسجمة مع هذا الاستعداد الجماهيري، بما يمكنها من استيعاب أوسع إطار من القاعدة الجماهيرية، بقدر ما يمكن أن يتحقق الهدف الكبير والعظيم، وهو: وحدة الحركة الجماهيرية، بقاعدتها الرئيسية وتطوير نضالها، في مواجهة الاحتلال ومن أجل الدولة المستقلة.

محمد خليفة: أريد أن أضيف ملاحظتين: الأولى، وهي أن هناك إمكانية للوصول إلى بناء الجبهة الوطنية من خلال الممارسات الايجابية في إطار العمل النقابي، ويتم ذلك، كما أشار الأخ ياسر والأخ أبو علي، بالعمل على تمثيل جميع الفصائل الوطنية في كافة المجالات النقابية، مع ضرورة توسيع هذه النقابات. أما الملاحظة الثانية، فهي أنه لابد من أن نعمل على دعم هذه النقابات، من خلال اللجنة الفلسطينية ــ الاردنية المشتركة، برصد الأموال اللازمة لعمل هذه النقابات. إن هذا التوجه يعني السعي لبناء إطار الوحدة الوطنية قاعدياً. فإذا كنا قليلاً ما نختلف في أوساط القيادات، فلنعمل قليلاً من أجل توحيد القواعد، وبمنحى، من هذا النوع، سنسهم في دفع قضية الجبهة الوطنية إلى الأمام، لأننا نهيء لها القاعدة الصلبة.

ماجد أبو شرار: بودي أن أرى صورة العمل النقابي داخل الأرض المحتلة بالصورة المشجعة والمشرقة التي تحدث عنها الاخوان، وخصوصاً الأخ ياسر الذي يطالب بأن نبذل كل جهدنا لمواكبة التطور الذي تشهده الحركة النقابية والعمالية داخل الأرض المحتلة.

أنا، بصدق، عاجز تماماً عن رؤية هذه الصورة الايجابية، وذلك لعدة أسباب:

أولها، ان عدد عمالنا الصناعيين والزراعيين والحرفيين داخل الأرض المحتلة يبلغ ٢٥١ ألفاً، في حين أن مجموع المنتسبين إلى النقابات هو ٢٠ ألفاً فقط، أي ما يساوي ١٠ بالمئة تقريباً. وهذا، في رأيي، أمر منطقي وطبيعي. لكن لابد من أن نسجل أن النقابات تمثل ١٠ بالمئة فقط من الجسم العمالي الفلسطيني داخل الأرض المحتلة. لأن الكلام الذي سمعناه يوحي وكأنها تمثل من ٨٠ إلى ٩٠ بالمئة من الجسم العمالي. قلت ان هذا أمر طبيعي، فلماذا؟ أولاً لأن القطاع الصناعي داخل الأرض المحتلة قطاع متدهور ويتعرض لمحاربة شديدة ويكاد يكون معدوماً مما يؤثر على الجسم العمالي، ويؤثر على إمكانيات ونشاطات النقابات العمالية.

كذلك، فإن القطاع الزراعي قطاع محارب وضعيف وسيىء الانتاج، وهذا أيضاً يؤثر على الجسم العمالي، ويدفع عدداً كبيراً جداً من العمال الزراعيين للتوجه للعمل داخل

الأرض المحتلة العام ١٩٤٨، مما يمنعهم من الانتساب إلى النقابات الزراعية والنقابات الصناعية. ويضاف سبب آخر هو أن باب التهجير والهجرة مفتوح أمام عمالنا، وعلينا أن نعرف أن عدد الذين هاجروا من الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ الاحتلال الاسرائيلي حتى الآن، يزيد على ٤٥٠ ألف فلسطيني، والنسبة الأكبر منهم من العمال والمهنيين والأكاديميين. فخلال العام الماضي فقط، هاجر ٢٠ ألف عامل وفني من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وثمة سبب ثالث، أيضاً، هو الخلافات القائمة بين الفصائل الوطنية، والتي تخلف انعكاسات سلبية جداً على العمل النقابي.

نقطة أخرى، يجب الإشارة إليها: لقد باتت لدينا نقابات مقفلة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة ــ وليس فقط في قطاع غزة ــ مقفلة بمعنى المماطلة في إجراء الانتخابات، والمماطلة في التنسيب، لأن الذي يحكم عملية التنسيب هو عقلية استمرار السيطرة على هذه النقابة أو تلك، مما يساهم في إضعاف العمل النقابي الفلسطيني.

يضاف إلى ذلك سبب رابع، وهو تدخل الحكم العسكري في القوانين النقابية، وآخر مظهر لهذا التدخل تعديل المادة ٨٣ من قانون اتحاد نقابات العمال الذي يقضي بعرض أسماء المرشحين لانتخابات النقابات على الحاكم العسكري وموافقته عليهم. مما دفع النقابات إلى أن تتردد في عقد مؤتمراتها وانتخاباتها، حتى لاتضطر إلى رفع الأسماء الى الحاكم العسكري. وهذه إحدى نقاط الخلاف بين إخواننا في الشعبية واخواننا في الديمقراطية واخواننا الشيوعيين. هذه مجمل الأسباب التي تدعونا لنقول، ونحن نستند إلى وقائع علمية، ان الوضع النقابي داخل الأرض المحتلة وضع ضعيف ومتدهور، وليس وضعاً ناهضاً ومتطوراً. وإن كان هذا لا يسقط، للحظة واحدة، الدور النقابي البارز الذي تقوم به مجمل النقابات داخل الأرض المحتلة، خصوصاً الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية الذي يضم ١٩ نقابة، وتضاف إليها نقابات المهندسين والأطباء وغيرها، والتي تقوم بدور أساسي جداً.

هذه القضايا يجب أن نتوقف أمامها لأننا نهدف من وراء هذه الندوة إلى وضع لبنة في طريق العمل على إعادة بناء الوضع داخل الأرض المحتلة.

بلال الحسن: أخ ماجد لقد أشرت إلى النقابات المغلقة، مغلقة من قبل من؟

ماجد أبو شرار: من قبل كل من يستطيع الوصول إلى نقابة ما والسيطرة عليها وهذه ظاهرة خطيرة يجب التصدي لها.

ياسر عبد ربه: يبدو أن الأخ ماجد لم يستمع جيداً إلى مداخلتي. لذلك فهو لم يكن يجيب على قضايا طرحتها. لقد أكدت على العمال وعلى العمل النقابي بأشكاله السليمة. وقلت أنه حدث تطور، خلال السنوات الماضية، لأنه حتى العشرين ألفاً يمثلون رقماً متقدماً، إذا تم قياسهم بالوضع الذي كان قائماً في مطلع السبعينات حيث كان هناك

بضعة مئات فقط من المنتسبين. وكانت هذه النقابات، في أفضل الحالات، مجرد تجمعات حرفية.

ماجد أبو شرار: وما زالت.

ياسر عبد ربه: لا، الوضع يقول لا. لقد نشأت نقابات جديدة من خلال إحياء عدد واسع من النقابات السابقة. وهذه العملية تجري بشكل متواصل وواسع النطاق. لقد جرى تعديل وتطوير للأنظمة الداخلية لعدد من النقابات، من أجل فتح الباب للجسم العمالي الواسع للانتظام في النقابة. فبعض النقابات كانت شروط الانضمام إليها في السابق أقسى من شروط الانضمام إلى تنظيم سياسي. لقد جرى تطوير بعض هياكل النقابات من خلال تشكيل فروع لعدد منها، خاصة في القرى التي لم تعد قرى بالمعنى التقليدي السابق، بل تحولت إلى مراكز تتواجد فيها المئات من العمال الذين ينتقلون يومياً للعمل في المشاريع الاسرائيلية. هناك تطور قد وقع. لكنني لم أرصد هذا التطور بمقدار ما رصدت المهمات التي ينبغي القيام بها في الظرف الراهن لكي تتمكن النقابات الحالية، فعلاً، من استيعاب الجسم الواسع للعمال الفلسطينيين في المناطق المحتلة. وقد قلت، هنا، تحديداً: تطوير هياكل النقابات الحالية أي حل مشكلة النقابات التي أغلقت أبوابها أمام العمال لضمان هيمنة فئة بيروقراطية على قيادتها على غرار غزة مثلاً، والاعتناء بمشكلات العمال في المناطق المحتلة منذ عام ١٩٤٨ لأن مشكلات هذا القطاع استمرت تعالج بطريقة إفرادية بدلاً من أن تعالج كجسم جماعي. وتحدثت عن الدفاع عن مصالح العمال في المشاريع العربية، في الاتجاه الذي تحدث فيه عدد من الرفاق، حيث لا ينبغي للعمال أن يتحملوا وحدهم العبء في مواجهة الاحتلال وسياسته الاقتصادية.

إن طرح مثل هذه المسائل، لا يعني أنها قد أنجزت، بل يعني اعتبارها مهمات للنضال، مهمات للعمل، لأننا بحاجة إلى حركة نقابية تستطيع أن تواكب التطور الذي وقع في تركيبة الطبقة العاملة، وفي وزنها، وفي أشكال تمركزها، وفي تزايد حجم العمال الصناعيين في صفوفها، فليست نسبة قليلة أن يتواجد ٢٠ بالمئة من العمال الصناعيين في إطار الطبقة العاملة ككل. هذه هي المشكلة. هناك معضلات ذاتية عديدة بالتأكيد، ونحن جميعاً متفقون بشأنها، بما فيها معضلات العلاقات بين القوى الوطنية في الداخل، وأثرها على توسيع صفوف هذه النقابات، أو علاقات النقابات مع اتحاد العمال في الخارج.

هذه المسائل ينبغي حلها في إطار النضال، ولكن المسألة المركزية هي تطوير الحركة النقابية لكي تنسجم مع التطور الحاصل في وضع الطبقة العاملة. هذه العملية سائرة في هذا الاتجاه، ومهمتنا أن نلتقط أين تكمن الحلقة المركزية لكي تكتمل هذه الحلقة. هذا هو الموضوع. اما أن تكون هناك خلافات وصراعات، وأن تكون هناك مشكلات في هذه النقابة أو تلك وأن تكون هناك مشكلات في العلاقة بين النقابات في الداخل والنقابات في الخارج، فهذه كلها مشكلات قائمة وموجودة وتنبغي معالجتها، ولكنها ليست هي المشكلة الرئيسية.

عربي عواد: عندما يجري الحديث عن النشاط والتطور في الحركة النقابية، فلا يعني ذلك أنها باتت تضم في صفوفها النسبة الغالبة من العمال، لاسيما وأن عدداً غير قليل

منهم، يزيد على الـ ٨٠ ألفاً، يعمل في المشاريع الاسرائيلية. وحتى الآن، ما زالت هذه المهمة مطروحة أمام النقابات العمالية لكي تساهم في نشاطها بينهم وقد جرى فعلاً تطوير ملموس في صفوفهم في العام الأخير. لكن إذا قارنا بين واقع الحركة النقابية في العام ١٩٦٧ ووضعها اليوم، وجدنا فعلاً فارقاً كبيراً جداً. أولاً، لم يكن هناك اتحاد نقابات أصلاً، وكان عدد النقابات قليلاً. ما جرى هو أنه تمت المحافظة على النقابات القديمة، ثم جرى تشكيل اتحاد خاص بها، وانفصلت عن اتحاد النقابات في الأردن رغم ضغوط الحكم للابقاء على ارتباطها به، ورغم ضغوط الهستدروت لربط العمال العرب به.

ولنلجأ إلى الأرقام، لملاحظة هذا التطور. فنقابة عمال المؤسسات في رام الله، مثلاً، كانت تضم خلال العامين ١٩٧٣ و١٩٧٤، ٢٥٠ عاملاً، وهي تضم اليوم ١٧٠٠ عامل منتسب إليها. ثم مجلس الاتحاد في النقابات كلها، كان عدده في العام ١٩٧٤، حوالي ٥٠ وهو يبلغ الآن ١١٨. وعدد النقابات المنتسبة كان، في البداية، يتراوح بين ٩ و١٠، في حين بلغ الآن ٢٧ نقابة وهذه واحدة من المشاكل التي يحاول الأردن الآن الضغط بشأنها لأن قانون الدمج الذي جرى تطبيقه في عمان يراد له أن يطبق في المناطق المحتلة. ففي الاردن، جرى تقليص عدد النقابات لكي ينجح الحكم في السيطرة عليها، ولذلك فإن العدد الموجود الآن في اتحاد النقابات العمالية في الأردن هو دون العشرين.

إذن، هناك تطور جرى في السنوات الأخيرة. هذه ظاهرة موضوعية يجب أن نلحظها.

من جهة أخرى، هناك قضية أشير إليها من منظار سلبي، وهي قضية التنافس بين القوى الوطنية. أنا أريد أن أسجل بصراحة أن التنافس كان عاملاً رئيسياً في تنشيطها. هذا جانب إيجابي يجب ألا يغيب عن أنظارنا. صحيح أنه يتضمن، أيضاً، جانباً سلبياً، فالخلافات التي وقعت ينبغي أن نضع حداً لها وينبغي التأكيد على الحرص على وحدة الحركة النقابية في الضفة الغربية وتعاون كل القوى الوطنية داخلها في اطار وحدة وطنية تستند إلى مبدأ التمثيل النسبي، أما المشكلة التي تعيشها غزة، فلا أريد أن أكرر الكلام حولها، لأن هناك على رأس النقابة عنصراً غير مقبول. لا يمارس إجراءات بيروقراطية فقط، بل هو دخيل على العمال أصلاً لأنه ربّ عمل.

هناك، في الحقيقة، القضية التي تحدث عنها الرفاق، وتتناول العلاقة بين الحركة النقابية في الخارج والحركة النقابية في الداخل، بما فيها نقابات العمال والحركة الطلابية وحركة المعلمين، حتى الآن تعيش هذه العلاقة أضعف حالاتها. ما هو المطلوب؟ المطلوب أن يجري العمل فعلاً لتدعيم الحركات النقابية في الداخل بتنظيم علاقاتها مع الحركة في الخارج، من خلال التنسيق مع الاتحاد العام لعمال فلسطين بصفته الممثل الوحيد للعمال. هذه المسألة ينبغي أن نحرص عليها سياسياً، أي أن الصفة التمثيلية للمنظمات الفلسطينية الجماهيرية ينبغي أن تشمل التنظيمات الموجودة في الأرض المحتلة. ولكن ينبغي أن يكون هناك تنسيق، كأن تأتي وفود من الحركة النقابية العالمية إلى الأرض المحتلة. وهذا ما حدث مؤخراً؛ الأمر الذي يوفر لنا دعما. لقد جاء وفد من الـ (C. G. T.) ووفد آخر من النقابات الأميركية، مما أثار ثائرة الاحتلال، فبادر إلى وضع العقبات

والعراقيل. كذلك يمكن تنظيم وفود من النقابات التي في الداخل لتذهب مثلاً إلى الخارج طلباً لدعم لها. وينطبق الأمر نفسه على المعلمين. حتى الآن ما زالت العلاقة ضعيفة جداً.

ماجد أبو شرار: لديّ ملاحظة أخيرة، حتى لا يبدو أن النقاش، في محصلته هو بين وجهتي نظر متباينتين. أعتقد أن ثمة اتفاقاً أو قاسماً مشتركاً بين وجهتي النظر هاتين، قوامه أنه حدث تطور بحجم معين ولكن يبقى أن هناك نواقص يجب أن نناضل حتى نتجاوزها. إن موضوعات كموضوع الاستئثار في بعض النقابات، وإغلاقها في وجه التنسيب، وموضوع عقد مؤتمراتها وانتخاب قيادات جديدة، وموضوع إنقاذ النقابات المسيطر عليها من قبل أرباب العمل أنفسهم، وموضوع الصلة فيما بين نقابات الداخل ونقابات الخارج، هذه كلها موضوعات ينبغي أن نتطارحها بصراحة.

أما مسألة أن تكون النقابات إطاراً تحتشد فيه جميع الطاقات، فذلك مطمح لم ننجح بعد في بلوغه، فحتى النقابات القائمة الآن في الخارج، لا تحشد كل الطاقة العاملة في أية مهنة من المهن. ففي الاردن، على سبيل المثال، هناك ١٦ نقابة تجمع ٨٠ ألف عامل، من بينهم ٤٦ ألف عامل سائق وميكانيكي.

٥ ــ العمل العسكري

بلال الحسن: نلاحظ غياب كثير من التنظيمات عن العمل العسكري المنبثق من الداخل، كما نلاحظ انشغال بعض التنظيمات بالعمل السياسي على حساب العمل العسكري، ونلاحظ أيضاً بايجابية كبيرة، أن بعض الخلايا الفدائية تشكل نفسها بنفسها، وتحصل على سلاحها بوسائلها الخاصة، ثم تنسب نفسها لهذا التنظيم أو ذاك حسب قناعاتها. ألا يعني ذلك ضعفاً عاماً في قدرة المنظمات الفدائية على تطوير عملها العسكري؟ ثم ألا تلاحظون أن أساليب العمل العسكري في الداخل تعاني من ضعف في الابتكار والتنويع؟

ياسر عبد ربه: حتى لا نكرر الكلام المعتاد حول تطوير الكفاح المسلح داخل المناطق المحتلة، واعتباره الشكل الرئيسي للنضال وضرورة توجيه كل الطاقات والجهود والامكانات في هذا الاتجاه، أود أن أشير إلى تطور هام في الوضع داخل المناطق المحتلة، وإلى علاقته بالعمل المسلح. إن العمل المسلح في المناطق المحتلة بدأ يتحول إلى ظاهرة جماهيرية. أقول بدأ يتحول، ولم يتحول بعد كلياً. إن المبادرات التي تتم، والتي يشير السؤال إلى شكل من أشكال التقدير لها، تفتح أفقاً لكي ينتقل العمل العسكري في المناطق المحتلة نقلة نوعية من كونه عملاً فردياً إلى عمل تتبناه وتسهم فيه جماهير واسعة. وهذا هو المخرج الحقيقي للعمل المسلح في المناطق المحتلة. هذا لا يعني أن تطوير الأشكال الحالية من العمل المسلح غير ممكن في الظرف الراهن، رغم كل الصعوبات والعقبات. لكن هذا التطوير يتطلب أشكالاً تنظيمية أرقى وأكثر تقدماً من تلك التي كانت تعتمد سابقاً من قبل فصائل المقاومة.

ليس أمراً طبيعياً، أو مقبولاً، أن تترتب على كل عملية عسكرية اعتقالات لا تقتصر على منفذ العملية أو منفذيها، بل تشمل كل من لهم علاقة بهم.

على هذا الصعيد، هناك نقص كبير في أشكال العمل العسكري وتقنيته، في دقته وانتظامه وإيلائه الاهتمام الرئيسي، حتى لا يؤدي أي عمل عسكري ناجح إلى انتكاسة في المزاج الجماهيري.

أبو علي مصطفى: إذا ما وقفنا أمام مراجعة رقمية لجدول يبيّن حجم العمليات العسكرية داخل الأراضي المحتلة في السنوات الثلاث الأولى، وقارناها بجدول السنوات الخمس الأخيرة، سنجد أن هناك هبوطاً في حجم العمليات العسكرية. لكن هذا لا يكفي وحده لأن يشكل مقياساً لمستوى تطور العمل العسكري، بما يتناسب مع مستوى المكاسب السياسية التي حققتها الثورة الفلسطينية، على الصعيدين العربي والعالمي. وإذا ما جرى التمعن والتدقيق في الموضوع، فلا بد من أن نشير، على هذا الصعيد، إلى أهمية العامل الموضوعي في التأثير على مدى الفعالية العسكرية. ويتمثل هذا العامل في أكثر من سبب مؤثر.

السبب الأول هو أن انتكاسة المقاومة في الاردن أثرت، إلى حد كبير، على مستوى النشاطات العسكرية، سواء من حيث عدد المواجهات القتالية المباشرة مع قوات العدو الصهيوني، أم من حيث مستوى تدعيم الوحدات والخلايا والتنظيمات داخل الأراضي المحتلة، عن طريق الامتداد الجغرافي الطويل الذي كان متاحاً أمام قوات الثورة الفلسطينية.

وسبب آخر، يعود إلى أننا، في الثورة الفلسطينية، ومنذ ست سنوات، نخوض معركة الدفاع عن الثورة في لبنان. دون أن يعني ذلك تقليلاً من قيمة هذه المهمة، لأن الدفاع عن الثورة الفلسطينية وعن بقائها، هو أيضاً مهمة استراتيجية لا نستطيع أن نستغني عنها.

يضاف إلى ذلك كله، ما بات معروفاً من حواجز تعيق إمكانية الوصول إلى الأرض المحتلة، حتى بما ابتدعته الثورة الفلسطينية من أعمال نوعية من نمط معين في فترة من الفترات، ومن أعمال انتحارية ذات معنى سياسي.

ولكن ينبغي أن نلاحظ الأمر الذي أشار إليه الرفيق ياسر حول بدء تحول العمل العسكري إلى نشاط جماهيري. إننا، في مقابل صعود في وتيرة المواجهات العسكرية وكثافتها وزخمها. في قطاع غزة مثلاً، نلحظ ان هذا الزخم العسكري والسياسي كان يفتقد إلى العمق الذي أشير إليه، بمعنى أن يتحول إلى حالة جماهيرية شاملة. على سبيل المثال، نحن في الجبهة الشعبية قيمنا دورنا العسكري، في فترة من الفترات، حتى في وقفتنا في مؤتمرنا الأخير أمام التقرير العسكري الذي قدم معتبرين أننا حققنا تجربة ناجحة في قطاع غزة وفي جبال الخليل. كان هناك تقييم عالٍ للمستوى العسكري، لكنه كان يفتقد إلى العمق التنظيمي، بمعنى تأسيس بناء تنظيمي يحيط به، حتى يشكل رافداً وسنداً لاستمراريته، وخلق مد جماهيري حوله بحيث لا يكون معزولاً، أو تقتصر مشاركة الجماهير فيه على موقف المتفرج.

في الفترة الأخيرة، كان الوضع الجماهيري داخل الأرض المحتلة، يعاني خللاً، بمعنى أنه يعيش حالات صعود وهبوط، فيما العمل العسكري يحتل واجهة الأحداث.

لكن ما يحدث، الآن، هو النقيض تقريباً. فالمد الجماهيري، الآن، يتجاوز الفعالية العسكرية التي تأتي مقصرة عنه. لذلك، وحتى تستقيم الأمور بانتظام، لابد من أن يتوازن العمل السياسي الجماهيري مع فعالية عسكرية مناسبة. لأن الفعالية العسكرية تلعب دوراً في تعزيز عملية التعبئة والتخطيط والتفاف الجماهير حول الثورة.

كذلك فإن العمل العسكري، ومهما كان عالي الوتيرة وفي غياب امتداد جماهيري يلتقط نتائجه السياسية ويحولها إلى معركة مفتوحة متصلة مع العدو، يصبح عملاً مغامراً يفضي إلى النتائج التي أشير إليها، أي عملاً عسكرياً على مستوى بنية التنظيم البشرية، تعقبه حملة واسعة من الاعتقالات، ومن زج عشرات الكوادر والأعضاء في السجون.

لاشك أن مستوى البناء التنظيمي، الآن، بالنسبة للمنظمات هو أفضل من الوضع السابق، لكنه ينبغي أن يتوازن مع فعالية سياسية جماهيرية مقابلة.

ماجد أبو شرار: أوافق الأخ أبو علي مصطفى، على أن العمل العسكري لم يعد يواكب العمل السياسي بشكل ملحوظ، كما أوافق على بعض الملاحظات التي وردت في ورقة العمل، خصوصاً فيما يتعلق بغياب بعض التنظيمات الفلسطينية عن العمل العسكري داخل الأرض المحتلة. الواقع أن هناك تنظيمات فلسطينية معروفة منذ سنوات طويلة، ليس من همومها ممارسة العمل السياسي والعسكري داخل الأرض المحتلة.

إن مسألة انشغال بعض التنظيمات في العمل السياسي، ودعني أقول العمل الدعاوي، على حساب العمل العسكري، هي ظاهرة مرضية قائمة منذ انطلق الكفاح المسلح الفلسطيني. لا شك أن تجربتنا كبرت على صعيد العمل داخل الأرض المحتلة، وخصوصاً على الصعيد العسكري. ولكن بالمقابل فإن تجربة العدو كبرت بدورها على صعيد استنباط المزيد من الوسائل لمقاومة العمل العسكري السري للمقاومة الفلسطينية.

هناك نوعان من العمل العسكري داخل الأرض المحتلة: العمل العسكري العلني (دورية تصعد إلى الجبل بمعرفة أهل المنطقة). والعمل العسكري السري. إن تجربة العمل العسكري المعلن، إضافةً إلى انها تؤذي العدو فهي أيضاً تلعب دوراً في التعبئة السياسية اليومية للجماهير. أما الوجه الآخر للعمل العسكري، فهو العمل السري الذي تقوم به خلايا سرية تعيش حياة عادية وطبيعية داخل الأرض المحتلة. ولدى العدو أجهزة مخابرات نشطة جداً في مجال تقصي آثار أية مجموعة تقوم بأية عملية بغية اعتقالها. وهذه معركة مفتوحة على الجانبين. نقطة أخرى لابد من أن نشير إليها؛ وهي أنه أصبح لدينا تطور في الصناعة العسكرية السرية، أي في صناعة المواد المتفجرة وفي اعدادها للتفجير.

إن العمل العسكري هو من أكثر الوسائل تعبئة لطاقات الجماهير. لهذا، لابد من أن نلتفت إلى هذه النقطة بالتحديد، فإذا كنا قد تمكنا، على صعيد العمل الوحدوي، من

تحقيق جملة انجازات على أصعدة متعددة، لكننا، على صعيد العمل العسكري داخل الأرض المحتلة، مازلنا نفتقر إلى عمل عسكري وحدوي. وأنا أعرف أن السبب في ذلك يعود إلى المسألة الأمنية، ولكن ذلك يجب ألا يمنع فصائل المقاومة، ذات الاهتمام الجدي بالعمل العسكري داخل الأرض المحتلة، من إنشاء مكتب عمليات مشترك للداخل، يتولى المهمام التالية: أولاً: جمع المعلومات، ثانياً: تحديد الأهداف، ثالثاً: اختيار الأسلحة المناسبة للعمليات، رابعاً: التدريب، خامساً: تصنيع المواد المتفجرة وأنواع الأسلحة الأخرى والتدريب عليها، سادساً: التنسيق على صعيد تبادل الخبرة في الداخل، وفق الشروط الأمنية المطلوبة.

في اعتقادي أنه إذا استطعنا انشاء مثل هذا المكتب، فإننا سنتمكن من تقديم خدمة فعلية إلى المناضلين الذين يقومون بعمل عسكري سري في الداخل.

عربي عواد: لقد أصبح واضحاً من تجربة السنوات الماضية في مقاومة الاحتلال داخل الأرض المحتلة، ضرورة استخدام أشكال النضال السياسي والجماهيري والعسكري؛ فهي كلها تشكل روافد تصب في تيار واحد موجه لكنس الاحتلال والظفر بحق شعبنا في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. ولذلك، فلا يمكن أن يكون أحدها بديلاً عن الآخر أو متعارضاً معه بل هي مترابطة مع بعضها مكملة لبعضها، فارتفاع مستوى النضال السياسي والجماهيري يخلق مناخاً ملائماً للعمل العسكري، كما أن عمليات المقاومة المسلحة تذكي روح الحماس بين الجماهير وتساعد على دفع تيار النضال السياسي والجماهيري.

ولكن من الملاحظ، كما بيّن عدد من المشاركين في هذه الندوة، ان مستوى النضال السياسي والجماهيري، في السنوات الأخيرة، متقدم على النضال العسكري؛ وذلك يرجع لعدة أسباب، من بينها الصعوبات الكبيرة التي يواجهها العمل المسلح من أجل تأمين السلاح واتقان استخدامه، بالإضافة لاجراءات المحتلين القمعية التي تتخذ طابعاً أشد عنفاً وضراوة ضد العمل المسلح.

غير أن هناك سبباً هاماً آخر يتصل بأشكال التنظيم. فارتفاع مستوى النضال السياسي والجماهيري ترافق مع اتساع وتطور المنظمات السياسية والجماهيرية وازدياد نشاطها وفاعليتها ودورها في تعبئة وحشد الطاقات الكفاحية لدى جماهيرنا وزجها في معارك المواجهة مع المحتلين، في حين كانت هناك نواقص وثغرات في أشكال التنظيم التي يعتمد عليها العمل المسلح مكنت المحتلين من توجيه عدة ضربات له؛ الأمر الذي يتطلب استخدام أشكال من التنظيم أكثر دقة وأشد سرية.

ولا ريب أن اشتداد ضراوة اجراءات المحتلين خاصة في مجال الاستيطان ونهب الأرض وتهويدها وتشديد النهب الاقتصادي ووسائل القمع، كل ذلك يخلق حوافز لدى جماهيرنا للرد بعنف، مما يهيىء المجال لاتساع نطاق العمل المسلح وارتفاع مستواه إذا ما اعتمد على تنظيم دقيق محكم.

٦ ــ العناية بالأسرى

بلال الحسن: الملاحظ أن قضية الأسرى لم تصبح قضية مركزية حتى الآن (كل تنظيم يهتم بأسراه).

والملاحظ أن بعض الأسرى يشكون من ضعف الاتصال بهم أثناء تواجدهم في السجون؛ وغالباً ما تتولى عائلاتهم فقط هذه المهمة. والملاحظ أيضاً، أن إثارتنا لقضية الأسرى، على الصعيد الدولي، تعاني من ضعف واضح. وان تحقيق الصاندي تايمز مثلاً، خدم قضية الأسرى أكثر بكثير من جهودنا نحن.

ما هي ملاحظاتكم حول هذه القضية، وما هي مقترحاتكم لتأمين عناية أفضل بها؟

ماجد أبو شرار: إن الأسر والاعتقال والتوقيف من الأساليب اليومية التي يلجأ إليها العدو، للوقوف في وجه مقاومة شعبنا للاحتلال، وقد بلغ عدد الذين دخلوا سجون الاحتلال، منذ عام ١٩٦٧ حتى الآن، ٢٠٠ ألف معتقل كحد أدنى، وان الموجودين الآن في الأسر والاعتقال هم بحدود خمسة آلاف.

ولا شك أن الأسير يعاني من أزمة الاعتقال، التي لا تحل إلا بخروجه من السجن، وهذا لا يعني ألّا نسعى لتخفيف قسوة الاعتقال عنه، وبالرغم من أن هذه المشكلة عمرها من عمر الاحتلال فإن الكثير من قطاعات الرأي العام، العربي والعالمي، لا تزال تجهل الكثير عن معاناة أسرانا، ولعلّ هذه فرصة لنتحدث بشيء من التفصيل عن تلك المعاناة.

وإذا عدنا إلى الريبورتاج المشهور، الذي نشرته صحيفة «هآرتس» عام ١٩٧٩، نجد أن الأسير الفلسطيني يعيش في أقسى الظروف على أصعدة: السكن، الغذاء، الصحة، الثقافة، الترفيه، «الفورة» (الفسحة اليومية)، والزيارات.

١ ــ السكن: ينام الأسير الفلسطيني على الأرض، بأربع بطانيات تضاف لها في الشتاء، بطانية، ووسادة صغيرة. وبعد إضراب عسقلان الأول عام ١٩٧٧، والذي استمر ٨٥ يوما. مُنح الأسير فرشه.

هذا وتبلغ مساحة الغرفة ١٦ م٢ (٤ × ٤) ينام فيها من ٢٠ ــ ٣٠ شخصاً (بلاطتان ونصف للأسير) ويقع المرحاض داخل الغرفة. وبابها صاج مقفل. للغرفة نافذتان مصفحتان من الخارج، تتوسطهما قضبان الحديد ويغطيهما من الداخل حديد مشبك. وبالمقابل يعيش كل ستة سجناء يهوداً، في غرفة، وينامون على أسِرَّه وشراشف وبطانيات.

٢ ــ الغذاء: نوع الطعام، المثبت في لائحة الطعام، يشمل وحدات حرارية كافية، ولكن، في التطبيق العملي، تنقص الكمية بسبب سرقات الادارة. وقد ضُبِطَت عدة سرقات، في سجون: غزة، عسقلان، الخليل ونابلس: أما النوعية فرديئة، وهي من أرخص الأصناف وكثيراً ما يتناول الأسير طعاماً لا يعرف مما يتكون. أما السجين اليهودي فطعامه من الصنف الجيد، وله صالة طعام ويحمل «المغاش» (الصينية) التي تحوي الطعام، ويجلس

إلى الطاولة، بينما الفلسطيني تأتيه الطناجر إلى الغرف ويُصب له الطعام في «كعرات» من البلاستيك.

٣ ــ **الصحة:** في كل سجن هناك عيادة، والطبيب يزور السجن مرتين في الاسبوع، وأحياناً مرة واحدة، وأحياناً لا يحضر. وهناك تفرقة في العلاج. فالمشاغبون (حسب رأي الادارة) يحرمون من العلاج الصحيح، أو الكافي، مما أدى إلى إصابات كثيرة بأمراض مزمنة واستشهاد آخرين (عدد الذين استشهدوا داخل السجون ٧٨) وأهم الأمراض المزمنة، القرحة، البواسير، الأسنان، العيون، الروماتيزم. أما العمليات الجراحية فتتم تبعاً للدور، وقد تقرر العملية اليوم لتُجرى بعد أعوام. كما تستعمل إدارة السجن العيادة، لمحاولة تجنيد الأسير في العمل مع الادارة، بحيث باتت، في نظر الأسرى، مكاناً مشبوهاً مما يدعو الكثيرين من الأسرى إلى تحمل المرض وعدم التردد على العيادة.

٤ ــ **الثقافة:** تسمح إدارة السجن، الآن، بادخال الكتب، وقد انتُزع ذلك كحق، من خلال الاضرابات والتمردات. وكما يقول أحد الأسرى: فإن ثمن كل كتاب كيلوات من الدم. يمر الكتاب على الرقابة أولاً إذ أن المهمة الأساسية للرقابة منع التكامل في عملية البناء الثقافي والفكري لدى المناضل الأسير؛ بحيث تصبح تلك العملية عبئاً عليه، مما يؤدي إلى انعكاسات سلبية على وحدة الصف الوطني داخل السجن، بمعنى أن يصبح المتدين متزمتاً، ويجنح اليساري إلى الممارسات الطفولية، مما يؤدي إلى خلق الصراعات، التي تفتت وحدة المناضلين، كما حصل في سجن عسقلان مثلاً، لكن مسؤولي الأسرى والجهد الذاتي للأسرى الأكثر وعياً وثقافة، والتجربة الطويلة أدت إلى تفويت الفرصة على العدو، على قاعدة إرجاع الجميع لفهم شروط ومضمون مرحلة التحرر الوطني، الأمر الذي خلق وحدة قوية داخل السجون.

هذا وتتم عملية شراء الكتب من خلال الصليب الأحمر الدولي، أما مدارس التعليم داخل السجون فقد سمحت بها الادارة لتعليم اللغات والمواد العلمية، ثم عادت ومنعت ذلك خصوصاً تعلم اللغة العبرية، لكن المدارس قائمة بشكل سري داخل الغرف. أما على صعيد السجين اليهودي، فهناك، في كل سجن، ضابط ثقافة مكلف باحضار أي كتاب يطلبه السجين وتُوفَّر لهم كافة الصحف. بينما أسرانا لا يزوَّدون إلا بجريدة «الأنباء» (جريدة المخابرات الاسرائيلية).

٥ ــ **الترفية:** لا توجد أية وسيلة للترفيه. فالراديو ممنوع وكذلك التلفاز والسينما. على عكس السجين اليهودي. كما يمنع الأسير الفلسطيني من ممارسة أي نوع من الرياضة، بينما يمارسها السجين اليهودي ويملك ملابس خاصة للرياضة، ويحق له أن يقتني أي نوع من الملابس. بينما لأسيرنا بدلتا سجن صيفيتان واثنتان شتويتان، وغياران داخليان طوال العام ويشترط أن يكون لونهما أزرق.

٦ ــ **«الفورة» (الفسحة اليومية):** «الفورة» لمن يُحبس في السجن العام، من الفلسطينيين، مدتها ساعتان وعلى دفعات، والمدة في السجن الانفرادي ساعة واحدة ولكل

شخص على حده، أما الفلسطيني المحكوم بالزنزانة فيمنع خروجه منها، بينما تفتح الأبواب للسجين اليهودي من السادسة صباحاً وحتى الثامنة والنصف مساءً.

٧ ــ **الزيارة:** زيارة الأسير الفلسطيني مسموح بها، مرة واحدة في الشهر، ويسمح فقط لثلاثة من أقارب الأسير بزيارته لمدة نصف ساعة فقط. يفصل بين الأسير وزواره شبك حديدي لايخترقه الاصبع، فيتعذر على الأسير حتى تقبيل طفله الصغير، وتتم الزيارة بوجود الحراس، كما تتم عملية تفتيش قبل الزيارة وبعدها. والمدة الفعلية للزيارة عشرون دقيقة، بينما السجين اليهودي تتم زيارته مرتين في الشهر عدا الزيارات الخاصة.

على ضوء هذه الحقائق، ومعتمداً على آراء بعض الأخوة الأسرى الذين أُفرج عنهم، واعتماداً أيضاً على تقارير وصلت من السجون، أقترح ما يلي:

(أ) التركيز على إثارة هذه الحقائق على مستوى عالمي، بشكل مكثف ومستمر.

(ب) العمل على دفع لجان دولية متعددة لـزيارة السجـون، إلى جانب الصليب الأحمر، لدراسة أوضاع الأسرى.

(ج) أن تخصص اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير مبلغاً كافياً لتغطية حـاجات الأسرى، من خلال الصليب الأحمر الدولي أو من خلال أهالي المعتقلين.

(د) زيادة مخصصات أُسر المعتقلين الذين يتكلفون الكثير في كل زيارة شهرية، آخذين بعين الاعتبار أن النسبة الأعلى لعائلات الأسرى هي من بين العائلات الفقيرة.

(هـ) أن يعمم أسبوع الأسير الفلسطيني على أوسع نطاق عالمي.

(و) مراعاة أن يكون من بين أعضاء وفود منظمة التحرير أخوة من الأسرى الذين تم تحريرهم.

(ز) تطبيق برنامج تعبوي موحد للأسرى لتثبيت الوحدة الوطنية داخل السجون.

وهنا لابد أن أشير إلى أن هذه المهمة لاتقع فقط على اللجنة الفلسطينية للأسرى والمعتقلين، بل هي كذلك مهمة أجهزة العمل السياسي والاعلامي والاجتماعي في المنظمة.

أبو علي مصطفى: قضية أسرى الثورة الفلسطينية في معتقلات «النازية الجديدة»، يجب أن تبقى قضية مركزية لقيادة الثورة، لما يمثله هؤلاء الآلاف، من أبناء شعبنا، من رموز نضالية وتعبير متقدم في مستوى التضحية التي يقدمها شعبنا يومياً.

ونظراً لأهمية هذا العدد الكبير، الذي تمرس بأرقى مدارس النضال (السجون) وللدور المنتظر لهؤلاء الأبطال، بعد خروجهم، في دعم مسيرة الثورة وتطويـر وترقيـة أساليبها ومستواها النضالي، لابد أن ينال وضعهم الراهن، جهداً مضاعفاً من أجل حمايتهم وتنظيم تواصل العلاقة معهم.

فالمعتقلات والسجون الجماعية تتشكل في داخلها، اليوم، صورة راقية لأمثلة الصمود والتحدي، ويكتسب فيها المناضل المعارف المدعومة بالتجربة الخاصة والعامة، له ولرفاقه

الآخرين، مما يساعد، وساعد فعلاً، على استحداث وسائل وأساليب نضالية عديدة في مواجهة الاحتلال.

وبالرغم من أهمية ومركزية قضية الأسرى، فإن مايعطى لها من اهتمام، على صعيد قيادة منظمة التحرير، هو دون مستوى متطلباتها. فالسمة الغالبة، حتى الآن، هي في اهتمام كل تنظيم بأعضائه من الأسرى والمعتقلين، بينما هناك العديد من المناضلين الذين يعتقلون، من غير المنتمين لتنظيمات، يواجهون صعوبات حقيقية؛ وأهمها اجتماعية معاشية، ناتجة عن الاعتقال، القصير أو الطويل الأجل، وغالباً مايحل بعضها بشكل جزئي، دون حماس هذا التنظيم أو ذاك لحلها على عاتقه، مما يستدعي توفير المؤسسة الجماعية لحل كافة المشكلات لكل الأسرى والمعتقلين.

وقد حدث تطور (كنا نناضل من أجله) مؤخراً بتكليف مؤسسة الرعاية لأسر الشهداء والمعتقلين لتولي هذه المسؤولية ولسدّ هذه الثغرة، ولكنها لاتزال دون الارتقاء الكامل بمجمل مسؤولياتها الوطنية، كي تصبح مؤسسة لجميع المناضلين، ومغادرة سياسة التمييز، مما يفرض الوقفة المسؤولة أمام هذه المؤسسة، لمراعاة التطبيق الجدي للعلاقات الموحدة في هذا الميدان.

إن الاهتمام المركزي بقضية الأسرى يفرض تطوير وتدعيم المؤسسات المهتمة بهذه القضية وتدعيم عملها، وبداية، يجب الاهتمام بمؤسسة رعاية أسر الشهداء والمعتقلين، ولجان الدفاع عن المعتقلين، حيث توجد لجنة للدفاع عن المعتقلين في الخارج، يغلب على عملها طابع المناسبة، أكثر من أن يكون لديها برنامج يُنفَّذ باشراف اللجنة التنفيذية وتوجيهها.

كذلك لجان الدفاع في الوطن المحتل، فهناك أكثر من لجنة في أكثر من منطقة، من الضروري تدعيمها لتلك الامكانات، وتعميمها على المناطق، ومن ثم تشكيل لجنة مركزية موحدة لتنظيم جهود ونشاطات مختلف اللجان وتطوير وسائلها.

إن أولى مسؤولياتنا تستوجب التركيز على رعاية أسر وعائلات الأسرى والمعتقلين، وتأمين الصلة الدائمة للثورة بهم، بما يؤدي إيجاباً لتعميق الصلة النضالية ورفع الروح المعنوية للمناضلين في المعتقلات والسجون. وكذلك العمل على تطوير البرنامج الاذاعي الموجه إلى الداخل وبشكل أخص للمعتقلين والأسرى بما يشتمل على الاجابات العلمية ومعالجة مايواجهه المناضل في المعتقل. إذ أن الكلمة المسموعة، عبر الأثير، والكلمة المكتوبة وزيارة الأهل، تشكل في مجملها عناصر تقوية أساسية في صمود المناضلين.

ومن جهة أخرى، فإن انتصارات سياسية وعمليات عسكرية ناجحة، تؤدي أغراضاً ذات قيمة كبيرة للمناضلين، وخاصة إذا ما استهدف بعضها إطلاق سراحهم جميعاً أو البعض منهم، بما يؤدي إلى تعميق قناعاتهم بثورتهم واهتمامها الدائم بهم.

وهناك أيضاً، على الصعيد ذاته، عنصر هام نرى إيلاءه اهتماماً يتمثل في تنظيم حملات المساندة السياسية والاعلامية التعبوية في كافة المجالات العربية والدولية، من

أجل ابقاء قضيتهم حية دائماً وابراز أكثرها إنسانية(أمثلة عن الاستشهاد أثناء التحقيق وتحت التعذيب؛ الوفاة نتيجة الاهمال أو التعمُّد في عدم تقديم العلاج الطبي، إدامة الاعتقال التوقيفي لمدد طويلة بدون محاكمة كما حصل مع المناضل علي عوض الجمّال)، المعتقل إدارياً منذ عام ١٩٧٥ ويتجدد توقيفه منذ ست سنوات.

يبقى في النهاية أن كل ما نبذله، سيبقى دون العطاء الذي قدمه وما زال كافة مناضلينا في معتقلات وسجون العدو. والوفاء لهم هو الحد الأدنى من واجباتنا تجاههم.

ياسر عبد ربه: من الصحيح أنه لا توجد حتى الآن جهة مركزية موحدة لرعاية شؤون الأسرى، والدفاع عن قضيتهم عالمياً، والاعتناء بعائلاتهم، والمساهمة في حل أية إشكالات تطرأ على العلاقة بينهم داخل السجون. وهذا لا يعني عدم قيام مؤسسات وهيئات مختلفة، داخل الوطن المحتل وخارجه، بدور في هذا المجال أو ذاك للدفاع عن الأسرى ودعم صمودهم، على غرار مشروع اللجنة الوطنية التي شكلت في الداخل، أو مؤسسة أسر الشهداء في الخارج، أو لجنة الدفاع عن المعتقلين. وفي السنوات الأخيرة اكتسبت قضية المعتقلين والظروف السيئة التي يعانون منها، وخاصة بعد الاضرابات المجيدة التي خاضوها في السجون، اهتماماً عالمياً يتسع باستمرار، غير أن متابعة هذا الاهتمام ظلت ناقصة وموسمية، واقتصرت على بعض الندوات العالمية، رغم توفر إمكانات أوسع من ذلك بكثير. إن قضية الأسرى والمعتقلين، وهم في معظمهم من أبرز الكوادر المناضلة في صفوف شعبنا وثورتنا، أو من الذين تحوّل السجن، بالنسبة لهم، إلى مدرسة تصقل تجربتهم الكفاحية وتطور من مستوى وعيهم، تتطلب في تقديرنا عناية أوسع في الاتجاهات التالية:

أولاً: تطوير الحملة العالمية لعرض قضايا الأسرى، وظروف السجون، والمعتقلين الاداريين الذين يخضعون لاعتقال دائم وفق أكثر القوانين عسفاً في العالم، والسعي لتحويل يوم السجين الفلسطيني إلى يوم عالمي، وتشكيل لجان عالمية تحصر دورها في إبراز الجوانب الحقوقية والانسانية والسياسية ــ ولجان من هذا النوع يمكن أن تضم أفراداً وهيئات ذات اتجاهات متعددة.

ثانياً: توحيد الجهة المسؤولة عن رعاية شؤون الأسرى، مادياً واجتماعياً وسياسياً، في الخارج، وتنسيق عملها، مع اللجنة الوطنية في الداخل، ووضع أنظمة موحدة تشمل كل أسير ومعتقل، بغض النظر عن انتمائه... أو حتى إذا لم يكن منتمياً لهذا الفصيل أو ذاك؛ حيث توجد نسبة من المعتقلين من هؤلاء.

ثالثاً: تنسيق التوجيه السياسي للأسرى بمختلف انتماءاتهم... حيث شهدت السجون، في الماضي، صراعات واحتكاكات نتيجة اختلاف فكري أو سياسي، وكان هذا أمراً مؤسفاً... وتبين، في بعض الحالات، أن إدارة السجون الصهيونية لم تكن بعيدة عن تحريض عدد محدود من العناصر، الأكثر تخلفاً والأقل وعياً، ضد رفاقهم الذين يحملون أفكاراً ومواقف سياسية متقدمة. وضرب وحدة المعتقلين الفلسطينيين هذه، كانت دائماً أحد أهداف سلطات العدو، بعد أن تحولت هذه الوحدة، وفي مناسبات متعددة، إلى جدار

فولاذي ضد إجراءات وعسف سلطات السجـون، وأجبرتهـا على تلبيـة بعض مطالب المعتقلين لتحسين ظروفهم داخل السجون.

وعلى الرغم من هذه النواقص، إلا أن السجناء الفلسطينيين كانوا دائماً، وبغالبيتهم المطلقة، وحدة متماسكة... ولم تمنعهم ظروف السجن القاسيـة من القيام بنشـاطات سياسية وثقافية متنوعة، ومن متابعة عدد غير قليل منهم تحصيله التعليمي حتى المستوى الجامعي... وليس هنالك من مناسبة وطنية إلا وتتحـول فيها السجـون إلى مظاهـرة جماهيرية جبارة... كما أن النشرات والجرائد، التي يكتبها السجناء ويديرون فيها الحوار الفكري والثقافي، تتناقلها الأيدي رغم الزنازين وتباعد السجون عن بعضها... وليس هنالك من سجين غادر المعتقل، إلا وأذهل كـل من التقى به بسبب مستـوى الوعي السياسي والفكري المتقدم، الذي توصل إليه في مدرسة النضال التي قضى فيها سنوات طويلة من عمره.

عـربي عواد: خـلال أربعة عشر عـاماً من الاحتـلال الاسرائيـلي، دخل السجـون الاسرائيلية حوالي ٢٥٠ ألف فلسطيني، أي بمعدل واحد من كل خمسة من مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة. ويقبع في هذه السجون، بشكل دائم، أكثر من أربعة آلاف معتقل وأسير، مضى على سجن المئات منهم أكثر من عشرة أعوام. وهم يواجهون ظروفاً بالغة القساوة، إذ يتعرضون لتعذيب بربري، في محاولة انتزاع المعلومات منهم وإرهابهم وتدمير روحهم المعنوية، ويحشرون في زنازين مكتظة، فيوضع ٢٢ سجيناً في غرفة معدة لـ (١٠) سجناء، ويعيشون أوضاعاً صحية متردية، بسبب الأمراض التي انتشرت بينهم، كفقر الدم والقرحة والبواصير والأمراض العصبية وغيرها بالإضافة إلى الجرحى الذين أهملت جراحهم، وغدوا مهددين بفقد أحد أعضائهم أو بالشلل التام. ونتيجة التعذيب والإهمال الصحي استشهد، داخل السجون، أكثر من ٦٠ مناضلاً فلسطينياً. وفي اضراب نفحة عام ١٩٨٠، استشهد ثلاثة مناضلين، خلال عملية الإطعام الاجبارية، حيث طالبت المحامية لانغر بالتحقيق حول سبب الوفاة.

لقد وقفت جماهيرنا وقواها ومؤسساتها الوطنية، في الأرض المحتلة، إلى جانب المنـاضلين المعتقلـين والأسـرى، فنظمت أشكـال التضـامن معهم، وأصبـح أسبـوع (١٧ ــ ٢٥) من نيسان (ابريل) من كل عام، أسبوعاً للتضامن مع السجين الفلسطيني. وخاض المعتقلون أنفسهم أشكالاً من النضال، داخل سجونهم، لتحسين ظروف سجنهم ووقف التعديات ضدهم ومعاملتهم كأسرى حرب. وعلى الصعيد العالمي، تصاعد الاهتمام بالأسرى والمعتقلين الفلسطينيين واستطاع التحقيق الذي نشرته الصنداي تايمز، في تموز (يوليو) ١٩٧٧، وفيما بعد تحقيق الواشنطن بوست، أن يُمزِّقا جدار الصمت الذي ضرب حول قضية السجناء الفلسطينيين، داخل الرأي العام الأوروبي. وأبرزت الصحف وقائع عن التعذيب الوحشي الذي يتم، بصورة مبرمجة، ضد الإنسان الفلسطيني، وقامت لجنة الدفاع عن الأسرى والمعتقلين بنشاط واسع، لفضح الممارسات العنصرية الاسرائيلية ضد المناضلين المعتقلين، ومن خلال مؤتمراتها ومن خلال تشكيلها لعدد من اللجان، في عواصم أوروبا، استطاعت هذه اللجنة أن تخلق اهتماماً واسعاً بقضية الأسرى والمعتقلين، كقضية انسانية

وسياسية تتعلق بمجمل النضال الفلسطيني من أجل الحقوق الوطنية العادلة لشعبنا. وقد سعت اللجنة، باستمرار، لتشكيل لجنة دولية تضم شخصيات معيّنة من مختلف بلدان العالم، وتعمل على إرسال لجان طبية وحقوقية للبحث في واقع المعتقلين، في السجون الاسرائيلية، وتعمل على تخفيف معاناتهم واطلاق سراح المرضى منهم ومَنْ مضى على سجنهم سنوات طويلة، في الظروف البالغة القسوة. وتتولى مؤسسة رعاية أسر الشهداء والأسرى، مهمة العناية بكافة المعتقلين وأُسَرِهم، لكن المعتقلين والاسرى يظلون بحاجة لعناية أكثر جدية، سواء كان على الصعيد الاعلامي، أو على صعيد الدعم الذي يُقدَّم لهم في سجونهم، عن طريق الصليب الأحمر الدولي، أو لأسرهم، سيما وأن المئات منهم قد هدمت منازلهم، انتقاماً وعُطِّل مصدر رزقهم، وأن رسائل المعتقلين، إلى المجالس الوطنية، لتكشف، بالاضافة إلى الروح المعنوية العالية، مدى ما يعانيه المعتقلون لشعورهم أن قضيتهم لا تحظى بالعناية الكافية من قيادتهم ومنظمتهم.

٧ ــ مواجهة الاستيطان

بلال الحسن: لا نريد أن نتحدث عن خطر الاستيطان الاسرائيلي وأهدافه، فهذه قضية واضحة ومسلّم بها، سواء في سياسة مناحيم بيغن أو شمعون بيرس، ولكن نريد أن نتحدث عن أسلوب مقاومتنا للاستيطان، انه حتى الآن أسلوب يعتمد على الاحتجاج السياسي. وفي العام ١٩٤٧، برز أسلوب آخر، يدعو لتشكيل صندوق قومي، يتولى شراء الأراضي الأميرية وشراء الأراضي من الفلاحين الفقراء المضطرين للبيع، لكي يمنع استيلاء الصهاينة عليها. فهل من المفيد التفكير بأساليب من هذا النوع، لمقاومة الاستيطان الصهيوني، ومن أجل رفع مستوى تصدينا لهذه المسألة المصيرية؟

أبو علي مصطفى: إن مخاطر الاستيطان وغاياته وأهدافه واضحة، ولم تعد تحتاج لتبيان مخاطرها. سواء كان ذلك على أهلنا مباشرة أو على القضية الوطنية للشعب الفلسطيني عموماً. وهذا يعني أنه يجب أن نكثف جهودنا بالتصدي لهذه السياسة الصهيونية الفاشية، ومقاومتها بكل السبل المتاحة. وأن كل شبر صُودر، من أرض فلسطين، هو ملك للشعب الفلسطيني وحق تاريخي له، مهما كان الشكل أو الوسيلة التي تمت بها المصادرة.

إن مجمل عمل الثورة الفلسطينية وحلفائها، القائم على مناهضة الكيان الصهيوني، هو، في جوهره، مقاومة الاحتلال، وجوهر مشروع الاحتلال، المتمثل بابتلاع الأرض وطرد السكان. وبما أن تصورنا لنجاح برنامج الثورة ككل، هو قضية تقع في دائرة الانتصار الاستراتيجي، فمن الضروري القيام بمجموعة من الأعمال الأخرى الكفيلة بإعاقة وتخريب سياسة الاستيطان، من جانب، وشن الحملة الواسعة على العدو، من جانب آخر، على الصعيد الدولي. الأمر الذي يستوجب مهمات عاجلة على هذا الصعيد:

١ ــ تنظيم الدعم وتنهيجه، على أسس تخدم ثبات المواطنين وتمسكهم بالأرض، وتقديم كل ما يمكّنهم من حيازتها، بمعزل عن النتائج الاقتصادية المتوخاة من عملية الدعم المالي.

٢ ــ تدعيم المشاريع والمؤسسات ذات الطابع الزراعي (حماية صغار المزارعين) وتنشيط الجمعيات التعاونية الزراعية والاسكانية، وإنشاء المزيد منها، بشكل خاص الجمعيات الزراعية الاستهلاكية والتسويقية.

٣ ــ تدعيم المؤسسات الصناعية الوطنية وتوسيع مجالات عملها، لاستيعاب المزيد من العاملين، وفتح فرص جديدة للتشغيل.

٤ ــ إنشاء لجان للدفاع عن الأرض في كل قرية وتعميمها، وتقويتها، لتتولى مهمات التحريض الجماعي والتعبئة الشاملة، ضد الاستيطان، وتنظيم نشاطات الجماهير النضالية، في مواجهة مخططات العدو.

٥ ــ إنشاء صندوق قومي مهمته تمويل المشاريع الزراعية، وحيازة الأرض وربطها بالمؤسسات والجمعيات والبلديات الوطنية.

٦ ــ تشكيل هيئة، تحت إشراف اللجنة التنفيذية، مهمتها متابعة كافة القضايا المتعلقة بالأرض.

ماجد أبو شرار: تؤمن كافة الأحزاب والمؤسسات الصهيونية أن قيام اسرائيل اعتمد أساساً على مسألتي الهجرة، والاستيطان، وأن بقاء اسرائيل أو استمرارها مرهون بدفع المزيد من اليهود للهجرة إلى فلسطين، واستيطان أكبر المساحات الممكنة من الأراضي التي تحتلها اسرائيل، مع ما يرافق ذلك من تهجير وتشريد المزيد من سكان هذه المناطق من العرب.

فلقد بلغ عدد المستوطنات التي أنشأها العدو في الأراضي المحتلة ١٩٤ مستوطنة موزعة كالتالي: ٧٨ مستوطنة في الضفة الغربية، ٢٤ في الأغوار، ٢٩ في قطاع غزة، ١٠ في سيناء، ١٤ في النقب و٣٩ في الجولان. ومعدل سكان هذه المستوطنات بلغ ٢٥ ألف مستوطن، ومجمل المبالغ التي أنفقت على الاستيطان يقدر بحوالي مليار ومائتي مليون دولار. وهذا يعني أن كل مستوطن يكلف الخزينة الاسرائيلية حوالي ٥٠ ألف دولار، آخذين بعين الاعتبار أن القسم الأكبر من هؤلاء المستوطنين يحتفظون ببيوتهم داخل اسرائيل نفسها.

•

وعلى ضوء ذلك، علينا أن نضع خطر الاستيطان ضمن حجمه الحقيقي، فلا نبالغ أو نقلل من حجم تأثيراته، ولعل مرد فشل السلطات الاسرائيلية، في مضاعفة عدد المستوطنين وبالتالي الحد من النفقات الباهظة للاستيطان، يعود إلى جملة أسباب أهمها:

(أ) الناحية الأمنية، حيث يعطي الكفاح المسلح أثره الايجابي في وضع المواطن اليهودي أمام حسابات كثيرة، قبل الأقدام على المشاركة في عملية الاستيطان.

(ب) صعوبة الظروف المعيشية في المستوطنات وبعدها عن الحياة العصرية، مما يجعل العملية تقتصر على غلاة المتعصبين الصهاينة من المتدينين (غوش ايمونيم مثلا)،

وعلى عدد محدود من الشبيبة التي تحلم بحياة اشتراكية، داخل الكيبوتسات، وسرعان ما يتم اكتشاف زيف الدعاية الصهيونية حول هذه المسألة.

(ج) فشل كل محاولات تطبيع العلاقات بين سكان المستوطنات والفلسطينيين الذين تقام هذه المستوطنات فوق أراضيهم المصادرة، والذين يقاومون الاحتلال أصلاً. ولعل عملية الخليل المعروفة خير دليل على ذلك.

(د) عدم وجود مقومات الانتماء الحقيقي للأرض التي يتم الاستيطان عليها. ومن هنا نستطيع أن نفهم سبب إقبال غلاة المتعصبين من المتدينين على الاستيطان معتمدين، في ذلك، على غيبيات توراتية، تزينها الدعاية الصهيونية.

تقول ورقة العمل المقدمة لنا من «شؤون فلسطينية»: ان أسلوبنا في مقاومة الاستيطان يعتمد على الاحتجاج السياسي، وهذا ليس تقييماً دقيقاً. فإلى جانب أسلوب الاحتجاج السياسي، هناك جملة أساليب أخرى في مقاومة الاستيطان أهمها:

(أ) استمرار الكفاح المسلح وتصعيده.

(ب) التصدي لمحاولات العدو شراء الأراضي في المناطق المحتلة؛ وهذا أدى إلى قيام المستوطنات فوق أراض مصادرة وليس مشتراة، مما يسقط الشرعية القانونية والدولية عن هذه المستوطنات، ويترك المجال مفتوحاً لمقاومتها بشتى الأساليب.

(ج) دعم صمود أهلنا في الأرض المحتلة، وبهذا نقاوم أحد أهم أهداف العدو بتفريغ الأرض المحتلة من سكانها. وهنا لابد من الاعتراف بأن العدو نجح في تهجير أعداد كبيرة من أهلنا بسبب قلة موارد دعم الصمود. والأمثلة على ذلك كثيرة، إذ خلال عام ١٩٨٠، غادر الضفة والقطاع حوالي ٢٠ ألف عربي؛ معظمهم من الكوادر المؤهلة، بحثاً عن العمل، وفي عام ١٩٧٥، غادر إلى الدول العربية ١٣,٢٦٧ شخصاً، معظمهم من المهنيين والفنيين، حسب ما ورد في صحيفة «عل همشمار». وورد في جريدة «القدس» (١٩٧٨/٦/٤) أن عشرين ألفاً، معظمهم من الشبان ومن غير المتزوجين، نزحوا من الضفة، خلال السنتين الأخيرتين. وقالت «معاريف»، في عددها الصادر في ١٩٧٧/٥/٥: ان أكثر من ١٥ ألف مواطن عربي هاجروا من الضفة الغربية، خلال عام ١٩٧٦ تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٠ سنة.

وحين نورد هذه الأرقام، فإننا نريد أن نؤكد أهمية دعم الصمود من خلال مشاريع زراعية وحرفية وصناعية تستوعب أكبر عدد من العاطلين عن العمل، وكذلك تشجيع الجامعات والمعاهد التعليمية القائمة، وإنشاء أكبر عدد من المعاهد الفنية لاستيعاب آلاف الخريجين سنوياً ودعم مؤسسات الاسكان، وهذا يتطلب تخصيص المبالغ اللازمة، ونشير هنا إلى أن مبلغ الصمود المقرر من قمة بغداد عام ١٩٧٨، وهو ١٥٠ مليون دولار، لا يكاد يفي بالحد الأدنى من حاجات دعم الصمود، ولو خصصت دول النفط مليار دولار مثلاً في العام، لتمكنا أن نخطو خطوة جادة في عملية دعم الصمود ولأوقفنا عملية الهجرة الخطيرة من الأرض المحتلة.

وعلى أي حال، فهذه المسألة في غاية الأهمية والخطورة، ولابد لقيادة الثورة من وضع الخطط العملية السليمة، لمواجهة مسألة الاستيطان بشتى الوسائل، والعمل على توفير الامكانيات اللازمة، لتنفيذ هذه الخطط، خصوصاً على صعيد تثبيت شعبنا داخل الأرض المحتلة. فالأرض تأخذ هويتها العملية من خلال بقاء شعبنا صامداً عليها، ومن خلال بناء المؤسسات الوطنية التي تلبي حاجات شعبنا الضرورية، وعلى الدول العربية، التي تشكو من تزايد التواجد الفلسطيني فيها، أن تعي أن تقصيرها الفاضح، في دعم صمود هؤلاء الفلسطينيين، هو الذي يدفعهم إلى الهجرة بحثاً عن أسباب الحياة، والدول النفطية معنية أكثر من غيرها بذلك.

عربي عواد: الاستيطان هو الخطر الأساسي الذي يتهدد بقاء شعبنا على أرضه، ويتهدد مصيره ومستقبله الوطني. فمنذ الاحتلال الاسرائيلي، في الضفة الغربية وقطاع غزة، شنت سلطات الاحتلال، عبر المؤسسات الاستيطانية الحكومية والمؤسسات الصهيونية المختصة، هجمة استيطانية واسعة استهدفت خلق وقائع جديدة ثابتة، في هذه المناطق، تضمن استمرار الاحتلال واقتلاع شعبنا من أرضه؛ وتمنع قيام دولة فلسطينية في هذه المناطق، وخلال ١٤ عاماً من الاحتلال، جرى الاستيلاء، وبمختلف الذرائع وبالقوة، على ملايين الدونمات حتى غدا أكثر من ثلث الأراضي، في الضفة الغربية وقطاع غزة، بيد المستوطنين الصهيونيين. كما أقيمت أكثر من ١٣٠ مستوطنة، وجرى شق الطرق الواسعة، في طول البلاد وعرضها، بقصد تمزيق الوحدة الاقليمية للضفة وقطاع غزة وربط أجزائها باسرائيل. وتجري أعمال التمهيد لشق قناة بين البحر الميت والبحر المتوسط للهدف نفسه.

وقد استمرت الهجمة الاستيطانية، وبشكل حثيث، في عهد الحكومات الاسرائيلية، وان اختلف المنهج الاستيطاني، إذ قام مخطط حزب العمل على إنشاء حزام أمني من المستوطنات يطوق الضفة الغربية وقطاع غزة ويعزلها عن الأراضي الاردنية والمصرية، وهو حزام زاحف يتغلغل إلى داخل المناطق بشكل تدريجي، بينما توجهت حكومة بيغن منذ البداية إلى المناطق ذات الكثافات السكانية لتطويقها بالمستوطنات، ثم غزوها والاستقرار داخلها كما يجري الآن في قلب مدينة الخليل. وقد أعلن بيغن أن أراضي الضفة الغربية والقطاع هي: «أراض ـ اسرائيلية محررة»؛ وأعطى الاسرائيليين الحق في استملاكها والسكن فيها. وفي عهده، أقام المستوطنون سلطاتهم المحلية، في الضفة الغربية المحتلة، ممثلة في المجالس المحلية والمحاكم الاسرائيلية.

ولم تتوقف المطامع الاسرائيلية عند نهب الأراضي، إذ قامت بالاستيلاء على مصادر المياه ونهب المياه الجوفية. ففي الوقت الذي تزدهر فيه المشاريع الزراعية في مستوطنات الأغوار والمناطق الاخرى، تجف آلاف الدونمات المشجرة والمزروعة بالخضار في الأراضي الفلسطينية، وعبر إلحاقها لاقتصاد المناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي، تقوم سلطات الاحتلال بالتضييق على الانتاج الزراعي لتخريبه، تمهيداً لإخلاء الأرض من سكانها والاستيلاء عليها.

ولقد قاومت جماهيرنا حملات الاستيطان، ونظمت أشكالاً من النضال لحماية أرضها ووقف تسربها إلى أيدي المستوطنين الصهاينة، وقدمت أعداداً من الشهداء دفاعاً عن الأرض وهي تنتظر إقامة مشاريع اقتصادية واسعة، تساعدها على ثباتها في أرضها، كما أخذت هذه الجماهير، وعبر تجربتها المريرة، تنظر باهتمام إلى تطوير أشكال المقاومة للهجمة الاستيطانية الزاحفة، وهي ترى أنه لا يمكن ردع المستوطنين والحد من جشعهم للتوسع، دون ايقاع الخسائر في صفوفهم.

ياسر عبد ربه: من المعروف أن في مقدمة مشاريع حكومة الليكود الحالية إطلاق العنان للاستيطان في جميع الأراضي المحتلة، وخاصة حول المدن الرئيسية، وتوسيع المناطق المستولى عليها حول القدس وفي الأغوار، واستباحة إقامة المستوطنات في المناطق التي كان حزب العمل يتجنبها، لاعتبارات تكتيكية سياسية أو ديموغرافية. وكما تشير كل الدلائل، فإن الفترة القادمة سوف تشهد إطلاق أيدي كافة المؤسسات الصهيونية، من أجل الاستيلاء على أوسع مساحة وإكمال انتشار المستوطنات في جميع المناطق، تحقيقاً لشعار حزب «الليكود» الذي يعلن صراحة أنه لا ينوي الانسحاب من أي جزء من هذه المناطق، وأن خطته تعتمد على ضم كل الأراضي. وأما لجهة السكان فإن أقصى ما يمكن «الليكود» القبول به هو مشروع الحكم الذاتي في الفترة الراهنة.. إلا أن الليكود كما تشير وثائق العديد من زعمائه ومخططيه يطمح إلى ابعد من ذلك، أي إفراغ هذه المناطق من سكانها الفلسطينيين على امتداد فترة زمنية أطول، باستخدام شتى وسائل التضييق عليهم ومحاصرتهم عبر الاستيطان المتواصل.

وفي مواجهة هذه السياسة الاستيطانية المسعورة، وآثارها الراهنة والبعيدة المدى على مصير الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره، تبدو المهام التالية أمامنا أكثر إلحاحاً:

١ ــ تطوير تنظيم حملة مقاومة زرع المستوطنات داخل المناطق المحتلة، كمهمة رئيسية على عاتق الحركة الشعبية... وعلى نطاق وطني شامل، ولابد من إقامة لجان وطنية لحماية الأرض ومقاومة المستوطنات، والرد على كل محاولة للاستيلاء على جزء من الأرض بحملة شاملة لا تقتصر على المنطقة التي تشهد إقامة مستوطنة فيها. وقد شهدت المناطق المحتلة حملات واسعة النطاق من هذا النوع، تم بنتيجتها وبالتضامن مع القوى الديمقراطية في اسرائيل، ردع وإحباط خطط المستوطنين.

٢ ــ إن الاهتمام، على المستويين العربي والعالمي، بقضايا الاستيطان لا زال أدنى بكثير، ولا يركز الجهد الديبلوماسي، الفلسطيني والعربي، على هذه المسألة الخطيرة... خاصة وأن الاستيطان يترافق مع أعمال إرهاب وتهديد السكان العرب، بحيث يمكن أن نجند ضده أوسع قطاعات الرأي العام العالمي، ونحوله إلى مسألة مركزية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن وسائر الهيئات الدولية... في ظل حرص الحكم العسكري الصهيوني على القيام بأعمال الاستيطان بأقصى حد من الهدوء.

٣ ــ إن دعم مشاريع الاسكان التعاوني وحتى الفردي، داخل المناطق المحتلة، عنصر هام في مقاومة الاستيطان وفي تمكين العائلات الجديدة من إيجاد أماكن سكن. ومن

واجب اللجنة المشتركة إعطاء أهمية كبيرة لهذا الغرض. والأمر الذي له دلالته هو أن سلطات الاحتلال منعت استلام مساعدات خارجية لغرض الاسكان، إلا أن البلديات تستطيع، من خلال موازناتها، أن تعنى بهذا الأمر، وكذلك الهيئات والنقابات والاتحادات المهنية وسواها.

٤ ــ مرة أخرى، فإن المساعدة على زراعة الأرض، التي يخليها الفلاحون بسبب ظروف المعيشة القاسية، وتشجيع التعاونيات الزراعية، يشكلان عنصراً هاماً في صمود المواطنين على أرضهم... وفي الحد من الهجرة إلى الخارج.

٥ ــ وإذا كان المشروع الصهيوني يعتمد على إفراغ المناطق المحتلة من سكانها تدريجياً، خاصة وأن الأوضاع الاجتماعية والمعيشية تدفع أعداداً كبيرة من المثقفين والمهنيين إلى الهجرة... فإن إيجاد مجالات عمل لهذه الفئات، والعناية خاصة بتحسين مستوى حياة المعلمين، وتطوير المؤسسات التعليمية والثقافية الأخرى، يسهم في إحباط هذا المشروع الصهيوني.

إن خطة مقاومة الاستيطان لا يمكن إلا أن تكون متكاملة الحلقات، يرتبط فيها تطوير النضال الوطني الواسع، في الداخل والخارج، مع خطة حماية الأرض من التوسع الصهيوني السرطاني. وكذلك توفير مقومات الصمود ومنع الهجرة... وفي هذا الإطار، نرى أهمية تشكيل لجنة فلسطينية، في إطار منظمة التحرير وبمساهمة عربية وعالمية صديقة، لمقاومة الاستيطان... وللعمل، بشكل منهجي ومخطط، من أجل تحقيق الأهداف التي تطرقنا إليها.

٨ ــ الحزب الشيوعي الموحد

بلال الحسن: طرحت الجبهة الديمقراطية، مؤخراً، فكرة تأسيس حزب طليعي، يكون بمثابة تحالف لقوى اليسار، كما يكون بمثابة بداية تكوين لحزب شيوعي فلسطيني موحد. وقالت الجبهة في تحليلها: إنها ترى أن الواقع الموضوعي مؤهل لذلك، ولكن الوضع الذاتي يعاني من بعض القصور. ما هو موقفكم، من هذه الدعوة، باعتبار أنها تطرح قضايا ايديولوجية وسياسية تمس مجمل النضال الفلسطيني؟

ياسر عبد ربه: لقد أولى المؤتمر الثاني للجبهة الديمقراطية هذه المسألة أهمية استثنائية، حيث أكدت قرارات مؤتمرنا: «أن بروز الشخصية الوطنية المستقلة، وإحياء الكيان الوطني كما تجسده منظمة التحرير الفلسطينية، يوفر القاعدة الموضوعية لقيام الحزب الموحد والمستقل، للطبقة العاملة الفلسطينية. إن الأفكار الخاطئة التي كانت ترهن قيام الحزب بتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة تتراجع الآن، ويتزايد الإدراك في صفوف اليسار الفلسطيني، وعلى أوسع نطاق، للأهمية التاريخية التي يحملها تأسيس حزب موحد ومستقل.

«إن الاهتمام بقيام هذا الحزب يشمل إطارات واسعة من الماركسيين ــ اللينيين الجديين، في صفوف شعبنا. وجبهتنا الديمقراطية التي ناضلت منذ تأسيسها، تحت راية

الماركسية اللينية، وعملت على تطبيقها، بشكل خلّاق ومبدع، على واقعنا الفلسطيني، تعتبر أن مسألة بناء هذا الحزب تعني كل تلك القوى والفئات والعناصر التي تنظر، بأمل كبير، إلى قيام حزب يلعب دوره الطليعي، في هذه المرحلة بالذات، من أجل إنجاز مهام التحرر الوطني الديمقراطي لشعبنا، ويستند إلى التراث الكفاحي المجيد للحركة الشيوعية الفلسطينية، وإلى نضال وتضحيات الآلاف من الذين عملوا، تحت هذه الراية، ومن أجل انغراسها عميقاً في صفوف الشعب. وإذا كانت كل الطبقات الاجتماعية الأخرى تملك أحزابها الموحدة، في صفوف شعبنا ككل، فإن الطبقة العاملة الفلسطينية لاتملك حتى الآن حزبها الموحد، وهذه الحقيقة تملي العمل بدأب من أجل إنجاز هذه المهمة.

«إن ذلك يتطلب الابتعاد عن مغريات الحلول الشكلية، والقرارات الذاتية الارادية، المتعجلة والقسرية. وينبغي، إزاء هذه المهمة التاريخية، التحلي بروح الصبر والانفتاح وسعة الأفق، وإتاحة المجال لتفاعل الفصائل والفرق التي تتبنى الماركسية ــ اللينية ولتكامل تطورها الحزبي وتعزيز نفوذها الجماهيري، وتشجيع انتقالها الفعلي والنهائي، إلى معسكر الطبقة العاملة، وتنشيط حركة الحوار الايديولوجي والسياسي فيما بينها للتقريب بين برامجها وسياساتها، واستئصال الأفكار والمفاهيم الخاطئة، وبلورة الصيغ البرنامجية المشتركة التي تستند بحزم إلى الماركسية ــ اللينينية، وتطبقها على واقعنا الفلسطيني والعربي، وبحيث يمتلك هذا الحزب الموحد، منذ قيامه، موقعه الأساسي في صفوف الثورة، والسلاح الايديولوجي الذي يعزز صفته الطليعية، ويصونه من كافة أشكال الانحراف الانتهازية اليمينية أو اليسارية.

«إن الحزب المنشود، هو حزب يوحد جميع الماركسيين ــ اللينيين المخلصين لقضية الطبقة العاملة الفلسطينية، في تحرير وطنها وانتزاع الاستقلال الكامل في المرحلة التاريخية الراهنة، بغض النظر عن المسميات والصيغ التنظيمية الراهنة.

«إن العلاقات بين قوى اليسار، كما نراها راهناً وكما حددها تقرير مؤتمرنا، ينبغي أن تقوم على التنسيق النضالي الدؤوب والعمل المشترك على قاعدة إبراز نقاط اللقاء وخوض النضال المشترك على أساسها، وحصر نقاط الخلاف أو التمايز وحلها، بوسائل الحوار التضامني، وانتهاج سياسة التجاور بدلاً عن التنافس، والحوار بدلاً من السجال، وتقريب المواقف بدلاً من تضخيم الخلافات، دون أن يعني ذلك السماح بسيادة نزعة براغماتية لتمييع الخلافات الفكرية والبرنامجية، وإنما يعني حق كل طرف في طرح برنامجه الخاص دون مهاترات متبادلة، والاحتكام إلى الجماهير، وإلى تجربة الحياة والنضال نفسها لحسم الخلافات بين البرامج.

«إن الحوار والتضامن المتبادل والعمل النضالي المشترك وروح المباراة الرفاقية، في تنظيم الجماهير، هي القواعد التي سوف تضمن تقارب كل الفصائل الماركسية ــ اللينينية وتوفير الشروط والأجواء لوحدتها المبدئية، في حزب طليعي موحّد للطبقة العاملة الفلسطينية.

«إن اهتمامنا الشديد بتوفير هذه الشروط الذاتية، ينبثق من الادارك بأن الظروف الموضوعية نضجت وتوفرت لقيام هذا الحزب.

«إن الضرورة التاريخية للنهوض بأوضاع ثورتنا وتوطيد وحدة شعبنا وتعبئة جماهيره، أصبحت تتطلب بروز طليعة طبقية جديدة. وليس ثمة سوى الطبقة العاملة، بقيادتها للتحالف الديمقراطي الثوري وللجبهة الوطنية العريضة، من يستطيع تلبية هذه الحاجة الموضوعية الملحة. ولكي تنهض الطبقة العاملة بهذه المهمة الجبارة التي يلقيها على عاتقها التاريخ، فإن قيام حزبها الطليعي الموحد يصبح ضرورة قصوى».

هذا ما نصت عليه قرارات مؤتمرنا الثاني... وبالتضامن المبدئي، مع سائر قوى اليسار الفلسطيني، سوف نواصل النضال، متجاوزين كل الخلافات الثانوية التي تبرز، هنا أو هناك، مع حرصنا على حلها على قاعدة مبدئية وفي إطار الحرص على الوحدة. ونعتقد أن طرح مهمة قيام حزب موحد، تنسجم تماماً مع خطنا في صيانة الوحدة الوطنية لمنظمة التحرير، بل إن هذا الحزب سيكون بسبب تركيبه وخطه الايديولوجي وتعبيره عن المصالح العميقة للطبقة العاملة وجماهير الكادحين، صمام أمن فعلي للوحدة الوطنية وأداة لتطويرها وترسيخها في إطار منظمة التحرير... الممثل الوحيد لشعبنا.

أبو علي مصطفى: لقد وقف المؤتمر الوطني الرابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أمام هذه المسألة (الحزب الشيوعي الفلسطيني الموحد) وأولاها اهتماماً، وأقر مشروع التصور، المقدم من اللجنة المركزية، لهذه الغاية. وأجرى التعديلات اللازمة في النظام الداخلي كما ينسجم مع توجهنا لانجاز هذه المسألة مع تقديرنا انها بحاجة إلى وقت طويل.

إن تحليل الجبهة الشعبية، كما سجله مؤتمرنا، مستجيب لهذه الدعوة، ونتلاقى فيه مع الجبهة الديمقراطية، وجوهره أن الواقع الموضوعي مؤهل لانجاز هذه المهمة الكبيرة. ولكننا لا نغفل أهمية العامل الذاتي للمنظمات الملتزمة بالنظرية الاشتراكية العلمية، الذي يعاني من قصور على هذا الصعيد.

إننا نرى أن هذه المهمة هي مسؤولية كافة المنظمات الديمقراطية الثورية على الساحة، وعليها وحدها يقع عبء ومسؤولية تأمين الشروط الذاتية لنجاحها، وفي مقدمتها توفير مناخات ايجابية بين كافة القوى المعنية من خلال توطيد العلاقات الكفاحية الثنائية أولاً، ومن ثم متابعة هذا التقدم في لقاءات جماعية لتوسيع دائرة الايجابيات وتقليص السلبيات، وفتح باب الحوار الديمقراطي الزفاقي الجماعي حول كافة القضايا السياسية والنضالية بما يوفر وحدة رؤيا، قريبة وبعيدة المدى، وتحديد نقاط الاتفاق ونقاط الخلاف. وترك باب الحوار مفتوحاً حول نقاط الخلاف، إذ أن التنسيق القيادي والقاعدي الميداني يشكل خطوة ضرورية على هذا الطريق (طريق تعزيز نقاط الاتفاق والوحدة وتذليل نقاط الخلاف والافتراق).

ولقد سبقت الدعوة، لمناقشة جدية لهذه المسألة الهامة، تجارب عديدة عاشت ظروفاً

موضوعية شبيهة بوضعنا، ولكنها استطاعت بالنضال الدؤوب حل هذه المسألة بتشكيل وحدتها (اليمن الديمقراطي وكوبا) إلاَّ أنها، ولا شك، استندت لانتصارها على الأرض قبل ذلك، وهذا دليل واضح وملموس على صحة هذه الموضوعة.

إننا في الجبهة الشعبية في غاية الحماس لمباشرة الحوار الجاد، حول هذه المسألة. ونأمل أن يتم تقدم على هذا الصعيد، وسنتابع، مع كافة القوى الديمقراطية الثورية في الساحة، إنجازها بما يعزز الوحدة الوطنية الفلسطينية، ويدفعها خطوات إلى الأمام.

ماجد أبو شرار: قبل الإجابة على هذه المسألة الهامة، لابد أن نشير إلى أن مرحلة النضال التي يخوضها شعبنا هي مرحلة التحرر الوطني، ولهذا فإن أية خطوة، باتجاه تأسيس حزب طليعي أو حزب شيوعي فلسطيني موحد، لابد أن تكون باتجاه خدمة الصراع في مرحلة التحرر الوطني، وأن تكون خطوة تجميع وتصليب للوحدة الوطنية لا على حسابها. وهذا سيقود بالنتيجة إلى تصعيد النضال السياسي والكفاح المسلح، في وجه أعداء شعبنامن امبرياليين وصهيونيين ورجعيين، لهذا فإن على كافة القوى، المعنية بهذه المسألة، مراعاة هذه الحقائق، وكذلك عدم فصل العامل الموضوعي عن العامل الذاتي.

عربي عواد: ازداد الاهتمام، في السنوات الأخيرة، داخل الساحة الفلسطينية بقيام حزب شيوعي فلسطيني، وهذه مسألة إيجابية تعبر عن تطور الوعي في حركة النضال الوطني الفلسطيني نتيجة التجارب الكثيرة الغنية التي مرت بها، في مواجهة الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية ومؤامراتها الدموية، وتلاحمها مع الحركة الوطنية اللبنانية بقواها وأحزابها الوطنية والتقدمية، وتوثُّق علاقاتها مع حركة التحرر الوطني العربية وفصائلها الثورية، ومن ضمنها أحزاب الطبقة العاملة (الأحزاب الشيوعية)، وازدياد تعاونها وتحالفها مع بلدان المنظومة الاشتراكية، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي، ومع الحركة الشيوعية العالمية، وما ترتب على ذلك من انتشار الأفكار الثورية التقدمية، خاصة الأفكار الماركسية ــ اللينينية، في أوساط شعبنا وبين فصائل الثورة الفلسطينية.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فهناك عامل آخر يشكل أرضية اجتماعية لانتشار الأفكار الماركسية ــ اللينينية، بوصفها معبرة عن مصالح الطبقة العاملة وجماهير الكادحين والمثقفين الثوريين، هو ازدياد حجم ووزن الطبقة العاملة في المناطق المحتلة، وتقلص وتراجع حجم ووزن كبار الملاكين والبرجوازية الكبيرة، نتيجة لسياسة المحتلين في نهب الأرض ومصادرتها وبناء المستوطنات اليهودية عليها، وضرب الاقتصاد الوطني في ميادين الزراعة والصناعة والتجارة من جراء استخدامهم للمناطق المحتلة، كملحق لاقتصادهم والذي تسيطر عليه الشركات الاحتكارية الكبيرة، وسوق لتصريف بضائعهم ومصدر للأيدي العاملة الرخيصة، وما ترتب على ذلك، وترافق معه، من ازدياد وتعاظم دور الطبقة العاملة، متحالفة مع جماهير الفلاحين والبرجوازية الصغيرة وأقسام واسعة من البرجوازية الوطنية في حلبة النضال السياسي، وبرز بشكل ساطع تمسكها بالاستقلال الوطني الفلسطيني من خلال تبنيها لهدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والتفافها حول منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، في حين تضاءل

دور كبار الملاكين والبرجوازية الكبيرة في ميدان النضال السياسي وغلب على ممثليهما الميل والمساومة والمهادنة مع المحتلين، واهتزاز ولائهما وإخلاصهما للاستقلال الوطني نتيجة ارتباطاتهما الاقتصادية والسياسية مع الأنظمة الرجعية واليمينية العربية خاصة في الاردن. كما أن جماهير الشعب الفلسطيني خارج الأرض المحتلة، باستثناء الذين يقيمون في الاردن، تتألف غالبيتهم من العمال والكادحين الذين يعانون من الاستغلال والتمييز ويواجهون صعوبات كبيرة فيما يتعلق بحرية التنقل والسفر وفُرص العمل.

ولكن رغم الاهتمام الكبير بقيام الحزب الشيوعي الفلسطيني، وتقدير الدور الهام الذي سيضطلع به في النضال الوطني الفلسطيني، فإنه ينبغي أن لايُفهم من ذلك أن هذه المسألة تواجه النضال الفلسطيني لأول مرة، وأن المهمة المطروحة هي البدء ببناء الحزب الشيوعي الفلسطيني، فالوقائع تثبت غير ذلك، لأن الحزب الشيوعي الفلسطيني تأسس سنة ١٩١٩ وكان من أوائل الأحزاب الشيوعية في الأقطار العربية.

ورغم ما واجه من الصعوبات والثغرات والنواقص في نشاطه، فإنه يبقى جزءاً من تراث شعبنا النضالي. وقد وجد الحزب الشيوعي الفلسطيني امتداده في «عصبة التحرر الوطني» التي تأسست سنة ١٩٤٣ وتحول اسمها في سنة ١٩٥١ إلى الحزب الشيوعي الأردني الذي أضحى مع فروعه: التنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتنظيم الشيوعي الفلسطيني في لبنان، يضم في صفوفه الأغلبية الساحقة من الشيوعيين الفلسطينيين.

لذلك فمن الطبيعي أن ينبثق الحزب الشيوعي الفلسطيني من الحزب الشيوعي الاردني، وأن يكون امتداداً له ويقيم معه علاقة وثيقة من نوع خاص. ولكن ذلك لا يعني بأية حال أن قيام الحزب الشيوعي الفلسطيني هو مجرد عملية ميكانيكية، تقتصر على إعلان هذا الاسم فقط. بل ان ذلك يستدعي عدة متطلبات في مقدمتها الاسترشاد ببرنامج نضالي يحدد أهداف شعبنا، على أساس تحليل علمي يستند للماركسية ــ اللينينية، ويستوعب المعطيات والانجازات والتجارب التي كدستها الثورة الفلسطينية المعاصرة.

ومع الأخذ بعين الاعتبار، أن هناك فصائل من الثورة الفلسطينية، تطورت مواقفها الايديولوجية وبرامجها السياسية، بحيث أضحت تعلن أنها تتبنى الماركسية ــ اللينينية، فإنه لابد أن يقيم الحزب الشيوعي الفلسطيني معها علاقات وثيقة، بأفق الوحدة معها في المستقبل، حين تنضج الظروف، موضوعياً وذاتياً، لتحقيق هذه الوحدة.

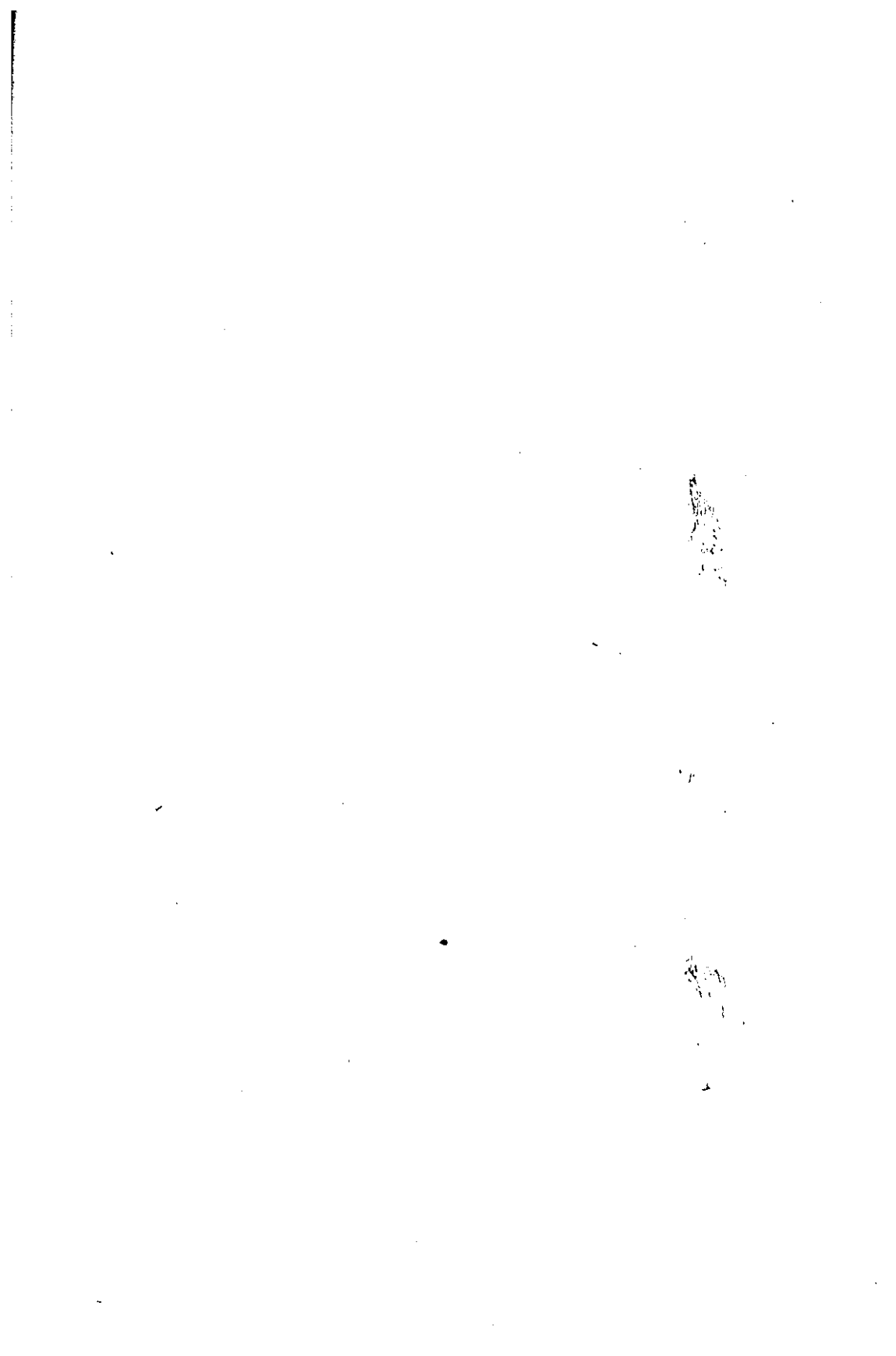

ملف

الحرب الفلسطينية الإسرائيلية

تموز ١٩٨١

الحرب العربية ــ «الاسرائيلية» السادسة

شفيق الحوت

أصبحت الكتابة السياسية المسؤولة صعبة جداً في هذه المرحلة من نضالنا. فبالإضافة إلى الطبيعة المعقدة للأوضاع السياسية في منطقتنا العربية وما بينها من ترابط وتشابك وتقاطع، وبالإضافة إلى كثرة الكمائن غير المنظورة والمبثوثة في أكثر من مكان وتأثيراتها على المواقف والأولويات، استشرى في الساحة نوع من «الحساسية» بين قوى التيار الواحد المتصدية للعدو الواحد.

ولم يعد سهلاً على الكاتب السياسي أن يسجل قناعاته بموضوعية وأن ينجو، في الوقت ذاته، من «تهمة» أنه «مع» أو «ضد» هذه أو تلك من قوى التيار الواحد. وإنه لمن المؤسف أن ترجح معايير النقد «القبليّة» الضيقة على المعيار القومي الذي يستلهم المصلحة القومية العليا، ويرفض الانصياع لمنطق الخلافات الهامشية والعابرة بين رفاق وأخوة الدرب الواحد.

ومعاناة القارىء تفوق معاناة الكاتب، وتصل أحياناً حدود المأساة؛ وذلك عندما يجد نفسه أمام رأيين متناقضين لكاتبين من صف واحد. إنه، بعفويته البسيطة ووعيه السليم، يدرك أهمّية وضرورة التباين في وجهات النظر والاجتهادات ولكنه لا يستطيع، ولا هو يقبل أصلاً، أن يكون ثمة تناقض، وبهذه اللغة المتجاوزة لأصول الحوار الديمقراطي.

أوليس مأساة مؤلمة ــ ونسوق مثلاً من عدة ــ أن يجد القارىء نفسه حائراً أو ممزقاً بين رأيين صادرين عن التيار الواحد نفسه، الأول منهما يصف حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ بأنها حرب مجيدة، والثاني يصفها بأنها مؤامرة امبريالية؟ إن هذا اللامعقول من التناقض يضع القارىء أمام استنتاجين لا ثالث لهما: اما ان يكون صاحبا الرأيين جادّين فيما صدر عنهما وبالتالي فهما ليسا بحليفين ولا أبناء تيار واحد. وإما أن يكونا غير جادين ــ أو واحد منهما على الأقل ــ وانزلقا إلى ما وصلا إليه تحت وطأة

الخلافات العابرة، على حساب الموضوعية المسؤولة، وعلى حساب مصداقيتهما، وليقع القارىء ضحية بريئة.

لقد بتنا، كتاباً وقراء، نتعامل مع ما نكتب ونقرأ، بأسلوب الكلمات المتقاطعة، حتى يلتقي الأفقي مع العمودي فلا تنزعج «اللعبة» وواضع ألغازها.

نقف، بهذه المقدمة، عند هذا الحد رغم اغراءات الاستطراد، فموضوعها يستحق حديثاً كاملاً ومستفيضاً، ونكتفي بما قلنا تمهيداً لموضوع حديثنا، وربما لأحاديث غيرنا ممن يحملون الهموم نفسها.

□ □ □

في بداية الحديث، من المفيد تسجيل ملاحظة بارزة عن هذه الحرب السادسة تستحق اللفت إليها، وهي أنها نالت حظاً من الإهتمام الإعلامي والسياسي أكثر بكثير من الحرب التي سبقتها في العام ١٩٧٨ والتي سميت بالحرب الخامسة. وعلى الرغم من أن هاتين الحربين ليستا الوحيدتين اللتين شاركت فيهما الثورة الفلسطينية، إلا أن الدور الفلسطيني، في حربي حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وتشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، قُوبل بتعتيم اعلامي واضح. ولولا «زلة» رئيس الوفد الاسرائيلي لدى الأمم المتحدة عندما طلب أن يشمل وقف النار في حرب ١٩٧٣ ما أسماه بالجبهة الثالثة (الفلسطينية) ونجاح الديبلوماسية الفلسطينية باستثمار نتائج تلك الحرب، لما ترتبت كل تلك الإنجازات السياسية التي تلت تلك الحرب.

وفي إطار هذه الملاحظة بالذات، فإن ما يدعو للدهشة هو أن هذا الاهتمام الاعلامي والسياسي بهذه الحرب السادسة كان عالمياً أكثر منه عربياً. بل إن بعض وسائل الاعلام العربية لم تجد في هذه الحرب ما يعطيها حق أولوية الخبر، الأمر الذي أدى، وفي أجواء الحساسية القائمة، إلى الغمز واللمز، بالهمس أحياناً، وبالصراخ أحياناً أخرى، بين مبالغ في «التهوين» بشأن هذه الحرب، وآخر مبالغ «بالتهويل».

وبعيداً عن «التهوين والتهويل» معاً، وبالإحتكام إلى الموضوعية بالتقييم، وإلى المصلحة القومية كهدف يجمعنا كلنا، نطرح السؤال التالي:

— هل كان هذا الصدام المسلح الذي وقع في تموز (يوليو) ١٩٨١، بين قوى الثورة الفلسطينية ـ اللبنانية المشتركة من جهة، وبين «اسرائيل» من جهة اخرى حرباً أم لا... وان لم يكن حرباً فما هو الاسم البديل الممكن وصفه به؟

من المؤكد أننا لا نطرح السؤال، لنعالج مشكلة لغوية، أو لنحدد الفروق بين كلمة «حرب» وكلمة «معركة» أو كلمة «اشتباك مسلح» أو كلمة «مجابهة عسكرية» وما إلى ذلك. كما ان هذا الحديث غير مؤهل، من الناحية الفنية العسكرية، للخوض في هذه الفروق. ولكن الحافز السياسي وراء «التهوين والتهويل» هو الذي يهمنا ونحاول الخوض فيه بهدف الاستيضاح فالتقييم.

نحن متفقون، اننا، كأمة عربية، ومنذ ثلاثة أرباع القرن، في حالة صراع ضد

التحالف الصهيوني ـ الامبريالي، وان حدة هذا الصراع تضاعفت بعد نجاح هذا التحالف بإقامة الكيان الصهيوني فوق فلسطين.

ومتفقون كذلك، انه منذ العام ١٩٤٨ والعرب رسمياً في حالة حرب مع «اسرائيل» وان هذه الحالة لا تزال قائمة شاملة، باستثناء مصر بعد أن أقرت اتفاقيات كامب ديفيد ووقعت معاهدة صلح.

ومتفقون أيضاً، على أن حالة الحرب هذه، وعمرها ثلاث وثلاثون سنة، لم تكن كلها سنوات حارة، وإنما شهدت عدداً من المجابهات العسكرية هي على وجه التحديد ما سمي بحرب ١٩٤٨ واشترك بها رسمياً كل عرب تلك الأيام، وحرب ١٩٥٦ وخاضتها مصر وحدها، وحرب ١٩٦٧ وخاضها المصريون والسوريون ببعض عون عربي متأخر، وحرب ١٩٧٣، وخاضها أيضاً المصريون والسوريون وببعض عون عربي اقتصادي مؤثر. ولقد شارك الفلسطينيون في هذه الحروب كلها بقدر ما كانت تسمح به ظروفهم، وأحياناً بقدر ما سمح الاشقاء لهم.

وبين كل حرب وأخرى من هذه الحروب، كانت تمر سنوات، تطول أو تقصر، يتخذ فيها الصراع مناح أخرى غير عسكرية، إلى أن تشتد الأزمات وتتفاقم، فتندلع الحرب من جديد.

فإذا كانت الحرب لا تسمى حرباً، إلا في حالة حسمها للقضية المُتَحارب من أجلها، بنصر فريق وهزيمة آخر فاستيلاد واقع جديد، فإن كل هذه الحروب، لا تختلف، وفق هذا المعيار، عن حربي ١٩٧٨ و١٩٨١. وإذا سلمنا بصوابية هذا المعيار، تكون كلمة «معارك» أكثر دقة في وصف ما أسميناه «حروباً». ولا شك أن عبدالناصر كان موفقاً تماماً في ما قاله عشية هزيمة حزيران: «إننا خسرنا معركة ولكننا لم نخسر الحرب»، وجاءت معركة تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ في سياق هذه «الحرب» لتؤكد ذلك، ومن بعدها، وفي السياق نفسه للحرب نفسها، كانت معركة ١٩٧٨ ومعركة ١٩٨١ وتلك القادمة على الطريق.

ولن نحاول الخوض في المعايير الفنية التي تميز بين «الحرب» و«المعركة» و«الصدام المسلح» وغيرها من المسميات، أو الحديث عن كثافة النيران وأوزان القنابل ونوعية الأسلحة، لنقرر بعد ذلك إذا ما كانت «الحربان» الخامسة والسادسة تستحقان لقبيهما ورقميهما في مسلسل الحروب العربية «الاسرائيلية»، فأنا كما قلت غير مؤهل لمثل هذا الحديث، وأكتفي بالاشارة إلى ما تشهد به ميادين هاتين «الحربين» وما فعلته بها أحدث وأفتك أنواع الأسلحة البرية والجوية والبحرية. أما أعداد الضحايا، من شهداء أو جرحى، فحاشا لنا اعتماد هذا المعيار، فالإنسان ليس رقماً.

مع ذلك، فليس في أي من هذه التسميات ما يضير بحد ذاته، وكم من معركة كانت في نتائجها أهم من حرب ضروس. فمن كان يتصور، مثلاً، ما ترتب على معركة «الكرامة» ١٩٦٨، والتي لم تدم أكثر من يوم، من نتائج تعبوية وسياسية وعسكرية في الساحة الفلسطينية! المهم هو أن تكون التسمية بمستوى الانجاز الذي تم في ميدان القتال تمهيداً لكي «نحصد سلماً ما زرعناه قتالاً» كما ورد في تعليق أحد كتابنا السياسيين، الواعين.

والثورة الفلسطينية، عندما تصر على تسمية المجابهتين العسكريتين اللتين تمّتا ضد العدو الاسرائيلي عامي ١٩٧٨ و١٩٨١ بالحربين، ثم ترقمهما في سياق الحروب العربية الاسرائيلية، لا تستهدف الزهو والانتشاء، وهما حق لها على أية حال، بقدر ما تريد وتجهد لتعكس في الساحة السياسية ما أنجزته في ميدان القتال. وليس هذا حق مشروع لها وحسب، وإنما هو واجبها، وتكون مقصرة ومسؤولة لو تخلت عن القيام بـه والسعي لتحقيقه بكل المتاح لديها من وسائل.

ولا أظن أن أي حليف لهذه الثورة يأخذ عليها ذلك أو يرى في مثل هذا التحرك ما يثير خلافاً. وإن كل ما حدث، من غمز ولمز وهمس وصراخ، لا يستند إلى ما يبرره، ولو كانت قنوات الاتصال بين قوى التيار الثوري الواحد كما يتمناها كل عربي مخلص من السعة والدقة، لما كان شيء مما قيل وسمعنا.

ويبدو، في هذا المجال، أنه لابد من بعض الكلمات الصريحة، بعد إقرار بديهيات طالما أقرينا بها وكرّرناها، ومع ذلك ينساها البعض تحت وطأة الانفعال أحياناً، أو ربما يتناساها.

أول هذه البديهيات أن الصراع العربي ضد العدو الصهيوني لن يحسم لصالح العرب إلا بقوة العرب، وبالتالي فعملية التحرير هي مهمة قومية عربية ليس بمقدور أي قطر أو تنظيم التصدي لها بمفرده.

وثاني هذه البديهيات، أن العرب، رغم نزوع الجماهير العارم للوحدة، ما زالوا في عهود التجزئة الاقليمية، وثمة تفاوت في ممارساتهم الوحدوية. ولذلك، لابد لنا واقعياً، من استثمار ما هو قائم من تحالفات وتوطيدها، مع السعي الدائب لتوسيع دائرة التحالفات هذه.

وثالث هذه البديهيات، أن تثبيت الشخصية الوطنية الفلسطينية، وفي هذه المرحلة النضالية بالذات، ضرورة قومية عربية تستهدف الرد على المؤامـرة الصهيونيـة التي استهدفت بدورها فلسطين والفلسطينيين في محاولة لشطبهما من التاريخ والجغـرافيا كخطوة أولى لشطب بقية العرب. إن تثبيت الشخصية الـوطنية الفلسطينيـة في وجه المؤامـرة الصهيونيـة هـو المقدمـة الضروريـة والأساسيـة لضمان عـروبـة فلسطـين والفلسطينيين. فليس بين شعوب (إذا جاز التعبير) العرب من يواجه مثل هذه التجربة المصيرية، لأنها فعلاً معركة «وجود» وليست معركة حدود.

ويبدو، وبكلمات صريحة، أنه إما أن يكون هناك خلاف بين أبناء التيار الواحد حول هذه البديهيات، وإما أنه لا خلاف عليها ولكننا لانحسن ممارسة مضامينها، ولا سيما في المجال الإعلامي الطويل اللسان، وبخاصة تحت وطأة الانفعالات التي تفرضها بعض الأحداث القاسية، مثل الحروب.

ولكي لا نجلد أنفسنا أكثر من اللازم، علينا أن نعترف بأن الظروف الموضوعية التي نحياها، كأمة مجزأة تداعبها أحلام الوحدة، فرضت على المسؤول العربي نوعاً من

الازدواجية بين قطريته وعروبته، ومهما حاول التوفيق بجعل الشخصيتين متكاملتين بدلاً من متناقضتين، إلا أنه كثيراً ما يجد صعوبة في النجاة من النقد وتهمة التحيز لواحدة منهما أو التردد فيما بينهما. ولما كان الموقف من قضية فلسطين هو المحك الأساسي لقومية أي مسؤول عربي، ندرك عندئذ مدى حساسية هذا الموضوع. ولا ريب أن هذه الحساسية قد تضاعفت بعد قيام الثورة الفلسطينية، أولاً لأنها ثورة والثورة غير الدولة، وثانياً لأنها المرجع الرسمي للقضية والحكم على مواقف الدول منها.

وهذه قضية لا يحسمها غير التنسيق الصادق والدائم ومن مواقع الثقة، ولا سيما بين قوى التحالف الصدامية المتقدمة، وهي حالياً سوريا ومنظمة التحرير والحركة الوطنية اللبنانية. عبر هذا التنسيق يتم توزيع الأدوار والمهمات لتصب كلها في الهدف الواحد.

ومن هنا، وفوراً، قبل استثارة غير مقصودة لأية حساسية، ننتقل إلى البديهية الثانية وضرورة التعامل مع الواقع وفق معطياته، لنكرر على ضرورة استثمار ما هو قائم وتوسيع دائرة التحالفات وفق الاستعدادات المتفاوتة بين كل قطر عربيّ وآخر، وهذا يعني بالطبع تجاوز العامل الجيوبولوتيكي الذي يربط سوريا والثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ويجعل من تحالفها شرطاً أساسياً للنصر، إلى العامل القومي والأيديولوجي الذي يتسع ليشمل عدداً آخر من قوى التيار الثوري المؤطّرة فيما عرف بجبهة الصمود والتصدي ويجمع بين كل من الجماهيرية الليبية والجزائر واليمن الديمقراطية مع ثالوث الخندق الصدامي السوري ــ الفلسطيني اللبناني. وهناك أخيراً الإطار الأشمل، إطار الحد الأدنى، إطار القمة العربية.

يبقى، بعد هذا، بضع كلمات صريحة أيضاً، حول البديهية الثالثة ودور وأهمية الشخصية الوطنية الفلسطينية، والتي يعتبر البعض أنها تحمل بين ثناياها نوعاً من «الشوفينية».

واستأذن القارىء، هنا، بأن يسمح لي بأن أسارع بالاعتراف، وقبل غيري، بأن الساحة الفلسطينية، كأي ساحة عربية، لا تخلو من نشازات «شوفينية». ولست على أي استعداد للدفاع عنها أو تبرير انحرافها، وهي في نظري، شأن أي فئة مماثلة لها مهما كانت هويتها القطرية. وما من ساحة عربية تستطيع التبرؤ من وجود مثل هذه الفئة داخل حدودها. وإن كنت أجد بعض ما يفسر، ولا أقول يبرر، وجود التيارات الشوفينية في أية ساحة عربية. فإني لا أجد ما يفسر ذلك لدى الفلسطيني القابع إما في المنفى أو قيد الاحتلال. ربما يسوقنا الإلحاح، في محاولة التفسير لهذه الظاهرة، إلى قضية نفسية وليست سياسية. وتلك قضية أخرى ليس هنا مجال بحثها.

إذن، نحن لا نملك، موضوعياً، سوى ما بين أيدينا من مبادىء ومواثيق ومواقف م. ت. ف.، وهي كلها، على ما أعلم، قومية العمق والمدى.

ولكن، وبكلمات صريحة أيضاً، علينا أن نقدر خصوصية قضية فلسطين وما أصابها، وعلينا أن نتذكر، وباستمرار، أن «الوجود» الفلسطيني شطب ما بين ١٩٤٨

و١٩٧٤ بفعل المساعي والمؤامرت الصهيونية ــ الامبريالية. حتى في الأمم المتحدة لم يبق من قضية فلسطين وشعبها سوى تقرير «وكالة الغوث للاجئين» ولم يعد في الساحة الدولية من «وجود» غير الوجود الاسرائيلي.

ولا أظن أن أحداً ينكر اليوم، بعد التجربة المريرة، كم كانت مصيرية وجبارة تلك الخطوة التي اتخذتها م. ت. ف. عندما قررت العودة بالقضية إلى الأمم المتحدة وإعادة الحياة «للوجود» الفلسطيني على المستوى الدولي.

من هنا يجب فهم حرص الثورة على تثبيت نضالاتها العسكرية بهدف عكس نتائجها على الساحة السياسية. والثورة، عندما ترقم حربيها بالخامسة والسادسة، لا الأولى والثانية، فإنما تفعل ذلك من قبيل حرصها القومي على مسلسل الصراع العربي ــ الاسرائيلي. ومن يراجع المسلسل يجد باستمرار أن هناك من خاض الحروب، وهناك من ساند، وهناك من تفرج، وكل ذلك محسوب ومقدر ومفهوم من خلال التقييم العام للأوضاع العربية وظروف كل قطر على حدة. حتى ولو كان القصد من الإصرار على التسمية إظهار الدور الفلسطيني بالتصدي للعدوان الصهيوني، فليس في ذلك ما يضير بأحد على المستوى القومي. بل ان إظهار هذا الدور هو ضرورة قومية بحد ذاته. ولا أظن أني مضطر للتعليق على بعض الإنفعالات غير المسؤولة التي تظهر، كما أشرت تحت وطأة الظروف القاسية، من تصريح لشخص غير مسؤول، أو «مانشيت» مجلة محسوبة على الثورة، وكان فيهما بعض المرارة بسبب الموقف العربي بشكل عام. هذه فقاعات يجب تجاوزها وما من ساحة تخلو من فقاعات.

ولنحسم هذا كله بالقول: إن من لا يملك الرؤية القومية للصراع، ومن يحاول بالتالي أن يجعل معياره «القطرية» الشوفينية بدلا من «الثورية» العربية، سيبقى باستمرار معرَّضاً للوقوع في منزلقات القبليّة، والقبليّة الجديدة، تقييماً واستنتاجاً. لم يعد يهم ما يحمل المواطن العربي من ورقة في جيبه تشير إلى هوية القطر الذي ولد فيه، وإنما ما يحمل في قلبه وعقله من مشاعر وقناعات وما يمارسه من نضالات، فذلك هو المعيار وهو وحده المقياس.

ونوجز هذا كله فنقول: إنها سواء كانت «حرباً» أم «معركة» فلم يعد ذلك مهماً بعد أن أوضحنا المراد من التسمية، وهو الحافز السياسي. وهذا ينقلنا إلى النقطة الثانية التي يحاول هذا الحديث أن يتصدى لها من جذورها، وتتعلق بالجانب السياسي من النضال العام في سبيل قضية فلسطين، أو ما يسمى بالتحرك السياسي من النضال العام في سبيل قضية فلسطين، أو ما يسمى بالتحرك السياسي والمبادرات السياسية والحل السياسي إلى آخر التسميات والمسميات.

□ □ □

إن من راقب حركة الصراع العربي ــ «الاسرائيلي»، منذ العام ١٩٤٨ حتى يومنا

هذا، يكاد يلخصها بهذه الكلمات الموجزة البسيطة: عنف عسكري، فهدنة أو وقف هش لاطلاق النار، فعودة للحديث عن حل سياسي، ففشل، وعودة للعنف من جديد.

وعند هذه المحطة في حركة الصراع، محطة الهدنة، يبدأ الحديث ويكثر عن المبادرات والحلول السياسية، وتبدأ بالتالي معارك الكلام والتعليق في ساحتنا كما في ساحة العدو على حد سواء.

وسبق أن أشرت مؤخراً، في إحدى المجلات، في مقالة عنوانها: «ألف باء الحل السياسي» إلى عدد من النقاط، استأذن في إيرادها هنا كما وردت، لأنها تشكل مبادىء أساسية نتجنب، إذا ما اتفقنا عليها، إراقة الكثير من المداد، وربما ما هو أثمن من المداد، سدى ودون أي طائل.

«أولاً: علينا التمييز الحاسم بين «الحل السياسي»، و«التحرك السياسي»، وأن نميز بالتالي بين ما يطرح بهدف المناورة التكتيكية وبين الحل الاستراتيجي. فالكثير مما نشهده من تحرك سياسي، من جانبنا، أو من جانب أعدائنا، أو من جانب فريق ثالث، يستهدف، في معظم الأحيان، الاستطلاع وجس النبض وكشف النوايا وسبر الأغوار. ان في إدراكنا لهذه الحقيقة ما يجنبنا «التطوع» المجاني لمنح العدو ما يصبو إليه من خفايا مواقفنا وأساليب تحركنا.

«ثانياً: علينا التأكيد، باستمرار وثبات، أن «المادة السياسية» لأي مشروع حل ولأية مبادرة، هي الركيزة الأساسية التي تحدد موقفنا النهائي. وهذه «المادة» باتت معروفة ومكررة بعد أن تبناها وثبتها المجلس الوطني الفلسطيني وحددها بحقوق شعب فلسطين في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية فوق التراب الوطني الفلسطيني.

«ثالثاً: لأننا طلاب سلم صادقون، وأصحاب حق واضح أقرّته الأسرة الدولية، فإننا نعتبر أن الركيزة الأساسية الثانية، بعد «المادة السياسية» هي «إطار العمل» الذي يجب أن تتوافر فيه العناصر التالية: أولاً، اشتراك الجبارين في العملية ورفض أية محاولة لإبعاد الاتحاد السوفياتي. ثانياً، أن تكون «الأمم المتحدة»، برايتها وميثاقها وميادين عملياتها، هي الساحة التي تتم العملية فوقها. ثالثاً، ومن إيماننا بعروبة القضية، فلابد من الاصغاء إلى كلمة الأمة العربية من هذا كله واحترامها. رابعاً، لابد من مباركة دولية، هي متوفرة سلفاً، تتجسد في مواقف الكتل الاقليمية والدولية المعروفة.

«رابعاً، وأخيراً، علينا في الساحة الفلسطينية أن نتذكر وباستمرار أننا ثورة شعبية، لسنا نظاماً أو دولة، ولكننا لسنا مشاعاً كذلك، إذ أن للشعب الفلسطيني اليوم مؤسساته الوطنية ومجالسه الشعبية واتحاداته المهنية، هذا إضافة إلى هذا التيار الشعبي العفوي العارم الذي يفرض نفسه بكل وعي وثقة على مجمل مسيرته. ومن هنا فإن احترام إرادة الجماهير ليس منة من أحد وإنما هو ينبع من شلال الدم الزكي والصمود البطولي لهذا الشعب، فلا وصاية لأحد عليه».

بعد هذا كله، بعد هذه الألف باء من الوعي على التحرك السياسي، يستطيع كل

واحد منا أن يسهم بالرأي والتعليق بما يشاء، دون أن يخشى شيئاً ودون أن نخشى نحن شيئاً.

لقد كانت حربنا السادسة مع العدو الصهيوني، بنتائجها، نقطة تحول هامة في مسيرتنا النضالية، ولكنها ليست بالضرورة مصيرية أو فارقة. وحتى لا نتيه بنشوة «التهويل أو التهوين» علينا أن نفرز، بكل موضوعية، بين ما يقال بقصد الإلهاء والاسترخاء لكسب وقت يمضي في التحضير لجولة أخرى ستكون أكثر شراسة وقسوة، وبين ما يقال كنتاج لما أفرزته هذه الحرب من قناعات. وفي الساحة، هذه الأيام، كلا النوعين من الكلام والسيناريوهات: كلام مناور خداع، وآخر جاد وله مصداقية. إذن علينا التمييز بكل الحذر واليقظة.

ومن أهم ما أفرزته هذه الحرب من نتائج، هو أن عدة أطراف، محلية وعربية ودولية، باتت أكثر قناعة بأساسية العامل الفلسطيني الذي تمثله م. ت. ف. بعد أن اجتازت هذه تجربة قاسية استطاعت من خلالها أن تثبت قدرتها الذاتية على الصمود، وقدرتها على تثبيت مصداقيتها، وقدرتها على تثبيت سلطتها. وكلنا يعرف أن هناك، بين الأشقاء والأصدقاء، من كان يشفق على المنظمة من مثل هذه التجربة (وهي ليست الأولى ولن تكون الأخيرة)، كما أنه كان بين الأعداء (ولا يزال) من يراهن عليها. وقد اتضح ذلك من خلال ما أبدته وسائل الإعلام العالمية من اهتمام لاسيما وأن العدوان الاسرائيلي هذه المرة، كان من الناحية الفنية كاملاً؛ حيث استهدف الرأس القيادي في بيروت، ثم قطع وسائل الاتصال والجسور، وانقض على بقية الجسد العسكري قصفاً من كل الجهات وبكل الأسلحة.

والآن، أعود لأذكّر بما سبقت الاشارة إليه حول السيناريو التقليدي في حركة الصراع العربي ــ «الاسرائيلي» الذي يشبه الحلقة المفرغة، أي: عنف مسلح، فهدنة أو وقف لاطلاق النار، فعودة للحديث عن المبادرات والحلول السياسية.

ولقد كان على قيادة م. ت. ف.، هذه المرة، أن تثبت وجودها ورأيها وقرارها في الساحة السياسية بنفس الشجاعة والثبات والصمود التي مارس بها مقاتلوها حربهم ضد العدو. كما أن في الميدان العسكري يجب أن تكون في الميدان السياسي، فالتكامل في النضال ضرورة أساسية، وشرط رئيسي من شروط النجاح. لاسيما وأن الحرب، هذه المرة، اتخذت بعداً نوعياً هاماً؛ حيث استطاع المقاتل الفلسطيني أن يصل بنيرانه الكثيفة إلى العمق الاسرائيلي فهز هذا المجتمع الراكد المتغطرس، والذي اعتاد على أن يسمع عن الحرب مع العرب لا أن يشهد أهوالها. كذلك كان لابد من استثمار هذه «اليقظة» الضميرية التي انعكست في التصريحات والتعليقات المختلفة التي صدرت عن معظم عواصم العالم، وهي تندد بهذه الحرب الارهابية التي لم تفرق بين عسكري ومدني وتجاوزت كل الأعراف الدولية.

□ □ □

كل ما سبق من حديث يندرج تحت بند العموميات، ولا شك أن القارىء يريد الغوص في التفاصيل ويريد أيضاً أن يسمع الرأي عما يدور في الأوساط المختلفة من تحركات سياسية.

والحقيقة أنه ليس في الميدان، من مبادرات أو تحركات ما يستحق التعليق، أكثر مما أشارت الصحف إليه، وربما بالغت في وصف بعضه، وأسبغت عليه صفة «المبادرة»، أو «المشروع».

هناك، وفق الأسبقية الزمنية، ما أطلق عليه تجاوزا «المبادرة الأوروبيّة»، التي قال فيها الرئيس حافظ الأسد: «سمعنا عنها ولكن ما من أحد تقدم لنا بشيء منها». إن ذروة هذه «المبادرة» لم يتجاوز ما سمي «إعلان البندقية»، وهو لا يتجاوز، في مضمونه، «الموقف» الأوروبي المهزوز من قضية فلسطين. مادته السياسية ناقصة، ولم يشر إلى أي «إطار» للتحرك. إنه باختصار شديد تعبير عن «رغبة» أوروبية تفتقر إلى «القدرة» لحل مشكلة فلسطين بسبب الهيمنة الأميركية على مجمل السياسة الأوروبية الغربية. إن اوروبا قلقة بين همين: الهم العربي والهم الأميركي، وتحاول تفادي الاثنين، فكانت هذه السياسة المرتبكة، والمهزوزة باعتماد «ألفاظ» أقل تعنتاً من الولايات المتحدة ولكن دون اعتماد ممارسات موازية لها.

وهناك، مبادرة الرئيس السوفياتي بريجنيف التي تضمنها تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في دورته الخامسة والعشرين. وهي بالطبع مقدمة على «المبادرة» الأوروبية، إذ أشارت بكل الوضوح إلى حق شعب فلسطين بإقامة دولته المستقلة. ولقد قيم المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الأخيرة، هذه المبادرة واعتبرها تصلح أساساً لمشروع حل يضمن العدل والسلام في المنطقة. وستبقى هذه المبادرة في الملف السوفياتي بانتظار مصير «الوفاق» بين الجبارين بعد أن أصاب هذا الوفاق ما أصابه بعد وصول الرئيس الجديد رونالد ريغان إلى سدة الحكم في البيت الأبيض.

وهناك أخيراً ما سمي «المبادرة السعودية»، كما وردت في وسائل النشر على لسان ولي العهد السعودي، فهد بن عبدالعزيز، والتي يطغى الحديث عنها هذه الأيام، وهي تثير فعلاً الاهتمام، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: لأنها صادرة عن دولة عربية لها وزنها العربي والاسلامي والدولي. وكما يقال، ان قيمة الدعوة فيمن دعا إليها؛ والسعودية، وهي من هي في عالم الطاقة والاقتصاد والمال، دولة ذات قدرات هائلة.

ثانياً، لأنها صادرة عن السعودية بالذات، وعلاقاتها مع الولايات المتحدة معروفة، فإن المراقبين السياسيين ينتظرون، بكل الفضول، ردة الفعل الأميركية النهائية على هذه المبادرة. فقبول واشنطن، أو رفضها لهذه المبادرة، من شأنه أن يعكس آثاراً هامة على مجمل التحركات السياسية وقد تحمل من المتغيرات ما لا يخطر على بال. وإذا كان بالإمكان أن نتصور المدى والزخم الذي ستتابع به السعودية مبادرتها إذا ما تمت موافقة واشنطن عليها، فإنه من الصعب التكهن بما ستقدم على فعله إن جاء الرفض الأميركي

قاطعاً عليها الطريق، لاسيما وأن السعودية واعية كل الوعي على صراعات المنطقة وما تحملته هي بالذات من جراء حرصها على صداقتها مع واشنطن في وجه حملة عارمة وغضبة جماهيرية عريضة ضد سياسة واشنطن المنحازة «لاسرائيل» منذ أن كانت إسرائيل.

وربما يكون من الحكمة، هنا، أن نتذكر ما سبق وحذّرنا منه، وهو الإسراع باتخاذ المواقف من هذا كله قبل أن تتضح المواقف وتنكشف البواطن. وذلك حتى لا نقع بالمنزلق نفسه الذي وقعنا فيه أثناء الجدل عما سمي «مبادرة أوروبية» لنكتشف في النهاية أن لا مبادرة ولا مبادرون. ولكن هذا لا يعني الدعوة للتفرج، وعدم النقد أو التحليل، على العكس تماماً، علينا أن نفيد من هذا التحرك بالمزيد من الاستطلاع وفرز المواقف والتنويه باستمرار بما هو ثابت من مواقفنا غير القابلة لأي تعديل أو تبديل. ما أشبه هذه التحركات بكرات القدم وهي تنتقل بين اللاعبين من شباك إلى شباك، وعلينا اتقان اللعبة بحماية مرمانا أولاً، وبتسجيل الأهداف على عدونا ثانياً. وهذا يتطلب المشاركة باللعبة، لأنه لا جزاء للمتفرج. وفي هذا الصدد، أسمح لنفسي بتكرار جملة طالما رددتها في اجتماعاتنا داخل المجلسين الوطني والمركزي، وهي أنه لابد لنا من الثقة بالديبلوماسي الفلسطيني ثقتنا بالمقاتل الفلسطيني. كلاهما ثائر، هذا سلاحه المدفع، وذلك سلاحه الكلمة الحقة. لابد لنا من تجاوز هذه العقدة التي لا مبرر لها إطلاقاً حول «النضال السياسي» وكأنه نفق يوصل بالضرورة للاستسلام. وكم من نصر عسكري انتهى بنكسة سياسية، وكم من نكسة عسكرية انتهت بنصر سياسي. وتاريخ أمسنا لا يزال يصرخ من التجربة.

هل يبقى بعد ذلك من ضرورة لتكرار البديهية المعروفة حول ضرورة مواصلة النضال المسلح وتصعيده بهدف خلق وقائع جديدة وحقائق جديدة! إن المناضل السياسي هو أكثر المناضلين تمسكاً بهذه البديهية لأنه أول من يعاني من آثار الخلل في موازين القوى عندما تعكس ظلالها على الساحة السياسية. وليس هناك من يتوهم ان باستطاعته أن ينتزع على الورق ما لا قدرة له على انتزاعه على الأرض.

□ □ □

بعد هذا، هل من شك أننا مقبلون على حرب سابعة! فمتى نستخرج العبر والدروس من مسلسل صراعنا مع العدو لاختزال زمن المعاناة، وحسم هذا الصراع بحرب لا تحمل رقماً وإنما لقب «الأخيرة»؟

الانتصار والمأزق

محمود سويد

□ أين تقع الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية السادسة، في تموز (يوليو) ١٩٨١؟

ــ إنها تقع بين الانتصار والمأزق.

الانتصار

ليس واضحاً ما اذا كان مناحيم بيغن قد اضاف الى تصرفاته غير الموفقة، تصرفاً آخر، بقصف احياء سكنية في بيروت، كما يقول الكثيرون من الاسرائيليين؛ ام ان القيادة الفلسطينية، من خلال تقديرات محسوبة جيداً، جرّت القيادة الاسرائيلية الى معركة احسنت فيها اختيار الهدف والتوقيت. ربما كان العاملان معاً، يضاف اليهما عامل ثالث لا يمكن إلا ان ينسب الى الصدفة او الحظ او اي شيء من هذا القبيل، فيرتكب بَيغن مجزرة «الفاكهاني» التي قتل فيها المئات من المدنيين دون ان تقر عينه بسقوط قيادي فلسطيني واحد، يرفعه في وجه العالم الغاضب والمستنكر، قائلاً: ارأيتم؟ من اجل هذا ضربت! وهكذا، لم يستطع بيغن ان يبرر عملية بيروت، ليس امام الرأي العام العالمي فحسب، بل حتى امام الاسرائيليين انفسهم. فهذه الحرب «اساءت الى مركز اسرائيل السياسي في العالم دون ان تؤدي الى حسم بمفاهيم عسكرية»[١] ثم ان «هل تصفية بعض عناصر الأمن والموظفين تبرر هذه المذبحة الجماعية للمدنيين؟»[٢] لكن الثابت في هذه الحرب، او هذه المعركة اذا توخينا الدقة، هو ان الطرف الفلسطيني قد حقق ــ على الأرض ــ نجاحاً لم ينكره الاسرائيليون، وان شكك بعضهم في نتائجه السياسية الفعلية.

الحرب عسكرياً

(أ) أحدث القصف الفلسطيني المركّز على مناطق واسعة في شمالي فلسطين المحتلة دماراً وخسائر بشرية، ووضعاً معنوياً ــ نفسانياً، تنطبق عليه مواصفات، حالة الحرب. وفيما كانت المناطق الشمالية تعيش حالة الحرب الموضعية هذه، بكل آثارها، بما في ذلك

الهجرة باتجاه وسط فلسطين وجنوبها، كان الاسرائيليون المدنيون (والعسكريون أيضاً) في الوسط والجنوب، يستأنفون حياتهم العادية، دون أن تمسهم ظروف الحرب ومخاطرها. وقد أحدث هذا خللاً في العلاقة بين شطري السكان، بين الذين يعانون الحرب وويلاتها، وبين الذين لا علاقة مباشرة لهم بها.

وقد واجهت السلطات الاسرائيلية ارباكاً ملحوظاً بعد المفاجأة بقوة الرد الفلسطيني، وحالة الذعر التي أحدثها، وكثافة الهجرة من الشمال، وعدم كفاية الاستعدادات الأولية لمواجهة مثل هذا الوضع، كقِلَّة الملاجىء وعدم صيانة الموجود منها، وانقطاع الكهرباء والماء، وفداحة الخسائر في الممتلكات، وتقويض الموسم السياحي... الخ(٣).

(ب) لفت القصف المركّز والمتنوع الأنظار الى تطور نوعي في كفاءة المقاتل الفلسطيني وسلاحه. فالمدفعية الكثيفة شكلت بحد ذاتها «مفاجأة استخباراتية لإسرائيل»(٤). وتحاشى الفدائيون الخسائر باللجوء الى اسلوب اطلاق قذائف متفرقة بواسطة مجموعات صغيرة متنقلة نهاراً، وتركيز الاطلاق الكثيف على المستوطنات والمدن الاسرائيلية ليلاً(٥).

وعلى صعيد السلاح، ظهرت في الجانب الفلسطيني، خلال المعركة، صواريخ متعددة الفوهات، ومدافع قطرها ١٣٠ ملم، ومدى نيرانها ٢٧ كلم، ودبابات من طراز تي ٣٤، وتي ٥٤، وتي ٥٥، ومدفعية مضادة للطيران من نوع سام ٧ وسام ٩(٦). وقد استخلص المعلق العسكري الاسرائيلي زئيف شيف، ان الفدائيين نفذوا عملية عسكرية فريدة دون ان يدفعوا ثمناً حقيقياً لذلك، وشكلوا تحدياً للجيش الاسرائيلي، لأول مرة بقواهم الذاتية، وصمدوا في تحديهم مدة تسعة ايام، وخاضوا حرب استنزاف طويلة ضد منطقة الجليل بكاملها، وسجلوا بذلك سابقة لا مثيل لها من قبل، قد تتكرر في اي وقت في المستقبل(٧).

(ج) اجرى العديد من المعلقين والمحللين الاسرائيليين مراجعات واستخلاصات، قد تكون مبكرة، ولكنها تبقى ذات دلالة:

— فقد أكد البعض منهم عدم جدوى استخدام سلاح الجو في مثل هذا النوع من القتال، وعدم فعاليته في ملاحقة مجموعات فدائية صغيرة متنقلة، باسلحة محمولة وفعالة(٨).

— جزم الكثيرون بأن اسرائيل لا تستطيع السماح بحرب استنزاف في الشمال، على غرار حرب الاستنزاف في ١٩٧٠ على الحدود الجنوبية، او على غرار الحرب الفيتنامية(٩). ولا بد، إذا ما تجدد القصف، من احتلال المنطقة باسرها، اي «ابعاد [الفدائيين] الى خط نهرالزهراني تقريباً» والصمود أمام الضغوط السياسية بعد ذلك(١٠).

— ذهب المعلق الاسرائيلي يورام بيري(١١) الى ان حرب الشمال زعزعت مبادىء اساسية في الحروب الاسرائيلية: القلة اليهودية النوعية ضد الكثرة العربية (وفي حرب الشمال كان الفلسطينيون هم القلة النوعية، والاسرائيليون هم الكثرة)؛ اهتزاز الجبهة الداخلية: حرب في الشمال وحياة طبيعية في الجنوب؛ نقل الحرب الى أرض العدو (وفي هذه المعركة انتقلت الحرب الى جبهة اسرائيل الداخلية المدنية)؛ «طهارة السلاح» او عدم ضرب

المدنيين الا في حالات الضرورة القصوى؛ عدم التخلي عن مواقع، و«أشباح كريات شمونة هي الآية المعكوسة لهذا التقليد»، خوض الحرب عندما تنتفي الخيارات الأخرى؛ عدم اللجوء الى الحرب الا بالتفاهم مع دولة عظمى، «وهذه المرة بذلت الحكومة جهوداً جادة وصادقة لإبعاد كل امل بالحصول على النزر اليسير من التأييد الدولي...»؛ مصداقية القائد، وقد تزعزعت ايضاً في الفترة الأخيرة، «فعندما يقول بيغن انه لن تسقط قذائف كاتيوشا على كريات شمونه، فإنه مدرك ان الجيش الاسرائيلي يعرف، ونحن نعرف ايضاً ان هذا غير صحيح. وعندما تقول اوساط امنية ان نسف الجسور على نهري الليطاني والزهراني لن يمكن منظمة التحرير الفلسطينية من نقل المعدات العسكرية... فإن صور التلفزيون... تظهر ان هذا غير صحيح، وان بالامكان عبور النهر حتى على الاقدام».

ـــ استنتج آخرون ان اسرائيل لن تستطيع تصفية المقاومة الفلسطينية في حرب التراشق. وحتى لو الحقت الغارات الجوية اضراراً بالغة بالبنية التحتية للفدائيين، فإن ذلك لا قيمة له، اذا لم تلازمه عملية استراتيجية برية او تسوية سياسية[١٢].

وعندما اعلن وقف اطلاق النار، كان واضحاً ان حرب الغارات الاسرائيلية قد فشلت في تحقيق اهدافها، وان على اسرائيل، اذا ارادت الاستمرار، ان تنقل الحرب الى صعيد آخر: احتلال مناطق واسعة في الجنوب اللبناني، وربما مناطق تمتد اكثر من مناطق الجنوب ايضاً. لقد سبق لاسرائيل ان حمّلت «البلد المضيف» عبء حربها ضد الفلسطينيين، ونجحت في الاردن، حيث تولى نظام الملك حسين تصفية المقاومة الفلسطينية في بلاده عام ١٩٧٠ و١٩٧١. اما في لبنان فقد عجز النظام عن النهوض بهذه المهمة، عبر الحرب اللبنانية، فأصبح لزاماً على اسرائيل ان تتولى ذلك بنفسها، في حرب تؤدي الى احتلال مناطق واسعة من لبنان. وقد عبر عن هذا الاستنتاج مردخاي تسيبوري بقوله: «اذا انتهك [الفدائيون] وقف اطلاق النار مجدداً، فإن الجيش الاسرائيلي سيضطر الى تطهير المناطق التي يطلقون النار منها...»[١٣]. وقال اللواء افيغدور بن ـــ غال قائد المنطقة الشمالية، وقت الحرب: «لا يمكن منع قذائف الكاتيوشا والمدفعية بصورة قاطعة وواضحة، دون ان نتواجد في المنطقة التي يطلق منها [الفدائيون] هذه القذائف»[١٤] وقال كل من موشيه دايان واسحق رابين: اذا بدأت منظمة التحرير الفلسطينية. حرب استنزاف على الحدود الشمالية، فلا خيار سوى احتلال المنطقة وابعاد المدافع وصواريخ الكاتيوشا عن الحدود[١٥].

لكن هذا المسار: احتلال مناطق واسعة من لبنان، اصطدم بمسار اميركي آخر (سنعود اليه لاحقاً)، فقبل بيغن بوقف للقتال تراوح وصفه له بين «تعادل عسكري بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية»[١٦]؛ و«خسارة كبيرة لإسرائيل بالنقاط، وربح معين [للفدائيين] ولمنظمة التحرير الفلسطينية بالنقاط...»[١٧]؛ و«خسرنا في حرب الشمال... ووقف القتال كان خطأ»[١٨]؛ ومنينا بأقسى ضربة سياسية عرفتها اسرائيل»[١٩].

الحرب سياسياً

(أ) في اسرائيل، أضافت الحرب دليلاً آخر الى الأدلة التي عكفت المعارضة الاسرائيلية على حشدها (من ازمة الصواريخ حتى المعركة الانتخابية) لتؤكد الخلل في

التفكير السياسي، وعلى مستوى اتخاذ القرار في عهد حكومة بيغن[٢٠]، ولتؤكد ايضاً، عدم كفاءة بيغن كرجل دولة، وعدم قدرته على استيعاب ما تريده الولايات المتحدة في هذه المرحلة، وقدرته المتميزة على توريط اسرائيل واستعداء العالم[٢١].

(ب) أطاحت الحرب بالقشرة التي حاولت اسرائيل ان تجعل منها جداراً سميكاً يفصل بينها وبين المقاومة، وانتفت قيمة سعد حداد كعازل فعلي، بل تحول حداد الى عبء على اسرائيل عندما اضطرت الى حشره ضمن اتفاق وقف اطلاق النار لحمايته، وظهر الصراع على حقيقته، فلسطينياً ــ اسرائيلياً.

(ج) دفعت الحرب منظمة التحرير الفلسطينية الى مستوى المفاوض والمحاور الرئيسي في قضيتها الفلسطينية، واضطر الاسرائيليون الى الاعتراف بانهم يحاورون منظمة التحرير، ويعقدون معها، عن طريق طرف ثالث، اتفاقاً دولياً لوقف اطلاق النار. بل ان «صقراً» مثل يوئال نئمان اعرب عن قلقه وهو يلاحظ ان حكومة الليكود بالذات هي التي فاوضت منظمة التحرير الفلسطينية بعد عملية الليطاني عام ١٩٧٨[٢٢]. والآن وبينما يحاول «صقر» آخر، موشيه ارنس، ان يقلل من قيمة الحدث، بالتأكيد على ان اتفاق وقف القتال بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لا ينطوي على اعتراف سياسي بالمنظمة، وبالتالي لا قيمة سياسية له[٢٣] يعتقد شمعون بيرس، زعيم المعارضة، «ان الحكومة وقعت، في الواقع، اتفاقاً مع منظمة التحرير الفلسطينية. بواسطة السعودية»[٢٤]. ويضيف: «اعطت المفاوضات زخماً قوياً لمكانة منظمة التحرير الفلسطينية في اوساط الرأي العام، في العالم وفي الولايات المتحدة، وبدا ياسر عرفات شريكاً كاملاً في الاتفاق الذي تم التوصل اليه»[٢٥].

(د) منذ «أزمة الصواريخ» وحتى الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية، والمعلقون الاسرائيليون، عموماً، يأخذون على بيغن امعانه في الاساءة الى علاقات اسرائيل بالولايات المتحدة، وعدم قدرته على استيعاب «الرسائل» التي توجهها ادارة الرئيس ريغان، بخصوص سياستها في الشرق الاوسط. ففي «ازمة الصواريخ» مع سوريا، واسلوبه الفج في ابراز الدعم «للمسيحيين» في لبنان، كاد يفسد «الحل العربي» الذي تعمل حكومة ريغان لإنجازه هناك. وأقدم بيغن على تصعيد حربه ضد الفلسطينيين دون تنسيق مسبق مع الادارة الاميركية، وارتكب خطأ بالغاً بقصف احياء سكنية في بيروت، فأثار بذلك استنكار الرأي العام العالمي، بما في ذلك الرأي العام في الولايات المتحدة نفسها، فاضطرت حكومة ريغان الى «كبح اسرائيل قبل ان تنجح في الرد عسكرياً كما ينبغي»، ثم عاقبتها بتأخير تسليمها طائرات ف ١٥ وف ١٦، واشترطت للافراج عنها استمرار الهدوء على الحدود اللبنانية. وقد ادى ذلك الى نتائج عسكرية وسياسية لغير مصلحة اسرائيل[٢٦]. والأخطر من ذلك، يقول يوئيل ماركوس: ان خطوات بيغن غير المدروسة تدفع باتجاه بلورة سياسية أميركية للمنطقة. وفي هذا السياق تقررت «عدة سوابق خطيرة تحمل في طياتها مخاطر الاملاء التي تقيد اكثر من حرية عملنا»[٢٧].

المأزق

□ كيف يمكن لحرب تأتي بكل هذه النتائج الثمينة ان تتحول الى مأزق؟

ـــ لأن البعد العربي لا يزال، حتى تاريخه، هو الاساس في الصراع ضد اسرائيل. ولأن البعد الفلسطيني هو «جزء» من «كل» فإن بامكانه ان يخوض «معركة» لا «حرباً». وعندما تهدد «المعركة» بالتحول الى «حرب»، يتدخل البعد العربي «وهو في هذه المرحلة بعد كابح» بحجة انه لا يحق «للجزء» ان يجر «الكل» الى حرب لم يتفق على زمانها ومكانها. فلو كان الجانب العربي مستعداً لخوض حرب ودفع ثمنها، لكانت الحرب الفلسطينية ـــ الاسرائيلية هذه، فرصة مواتية (اسرائيلياً ودولياً) لشن حرب استنزاف طويلة ومنهكة، تعطي ثماراً سياسية حقيقية. لكن العجز العربي هو السحر الذي يحول الانتصار الى مأزق، خصوصاً عندما يطرح السؤال (وهو سؤال مطروح فعلاً): ماذا لو قررت اسرائيل ان تنفذ خطة تحتل بموجبها اجزاء واسعة من لبنان، وترفض الخروج الا بحل للمسألة اللبنانية برمتها؟ وازاء احتمال من هذا النوع، تصبح المساعي الاميركية للتسوية في لبنان، مساع لإنقاذ «الوضع العربي الراهن». ويضطر هذا «الوضع العربي الراهن» ان «يشتري» من الأميركيين اطياف حلول هيولية، ثم «يبيعها» بدوره الى عرب آخرين. وينهمك الجميع بعمليات الشراء والبيع: يمتلىء المكان بالسلاح المكدس من اجل معركة لا تأتي (وتأتي بدلاً منها الحروب الاهلية التي تستهلك السلاح)، ويمتلىء الزمان برزنامة الوعود والمواعيد، فتمر سنة بعد أخرى، وعهد اميركي بعد آخر اسرائيلي، وعرب «ك» على هامش هذا العصر يجترون المواعيد والوعود وفيها طعم بؤسهم وعجزهم وتخلفهم.

ويبدو لنا ان «الحل العربي» و«الحل الاسرائيلي» يتقاطعان اميركياً عبر التسلسل التالي:

□ يتيح وقف اطلاق النار لمنظمة التحرير الفلسطينية انتصاراً عسكرياً يزيد من الاعتراف بها سياسياً، ويقرّبها من احتلال مقعد الى طاولة مفاوضات التسوية الشاملة متى عقدت.

□ يتيح وقف اطلاق النار لإسرائيل هدوءاً على الجبهة الشمالية، الوحيدة التي ظلت مفتوحة منذ ما بعد حرب ١٩٧٣، بين الجبهات الاسرائيلية ـــ العربية، من سيناء الى الجولان؛ وهي جبهة تكتسب اهمية خاصة لانها تتعلق بالعدو الرئيسي ـــ الفلسطيني، وترتبط بالعمق المعادي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

□ تهدد اسرائيل بأنها اذا ما خرق الفلسطينيون وقف اطلاق النار القائم، فلن تكتفي بالقصف، بل ستجتاح لبنان لتطيح بالتوازن الهش القائم فيه، وفي العالم العربي عبره.

□ تهرع الانظمة العربية الى الولايات المتحدة، طالبة الضغط على اسرائيل لأن اجتياحها للبنان لا يهدد «الوضع العربي الراهن» فقط، بل يهدد معه المصالح الأميركية في المنطقة. فتعد الولايات المتحدة بممارسة الضغط المطلوب، شرط ان يضغط العرب بدورهم

على المقاومة الفلسطينية للالتزام بوقف اطلاق النار. وإلا، فإن أحداً لا يستطيع لجم اسرائيل لا بيغن وشارون، ولا آلتهما الرفولية الرعناء (نسبة الى رفائيل ايتان رئيس الاركان).

□ في هذا الوقت ينصرف الرجل القوي في حكومة بيغن، اريئيل شارون، وزير الدفاع، لمعالجة الوضع في الضفة الغربية، معتمداً اسلوب: اقصى الشدة مع انصار منظمة التحرير الفلسطينية، والمرونة مع المبتعدين عنها، في محاولة لعزل المنظمة وخلق اجواء تعاون جديدة مع سلطة يأمل شارون باستمرارها طويلاً، وباستمراره هو على رأسها، حقبه كافية لتنفيذ مشاريعه الاستيطانية الرامية الى احداث تحول ديمغرافي، لمصلحة اليهود، في الضفة الغربية.

□ اذا كان بإمكان الانظمة العربية ان تعقد الهدنات مع اسرائيل وتنتظر عشرات السنين في «صراع» لا يكلفها اكثر من فائض ما تحتاجه هذه الانظمة كي تستمر فيها شيئاً ولا تعدها بشيء، بل على العكس تسعى الى تجويفها من الداخل، وتحويلها الى مجرد اطار يملؤه اليأس والفراغ. انها لا تملك الا ان تمارس علة وجودها: الحرب المفتوحة والمستمرة ضد اسرائيل. لكن خرق الهدنة الجديدة على الجبهة الشمالية، دون عمق عربي قادر على الصمود ومستعد لدفع ثمن الحرب، يهدد هذه المرة بالاطاحة بلبنان، وخلق ظرف جديد في المنطقة، يعرف الجميع انه سيبدأ بتقسيم لبنان، ولا يعرف أحد أين ينتهي، خصوصاً وان النكبات القومية التي«ترصّع»جبين هذه الأمة، منذ اوائل هذا القرن، تزداد ولا تنقص.

ومن المضحك المبكي، ان تكون السلطة اللبنانية وحدها (أياً كانت اهدافها الحقيقية) هي التي تتحسس المخاطر الكبيرة، فتجيّش الرسل الى العواصم العربية داعية الى قمة تقر «استراتيجية عربية موحدة» للصراع. لكن، لا السلطة اللبنانية ولا اية سلطة عربية أخرى، متمتعة بامكان وضع مثل هذه الاستراتيجية واقرارها. غير ان لبنان تلقى وعداً اخوياً بتسجيل «قضيته» على الرزنامة العربية، التي هي ظل باهت للرزنامة الدولية، التي هيَ في جوهرها ــ حتى الآن ــ رزنامة اميركية ــ اسرائيلية.

ولكن، هل ننسى كامب ديفيد، والسادات، وسيناء، ونيسان (ابريل) ١٩٨٢؟ وعلاقة كل ذلك بالجنوب اللبناني ووقف القتال والحل العربي والحل الدولي والحل الأميركي، فضلاً عن الشامل والعادل والمتوازن، وغير ذلك من اسماء «الحل» الحسنى، الذي يتزأبق تماماً بين «الانتصار» الفلسطيني، و«المأزق» العربي!

---

(١) **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، آب (اغسطس) ١٩٨١، نقلاً عن «هآرتس»، ١٩٨١/٧/٢٤.

(٢) **المصدر نفسه**، يوئيل ماركوس.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ٤٨٣ ــ ٤٨٨.

(٤) **المصدر نفسه**، يوئيل ماركوس، ١٩٧١/٨/٢٤.

(٥) **المصدر نفسه**، نقلاً عن «يديعوت احرونوت» (ايتان هابر ــ المعلق العسكري)، ١٩٨١/٧/٢٢.

(٦) **المصدر نفسه**، مردخاي تسيبوري، ١٩٨١/٧/٢٤.

(٧) **المصدر نفسه**، نقلاً عن «هآرتس»، ١٩٨١/٧/٢٤.

(٨) **المصدر نفسه**، نقلاً عن «يديعوت احرونوت»

(ايتان هابر ــ المعلق العسكري)، ١٩٨١/٧/٢٢.
(٩) **المصدر نفسه**، مردخاي تسيبوري، ١٩٨١/٧/٢٤.
(١٠) **المصدر نفسه**، يوفال نئمان، ١٩٨١/٧/٣١.
(١١) **المصدر نفسه**، نقلاً عن «دافار»، ١٩٨١/٧/٢٤.
(١٢) **المصدر نفسه**، نقلاً عن «يديعوت احرونوت» (مردخاي غور)، ١٩٨١/٧/٣١.
(١٣) **المصدر نفسه**، نقلاً عن «دافار»، ١٩٨١/٧/٢٩.
(١٤) **المصدر نفسه**، ١٩٨١/٧/٢٤.
(١٥) **المصدر نفسه**، نقلاً عن «هآرتس»، ١٩٨١/٧/٣٠.
(١٦) **المصدر نفسه**، نقلاً عن «دافار» (اللواء افيغدور بن ــ غال)، ١٩٨١/٧/٢٦.
(١٧) **المصدر نفسه**، نقلاً عن «هآرتس» (زئيف شيف)، ١٩٨١/٧/٢٤.
(١٨) **المصدر نفسه**، نقلاً عن «يديعوت احرونوت» (يوفال نئمان)، ١٩٨١/٧/٣١.
(١٩) **المصدر نفسه**، نقلاً عن «دافار» (شمعون بيرس)، ١٩٨١/٧/٢٩.
(٢٠) **المصدر نفسه**، نقلاً عن «معاريف» (حاييم هرتسوغ)، ١٩٨١/٧/٢٤.
(٢١) **المصدر نفسه**، نقلاً عن «هآرتس» (أ. شفايتسر)، ١٩٨١/٧/٢٤.
(٢٢) **المصدر نفسه**، نقلاً عن «يديعوت احرونوت»، ١٩٨١/٧/٣١.
(٢٣) **المصدر نفسه**.
(٢٤) **المصدر نفسه**، ١٩٨١/٧/٢٧.
(٢٥) **المصدر نفسه**، نقلاً عن «دافار»، ١٩٨١/٧/٢٩.
(٢٦) **المصدر نفسه**، نقلاً عن «هآرتس» (زئيف شيف)، ١٩٨١/٧/٢٤.
(٢٧) **المصدر نفسه**، يوئيل ماركوس، ١٩٨١/٧/٢٤.

حرب رمضان الفلسطينية

الموقع والنتائج

محجوب عمر

«بحلول عام ١٩٨١، كل شيء في الشرق الاوسط معروض على الطاولة. هناك فرص غير محدودة تنتظر القادة المحنكين، ولكن هناك ايضاً مزالق مخيفة قد يقع فيها اولئك الذين ينقصهم الدهاء».

طوني كليفتون، النيوزويك، ٥/١/١٩٨١

والجولة الاخيرة في تموز (يوليو) الماضي والتي عرفت باسم الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية وبالحرب السادسة، وبحرب رمضان الفلسطينية، تصلح نموذجاً تطبيقياً لهذا التوقع.

ولكن المعركة لم تكن معركة بين الذكاء والغباء فحسب، ذلك عامل هام، لولاه لافلتت الفرص. فالفرص، كما يقال، «امر محتمل» ولكن تضييعها او «اقتناصها» امر «محتم». وقد جاءت الفرصة التي تصورتها القيادة الاسرائيلية مناسبة لتصفية «البناء التحتي» للعسكرية الفلسطينية، وكانت، في الوقت نفسه، الفرصة التي قدرت القيادة الفلسطينية انها مناسبة لتحقيق مزيد من الانجازات والانتصارات من جانبها، ولدفع العدو خطوات اخرى الى الوراء.

وقد اجمع المراقبون جميعاً، بما في ذلك الذين عرفت عنهم صداقتهم للدولة الاسرائيلية، على ان النتيجة لصالح منظمة التحرير الفلسطينية بشكل كامل، وان خصمها خرج من هذه المعركة مطأطىء الرأس، يبحث عن «انتصارات جزئية»، يبرر بها «غلطته الكبرى» على حد قول بيرس. وقد بلغ تقدير جريدة النيويورك تايمز (١٩٨١/٧/٢٧)، التي لا يشك احد في مناصرتها لـ «اسرائيل»، حد القول: «ومن هنا فإن الاستنتاج الصحيح هو ان بقاء اسرائيل يتوقف على الحل السياسي»، وذلك بعد ان تأكدت حقيقة معروفة هي ان الطرف العربي، والفلسطيني، يتحمل الهزائم، اما «اسرائيل» فلا تتحمل سوى هزيمة واحدة.

ولكن هذه الحرب التي استمرت اثني عشر يوماً لم تكن الاولى، بين المعارك الظافرة

للثورة الفلسطينية، ضد العدو الاسرائيلي، ولن تكون الاخيرة، فلماذا احتلت نتائجها هذه المكانة، التي يمكن وصفها بأنها نتائج كيفية، على طريق الانتصار؟

الاسباب عديدة، بعضها دولي وبعضها عربي، وبعضها اسرائيلي وبعضها فلسطيني. وكلها متداخلة ومتفاعلة؛ بل هي تزداد تداخلاً وتفاعلاً كلما ازداد اقتراب «منطقة الشرق الاوسط» من مركز الصراع الدولي بين القوتين العظميين، وكلما ازدادت حدة التوترات الداخلية في هذه المنطقة.

فالقيادة الاميركية التي تسعى لإقناع الدول العربية «باجماع في الرأي على ان الخطر السوفياتي هو الاول»، تصطدم بواقع ان هذه الدول لا تستطيع قبول هذه الفكرة، علناً على الاقل، والعدو لا يزال يحتل أراضي عربية، ومشكلة القدس بلا حل، وهو لا يبدي اية بادرة على احتمال انسحابه. لذا تحاول القيادة الاميركية «تجميد» الاوضاع على الاقل، اي «احاطتها» «وتجزئتها» كما حاول فيليب حبيب مع مشكلة الصواريخ السورية في البقاع اللبناني. وبذلك انخفض سقف ومجال الحركة الاسرائيلية، خصوصاً بعد عقد الاتفاقية السورية ــ السوفياتية؛ بحيث لم يعد امام مناحيم بيغن الا ان يوجه ضرباته لمن ظنه خصماً ضعيفاً، وهو منظمة التحرير الفلسطينية.

ومن ناحية اخرى فإن الدول العربية التي رفضت الانضمام «لعملية كامب ديفيد» ثم لم تفعل شيئاً بديلاً، لم يكن في مقدورها ان تقف بلا حركة وهي ترى «الطرف الفلسطيني» في النزاع يُصفّى بحيث لا تبقى قضية. ودوافعها في هذه الحالة ليست اخلاقية فحسب، اي ليست من دوافع الاخوة القومية فقط، وانما هي ايضاً دوافع مصلحية. فليس من مصلحة اسرة الدول العربية ان تُصفّى مؤسسات قضية فلسطين، لتبقى القضية تتفاعل بدون اطر مؤسسية يمكن التفاهم معها على الاقل، كما انه ليس من مصلحتها، حتى ضمن تصورها «امكان حصولها على مكانة اكبر في الاستراتيجية الأميركية»، ان تسمح للطرف الاسرائيلي بتحقيق انتصار كبير كهذا، لأن ذلك يعيد العجلة إلى الوراء لتصبح «اسرائيل» الرصيد الاستراتيجي الأميركي الوحيد في المنطقة.

فلو اضفنا الى ذلك، الروابط القائمة بين عدد من الدول العربية وبين الاتحاد السوفياتي، وما يمكن ان يؤدي اليه عمل عسكري اسرائيلي كبير، يهدد بتصفية المؤسسات الفلسطينية، الى انخراط هذه الدول في الحرب، ومن ثم انتشارها الى الحد الذي «يورط» الاتحاد السوفياتي فيها، لوجدنا ان هناك مصلحة مشتركة «بالتقاطع» بين القوتين العظميين لضمان عدم اتساع رقعة القتال خارج ساحة «فلسطين ــ 'اسرائيل'»، وهو قيد آخر على حركة الطرف الاسرائيلي.

فالجديد اذاً، هو ان حدود القتال تحددت بساحة «فلسطين ــ 'اسرائيل'» فقط، دون اشتراك اطراف اخرى اشتراكاً مباشراً. فحتى الطرف اللبناني الرسمي، وكذلك الشعبي، المتحالف مع الطرف الفلسطيني، لم يشترك «مؤسسياً» في هذا القتال؛ اذ قد تجنب العدو الاسرائيلي التقدم براً والاحتلال، ومن ثم بقيت عملياته في حدود ما اصطلح عليه دولياً

(أي مؤسسياً) بأنه اعتداءات تسجل او تناقش في الهيئات الدولية. ولكن غياب طرف ثاني مؤسسي قانوني مقاتل، والرد العنيف الذي شنته القوات الفلسطينية، باسم القوات المشتركة الفلسطينية ــ اللبنانية، قصر طرفي القتال امام الهيئات الدولية على «فلسطين ــ اسرائيل»، وجعل منظمة التحرير الفلسطينية هي المتحدث الوحيد باسم الطرف الفلسطيني ــ اللبناني، ومن ثم انصبت نتائج المعركة في مؤسساتها.

وهذا ما يمكن ان يفسر النتائج السياسية الكبيرة لهذه الحرب التي، كما ذكرنا، لم تكن الاولى ولن تكون الاخيرة؛ ولكنها بالنسبة لما سبقها من معارك اساسية (الكرامة ١٩٦٨ ــ حرب الجنوب ١٩٧٨) «اولى» في بعض الجوانب، و«اولى» في نتائجها بالتأكيد.

وقبل ان نوضح مغزى العلاقة بين النتائج السياسية الكبيرة لحرب رمضان الفلسطينية، وبين كونها دارت على ساحة «فلسطين ــ اسرائيل» فقط، لابد من مقارنة سريعة بين هذه الحرب وبين معركة الكرامة ١٩٦٨ وحرب الجنوب ١٩٧٨.

من الكرامة الى حرب رمضان الفلسطينية

كانت **معركة الكرامة ١٩٦٨** اولى المعارك الكبرى بين العدو الاسرائيلي، وبين الثورة الفلسطينية التي كانت، في اوائل تكوينها، لم تزل بعد تفتقر الى الهياكل والمؤسسات التي يمكن ان تستثمر نصراً كبيراً، كالذي حدث سياسياً. كما ان جوهر الموقف القتالي الفلسطيني، كان التصدي والصمود لا الهجوم المعاكس، وقد ادى هذا الموقف إلى فشل الهجوم الاسرائيلي وانسحاب قواته، وهو كسب كبير في ذلك الوقت. كذلك فإن القوات الفلسطينية التي خاضت تلك المعركة (فتح اساساً) لم تكن بعد في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يكن اطار منظمة التحرير الفلسطينية مؤسسة لها صفة دولية معترف بها. ومن ثم انصبت النتائج السياسية لمعركة الكرامة في توسيع القاعدة الجماهيرية الفلسطينية والعربية للثورة الفلسطينية ونمو قواتها، وفي ما تلا ذلك من اهتمام ببناء المؤسسات التي يمكن ان تستوعب هذا النمو والاتساع.

اما **حرب الجنوب في ١٩٧٨**، فقد دارت والقوات الفلسطينية اكثر تنظيماً والمؤسسة الفلسطينية اكثر قوة، سواء من ناحية البنى والهياكل او من ناحية الاعتراف الدولي بها. ولكنها كانت صموداً وتصدياً، مع الجانب الفلسطيني، ولم تكن هجوماً معاكساً على عمق العدو الاسرائيلي، كما ان «حرب الجنوب» انتجت احتلال الارض اللبنانية، مما جعل السلطة الشرعية اللبنانية طرفاً في النزاع ولو داخل «مجلس الامن». كما ادى احتلال الارض الى ارسال «قوات دولية» تشرف على انسحاب القوات الاسرائيلية. وهكذا تعددت اطراف النزاع، بين متنازعين ووسطاء ومتضررين، وانتهى الامر بحل وسط خرجت منه منظمة التحرير الفلسطينية بانتصار سياسي هام هو الاتصال الدولي بها كطرف مقاتل، من اجل «تثبيت وقف اطلاق النار في جنوب لبنان وتسهيل عمل القوات الدولية». وفي ذلك الوقت سنحت الفرصة للدور الاوروبي بالدخول الى الساحة عن طريق القوات الدولية. ولكن طبيعة وميكانيكات عمل الهيئات الدولية جعلت النتائج السياسية لتلك الحرب محدودة، بالاضافة الى انه، حتى ذلك الحين، لم تكن قضية فلسطين، من

ناحية «قانونية دولية»، قد تمايزت «قانونياً» عن الاطراف العربية الاخرى التي كانت لا تزال تتحدث، بصوت اعلى واكثر فعالية في هذا المجال (بما في ذلك المفاوضات بين القيادة المصرية وبين اميركا و«اسرائيل» في حينه). وهكذا انصبت الانتصارات السياسية لتلك الحرب لحساب اطراف عدة هي بترتب الاهمية والحصص: منظمة التحرير الفلسطينية. لبنان الرسمي. هيئة الأمم المتحدة. الدول الاوروبية التي ساهمت في القوات الدولية. وحتى شريط سعد حداد، ثم «اسرائيل» التي اعتبر المراقبون انها فشلت في تحقيق اهداف عمليتها العسكرية، وان لم تخرج بلا شيء تماماً.

كما انصبت معظم انجازات حرب الجنوب ١٩٧٨، لصالح المؤسسات على الساحة الفلسطينية؛ وكان من ثمارها المباشرة اجتماع ناجح للمجلس المركزي الفلسطيني (٢٠ ــ ١٩٧٨/٥/٢١)، ناقش اجراءات تدعيم الوحدة الوطنية على الساحة الفلسطينية، وتدعيم التلاحم بين الشعبين اللبناني والفلسطيني، وزيادة التنسيق مع المنظمات الوطنية اللبنانية. وعلى الجانب الجماهيري فقد اثمرت مزيداً من وحدة الهوية والتحرك، وبوجه خاص داخل الوطن المحتل، بحيث تحققت وحدة وطنية فلسطينية كاملة، حول منظمة التحرير الفلسطينية، داخل وخارج فلسطين المحتلة، وهذا بدوره دعم قوة المؤسسة الفلسطينية، عربياً ودولياً.

اما حرب رمضان الفلسطينية ١٩٨١ فقد جرت في ظروف مختلفة. فقد سبقتها محاولات «ناجحة»، لاحتواء نقاط التوتر الاخرى في المنطقة (هدوء نسبي في لبنان، وتجميد لازمة الصواريخ السورية في البقاع اللبناني). ومن قبل، كانت مفاوضات الحكم الذاتي، في اطار اتفاقات كامب ديفيد، قد تجمدت ووصلت الى طريق مسدود، وكانت ادارة ريغان تبشر «بالمعجزة» التي حققها فيليب حبيب في المنطقة، اي نجاحه في عدم حدوث صدام سوري ــ اسرائيلي، وكذلك فإن الاضواء كانت مسلطة على الانتخابات الاسرائيلية لجهة التوازن الحساس الذي اثمرته، بين «الليكود» و«العمل»، والانطباع العام الذي عم العالم، من ان عودة بيغن تعني عودة التوتر الى المنطقة. كما ان الاشتباكات «الاسرائيلية» ــ الفلسطينية المعتادة، على ارض جنوب لبنان وفي سمائه، هدأت نسبياً، لفترة، قبل اندلاع القتال الاخير. وباختصار كان «المسرح» «الاسرائيلي» ــ الفلسطيني خالياً ومُضاءً. وفجأة بدأ العدو الاسرائيلي هجماته الجوية. وبذكاء، تركته القيادة الفلسطينية دون رد لأربعة أيام حرصت فيها على الإعلام المكثف عنها وعلى ابلاغ فالدهايم بالاعتداءات.

وقد كان من الواضح أن القيادة الفلسطينية تتوقع هجوماً كبيراً، وفي العمق، وتعرف مسبقاً، من خلال دراساتها لعقلية القيادة الاسرائيلية، ان بيغن سيلجأ إلى العدوان، تغطية لنتائج الانتخابات ولنتائج أزمة الصواريخ، واستفادة من فترة تجميد مفاوضات الحكم الذاتي، وإظهاراً «لاستقلالية» القرار الاسرائيلي في التحرك، برغم قرار تجميد تسليم طائرات ف ــ ١٦. وهكذا كان، ولكن الذي تغير، هذه المرة، هو ان القيادة الاسرائيلية لجأت لما ظنته مُنهكاً ومدمراً للبناء التحتي لقوات منظمة التحرير الفلسطينية، ومفرّقاً في الوقت نفسه، بين الشعبين اللبناني والفلسطيني. فكانت الهجمات الجوية المكثفة على الطرق

والجسور، وعلى قلب منطقة بيروت الغربية المزدحم بالسكان. وفي المقابل كان ثمة تغيير في السلوك الفلسطيني، اذ **ان القيادة الفلسطينية لم تتعامل مع هذا العدوان باعتباره هجوماً، وانما باعتباره وقوعاً في المصيدة**، وفي هذه المرة ردت القوات الفلسطينية، بتركيز مدفعي وصاروخي شديد ومكثف على شمال الجليل المحتل، مما اوجع العدو، بشكل لم يسبق له مثيل منذ اعلان تأسيسه. وتطورت الامور على النحو المعروف، وانتهت باذعان القيادة الاسرائيلية وموافقتها على وقف اطلاق النار، الذي شمل ايضاً نشاط عميلها سعد حداد. واجمع العالم على ان النتيجة كانت نصراً سياسياً ساحقاً لمنظّمة التحرير الفلسطينية؛ رأى فيه الكثيرون من المعلقين نصراً عسكرياً ايضاً.

الفروق الاساسية

إن الفروق الاساسية التي تميز حرب رمضان الفلسطينية، عما سبقها من معارك بين القوات الفلسطينية والاسرائيلية هي:

(أ) تركُّز الاضواء على نشاط بيغن، وتوقع قيامه بمغامرات عسكرية في المنطقة، بعد اعتدائه على المفاعل النووي العراقي وازدياد عزلته دولياً، وكل ما سبق ذكره من ظروف تمر بها مؤسسات العدو الداخلية.

(ب) انفراد القوات الفلسطينية (المشتركة) بالرد، وعدم اشتراك اية اطراف عربية، او غير عربية اخرى، اشتراكاً مباشراً في القتال، بحيث اقتصر فعلاً على الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي.

(ج) فداحة الخسائر العربية المدنية، سواء بسبب الغارة الجوية على بيروت الغربية، او بسبب ضرب الطرق والجسور وما عليها من سيارات وحافلات مدنية، الى درجة استفزت الرأي العام العالمي، بل وقسماً من وسائط الاعلام الاوروبية والاميركية، المعروفة بتأييدها «لاسرائيل».

(د) التصعيد الشديد بالهجوم المضاد الذي شنته قوات منظمة التحرير الفلسطينية، والذي اتضح انه لم يتأثر بالهجمات الاسرائيلية، وأدى، حسب اعتراف العدو، الى فرار المستوطنين من خمس وعشرين مستوطنة في شمال الجليل.

(هـ) عدم وحدة القوى السياسية الاسرائيلية، لدوافع عدة، واستغلال المعارضة لفشل العمليات الاسرائيلية في الهجوم على «الليكود» وبيغن.

(و) اسراع الادارة الاميركية، بعد ان اتضح فشل الهجمات الاسرائيلية، الى محاولة وقف اطلاق النار رغبة في احتواء آثار القتال الذي اندلع، قبل انتشاره.

وبالاضافة الى هذه الفروق جميعاً، هناك فرق هام وان كان كمياً، هو درجة الكفاءة اللوجستيكية وادارة الازمات سياسياً، لدى المؤسسة الفلسطينية العامة، وهي كفاءة جعلت هذه المؤسسة قادرة، حتى الآن، على هضم الانجازات السياسية للحرب الاخيرة واستثمارها، برغم محاولات اطراف عدة تعطيل ذلك. ولا شك ان المخططين العسكريين

لدى العدو، قد فهموا ذلك من نتائج القتال، وكذلك فهمته كافة دوائر التخطيط في الدول الكبرى، المعنية بالذات، بعد نجاح منظمة التحرير الفلسطينية في ضبط وقف اطلاق النار، وهو أمر كان العدو الاسرائيلي يراهن على فشلها فيه.

□ □ □

تلك هي مميزات الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية الاخيرة. أما نتائجها، فلا يمكن حصرها على الجانبين، وهي لا تزال، وستظل تتفاعل وستترك آثارها العميقة على المستقبل المنظور للصراع. ولعل من اهم نتائج هذه الحرب، هو ما اتفق عليه المراقبون من انه اعتراف علني ضمني، من جانب الولايات المتحدة والعدو الاسرائيلي بمنظمة التحرير الفلسطينية، على الاقل، كطرف مقاتل ومن ثم يُتفاوض معه لوقف النار. ولقد حرص الاميركيون والاسرائيليون على نفي ذلك، خصوصاً حكومة العدو، ولكن هذا النفي لا يعني ان عملية الاتصال لا تسير. وليست هذه هي المرة الاولى التي يتم فيها اتصال غير مباشر بمنظمة التحرير الفلسطينية، فمن الناحية القانونية الدولية، تعتبر كافة الاتصالات السابقة المتعلقة بتبادل الاسرى او بعمليات وقف النار الجزئية (كانت تتم عادة عن طريق هيئة الصليب الاحمر، او ممثلي القوات الدولية او الامم المتحدة او اطراف ثالثة) قنوات اتصال احتياطية يمكن توسيعها وتطويرها.

□ □ □

مقولات تأكدت

وإلى جانب النتائج، الملموسة والمعنوية، والتي يمكن ان تظهر في المستقبل ايضاً، اكدت الحرب الاخيرة عدة مقولات هامة، من المفيد التشديد على بعضها في سياق هذا المقال، منها:

١ ــ من الصحيح ان «دولة اسرائيل» هي جزء من الغرب الاستعماري، كذلك فإن فلسطين هي جزء من الامة العربية، ولكن من الصحيح ايضاً ان «فلسطين»، بالمعنى المؤسسي الكياني للاسم، هي نقيض «اسرائيل» بنفس المعنى. وهكذا فإن خسارة لطرف هي ربح للآخر، والعكس صحيح. وهذه حقيقة لا تأخذ مداها، في الوضوح، الا عندما يكون الصدام مباشراً بين «فلسطين» و«اسرائيل»، وهذا ما يوضح **اهمية الحفاظ على «استقلالية» فلسطين، طوال عملية استعادتها من الغزاة**. كذلك فإن تأكيد الهوية الفلسطينية، لا يشكل خطراً أساسياً على معركة استردادها، وان حمل مخاطر نفسية آجلة (في مرحلة التوحيد القومي). بينما تأكيد «الهوية الاسرائيلية» من شأنه تعميق التناقض بين اليهود في فلسطين المحتلة (الاسرائيليين) وبين اليهود في العالم كله الذين لم يأتوا الى فلسطين، بغض النظر عن موقفهم من الدولة ككيان، وهذا اضعاف لقدرة الكيان الاسرائيلي، وينطبق ذلك على علاقته بالغرب عموماً، في حال محاولة قيادته اتخاذ مواقف «مستقلة»، نابعة من مصالح ذاتية او محلية، تتعارض والمخططات الغربية العامة، او مع مخططات بعض القوى الغربية (اوروبا مثلاً، وبالذات فرنسا وتليها المانيا الغربية). وقد اكدت الحرب الاخيرة هذه المقولة كما اكدتها المواقف الدولية من الحرب.

٢ ــ ان الصراع بين هاتين الهويتين: الفلسطينية والاسرائيلية والذي بدأ منذ مطلع القرن، اتخذ مساراً طويلاً ومعقداً تحقق فيه، للهوية الاسرائيلية، تعبير مؤسسي كياني هو دولة «اسرائيل» التي نجحت في ١٩٤٨، في تغييب الهوية الفلسطينية، وبلغت قمة نموها في ١٩٦٧، باحتلالها كل فلسطين واراضي عربية اخرى. ثم بدأت الهوية الفلسطينية تنمو في مواجهتها ونجحت هذه الاخيرة في التعبير عن نفسها في اطار مؤسسي هو منظمة التحرير الفلسطينية. واستمر الصراع بين المؤسستين (لكل منهما هوية نقيضة للأخرى وشرط قيامها) وبدأت المؤسسة الاسرائيلية في التراجع، منذ عام ١٩٧٣، ولم تنجح، رغم تفوقها العسكري، في كسب النتائج السياسية لأية معركة، منذ ذلك التاريخ، وحتى الآن. والعكس صحيح، اذ تنمو الهوية الفلسطينية المؤسسية وتلاقي اعترافاً متزايداً بها من الشعب الفلسطيني والدول العربية ومن اغلبية دول العالم. وقد اثبتت الحرب الاخيرة ايضاً هذه المقولة واكدتها، إذ كانت احدى ابرز نتائجها هي تدعيم وتقوية المؤسسة الفلسطينية، التي تشكل الاطار الأساسي للشعب الفلسطيني وهويته الوطنية.

٣ ــ ان المشروع الغربي الصهيوني الاسرائيلي يحمل مفارقته في داخله، فقد كان رهان الغرب والصهاينة هو ان يذوب العرب الفلسطينيون، بين اخوانهم العرب، ولكن ثلاثين عاماً اثبتت ان هذا مستحيل لسببين: الاول، هو ان الفلسطينيين عندما طُردوا من بيوتهم واضطروا للجوء الى الديار العربية المحيطة، لم يجدوا العرب عرباً وحسب، وإنما وجدوهم عرباً مصريين او سوريين او عراقيين او لبنانيين... الخ، ولم يكن امامهم الا ان يظلوا عرباً فلسطينيين. والسبب الثاني، هو ان الهوية الفلسطينية تجسدها وتؤكدها، بل وتمأسسها، معارك القتال من اجل العودة واستعادة الوطن. وسواء تمت هذه المعارك، هجوماً او دفاعاً، فإن نتيجتها واحدة في الحالتين. وهكذا فإن كل عدوان اسرائيلي على الشعب الفلسطيني، يؤدي الى تثبيت الهوية الفلسطينية؛ كما ان كل هجوم وانتصار فلسطيني يدعمان هذه الهوية ويزيدانها تمأسساً. والحرب الاخيرة خير دليل على ذلك.

٤ ــ ان سبب استهداف فلسطين، في المشروع الاستعماري الصهيوني الكبير، كان اهمية موقعها الجيوستراتيجي، واهميتها الحضارية والانسانية والدينية لدى الامة العربية، وهي جزء لا يتجزأ من هذه الامة العربية. لذا فإن ما اعلنه كيسنجر في ١٩٧٤، من انه يحول النزاع العربي-الاسرائيلي من نزاع دولي الى نزاع اقليمي ثم الى نزاع محلي، يسهل احتواءه لا يمكن ان يتحقق. صحيح ان الولايات المتحدة الاميركية قد حاولت، في السنين الاخيرة، ابعاد الاتحاد السوفياتي عن عملية تسوية هذا النزاع جزئياً، ولكنه لا يزال موجوداً (من خلال اطراف محلية وتوزان عالمي)، وصحيح ان اتفاقات كامب ديفيد قطعت شوطاً كبيراً، في تجزئة النزاع العربي ــ الاسرائيلي الى: نزاع عربي ــ اسرائيلي يمكن تسويته عن طريق اتفاقات كالتي وقعت. ونزاع اسرائيلي ــ فلسطيني يمكن احتواؤه (هكذا قدروا)، ولو عن طريق استنزافه في حروب جانبية، او كما حدث، باثارة القتال في لبنان؛ الا ان النتائج جاءت عكس ما قدروا، ذلك ان محاولات «تحجيم» النزاع ليصبح نزاعاً فلسطينياً ــ اسرائيلياً فحسب، أدت وتؤدي الى تقوية الجانب

الفلسطيني وابرازه، وهـو نقيض «لاسرائيل»، ولم تؤد الى قطـع الصلة بـين فلسطين، كمؤسسة وقضية، وبين المحيط العربي، رغم اختلاف مواقف اطرافه الرسمية وتفاوتها. ومن ثم، وبعد ان كان النزاع العربي ــ الاسرائيلي هو احد اهم قضايا العالم، احتل النزاع الفلسطيني ــ الاسرائيلي المكانة نفسها؛ والباحثون يمكنهم جمع وتحليل البيانات والتصريحات وجداول اعمال المؤتمرات على اختلافها وقراراتها، وسيجدون ان قضية الحق الفلسطيني تحتل مركزاً هاماً فيها، اذ لا تغيب عنها أبداً. ويكفي التذكير بأن، هناك الآن، اجماعاً على عدم امكانية حل مشكلة لبنان، الا بعد حل مشكلة فلسطين. ولقد كان تفجير الازمة اللبنانية من شأنه ــ او من اهدافه ــ تصفية ما انجزه النضال الفلسطيني وشغله واستنزافه، ولكن الذي حدث كان على عكس ما اراد المخططون، واتسعت رقعة النزاع أرضاً وجماهير، ووصلت الى ما وصلت اليه من استحالة حل المشكلة اللبنانية، قبل حل المشكلة الفلسطينية.

وما يمكن استخلاصه، مما سبق، ان «**الكيان الاسرائيلي**» **يحمل مفارقاته المميتة، حيثما اتجه هو او خالقوه. فإذا اتجه نحو توسيع رقعة اعتداءاته وسيطرته، فهو يزيد رقعة الصدام هذه، ارضاً وشعباً، وان تراجع محاولاً التركيز على فلسطين وحدها، ارضاً وشعباً، فهو يبرزها الى المقدمة وهي نقيضه.**

كذلك يمكننا استخلاص ان حركة النضال الفلسطيني، بوصفها من حركات النضال العربي، وشأنها هو الشأن نفسه، تتقدم على الطريق نفسه الذي تقدمت عليه غيرها من حركات التحرر العربي، بمعنى انها **كلما تقدمت تمأسست، وبانتصارها تخلق كياناً سياسياً قُطرياً يضاف الى الكيانات التي سبقته.**

وهكذا فإن تصور الكثيرين منا لمجرى الثورة الفلسطينية، عند انطلاقها، كان غير ما يجري اليوم، اذ كنا نحلم ونتصور ان تنتشر رقعة الصدام، ارضاً وجماهير، لتشمل، على الاقل، ساحة دول الطوق، ولتلحق بالعدو الاسرائيلي الصهيوني القوى التـي اقامتـه ودعمته وتؤيده وتحميه، وكافّـة نقاط الضعف في الواقع العربي، التي تسمح له بالبقاء، اي ان الحلم والتصور كانا ان تتحرك الثورة الفلسطينية، لتصبح ثورة شعبية عربية شاملة، من اجل التحرير والوحدة، ولم يكن هناك جرم او خطأ، في هذه الاحلام والتصورات، وانما كانت هناك اماني ودوافع، لعبت دورها في حشد الجماهـير العربيـة وتعاطفهـا ومساهمتها، في المراحل الاولى للنضال الفلسطيني. ولاسباب عدة، ذاتية وموضوعيـة، مفروضة وعفوية، سارت الثورة الفلسطينية في الطريق التقليدي المعروف: انتصارات، فمؤسسات، فمزيداً من الانتصار ومزيداً من المؤسسات ومزيداً من قوة المؤسسات، حتى اكتمال الانتصار واكتمال المؤسسة السياسية الإطار للدولة المستقلة، التي تضم كافة المؤسسـات الاخرى وتسيرها.

سمات المؤسسة الفلسطينية

ولا شك ان الانجاز المؤسسي هو مطمح كل ثورات العالم والتاريخ، وهو في حال فلسطين له مميزات خاصة. وميزته الاهم والاولى، ان **المؤسسة الفلسطينية العامة هي**

التعبير المنظم عن الهوية الوطنية الفلسطينية. التي راهن العدو، ولا يزال بعضه يراهن، على تغييبها. ومن هنا تنبع الاهمية الاستراتيجية الاولى، للمؤسسة الوطنية الفلسطينية، واهمية الحفاظ على وجودها واستقلاليتها. فهي الاطار الذي تصب فيه وتنتظم جهود ابناء فلسطين، المشتتين في بقاع الارض. ثم هي ايضاً الاطار الذي يضم مؤسسات عدة، سياسية وعسكرية واجتماعية واقتصادية وتنظيمية، تعمل في ظروف بالغة التعقيد، في محاولة للقيام بما تقوم به مثيلاتها من مؤسسات في الدول المتواجدة على ارضها. وبالاضافة الى كل ذلك، فإن تطور المؤسسة الفلسطينية، تدريجياً مع تطور النضال الفلسطيني، يُجنّب الشعب الفلسطيني وثورته ما يحدث لغيره من الشعوب والثورات التي يتم فيها انتقال السلطة، فجأة او بسرعة، قبل ان تكون قوى الثورة مستعدة، بمؤسساتها وكادرها، فتضطر اما الى الاعتماد على مؤسسات اقامها خصمها ويعمل فيها من لا يؤمن بها، او الى حل تلك المؤسسات والغرق في فوضى، لفترة من الزمن، تتعرض فيها الثورة وانتصاراتها للانتكاس.

ولما كان للمؤسسة الفلسطينية جوانب ضعفها المعروفة من قبل العدو والصديق على السواء، فإن اول ما يعرض المؤسسة الفلسطينية للخطر هو انها ليست على ارضها. وذلك يجعلها **اظاراً للشعب وللارض معاً، بينما الارض محتلة والشعب مشتت**. ومن هنا فإن التفاعل اليومي، الاجتماعي والانتاجي والثقافي، بين الاطار المؤسسي للشعب وبين هذا الشعب يتم عبر تعقيدات شديدة، وفي اغلب الاحيان عبر علاقات معنوية غير مادية. فعلاقة المواطن السوري او العراقي او المصري، مثلاً، بدولته، تتجسد يومياً، في عشرات العمليات الحياتية التي يعطي فيها المواطن ويأخذ، طبقاً لنظم وقوانين قد ترضيه وقد لا ترضيه، ولكنه يساهم في تطبيقها في كل الاحوال. اما الامر فيختلف بالنسبة للفلسطينيين (لا يمكن ان نقول المواطن اذ ان هذه الصفة ذات طابع قانوني غير متوفر حتى الآن للشعب الفلسطيني)، فعلاقته بمنظمة التحرير الفلسطينية هي علاقة معنوية تتجسد عندما **يتطوع** هو او عندما **تصل اليه** هي، فلو تذكرنا ان معظم المؤسسات التي يضمها اطار منظمة التحرير الفلسطينية متواجد في لبنان (كل المؤسسات الفلسطينية هي في لبنان، باستثناء مكاتب المنظمة خارج لبنان)، وان لبنان لا يضم اكثر من عُشر تعداد الشعب الفلسطيني، لعرفنا مدى صعوبة التفاعل المادي بين الاطار ومجموع الشعب، وهو تفاعل ممنوع، قانوناً وقسراً، في كثير من البلدان، حتى لو استطاعت المنظمة او تمكن الفلسطينيون من الاتصال ببعضها.

ولئن كان لهذا الوضع الفريد ميزته الاستراتيجية، كنقيض لدولة «اسرائيل»، ومزاياه الاخرى ايضاً (الانتشار والتنوع والتعددية، إذ لا شيء يمكن ان نفقده اكثر مما فقدناه من الارض والمرونة)، فإن له مخاطره. فالانتصارات التي تحققها الثورة الفلسطينية لا تجد لها تجسيداً على الارض، كما يحدث بالنسبة للثورات الاخرى (مناطق محررة او مسيطر عليها)، ويتوجب على الاطار السياسي المؤسسي للثورة الفلسطينية، ان يراكمها ويستثمرها، دون ان يكون في امكانه ترجمة ذلك مادياً، إلا بزيادة حجم المؤسسات القائمة، وهو امر تحده عوامل كثيرة ويتضمن جوانب ضعف كثيرة ايضاً. كما ان تجسيد

BIRZEIT UNIVERSITY LIBRARY

الانجازات، في اطار سياسي مؤسسي ليست له ارض، كقاعدة، يجعله عرضة لمحاولات الاحتواء والسيطرة وفرض الوصاية والاختراق، بالاضافة الى محاولات التصفية او الاستنزاف التي يلجأ اليها العدو باستمرار. صحيح ان الدول المستقرة على ارضها تتعرض لكل ذلك، إلا ان فرص نجاح تلك المحاولات اقل بكثير؛ اذ انها في الحالة الاخيرة محاولات ضد «اشخاص» ومؤسسات موجودين على ارض لها هويتها، بينما هي في حالة مؤسسات الثورة الفلسطينية ضد «اشخاص ومؤسسات، يحملون الارض وهويتها في وجدانهم المعنوي».

ومن خلال هذا التقييم للمؤسسة الفلسطينية العامة يمكن تفسير كثير من ظواهرها السلبية والايجابية كما انه من الممكن تصور وتقدير احتمالات المخاطر والخيارات التي تواجهها، وهذا الاهم، خصوصاً كلما ازدادت انتصاراتها وازدادت حجماً وقوة، مع انعكاس ذلك على علاقاتها الداخلية والقاعدية وصلاتها بمحيطها العربي والدولي، وبميزان القوة بينها وبين العدو.

ماذا بعد حرب رمضان الفلسطينية؟

لقد أدى الانتصار الكبير الذي حققته قوى الثورة الفلسطينية في هذه المواجهة الاخيرة الى ازدياد عوامل استقلالية منظمة التحرير الفلسطينية ومن ثم الى ازدياد قدرتها على التحرك. وكالعادة فإن كل انتصار تحققه قوى الثورة الفلسطينية يؤدي الى تقوية الروابط، المعنوية اساساً، مع القاعدة الشعبية الفلسطينية، داخل وخارج الوطن المحتل. وينعكس ذلك مع تأثير الانتصار على ارتفاع مستوى الوحدة الوطنية المنظمة (كما حصل في نجاح وقف اطلاق النار)، الا ان بقاء العلاقة، مع القاعدة الشعبية، معنوية في مجملها، مع تنظيم قليل للروابط والقنوات العضوية التي تسمح بالتفاعل وتعبئة القوى بشكل منظم، يطرح مشاكل يمكن التغلب عليها، بابتكار اشكال تنظيمية وبتقوية ما هو قائم منها، بهدف تدعيم الصلات العضوية بين مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وبين محيطها الجماهيري ومصادرها البشرية.

كذلك من الضروري، لكي يمكن استثمار نتائج هذا الانتصار وما سيلي من انتصارات، تطوير الاشكال التنظيمية والخطوط العملية التي تضمن وحدة الجهود الفلسطينية وتنسق بين القوى المختلفة، بحيث تتعمق الوحدة الوطنية، لا بتأجيل الخلافات في الرأي والتقدير، **وإنما بالاستفادة من واقع وجود هذه الخلافات، باعتبارها تعددية وتنوعاً مفيدين للقضية.**

ومن الممكن أيضاً، الاستفادة من الظروف غير المواتية لتشتت الشعب الفلسطيني، ومن اختلاف زوايا الرؤية ونقاط الانطلاق وما تفرزه من تعددية في الآراء والمواقف والمنظمات على ان يوضع كل ذلك **في اطار التنسيق، لا في اطار التناحر**، فيضاعف بذلك قدرة المؤسسة الفلسطينية، على العمل في مجالات ومستويات مختلفة، وتعبئتها جميعاً في اتجاه واحد. ولا يجب ان نتصرف بعقلية «وأد البنات» **فلا يجب ان نخشى التقدم والانتصارات، لأننا نخشى ما يترتب عليها من تغير في الخطط والتصورات. فقد خاف**

البعض، فيما مضى، من ذهابنا الى هيئة الامم المتحدة، وحجتهم في ذلك كانت عدم فعالية قرارات هذه الهيئة، في استرجاع فلسطين، ولكنهم غيروا مواقفهم فيما بعد، وبعد ان لمسوا النتائج الجماهيرية الباهرة لتلك العملية والقوة الكبيرة التي اكتسبتها منظمة التحرير الفلسطينية على المسرح الدولي بسببها.

ولقد كان اثر الانتصار الاخير على الساحة العربية كبيراً، فمنذ اندلاع القتال بدأت تحركات ديبلوماسية عربية باتجاه الولايات المتحدة الاميركية، وفي مجلس الامن وفي عملية الوساطة لوقف اطلاق النار، وعاد الحديث المكثف عن أهمية منظمة التحرير الفلسطينية وكونها الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني (الطرف المحارب وصاحب الحق في التفاوض) وخيمت منظمة التحرير الفلسطينية على محادثات السادات ــ ريغان، وعلى محادثات شيسون، اثناء زيارته للبلاد العربية، وعلى كافة الاتصالات الدولية ــ العربية، بحيث يمكن اعتبار تصريحات الامير فهد، التي تحولت فيما بعد الى مشروع تبناه مجلس تعاون الخليج، من نتائج هذه الحرب أيضاً. وبغض النظر عن اختلاف الآراء حول هذا المشروع، فإن ظهوره وتبنيه من مجموعة من البلدان العربية النافذة لدى الغرب، على الاقل، من شأنه إلقاء الكرة في ملعب الخصم دون ان يلزم منظمة التحرير الفلسطينية بشيء مسبق.

ومن الضروري التنبه الى مخاطر الدعوة، الى ما يسمى بالاستراتيجية العربية الموحدة وهي امر يصعب تحقيقه، في ظل الظروف القائمة. **ومن الأجدى الدعوة الى وحدة الاتجاه، لا وحدة الموقف**، بمعنى أن يُطلب من كل دولة عربية تحديد ما يمكنها القيام به، بالنسبة للقضية الفلسطينية واللبنانية، مع احترام استقلالية منظمة التحرير الفلسطينية في تحديد مواقفها، بعد تقديرها لعوامل القوة المتاحة. **وشعار الاستراتيجية الموحدة الذي يصعب تحقيقه، يبرر عدم فعل اي شيء او يؤجل اي شيء**، كما انه قد يكون مدخلاً للتناحر او للمزايدة، فيعرض استقلالية المؤسسة الفلسطينية، في مواجهة المؤسسة الاسرائيلية، لخطر التغييب او التمييع.

اما على المستوى الدولي، فقد ظهر بجلاء اثر الانتصار الفلسطيني الاخير، عندما اضطرت الولايات المتحدة للتحرك علناً (ارسال فيليب حبيب) لوقف اطلاق النار. ومن المفيد ملاحظة ان المعركة الاخيرة قد قدمت حلاً للطريق المسدود الذي كانت قضية الاتصال الأميركي ـ الفلسطيني قد وصلت اليه، باشتراط الادارة الاميركية الاعتراف «بحق اسرائيل في الوجود» أولاً. فلقد تم وقف اطلاق النار عن طريق مفاوضات جرت بعملية مزدوجة: كل طرف له وسيطه الذي يتصل بوسيط الطرف الآخر. وهكذا، كان هناك محور اميركا ــ «اسرائيل»، ومحور منظمة التحرير الفلسطينية ــ الامم المتحدة. وتم الاتفاق، باتصالات اجراها وسطاء، ولكن الشكل القانوني كان هو اطار الأمم المتحدة، بالنسبة الى منظمة التحرير الفلسطينية، والعلاقة مع اميركا، بالنسبة «لاسرائيل». وقد اجمع المراقبون على ان عملية وقف اطلاق النار، تضمنت اعترافاً من جانب الولايات المتحدة و«اسرائيل» بالطرف المحارب (منظمة التحرير الفلسطينية)، وهذا انتصار كبير للقضية الفلسطينية وله آثاره العميقة، خصوصاً على الرأي العام الأميركي عامة واليهودي خاصة.

وحتى بالنسبة للعدو الاول، وهو «دولة اسرائيل»، فقد حصلت منظمة التحرير الفلسطينية منه، بسبب هذه الحرب، على تصريحات عدة من مسؤوليه تراوحت بين «عدم امكان تصفية منظمة التحرير الفلسطينية عسكرياً»، و«عدم امكان تصفية منظمة التحرير الفلسطينية سياسياً».

بل ان تحرك شارون، داخل الوطن المحتل، يمكن تفسيره بأنه جاء نتيجة هزيمة العدو الاسرائيلي وانتصار منظمة التحرير الفلسطينية، مما دفع شارون الى محاولة احتواء قاعدة منظمة التحرير الفلسطينية، الموجودة داخل فلسطين المحتلة، وإلى تشجيع قيام بدائل لها. واصبحت قضية الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية قضية خلاف، داخل الصفوف الاسرائيلية، كما انها قضية خلاف داخل الادارة الأميركية والدوائر الحاكمة فيها. وبذلك تكون المبادرة في يد منظمة التحرير الفلسطينية والكرة في ملعب الخصم.

وقد يستهين البعض بهذه الانجازات، فيجب التشديد على ان كل هذه التصريحات من شأنها التقليل من «مصداقية» «دولة اسرائيل»، وعلى ان المعركة هي من اكبر معارك كسب العقول والرأي العام، التي تخوضها قوى الثورة الفلسطينية ومؤسساتها. ان مراقبين كثيرين يقدرون ان خسائر العدو الدعاوية، على النطاق العالمي والاميركي خاصة، لم يسبق لها مثيل منذ تأسيس دولته، بسبب الحرب الاخيرة، وبسبب مسلك القوى الفلسطينية ازاءها والذي تميز **بالجرأة في الهجوم، والمرونة في استثمار النتائج**.

ومع ذلك، لايجب ان يغيب عن الاذهان، ان المعركة لاتزال مستمرة، وان انفراد منظمة التحرير الفلسطينية في القتال الاخير، لايعني انعزال قضية فلسطين عن اطرافها المتعددين، وبالذات العرب منهم، وان الولايات المتحدة الاميركية، وان اضطرت للتقدم خطوة نحو منظمة التحرير الفلسطينيّة، فهذه ليست سوى **مجرد خطوة، في خطة «للاحتواء»، بدأت منذ اعترفت اميركا بمركزية القضية الفلسطينية في «نزاع الشرق الاوسط»**. وبالطبع فإن هذا التوجه الاميركي سيستمر؛ فاستراتيجية الاحتواء ليست جامدة، على الاقل، لكون الطرف المطلوب احتواؤه ليس جامداً. **انها عملية مستمرة في مواجهة الهجوم الفلسطيني المستمر، وهي جزء من الحرب ذاتها.**

واساس النجاح في مواجهة محاولات الاحتواء هذه، وضمانة الاستمرار في التقدم وتغيير موازين القوى مع الأعداء، هي في ضمان استمرار وحدة تماسك واستقلالية المؤسسة الفلسطينية. فالموقف المركب يتطلب تفهماً وطنياً عالياً، والمرونة تحتاج الى اعلى قدر من استقلالية الارادة، واليقظة غير الخوف، والحذر غير الانعزال.

ولهذا فإنه من الضروري، دراسة خطط جديدة للعمل، في مختلف الساحات الدولية تتميز، بالمبادرة والتنوع وتنسيق الادوار، لتعبئة الطاقات والقوى بهدف تعميق عزلة العدو، دولياً؛ بل ويهودياً ايضاً، ان استطعنا ذلك؛ ومواصلة الضغط على الولايات المتحدة، وزيادة هامش الخلاف الحادث حالياً بين حكومة بيغن وادارة ريغان. فتطور النضال وتقدمه انما يخلق؛ بل يجب ان يخلق، اشكالاً جديدة قد لاتتفق مع التصورات

والاحلام القديمة، في الشكل، ولكنها لا تتعارض مع جوهر الاهداف. ومن الضروري التسلح بالخيال الواسع وبالقدرة على تفحص كل امكانية محتملة متاحة، فكل امكانية متاحة هي خيار مفتوح، ووجود الثورة الفلسطينية، في مرحلة التقدم والهجوم، يعني انها ستواجه، في هذا العالم المعقد والظروف المتسارعة وابعاد القضية المتداخلة، احتمالات وخيارات عديدة لكل منها دوافعه واهدافه، وستكون نقاط التقاطع كثيرة. وكلما امكن تعبئة القوى والطاقات، والاستفادة من العوامل والمتغيرات، أمكن تحقيق انجازات اكبر وأسرع.

إطلالة عربية ــ لبنانية على حرب تموز

كريم مروة

أخطر ما في الحرب السادسة، العربية ــ الاسرائيلية، امران: **الأول**: انها، من حيث شكلها، ومن حيث نوعيتها، مختلفة عن سابقاتها واكثر شراسة، وان العدو استباح فيها العاصمة بيروت، مستهدفا المدنيين، بالتحديد، بكثافة لا مثيل لها. و**الثاني**: انها اطلقت مبادرات ومشاريع وفجرت، بفعل ذلك، بعض التناقضات في صفوف قوى التحالف الوطني العربية.

ولذلك، فان التوقف عند النتائج التي ترتبت على هذه الحرب، والتعمق في درسها وتحليلها، ينبغي الا يقتصر على الجانب الايجابي منها، وهو ان العدو فشل في تحقيق اهدافه من الحرب، وانه اضطر لوقف اطلاق النار، تحت ضغط هذا الفشل. والبحث في هذه الحرب ونتائجها ضرورة يقتضيها ويؤكد اهميتها، اتساع جبهة الصراع مع الامبريالية والصهيونية والرجعية، وبروز امكانيات حقيقية، في حركة التحرر الوطني العربية، تهيىء للخروج من ازمة المراوحة والتردي في الوضع العربي الراهن.

والنقاش الذي تفتحه «شؤون فلسطينية»، حول هذه الأمور، يتيح التفكير بصراحة وبمسؤولية، ويدعو للانخراط في بحث هموم لا يمكن أن يظل تناولها مقصورا على القيادات، في الاجتماعات المتكررة المغلقة. اذ ان من حق الذين تعنيهم هذه الامور، من جماهيرنا الوطنية، اللبنانية، والفلسطينية بخاصة، والعربية بعامة، ان يعرفوا كيف تعالج شؤونهم وقضاياهم، لكي يتحملوا بدورهم، المسؤولية الملقاة على عاتقهم، بوعي وكفاءة وباستعداد مسبق؛ لا ان يُساقوا الى المعارك والتضحيات، من غير معرفة حقيقية وكاملة بالوقائع والمواقف. فالديمقراطية الثورية تعني، بالضرورة، ألا تقتصر الديمقراطية على النقاش، بين الاطراف المتحالفة (قيادات بشكل خاص، وحتى اعضاء في صفوف القواعد)، حول القضايا التي يثيرها النضال الوطني الثوري، بل ان يكون للجماهير العريضة حقها الديمقراطي في الاطلاع على الحقيقة وفي الاسهام، في تحديد المواقف الاساسية وفي صياغتها.

محور النقاش

لنبدأ بحثنا، اذاً، كمهمة اولى، في تحديد الامور التي هي محور هذا النقاش، ارتباطا بالحرب السادسة، اي بالعدوان الاسرائيلي الوحشي على الجنوب وبيروت، في اواخر شهر تموز الماضي. ونبادر الى التحفظ بأننا لن ننهمك في البحث فيما يتعلق بالجانب العسكري، التكتيكي و«الاستراتيجي»، ولا بالاحصاءات، خسائر وارباحا، ولا باشكال القتال وحصة الاطراف في هذا الجانب من المعارك او ذاك، في هذه الجهة او تلك. فذلك متروك شأن معالجته لسوانا ممن يعتبرون ان هذه المسائل من اختصاصهم. اما نحن فسوف ننخرط مباشرة في معالجة الجانب السياسي من الحرب، الحرب نفسها، كحدث سياسي، والنتائج التي اسفرت عنها. ذلك هو الشأن الذي يعنينا، في هذا النقاش، وتلك، بنظرنا، هي المسألة الاساسية في كل بحث يتناول، في الظروف الراهنة، الحرب ونتائجها.

ولن نكتفي بالنظر الى المسألة من وجهة نظر وطنية لبنانية، بل سننظر اليها، ايضا، من وجهة نظر انعكاساتها على حركة التحرر الوطني العربية؛ اذ لا جدال في ان احداث الوطن العربي مترابطة، بعضها ببعض، ترابطا تتأكد فيه، بشكل واضح ومحدد، العلاقة الحية المتجددة، بين ما هو خاص، لبناني او فلسطيني او سوري او ليبي او يمني او مصري او عراقي او الخ... وبين ما هو عام، عربي يشمل جميع الاقطار العربية، وجميع الفصائل الوطنية الثورية فيها، كاجزاء مكونة في حركة التحرر الوطني العربية. فإذا كان واضحا ان الهدف الاساسي من هذه الحرب، ومن الحرب التي سبقتها، (الحرب الخامسة تحديداً)، كان ضرب الثورة الفلسطينية وتصفيتها، من اجل اخراجها من المعادلة في الصراع العربي ــ الاسرائيلي، فإن الحربين قد وقعتا على ارض لبنان، في جنوبه وفي العاصمة بيروت بالذات، واستهدفتا ايضا، ضرب الحركة الوطنية اللبنانية وتصفيتها، من اجل اخراجها ليس فقط من المعادلة في الصراع اللبناني المتعدد الاطراف والجوانب والوجوه؛ بل اخراجها، في الوقت نفسه، من المعادلة في الصراع العام الذي يجريَ على صعيد المنطقة، والذي دخلت فيه هذه الحركة، بفعل الدور الذي مارسته في الاحداث، طرفا ذا شأن. ومعروف ان الحرب استهدفت كذلك، عبر لبنان وعبر الازمة اللبنانية وعبر الدور الخاص بقوة الردع العربية، ضرب سوريا وتحجيمها، كبلد عربي ذي موقع متميز، وكنظام وطني معاد للامبريالية.

هذه الاعتبارات تؤسس في سياق البحث، لنهج اكثر ارتباطا بالواقع، بالنظر الى الحرب والى كل الاحداث التي يشهدها اي بلد عربي، وتشهدها المنطقة العربية بأسرها.

لنر، اذاً، بالملموس، كيف ان حدثا معينا هو هذه الحرب تحديدا، قد ربط، بفعل وقوعه، وبنتائجه، بشكل طبيعي، بين ما هو خاص (الازمة اللبنانية) وبين ما هو عام (الصراع العربي ــ الاسرائيلي) ومحوره القضية الفلسطينية؛ بحيث ان المبادرات والمشاريع التي عرضت لمعالجة الوضع الناشىء عن الحرب، تناولت، في آن، الازمة اللبنانية، كجزء، وازمة الشرق الاوسط، كأساس. ففيما يتعلق بالازمة اللبنانية، طُرحت ثلاثة مشاريع: ١ ــ الدفع السعودي لمشروع الوفاق اللبناني، عن طريق لجنة المتابعة

العربية، ٢ ــ والمشروع الاميركي ذو البنود الثلاثة، ٣ ــ ومشروع القمة العربية المخصصة لبحث الوضع في الجنوب.

المشروع الأول، يدور حول البحث عن حل، مؤقت، للأزمة اللبنانية، محوره الاساسي فك الارتباط او انهاء العلاقة، او ايقاف التعامل، بين المشروع الكتائبي وبين اسرائيل. ونقطة البدء في هذا المشروع هي الاقرار الضمني بان بشير الجميل، القائد السياسي والعسكري لهذا المشروع، الذي قاتلته الحركة الوطنية طيلة السنوات الست الماضية، يقوم بفعل خيانة. وهذا القرار، برغم هشاشته، يرتدي اهمية كبيرة. لأن ما يترتب عليه هو العمل لايقاف فعل الخيانة. وايقاف التعامل مع اسرائيل، ايا كان شكله، هو امر مهم، ايضا، لا يجوز التقليل من اهميته. غير ان الوقوف عند هذا الجانب وحده من المسألة، يخفي جانبا آخر من المشروع، ربما هو الجانب الاهم، فاذا كان قد امكن للجنة المتابعة العربية ان تستمر في اجتماعاتها وان تتوصل الى القرارات الأخيرة التي اتخذتها، بما فيها قرار مراقبة الشواطىء اللبنانية، فان ذلك يعود الى امرين مترابطين متلازمين: أ ــ ان بشير الجميل قد تحجم في معركة زحلة، ولم ينفعه كثيرا تدخل اسرائيل العسكري، ولم ينقذه من التحجيم. ب ــ ان اميركا واطرافا عربية، في مقدمتها السعودية الطرف الأساسي في لجنة المتابعة العربية، سارعت إلى انتشاله من الأزمة، مخافة ان ينهار مشروعه فتختل المعادلة، في الازمة اللبنانية، ويختل التوازن في الصراع. وطرحت عليه اميركا والسعودية، معا، ضمانات تغنيه عن الارتباط السياسي والعسكري باسرائيل، وتحمي مشروعه من السقوط، وتبقيه طرفا اساسيا مقررا في الصراع اللبناني، وتحررهما من الاحراج العربي وتطلق يدهما، بشكل اكثر فعالية، في اللعب بالازمة اللبنانية. ودعي بشير لزيارة اميركا، حيث استُقبل لأول مرة كزعيم لطرف سياسي من الاطراف اللبنانية المتصارعة، وكزعيم لطائفة. ولهذا الجانب من المسألة اهميته الاساسية؛ اذ ليست الغاية من قطع العلاقة مع اسرائيل، هنا، هي ادانة فعل الخيانة والعودة عن هذا الفعل. فذلك يعني البعض ولا يهم الآخرين. انما الغاية الحقيقية هي، بالنسبة للسعودية ولاميركا، المحافظة على شروط التعامل مع الازمة اللبنانية بالحفاظ على اطرافها، في اطار التوازن الذي لا يجوز الخلل فيه، ولا سيما عشية انتخابات الرئاسة، والمحافظة على بشير الجميل وعلى المشروع الكتائبي، كعنصر مهم بالنسبة لاميركا وبعض حلفائها واصدقائها في المنطقة (السلطة اللبنانية والنظام السعودي، في المقام الاول) وكطرف محتمل، ذي موقع معين ودور معين ومهمة معينة، في الصراع القائم على صعيد المنطقة. ويستمر العمل، بموجب هذا المشروع، في ظل الضغوط المتواصلة التي تشكلها المشاريع الاخرى، المعلنة منها والضمنية، على القوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية والعربية، ووسط استمرار الصراع، باشكاله المختلفة، السياسي اساسا والعسكري، في بعض الحالات بين المشروع الفاشي والمشروع الوطني النقيض.

المشروع الثاني، يدور حول مسألة محورية هي تقليص نفوذ الثورة الفلسطينية، وتحجيم الحركة الوطنية اللبنانية، كحليف لها في الكفاح الذي تخوضه انطلاقا من لبنان،

ونزع سلاحهما معا، من اجل اضعاف تأثيرهما ودورهما لبنانيا، في حل الازمة اللبنانية، وعربيا، في حل ازمة الشرق الاوسط. وهذا مايرمي اليه، بوضوح، توسيع رقعة سيطرة القوات الدولية في الجنوب، ووقف تدفق السلاح الى المقاومة الفلسطينية، وتعزيز قدرة الجيش اللبناني. وهذا المشروع، في نصوصه وفي جوهره، هو المشروع الاساسي من بين هذه المشاريع.

أما المشروع الثالث، فيدور حول ايجاد حل عربي لما سمّي بمسألة الجنوب اللبناني، عن احد طريقين: اما الاتفاق على استراتيجية عربية موحدة، في مواجهة اسرائيل، يكون لبنان جزءا منها، او ان تتحمل الدول العربية مسؤولية الوضع القائم في الجنوب، اي مسؤولية الضغط على المقاومة الفلسطينية، من اجل تقليص نشاطها السياسي والعسكري، اي من اجل اضعافها والتقليل من قدرتها على ممارسة دور فعال ومستقل في الدفاع عن قضيتها.

وهذه المشاريع الثلاثة للبنان، تكتمل حلقاتها في المشروع السعودي الذي طرح في الفترة ذاتها كاطار لمعالجة ازمة الشرق الاوسط. واهمية المشروع السعودي ذي النقاط الست المتعلقة بالحقوق العربية، في القدس وفي فلسطين وفي الدولة المستقلة، والنقطة السابعة المتعلقة بالاعتراف باسرائيل وهي النقطة التي تخرق فيها السعودية أكثر المواثيق العربية أهمية؛ ان المشروع يشكل اسلوبا جديدا في التعاطي مع ازمة المنطقة، يأخذ بعين الاعتبار الوقائع والمعطيات، ويحاول الالتفاف حولها واستيعابها من اجل التحكم بها لاحقا. واهميته ايضا انه يُعرض كمشروع ليس بديلا عن المشاريع الاخرى، بل يترافق معها ويكملها دون تعارض. ففي حين يجري البحث في هذا المشروع، تأييدا مطلقا له او تأييدا بتحفظ، ورفضا مطلقا له او رفضا بتحفظ، تتوالى الاحداث بشكل مثير، في لبنان وفي اسرائيل وفي مصر والسودان، وفي سائر بلدان المنطقة؛ بل في اميركا ايضا، مشيرة بوضوح، الى ان الاتجاه الرئيسي الذي يعبر عنه المشروع السعودي لازمة المنطقة، وتعبر عنه المشاريع الاخرى للازمة اللبنانية، هو اتجاه السير في المخطط الاميركي الرامي الى اخضاع المنطقة للهيمنة الامبريالية الاميركية، بكافة الوسائل، بما في ذلك الارهاب والبطش والعدوان، وتصفية القوى المعارضة بقوة السلاح وربما حتى بالسلاح النيتروني ذاته.

ففي اميركا يجري الاتفاق بين ريغان وبيغن على خطة سياسية عسكرية تحدد فيها اميركا، بدون لبس، موقفها الداعم، بشكل مطلق، لاسرائيل كحليف اساسي لها، وكأداة، لا تغيير في جهة استخدامها في المنطقة، ضد الحركة الوطنية التحررية لبلدانها. وتعلن اميركا، في الوقت ذاته، ان تحالفها مع السعودية هو تحالف استراتيجي، وان امن السعودية هو جزءمن امنها.وفي ذلك تأكيد واضح على الدور الاميركي للسعودية. غير ان هذا التأكيد لايعني، مطلقا، مساواة السعودية باسرائيل، من حيث الاهتمام والدعم اللذين تمحضهما اميركا، في المقام الاول، وعلى حساب كل الاطراف المتحالفة معها في المنطقة، اسرائيل، بدون نقاش.

وفي مصر والسودان، يشتد الارهاب والقمع في مواجهة الانتفاضة الشعبية، تعبيرا عن الاستعداد للدخول في حرب سياسية وعسكرية، ولو بقوى اسرائيلية واميركية او بكليهما معا، لمنع الانتفاضة من ان تصل الى غاياتها في تغيير السلطة واسقاط نهج الخيانة. وفي اسرائيل يجري الاعداد على قدم وساق لعمليات عسكرية ضد لبنان من النوع الذي شهدناه في العدوان الاخير، بهدف الاستمرار بضرب الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، وضرب صمود الجماهير الملتفة حولهما، وارهاب سوريا والضغط عليها، وتعطيل حركتها. وفي الساحة اللبنانية يجري صراع بين الحلفاء يتفجر قتالاً هنا وشجارا هناك وحالة من الفوضى هنالك، بما يجعل حال المناطق الوطنية اسوأ ما تكون عليه الحال.

ما العلاقة بين المشروع السعودي والمشاريع الاخرى، وبين هذه الأحداث المثيرة التي تشهدها المنطقة بأسرها؟ ان المحرك لهذه الاحداث هو نفسه المحرك لهذه المشاريع، فاميركا هي التي تقف وراء هذه التحركات جميعها، مباشرة او بالواسطة. فهي تعطي، بالكلام، حين تريد أن تأخذ بالملموس، تعطي اوهاما وتحصد، بالمقابل، مواقف تفعل فعلها المطلوب. انها تطلب الى السعودية، وبواسطتها الى اطراف ازمة الشرق الاوسط، ما تريد ان يكون ثمنه مدفوعا نقدا لا بالتقسيط، مدفوعا من دم شعوبنا المراق في التناقض والصراع والاقتتال، مجانا، في خدمة اهداف اعدائنا المتربصين بنا، العاملين على قتلنا وتصفية الحركة الثورية التي تقود نضالنا من اجل التحرر والتقدم. وكون اميركا هي المحرك لهذه المشاريع ولبعض الاحداث المثيرة التي اشرنا اليها لا يعني ابدا ان اميركا تتحكم بحركة الاحداث في المنطقة. ولو كان الامر كذلك، لكان من المفروض ان تكون مشاريعها المتعددة قد تحققت، ولما كانت بحاجة الى تكرار هذه المشاريع ونفض الغبار عن بعضها، واستعادة طرحها، باساليب وصيغ جديدة. ونقول ذلك، مستدركين، حتى لا نقع فيما يروج له اصدقاء اميركا والواقعون في وهم المبالغة بقدرتها، من ان اميركا، بفعل ما تملك من اوراق في المنطقة وفي ازمتها، قادرة على احباطنا، كقوى وطنية وثورية، واحباط مقاومتنا لمشاريعها العدوانية ومنعنا من الانتصار، في معارك النضال من اجل حريتنا وتقدمنا.

•

اننا نرفض هذه القدرية، ونرفض الاستسلام لها، عن وعي، او عن غير وعي، نرفضها، ونصر على رفضها، منطلقين من ان الظروف الموضوعية، عربيا ودوليا، ملائمة لكي تستعيد حركة التحرر الوطني العربية عافيتها، وتزج في المعارك الوطنية والديمقراطية، معارك التغيير، بقوى عديدة مجهزة بالوعي الثوري وبادوات النضال المتعددة، من دون حصر او تمييز، وبالقرار الحاسم في استمرار النضال حتى تحقيق الغايات المنشودة في التغيير. ولا نسوق الكلام، هنا جزافا، ولسنا نُفرط في التفاؤل، ولا نقحمه في الظروف الصعبة، من اجل انعاش المعنويات. انما نريد، بما نقوله، التأكيد على ان الظروف تتغير والوقائع تتغير، وان بعض الاحداث التي نشهدها، اذا كان في جانب منه، تعبيرا عن عدوانية الخصم وشراسته، فهو، في جانبه الاخر، تعبير عن الارادة في

المقاومة، وفي التصدي لهذا الخصم، من اجل احباط مشاريعه، وضرب ادواته التي بها يرهبنا ويقهرنا ويقمع نضالنا.

مهمات ما بعد الحرب

وفي هذا السياق، يبدو لنا ان اهم ما ينبغي استخلاصه من الحرب السادسة، بجوانبها الايجابية والسلبية، هو انها تطرح امام حركة التحرر الوطني العربية، بكافة فصائلها، لا سيما منها التي تتصدى للكفاح، اكثر من سواها، في مواقع الصدام الحادة، وتطرح امام حلفاء هذه الحركة في العالم، لا سيما في البلدان الاشتراكية، مهمات يقتضيها التصدي لظروف ما بعد هذه الحرب، وعشية الحرب السابعة والحروب العديدة التي تستليها، الحروب التي هي بجوهرها حروب اميركية معلنة على الامة العربية وعلى حركتها الثورية، حروب دفاع وطنية عربية ضد الامبريالية الاميركية. بالتحديد هذه المهمات تتخلص فيما يتعلق بالساحة اللبنانية، بالتالي:

اولا: ان يتعمق التحالف الوطني اللبناني ــ الفلسطيني ــ السوري، دفعا لاي تناقض او لاية محاولة لاثارة الصراع، وتركيزا للجهود في مواجهة المعركة مع العدو الاسرائيلي ــ الاميركي والقوى الرجعية المتحالفة معه، في البلدان العربية، ولا سيما في مواجهة الحرب القادمة التي اعلنها كل من ريغان وبيغن، في لقائهما الاخير في واشنطن، ضد الامة العربية، وضد هذه القوى الوطنية العربية بالتحديد.

ثانيا: ان يتم الاتفاق على صيغة موقف سياسي وعملي موحد بين هذه الاطراف، في مواجهة تطورات الازمة اللبنانية، لا سيما عشية انتخابات الرئاسة.

ثالثا: ان تجري مراجعة حقيقية لمواقف الحركة الوطنية وكل قوى الصف الوطني اللبناني، بما فيها حركة امل، والثورة الفلسطينية، وسوريا، ازاء الوضع في المناطق الوطنية اللبنانية، من اجل وضع خطة سياسية وعملية للخروج من حالة التردي المفرطة في السلبية، في هذه المناطق، وذلك دون ابطاء حتى لا نجد انفسنا جميعا، في ظروف تصعب معها معالجة الواقع السلبي الا بالكسر.

رابعا: ان يقتنع الجميع، من قوى هذا التحالف الوطني، ان ثمة قضية وطنية لبنانية لا ينبغي ان يكون بينها وبين اية قضية وطنية عربية، لا سيما القضية العربية المحورية، قضية فلسطين، اي تناقض، وان هذه القضية تحتاج من الجميع، النظر اليها بالاهتمام الذي تستحقه، كقضية عربية، تعني الجميع، لا كقضية خاصة تهم اللبنانيين، وحدهم دون سواهم، وانه لابد من الوقوف بحزم ضد كل التيارات الداعية للتقليل من اهمية هذه القضية، واخضاعها، واخضاع المصالح الوطنية اللبنانية، ومصالح الثورة الوطنية الديمقراطية اللبنانية، لمصالح قضية ثورة اخرى، حتى ولو كانت هذه القضية بمستوى القضية الفلسطينية.

أما فيما يتعلق بالساحة العربية، فيمكن تلخيص هذه المهمات بالتالي:

اولا: ان تتخذ القوى الوطنية العربية، على اختلاف فصائلها، موقفا حازما لا تردد فيه، من الامبريالية، والاقلاع عن كل اشكال المساومة معها، او الخضوع لضغوطها، او المبالغة في قدرتها.

ثانيا: ان يؤخذ قرار وطني عربي تاريخي تشارك فيه كل فصائل حركة التحرر الوطني العربية، بدون استثناء، بالعمل على خلق جبهة موحدة، من كل هذه القوى، في مواجهة المعارك الحالية والمحتملة ضد الامبريالية (معارك التحرر القومي، معارك التصدي للعدوان الاسرائيلي المدعوم اميركيا، في كل الظروف، معارك اسقاط كامب ديفيد، وحكم الخيانة)، وهي جبهة لا تغني عنها الجبهات القائمة ولا تشكل بديلا عنها.

ثالثا: ان تلتزم كل فصائل حركة التحرر الوطني العربية بتبادل الدعم، فيما بينها، للنضال الذي يخوضه كل منها، في ساحته، انطلاقا من وحدة النضال العربي ووحدة اهدافه ووحدة قواه ووحدة ساحته.

رابعا: ان يقدم كل العون للانتفاضة الشعبية الملتهبة في مصر والسودان، حتى لا تجهضها القوى المعادية للثورة، وحتى تتمكن من اسقاط حكم الخيانة في البلدين. فالنجاح في هذه العملية، فضلا عن كونه يخلص الامة العربية من عار الخيانة وعار كامب ديفيد، يشكل دفعا نوعيا لحركة التحرر الوطني العربية في مسارها الطويل.

خامسا: ان يجري العمل لتطوير جبهة الصمود والتصدي لكي تصبح اكثر فعالية، وان يقدم الدعم لمعاهدة الصداقة بين ليبيا واليمن الديمقراطية واثيوبيا، من اجل تعميق التآلف بين حركة التحرر الوطني العربية وحركات التحرر الوطني الافريقية.

سادسا: ان تدرك جميع القوى الوطنية العربية ان حليفها الاساسي، في النضال العادل ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية، هو الاتحاد السوفياتي وسائر البلدان الاشتراكية وكل قوى الحركة الثورية العالمية، وانه لا بديل لهذا الحليف، في اي ظرف، وان التخلي عن التحالف معه هو تفريط في القضية، لأنه يضعف قدرة الحركة على مقاومة العدو، ومقاومة الثورة المضادة التي يحاول بها اختراق صفوف الثورة.

قراءة عسكرية في حرب تموز

يزيد خلف

برزت ظاهرتان جديدتان في مجال الصراع المستمر بين الثورة الفلسطينية واسرائيل، ليس بعد هدوء الجبهات القتالية وسكوت المدافع فحسب، بل وفي اوج المعارك. وتتلخص الظاهرة الاولى في الاعتراف الضمني الذي انتزعته الثورة الفلسطينية من الادارة الاميركية، والتي تعززت بالاصوات الاميركية التي باتت تنادي بحق تقرير المصير للفلسطينيين متمثلاً بدولة مستقلة، وتوزعت هذه الأصوات من الصحافة الاميركية الليبرالية، وصولاً الى زبيغنيو بريجينسكي الذي سبق حرب آذار (مارس) ١٩٧٨، برثاء منظمة التحرير الفلسطينية! اما الظاهرة الثانية والتي تهمنا في هذا المجال، فهي بروز اصوات اسرائيلية، عديدة وهامة، تشكك بجدوى استراتيجية بيغن، من الناحية العسكرية، وليس من الناحية السياسية فقط. وقد شملت هذه الأصوات، فيما شملت، اسحق رابين، الذي اكد ان الاجتياح لمواقع الفدائيين وحده كفيل بإبعاد القصف عن المستعمرات الشمالية، وشمعون بيرس، الذي اكد ان الخيار العسكري لن يحل الصراع مع المنظمة. وقد انطلقت هذه الأصوات وغيرها، بين القادة العسكريين والسياسيين الاسرائيليين، إما لتنادي بعدم جدوى الأساليب العسكرية المتبعة، واما لطرح اساليب بديلة انجع، طبعاً، حسب ظنها. وتبقى المسئلة البارزة وهي عدم الرضا عسكرياً عن سير ومحصلة العمليات العسكرية، وقد وصل الاعتراض الى حد التدخل العلني، اثناء العمليات، بالانتقاد والاحتجاج، فانكشف بذلك الخلاف داخل الاوساط القيادية الاسرائيلية، وهو الشيء الذي لم يحصل في اية معركة او حرب سابقة. ولن نبحث، هنا، في الدلالة السياسية الهامة لهاتين الظاهرتين، بل سنركز على تحليل طبيعة العمليات والتوازنات العسكرية، التي انتجت هذه الانتقادات وذلك الاعتراف.

لماذا هي حرب؟

يجدر النظر الى المواجهة العسكرية بين الثورة الفلسطينية واسرائيل على مستويين اثنين ، الأول استراتيجي والثاني تكتيكي. وتصح التسمية الشائعة لوصف المعارك التي

دارت خلال تموز (يوليو) على ارض لبنان («حرب» تموز (يوليو) الفلسطينية ــ الاسرائيلية، او «الحرب» الفلسطينية ــ الاسرائيلية، او «حرب» رمضان الفلسطينية)، فكما يلاحظ تتفق كافة هذه التسميات على كلمة «حرب». وتصح هذه التسمية لمجموعة اسباب، سياسية ومعنوية، اهمها: انفراد الثورة الفلسطينية في المواجهة الفعلية لاسرائيل؛ الاعتراف الضمني بمنظمة التحرير الفلسطينية، كطرف منازع رئيسي، عبر ترتيب وقف اطلاق النار (اي مستوى النتائج السياسي للمعارك)؛ ويضاف الى ما سبق، اهمية ما حدث عسكرياً، قياساً باهداف وشعارات القيادة الاسرائيلية (النظرية الامنية وتعزيز الاستيطان وحماية المواطنين). واذ تصح التسمية للاسباب السالفة الذكر، فهي تصح ايضاً لاسباب عسكرية. فقد واجهت الثورة الفلسطينية وجماهير الشعبين اللبناني والفلسطيني، الاستخدام المفتوح وغير المحدود للاسلحة الثقيلة الاسرائيلية. اي ان المستويين الكمي والنوعي، للعمليات الحربية والاسلحة المشاركة بها، يدلان على حالة حرب بالمعيار العسكري، وليس على عمليات اغارة مهما كانت كثيرة او مكثفة. كما ان اتساع البقعة الجغرافية التي كانت مسرحاً للمعارك؛ حيث شملت الساحل اللبناني وصولاً الى العاصمة نفسها بيروت، اضافة الى منطقة الجنوب بكاملها وبعض البقاع الغربي، يشير الى الطابع الشمولي للعمليات العسكرية. هذا وقد اكد مردخاي تسيبوري نفسه ان ما حصل يمثل حرباً، نظراً لشمولية المعارك وحدتها ومستواها.

ولا تتميز الحرب، على المستويات الادنى من العمل العسكري، بكونها عملاً عسكرياً اكبر واوسع واعنف. بل تتميز الحرب بدخول عناصر عديدة، غير عسكرية، لتلعب دورها في رسم طبيعة الحرب وطبيعة اهدافها، بل وطبيعة نتائجها. واذا اعتبرنا انه توجد شروط عدة لاطلاق تسمية «حرب» على عملية عسكرية ما، فهذه الشروط هي عسكرية واقتصادية وسياسية ونفسية. ولا يعني ما سبق ان اهداف الحرب اقتصادية مثلاً ولكن الحسم يتم باستخدام الوسيلة العسكرية، بل ان الوضع الاقتصادي والسياسي، الداخلي والخارجي، والنفسي لدى كل طرف متحارب يؤثر على قدرة كل طرف على المضي في القتال. ويستنتج، استطراداً، ان درجة انشغال البنى الاقتصادية والسياسية في معركة من المعارك، ودرجة تأثره بسيرها وبنتائجها، خير مؤشر على ان هذه المعركة هي حرب لها اهميتها الاستراتيجية.

ان مصطلح «الحرب» مطاط ومرن، ويمكن ان تكون الحرب واسعة او ضيقة، عسكرياً، وواسعة او ضيقة، من حيث اهدافها السياسية واغراضها المادية، علماً انه لا يجوز اطلاق تسمية «حرب» على اية عملية عسكرية واسعة. ويمكن ان تدخل العمليات الواسعة في سياق حرب اوسع، انما لا تكتسب الاولى الطابع الشمولي للثانية. وانطلاقاً مما سبق نجد ان انشغال الكيان الاسرائيلي السياسي والاجتماعي، بالعمليات الحربية التي دارت في تموز (يوليو)، يؤكد استيفاء شرطٍ هام من شروط الحرب. فلقد كانت هذه العمليات العسكرية الفعل الاول لبيغن، بعد نجاحه الانتخابي، اذ وقعت الغارة الاولى يوم ٧/١٠ بعد اعلان النتائج النهائية للانتخابات النيابية الاسرائيلية في ٧/٩. وينطبق الأمر نفسه بالنسبة للجهاز العسكري، اذ انشغلت القيادة العسكرية الاسرائيلية بكاملها

بالعمليات العسكرية، وخرجت الى العلن آراء ومواقف القادة العسكريين، ومنهم قائد الجبهة الشمالية (سوريا ولبنان) افيغدور بن غال، وهو المسؤول الميداني عن العمليات الاسرائيلية التي جرت في لبنان، والذي انتقل بعدها الى الولايات المتحدة لتلقي الدراسات العليا العسكرية، تهيئة للعودة الى موقع في قيادة الاركان، وربما يخلف دخول ايتان كرئيس للأركان العامة. كما أن مشاركة سلاح الجو وسلاح البحرية وسلاح المدفعية في الجيش الاسرائيلي، كانت واسعة وكثيفة. وقد تطلبت العمليات الحربية استهلاك آلاف القذائف والقنابل، ومشاركة نشيطة، من قبل كافة وحدات الاسناد او المراقبة، من اجل ضمان استمرار الأعمال الهجومية والاحتراز ضد اية تحركات عبر الحدود (تسلل الفدائيين)، من جهة، او طلعات جوية وتحركات برية قد تقوم بها القوات السورية، انطلاقاً من سوريا او لبنان، من جهة اخرى. ويفسر هذا الاحتراز، جزئياً، الأهمية العسكرية وليس فقط الأهمية السياسية، في نظر اسرائيل، لعملية زرع الألغام التي قام بها الفدائيون في غور الاردن بعد وقف اطلاق النار، او اطلاق الصواريخ من الحدود السورية قبله.

حرب ام عملية واسعة؟

نتطرق الى مقارنة بسيطة لتوضيح الفروقات بين «الحرب» و«العملية الواسعة»، وللتأكيد ان ما حصل كان حرباً وليس عملية واسعة. هذا مع التحفظ على جدوى التوسع بالمقارنة، او التمسك كثيراً بها، حين تتم بين حالات سياسية وعسكرية متمايزة. ان المثل الذي يخطر ببال المراقبين العسكريين هو الاعمال العسكرية التي تقوم بها الدولة العنصرية في جنوب افريقيا، ضد قواعد الثوار السود، في كل من انغولا والموزامبيق. فقد دخلت وحدات كبيرة من المشاة، مدعومة بالمدفعية والآليات والطيران، الى داخل الاراضي الانغولية والموزامبيقية اكثر من مرة، وقد وصل بعض هذه العمليات حد احتلال المدن الانغولية والولوج الى ٣٠٠ كلم في عمق الأراضي الانغولية. وتدل المقارنة البسيطة والسهلة، من الناحية العددية، ان هذه العمليات العسكرية الواسعة توازي حروب اسرائيل ضد الثورة الفلسطينية، من حيث حجم القوات المشاركة ومن حيث احتلال الارض والمدن، ومن حيث حجم الخسائر البشرية والمادية. الا ان هذه العمليات الجنوب افريقية لم تتجاوز كونها «عمليات واسعة»، بينما يمكن اعتبار «عملية الليطاني»، في الجنوب اللبناني في آذار (مارس) ١٩٧٨، ومعارك تموز (يوليو) ١٩٨١، حروباً حسب المعايير والشروط الموضحة اعلاه، وخاصة السياسية منها. اما السبب الآخر والمهم، في تأكيد اختلاف الحالة الفلسطينية عن الحالة الافريقية، رغم تشابه الاحجام والارقام، فيكمن في حقيقة ان مسألة تحديد طبيعة العمليات العسكرية ــ بهدف اطلاق التسمية الصحيحة عليها ــ تقاس، في كل بلد او لدى كل ثورة، حسب المعايير السياسية والقوانين العسكرية السائدة في كل حالة. فمشاركة بضع ثوار فلسطينيين وعرباً في معركة ضد اسرائيل تمثل ارادة امة وتهدد بالصميم المبادىء الصهيونية، لتأسيس الكيان الاسرائيلي، المبنية على نكران وجود الشعب الفلسطيني. فالقتال ضد اسرائيل لا يهدف الى انسحاب بعض المستعمرين من بعض المناطق، كما في ناميبيا، او اطلاق الحريات المدنية للسود، كما

في داخل جنوب افريقيا، بل يهدف الى الاطاحة بالكيان الاسرائيلي، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً. وبذلك تصبح اية عملية عسكرية ضد اسرائيل بمثابة اعلان حرب. وتكون الحرب حرباً، حسب هذا المعيار، حين تهدف الاعمال العسكرية الى تقويض الارادة السياسية المعادية (انظر رأي بيرس في عقم الحل العسكري!)، اما العمليات التكتيكية فهدفها عسكري بحت.

القانون العسكري في المواجهة

يمكن تلخيص وتبسيط القانون العسكري القائم في المواجهة الفلسطينية ــ الاسرائيلية، خدمة لغرض هذا البحث فقط، بمعيار النجاح او الفشل. ان معيار النجاح او الفشل عسكرياً، بالنسبة الى الثورة الفلسطينية، هو خوض اعنف قتال مع القوات المعادية وتكبيدها اعلى الخسائر «البشرية خاصة» والمادية، والمعيار ليس الاحتفاظ بالارض او فقدانها، مما يفسر النظر الى معركة الكرامة او حرب آذار (مارس) ١٩٧٨، على انهما انتصاران عظيمان رغم تحمل الخسائر واحتلال الارض وفقدان بعض المواقع، اذ مثلتا ارادة التحدي وقرار الصمود، اضافة الى فرض ثمن باهظ على القوات الغازية. وقد اضطر العدو في الحالتين الى الانسحاب، نتيجة للضغوط السياسية المؤثرة في الصراع العربي ــ الاسرائيلي.

الحرب على المستوى الاستراتيجي

جرت المعارك في ظرف عودة بيغن وحزبه الى الحكم، في حين كانت الحكومات العربية لا تزال تنتظر معرفة نتائج الانتخابات الاسرائيلية، من جهة، وعلامات السياسة الاميركية، الشرق اوسطية الجديدة، لادارة ريغان. وكان اثر ذلك ان الثورة الفلسطينية كانت وحدها في الميزان في مواجهة اسرائيل، واصبحت كافة الاحتمالات ممكنة نظراً لضعف الموقف العربي. اي ان الخيارات العسكرية بدت وكأنها اوسع واوفر امام القيادة الاسرائيلية لانها لم تتوقع تحركاً سياسياً او عسكرياً عربياً مؤثراً. يضاف الى ما سبق ان اسرائيل كانت قد ابقت على موضوع انتشار صواريخ ارض ــ جو، من طراز «سام ــ ٦»، في سهل البقاع، كي تحافظ على قضية تفجير، في محاولة ابتزاز الموقف السوري، كما اتت ضربة المفاعل النووي العراقي بمثابة تهديد عام للعرب اجمعين.

الا ان الموقف السياسي والعسكري لم يكن لصالح اسرائيل تماماً، مما فرض ضوابط وحدوداً هامة على الخيارات العسكرية الممكنة. فكانت اسرائيل، ولا تزال، تعاني من عزلة دولية، ومن استنكار لعمليتها ضد المفاعل النووي العراقي. كما ان حكومات دولية كثيرة كانت تأمل بنجاح حزب العمل في الانتخابات النيابية كي تتخلص من بيغن.

أما الضوابط الاستراتيجية من الناحية العسكرية، فتمثلت اساساً بوجود قوات الطوارىء الدولية في مناطق عازلة عديدة، وحصر التماس بنقاط محدودة وصعبة، كما اصبحت مناطق تواجد الفدائيين، اي المسارح المقترحة للعمليات، قريبة من مواقع الردع العربية وشبكة «سام ــ ٦». وقد اضافت وعورة الارض وصعوبة اجتيازها في وجه مقاومة

متحصرة في المناطق المرشحة للاجتياح، قيداً آخراً على التخطيط الاسرائيلي نظراً لاحتمال الفشل العسكري او وقوع خسائر فادحة في اقل تقدير.

الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية

لقد اعلن بيغن، منذ اواخر ١٩٨٠، ان الجيش الاسرائيلي لن ينتظر ضربات الفدائيين. بل سيبادر بالهجوم عليهم في كل زمان ومكان. وقد اعقبت سلسلة طويلة من عمليات القصف والاغارة والانزال ذلك التصريح، حتى موعد الانتخابات الاسرائيلية في حزيران (يونيو) ١٩٨١. ويتضح من دراسة هذا المسلسل الدامي، ومن تحليل طبيعة القيادة الاسرائيلية ومستوى الدعم الاميركي لها، ان الاستراتيجية العامة لدى اسرائيل، في مواجهة الثورة الفلسطينية، تقضي بخلق حالة شاملة من الارباك والانهاك، في القيادة والقاعدة الفلسطينيتين، تمهيداً لعمليات عسكرية واسعة، ضد البنية التحتية العسكرية الفلسطينية، حين تسمح الظروف السياسية بذلك. الا ان الملحوظ تماماً، من خلال العمليات الاسرائيلية في السنة المنصرمة وخلال حرب تموز (يوليو) نفسها، ان **القيادة الاسرائيلية لا تمتلك استراتيجية عسكرية، واضحة او فاعلة، ضد الثورة الفلسطينية.** فعمليات القصف عبر الحدود مثلاً، لم تعد تثمر ضد الفدائيين لا من الناحية العسكرية ولا من الناحية النفسية. اما العمليات «الخاصة»، مثل الهجوم على قلعة الشقيف او العيشية او عربصاليم وغيرها، فقد فشلت في تحقيق اهدافها الرئيسية، رغم الثمن البشري الباهظ الذي دفعته القوات الاسرائيلية المغيرة. وباتت عمليات الانزال البحري كذلك، لا تأتي بثمار، ولم يعد الجندي الاسرائيلي يطأ الشاطىء اللبناني، الا بعد قصف تمهيدي عنيف. ولم يؤدِ ما سبق، بالقيادة الاسرائيلية، الى تغيير اساليبها؛ بل عاودت وكررتها، حتى غدت مملة، **لأنها لا تملك البدائل الناجعة.**

وهكذا، انطلقت حرب تموز (يوليو) بمبادرة اسرائيلية، تدخل ضمن السياق العام للاستراتيجية الاسرائيلية، الا ان عمليات الاغارة الاولى، والتي ابتدأت يوم ٧/١٠، لم ترمِ إلى خوض حرب، بل كانت «عمليات تكتيكية». فكان الرد الفلسطيني عنيفاً، مما دفع بالعدو نحو التصعيد، فاشتد العنف الفلسطيني. وتناوبت الغارات والقصف المضاد حتى ٧/١٦ وقصف الجسور، وحتى ٧/١٧ وقصف بيروت. وشاركت الطائرات والزوارق والدافع الثقيلة الاسرائيلية، في هذا التصعيد، حتى شملت المعارك كافة المحاور والمناطق. ولا نحتاج، في هذا المجال، إلى استعادة التفاصيل والتواريخ، بل ننتقل، فوراً، الى تقييم النقاط البارزة في هذه المعارك:

فالنقطة الاولى، هي ان اسرائيل انجرت، رغماً عنها، الى تصعيد الوضع حتى بلغ مستوى الحرب؛ علماً، انها هي المبادرة وهي التي تنفذ استراتيجية عسكرية، بعيدة المدى، لتحطيم الثورة. وهذا يعني ان **الثورة الفلسطينية هي التي حققت، ارتقاء طبيعة المواجهة العسكرية الى مستوى الحرب.** فلقد ادى الرد الفلسطيني، على الغارات الاسرائيلية، الى تحول الجهد الاسرائيلي من عمليات محدودة ضد اهداف عسكرية محددة، الى عمليات واسعة النطاق، ضد اهداف متنوعة، شملت الاهداف المدنية

والقيادية، والجسور ومرابض المدفعية والصواريخ. وتوجه الرد الفلسطيني، تحديداً في تحدي بيغن الذي وعد المستوطنين الاسرائيليين، قبل الانتخابات، بمنع تساقط الصواريخ الفلسطينيـة في مستعمراتهم. وكان ذلك التوجه وليد قرار سياسي هام، فقد كرس عزلة اسرائيل وانقذ الثورة من مأزق سياسي من جهة، كما صعد مستوى العمليات العسكرية من تكتيكية الى استراتيجية، لتكسب مضموناً سياسياً واستراتيجياً (اي البعد الذي تظهره الحرب)، من جهة اخرى. وكان ان القيادة الاسرائيلية، السياسية والعسكرية اخطأت الحساب امام الرد الفلسطيني، فسمحت لنفسها ان تنجر الى التصعيد، **في معركة لم تعد هي التي تحدد سقفها، بل وسقفها السياسي يمنع الاستفادة من القوة العسكرية الاسرائيلية الكاملة.**

وتمزيت الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية، خلال حرب تموز (يوليو)، بالسمات التالية:

(أ) اعتماد القصف بواسطة الطائرات والزوارق والمدافع الثقيلة.

(ب) النسبة المحدودة للعمليات القتالية المباشرة، اي تلك التي تستخدم المشاة والآليات.

(ج) التركيز على الأهداف العسكرية، في البداية، ثم التركيز الاضافي على الاهداف المدنية وتحقيق اصابات مدنية عالية.

(د) التركيز، ضمن الاهداف العسكرية، على الاسلحة الثقيلة، او المتطورة، وعلى خطوط المواصلات والإمداد (الجسور) ومرابض المدفعية والراجمات.

ويلاحظ، بالمقابل، عجز الاستراتيجية الاسرائيلية عن التطور مع الاحداث. لتدخل باساليب او اتجاهات جديدة، من احتمالاتها ما يلي:

١ ــ توسيع نشاط الغارات، خلف الخطوط الفلسطينية، لزرع الفوضى والارتباك، وخاصة، ليترافق ذلك مع عمليات قصف عنيفة، مما يعقد مهمة تحديد اتجاه المهاجمين وهدفهم، من قبل المدافعين في القوات المشتركة.

٢ ــ احتلال اقسام من الطريق الساحلية، لبعض الوقت، او احتلال عدة أجزاء منها في آن، وخاصة اثناء العمليات الحربية، لمنع استخدامها من قبل القوات المشتركة.

٣ ــ التحرك بواسطة سعد حداد، او بواسطة وحدات برية اسرائيلية، باتجاهين: الأول، ضد القرى الآمنة والقواعد المتقدمة للقوات المشتركة، داخل منطقة عمل قوات الطوارىء الدولية، والثاني، في جوار مرجعيون، باتجاه وادي الليطاني ومشارفه، او باتجاه ابل السقي وحاصبيا، على سبيل المثال.

٤ ــ محاولة احتلال بعض المواقع الاستراتيجية، لفترة من الزمن، بهدف ارباك كافة المواقع المجاورة، وتحويل جهد القوات المشتركة عن المستعمرات. وكان بامكـان

الجيش الاسرائيلي اقامة جيب كبير وامداده، على جبل مسيطر مثلاً، بواسطة طائرات الهليكوبتر. وقد سبق للعدوان ان هاجم قلعة الشقيف، في آب (أغسطس) ١٩٨٠، ضمن عملية من هذا النوع.

٥ ــ التصعيد الاكبر والاهم. وهو محاولة اجتياح مناطق جديدة من الجنوب اللبناني.

اما النقطة البارزة الثانية، فهي عدم إقدام العدو الاسرائيلي على تنفيذ اي من الخطوات المذكورة اعلاه. واحد اسباب ذلك، هو انه وجد نفسه يخوض حرباً، بينما كان ينوي خوض مبادرة عسكرية محدودة هو الذي يحدد حجمها وسقفها ومكانها وزمانها. وقد أدى هذا الخطأ في الحساب الى وضع غير مؤات لاسرائيل، اذ انها لم ترغب اصلاً بحرب تحمل اهدافاً ودلالات سياسية، وبالتالي تتطلب استعداداً لخوضها وتأميناً للوسائل واللوازين اللازمة، حرب قد تجعلها في مواجهة احتمال انفلات الامور من يدها ــ كما حدث ــ اذا هي انصاعت الى المتطلبات العسكرية، لخوض المواجهة بمستوى الحرب؛ وهذا يفسر لماذا اكتفى العدو بالعمليات التي قام بها، وبضرب بيروت وتدمير الجسور؟.

وثمة احتمالان آخران، في التحليل، يكملان بعضهما البعض دونما تناقض: الاحتمال الاول، هو ان اسرائيل حاولت ايقاف القصف الفلسطيني، عبر ضرب المرابض وتسديد ضربات موجعة لمواقع القوات المشتركة، إلا ان ذلك لم ينجح بل اتى بردود اعنف دفعت ثمنها المستعمرات الحدودية. وبما ان القيادة الاسرائيلية عجزت عن إيقاف القصف، عبر العمليات التكتيكية المباشرة، ولم تتمكن من تنفيذ اجتياح واسع، فإنها حاولت ان تفرض قراراً سياسياً، على قيادة الثورة، بوقف القصف المضاد، تحت تأثير القصف الابتزازي. اما الاحتمال الثاني، فهو ان العدو كان يأمل، اولاً، ان يصيب القيادة الفلسطينية في بيروت، مما يبرر بنظره الاصابات المدنية (وربما يبررها بنظر بعض الحكومات الغربية ايضاً اذ ان النجاح يبرر الجريمة في منطقها العدواني)، وثانياً، كان يأمل ان يؤثر تدمير الجسور على الوضع العسكري الفلسطيني، نتيجة قطع الامدادات. ويعود الاحجام عن الاجتياح، الى غياب الاستراتيجية العسكرية، الواضحة والناجحة، لدى اسرائيل ــ كما اوضحنا سابقاً ــ وإلى ردود الفعل السياسية، العربية والدولية والاسرائيلية، على غارة بيروت، كما وان درجة استنفار وتحضير القوات المشتركة، التي كانت قادرة على تهديد اية عملية انزال للاحتلال، بضربات موجعة او حتى بالإبادة، كانت وراء هذا الاحجام. اما عملية الاجتياح، فكان المطلوب لتنفيذها ان تجتاز القوات الاسرائيلية الغازية منطقة الطوارىء ــ وهذا الأمر صعب سياسياً ــ او ثغرة الخردلي، حيث تغيب القوات الدولية وهذا الأمر يصعب عسكرياً، لتصبح هذه القوات عرضة لأعنف واكثف النيران المعادية، ويصبح خط الامداد والاتصال، لأي اجتياح يمر عبر الخردلي، معرضاً باستمرار. ويتبع ماسبق عدم امكانية تحريك سعد حداد (لأنه لا يشكل قوة عسكرية حقيقية في أية حال)، او وحدات برية اسرائيلية؛ اذ يتطلب ذلك قدرة واستعداداً لدعم هذه الوحدات، براً، نظراً لاحتمال لجوء الفدائيين الى هجمات مضادة موضعية.

الاستراتيجية العسكرية الفلسطينية

لقد تميز الوضع الاستراتيجي العسكري للثورة الفلسطينية بأربع سمات اساسية هي:

١ ــ عدم تأثر القوات المشتركة، عسكرياً، بتدمير الجسور وبالاغارة والقصف المتواصلين على خطوط مواصلاتها.

٢ ــ الرد على العدو وتصعيد المعارك، حتى ارتقائها الى مستوى الحرب، وقد تم ذلك بواسطة المدفعية والصواريخ، بمعنى ان الظروف، العسكرية والسياسية، الخاصة بالمواجهة الفلسطينية ــ الاسرائيلية **جعلت سلاح الرد بالقصف سلاحاً هجومياً.**

٣ ــ نقل المعركة، وللمرة الاولى منذ حرب ١٩٤٨، الى داخل ارض العدو. اذ ان الحروب السابقة (حرب آذار) (مارس) ١٩٧٨، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، حزيران (يونيو) ١٩٦٧، والعدوان الثلاثي ١٩٥٦) جرت، بلا استثناء، فوق اراض عربية غير محتلة. صحيح ان نقل المعركة الى داخل ارض العدو قد تم بواسطة القذائف والصواريخ، وليس بواسطة المشاة او الدروع، الا ان الحرب دارت، رغم ذلك، بين طرفين تفصلهما حدود دولية ــ وإن كانت حدود التجزئة والاحتلال القهري ــ وكل من الطرفين يصب حمم مدافعه على الطرف الآخر ويتلقى ضرباته. بينما لم تكن الاهداف الاسرائيلية، من مواقع ومدن ومستعمرات تتعرض في الحروب السابقة، حتى الى قذائف المدفعية بعيدة المدى او الصواريخ.

٤ ــ نجاح الثورة الفلسطينية في تكبيد العدو الخسائر، البشرية والمادية، التي لا يستطيع احتمالها، وهي خسائر كانت كفيلة، ضمن السقف السياسي الداخلي والدولي، بارغام العدو على التراجع، عسكرياً وسياسياً؛ اذ تكبد ٦ قتلى وحوالي ٦٠ جريحاً من المدنيين، اضافة الى اعداد لم يكشف عنها من العسكريين*، وقد فقد العدو طائرة مقابل بيروت واخرى فوق النبطية، وآليات عدة، كما اصيب زورق له مقابل القاسمية. اما الاثر الاهم للرد الفلسطيني فتمثل بهجرة حوالي ٤٠ الف مستوطن اسرائيلي من بيوتهم، خلال الحرب. ولربما كان هذا دليلاً واضحاً على خطورة عملية نقل الحرب إلى داخل ارض العدو.

ولنعد الى مقارنة الاستراتيجية العسكرية التي طبقتها كل من الثورة الفلسطينية واسرائيل، خلال حرب تموز (يوليو). فلقد استخدمت اسرائيل قدرتها على نقل المعركة الى العمق المعادي، وبقوة نارية عالية، وتجاوزت، بذلك، العازل الحدودي لتصل الى اهدافها. وقد استفادت اسرائيل في ذلك من: أ ــ بعد المدى الذي تتمتع به اسلحتها الثقيلة (الطائرات والزوارق والمدافع). ب ــ الحركية العالية لهذه الأسلحة حتى تتمكن من الحشد وتركيز النيران حيث تشاء. ج ــ صعوبة تدمير هذه الاسلحة من قبل القوات

---

* تذكر المصادر المصرية شبه الرسمية والتي اصبحت مصدراً مطلعاً بالنسبة الى خفايا اخبار اسرائيل، ان ٣٠٠ اصابة اسرائيلية وقعت خلال حرب تموز (يوليو).

المشتركة المدافعة، وتخفيض نسبة خسائرها، البشرية والمادية، نتيجة عدم استخدام القوات البرية الصدامية. د ــ القدرة على ضرب العمق وخطوط الامداد والمواصلات.

اما النواحي السلبية في الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية، فتمثلت في الآتي: أ ــ قلة تأثر القوات المشتركة بهذا الاسلوب نظراً الى اختفائها وانتشارها، ب ــ العجز عن ابعاد مرابض القوات المشتركة عن الحدود، ج ــ كلفة هذا الاسلوب وخاصة عند المقارنة بالنتائج العسكرية المحدودة التي اسفر عنها (استهلاك اطنان الذخائر والوقود وفقدان بعض المعدات والاسلحة من اجل اصابة عدد محدود من الفدائيين). ويكمن العجز الاسرائيلي باختصار في ان الطيران والزوارق والمدفعية، كونها ادوات قصف، لايمكن لها ان تحتل الارض، بل ولايمكن لها ان تكون **اسلحة حسم** ضد القوات المشتركة تحديداً، في غياب القوات البرية الاسرائيلية التي تقوم بالتمشيط والاحتلال. يضاف الى ذلك ايضاً، ان القصف لايمكن ان يكشف مخابىء العتاد والذخائر، فهو بالتالي لايؤثر عليها. مما يؤكد مجدداً، ان العدو استخدم اسلوباً لم يتناسب واهدافه المعلنة (اضعاف الثورة وابعاد القوات المشتركة، عن الحدود، وتدمير بنيتها العسكرية التحتية).

وفي المقابل، فقد تركزت استراتيجية الثورة الفلسطينية على انتشار واختفاء قواتها، فيما خاضت اسلحتها، البعيدة المدى، الحرب. فاستفادت الثورة بذلك مما يلي: أ ــ قدرة الأسلحة بفضل مداها، على تجاوز العازل الحدودي ونقل المعركة الى العمق المعادي، ب ــ حركية المدافع والراجمات، مما انقذها من الطيران والقصف المدفعي المضاد للبطاريات، ج ــ استلام المبادرة العسكرية، عبر التصعيد ونقل المعركة، مما فرض على العدو استخدام قواته البرية لو اراد الحسم، د ــ شل القيمة العسكرية لأسلحة القصف الاسرائيلية بما اصبحت قيمتها السياسية «مقلوبة عليها» لبنانياً ودولياً، كما ان قيمتها العسكرية وصلت السقف، من حيث الجدوى والفعالية، فانكشفت محدوديتها.

اما النواحي السلبية، في الاستراتيجية العسكرية الفلسطينية، فكانت كما يلي: أ ــ ان سلاح المدفعية هو سلاح بعيد المدى، اي انه سلاح لا يحافظ على المواجهة المباشرة والالتحام بالعدو، وهذان الأمران تحتاجهما الثورة معنوياً وسياسياً. ب ــ ان المدفعية تتميز باستهلاك مرتفع للذخيرة والعتاد، مما يمكن ان يفرض مشكلات امدادية بسبب الحاجة الى مصادر الامداد، وان لم تنشأ هذه المعضلة خلال حرب تموز (يوليو). ج ــ عدم الاستفادة، كما يجب، من القوات المحتشدة بشكل دفاعي؛ علماً ان ذلك لم يشكل نقصاً بل استفادة ناقصة. د ــ تتطلب هذه الاستراتيجية قدرة اقوى على التعامل، مع الطائرات والزوارق الحربية، من اجل حماية المدافع والراجمات ومستودعاتها وخطوط تنقلها وامدادها.

وقبل الانتقال الى النواحي التكتيكية والاحتمالات المقبلة، نستخلص ان اهم سمات حرب تموز (يوليو): انها كانت حرباً بفضل قرار المواجهة والتحدي، سياسياً وعسكرياً، من قبل الثورة الفلسطينية. وقد استخدمت القوات المشتركة سلاح المدفعية، كسلاح هجومي نقل المعركة الى ارض العدو، **فيما تم تحجيم اسلحة القصف الاسرائيلية، من**

مستوى اسلحة حسم استراتيجي ــ كما حصل في حرب ١٩٦٧ ــ الى اسلحة فتاكة ولكن **تكتيكية**. وهذا يدل على ضياع القيادة الاسرائيلية، وعجزها عن بلورة استراتيجية عسكرية، مضادة للحرب الشعبية الفلسطينية، كما يفسر ايضاً، خطأ النظرة الاسرائيلية للقوات المشتركة على انها جيش نظامي يتأثر، بشكل كلاسيكي، بالاسلحة الثقيلة او بتدمير الجسور او بالحرب الخاطفة الخ... مما دفع القيادة العسكرية الاسرائيلية لاستخدام كل ما في حوزتها من اسلحة متقدمة والقيام بعمليات، مشتركة او مركبة، تؤدي الى تجريد تلك الاسلحة وذلك الجيش، من الجدوى والرهبة. ويلاحظ ايضاً، ارتفاع الكلفة البشرية والمادية والمعنوية والسياسية للحرب، في الجانب الاسرائيلي، وارتفاع كلفة عمليات المواجهة بين الطرفين (أي قتال القوات البرية). وأخيراً ان حرب تموز، كتجربة أو كتمهيد إسرائيلي، تدل على انه لا بد لإسرائيل من مواجهة مباشرة مع الثورة الفلسطينية، في حال مقاتلتها لها.

حرب تموز (يوليو) تكتيكياً

ولا بد من القول انه لم يبرز استخدام تكتيكات او اساليب جديدة كثيرة، بسبب انحصار المواجهة، باسلحة القصف الثقيلة، وجمود المواقع والخطوط الامامية من جهة، وبالطبيعة التدريجية لتطور المعارك، من جهة اخرى. وهذا لا يعني غياب الملاحظات الجديرة بالذكر، حول التكتيك المستخدم من قبل الطرفين، بل العكس. وتتلخص الملاحظات في التالي:

● **اسرائيلياً**

١ ــ الطيران: أ ــ استخدام الطيران بنسبة عالية ضمن عمليات القصف. ب ــ تحليق طائرات مقاتلة، على علو مرتفع باستمرار، لتأمين الحماية ضد طلعات محتملة للطيران السوري. ج ــ استخدام الطائرات للقنابل العادية (زنة ٥٠٠، و٧٥٠ و١٠٠٠ و١٥٠٠ رطل) والصواريخ غير الموجهة، مما يفرض الانخفاض والتدقيق من اجل تحقيق اصابات مؤثرة. د ــ عدم استخدام الرشاشات في رماية تمشيطية، اذ يفترض ذلك الانخفاض والتحليق البطيء نسبياً، ويحتاج الى اهداف محتشدة. هـ ــ عدم استخدام القنابل او الصواريخ الموجهة جو ــ ارض؛ بسبب كثرة تنقل الاهداف الارضية المحتملة، وصغرها واختفائها، وبسبب كلفة استخدام هذه الاسلحة ضد اهداف صغيرة ومتواضعة، كالمدافع المنفردة او الراجمات المركبة على سيارات «لاندروفر». و ــ استمرار تحليق طائرات الاستطلاع لقياس آثار وفعالية القصف ولمراقبة القوات المشتركة ومدفعيتها اثناء المعارك.

٢ ــ البحرية: أ ــ استخدام الزوارق الصاروخية وسفن الكورفيت، في عمليات قصف تقليدية للساحل بهدف تدمير الاهداف المعادية (جسر الزهراني مثلاً) واعاقة التحرك على الطريق الساحلية. ب ــ العمل ليلاً ونهاراً؛ حيث كانت الزوارق تعمل ليلاً اكثر مما تعمل نهاراً، لتشغيل القوات المشتركة على الساحل والهائها بحراسته، ولمنعها من الاستفادة من الظلام للتنقل. ج ــ عدم او قلة استخدام الصواريخ الموجهة سطح ــ

سطح، من طراز «غابرييل» الاسرائيلي (بمختلف نماذجه) و«هاربون» الاميركي، رغم دقتها في الاصابة، بسبب كلفتها. فكان ان استخدمت المدافع (عيار ٢٠ و٤٠ و٧٦ ملم) وراجمات الصواريخ. د ــ قامت الزوارق بقصف الساحل اللبناني وبمراقبته بشكل متواصل، من اجل خلق ازعاج مستمر ولسد الفراغ في غياب الطائرات. هـ ــ تقديم نيران القصف التمهيدي والداعم خلال محاولات انزال الكوماندوس.

وهنا يجدر التوقف عند عمليتي ضرب بيروت وتدمير الجسور لتسجيل الملاحظات التالية:

□ **في تدمير الجسور:** أ ــ تم ضرب الجسور بواسطة الطائرات التي تتمتع بدقة الاصابة وبقوة نارية هائلة. ب ــ تمت العودة الى الجسور مرات عدة لإعاقة عمليات العبور واعادة البناء، ولمطاردة المدنيين. ج ـ ظل ــ اضافة الى جسر الخردلي ــ جسران مقترحان هما جسر القعقعية وجسر الحاصباني.

□ **في ضرب بيروت:** أ ــ لم تسبقها غارة وهمية. ب ــ تناوبت الطلعات القتالية على ارتفاع منخفض لضرب الاهداف، والطلعات الوهمية المرتفعة لجذب نيران المضادات وتحديد كثافتها ومصادرها. ج ــ استخدمت الطائرات القنابل العادية والصواريخ غير الموجهة عن ارتفاع منخفض، ولكن خلال التحليق السريع، مما خفض دقة التسديد، اذ اخطأت عدة قنابل اهدافها لتصيب ابنية غير تلك المستهدفة. د ــ كان الاستطلاع المسبق وعمل جهاز الاستخبارات، ناقصاً، اذ كانت المكاتب المستهدفة خالية من القياديين. هـ ــ لم تستخدم صواريخ جو ــ ارض الموجهة او حتى القنابل «النركية» او الانزلاقية والتي يجب القاؤها عن ارتفاع، في محاولات تأمين اصابات دقيقة مما يتطلب القنابل العادية نظراً لانخفاض الطائرات المغيرة. و ــ استخدم الطيران القنابل الدخانية التي اطلقها فوق شاطىء بيروت كي تحمل الرياح الدخان الى الداخل، لحجب رؤية بطاريات الاسلحة المضادة للطائرات. ز ــ استخدم الطيران البالونات الحرارية بكثرة، لتفادي صواريخ ارض ــ جو («سام ــ ٧» و«سام ــ ٩»)؛ وكان الالقاء يتم بمعدل بالونين اثنين كل ٥٠٠ متر تقريباً. (١٠ بالونات لكل طلعة خلال الصعود بعد الاغارة). ح ــ استخدم الطيران كتلاً حديدية مؤلفة من صفيحة بحجم لوحة السيارة المدنية، ومثبتة بقطعة معدنية لزيادة الوزن (للتثقيل)، حملتها مظلات صغيرة، بقصد التشويش على الرادار الذي تستخدمه الاسلحة المضادة للطائرات من طراز «سام ــ ٩» و«زس يو ــ ٢٣ ــ ٤» (شيلكا) الموجودة لدى الثورة ولدى قوات الردع العربية. ط ــ مرافقة الزوارق للعملية اذ كان يحمل احدها طائرة هليكوبتر لانتشال طيارين الطائرات التي يتم اسقاطها*.

٣ ــ المدفعية: أ ــ كان استخدام المدفعية تقليدياً، وخاصة انه لم تكن هناك قوات برية تقوم بمساندتها. ب ــ انشغلت المدفعية في ضرب الطرق لمنع استخدامها. ج ــ قامت المدفعية بضرب الاهداف المدنية، او السكنية، لارهاقها وخلق البلبلة والنزوح

* سقطت طائرة على عمق ٣ كم في عرض البحر مقابل منطقة الاوزاعي في بيروت، وروى شهود عيان ان طائرة هليكوبتر حلقت فوق المكان. وقد وجدت سترة الانقاذ الخاصة بالطيار لاحقاً.

مستوى اسلحة حسم استراتيجي ــ كما حصل في حرب ١٩٦٧ ــ الى اسلحة فتاكة ولكن **تكتيكية**. وهذا يدل على ضياع القيادة الاسرائيلية، وعجزها عن بلورة استراتيجية عسكرية، مضادة للحرب الشعبية الفلسطينية، كما يفسر ايضاً، خطأ النظرة الاسرائيلية للقوات المشتركة على انها جيش نظامي يتأثر، بشكل كلاسيكي، بالاسلحة الثقيلة او بتدمير الجسور او بالحرب الخاطفة الخ... مما دفع القيادة العسكرية الاسرائيلية لاستخدام كل ما في حوزتها من اسلحة متقدمة والقيام بعمليات، مشتركة او مركبة، تؤدي الى تجريد تلك الاسلحة وذلك الجيش، من الجدوى والرهبة. ويلاحظ ايضاً، ارتفاع الكلفة البشرية والمادية والمعنوية والسياسية للحرب، في الجانب الاسرائيلي، وارتفاع كلفة عمليات المواجهة بين الطرفين (أي قتال القوات البرية). وأخيراً ان حرب تموز، كتجربة أو كتمهيد إسرائيلي، تدل على انه لا بد لإسرائيل من مواجهة مباشرة مع الثورة الفلسطينية، في حال مقاتلتها لها.

حرب تموز (يوليو) تكتيكياً

ولا بد من القول انه لم يبرز استخدام تكتيكات او اساليب جديدة كثيرة، بسبب انحصار المواجهة، باسلحة القصف الثقيلة، وجمود المواقع والخطوط الامامية من جهة، وبالطبيعة التدريجية لتطور المعارك، من جهة اخرى. وهذا لا يعني غياب الملاحظات الجديرة بالذكر، حول التكتيك المستخدم من قبل الطرفين، بل العكس. وتتلخص الملاحظات في التالي:

● **اسرائيلياً**

١ ــ الطيران: أ ــ استخدام الطيران بنسبة عالية ضمن عمليات القصف. ب ــ تحليق طائرات مقاتلة، على علو مرتفع باستمرار، لتأمين الحماية ضد طلعات محتملة للطيران السوري. ج ــ استخدام الطائرات للقنابل العادية (زنة ٥٠٠، و٧٥٠ و١٠٠٠ و١٥٠٠ رطل) والصواريخ غير الموجهة، مما يفرض الانخفاض والتدقيق من اجل تحقيق اصابات مؤثرة. د ــ عدم استخدام الرشاشات في رماية تمشيطية، اذ يفترض ذلك الانخفاض والتحليق البطيء نسبياً، ويحتاج الى اهداف محتشدة. هـ ــ عدم استخدام القنابل او الصواريخ الموجهة جو ــ ارض؛ بسبب كثرة تنقل الاهداف الارضية المحتملة، وصغرها واختفائها، وبسبب كلفة استخدام هذه الاسلحة ضد اهداف صغيرة ومتواضعة، كالمدافع المنفردة او الراجمات المركبة على سيارات «لاندروفر». و ــ استمرار تحليق طائرات الاستطلاع لقياس آثار وفعالية القصف ولمراقبة القوات المشتركة ومدفعيتها اثناء المعارك.

٢ ــ البحرية: أ ــ استخدام الزوارق الصاروخية وسفن الكورفيت، في عمليات قصف تقليدية للساحل بهدف تدمير الاهداف المعادية (جسر الزهراني مثلاً) واعاقة التحرك على الطريق الساحلية. ب ــ العمل ليلاً ونهاراً؛ حيث كانت الزوارق تعمل ليلاً اكثر مما تعمل نهاراً، لتشغيل القوات المشتركة على الساحل والهائها بحراسته، ولمنعها من الاستفادة من الظلام للتنقل. ج ــ عدم او قلة استخدام الصواريخ الموجهة سطح ــ

سطح، من طراز «غابرييل» الاسرائيلي (بمختلف نماذجه) و«هاربون» الاميركي، رغم وقوعها في الاصابة، بسبب كلفتها. فكان ان استخدمت المدافع (عيار ٢٠ و٤٠ و٧٦ ملم) ورافعات الصواريخ. د ــ قامت الزوارق بقصف الساحل اللبناني وبمراقبته بشكل متواصل، من اجل خلق ازعاج مستمر ولسد الفراغ في غياب الطائرات. هـ ــ تقديم نيران القصف التمهيدي والداعم خلال محاولات انزال الكوماندوس.

وهنا يجدر التوقف عند عمليتي ضرب بيروت وتدمير الجسور لتسجيل الملاحظات التالية:

□ **في تدمير الجسور:** أ ــ تم ضرب الجسور بواسطة الطائرات التي تتمتع بدقة الاصابة وبقوة نارية هائلة. ب ــ تمت العودة الى الجسور مرات عدة لإعاقة عمليات العبور واعادة البناء، ولمطاردة المدنيين. ج ـ ظل ــ اضافة الى جسر الخردلي ــ جسران مفتوحان هما جسر القعقعية وجسر الحاصباني.

□ **في ضرب بيروت:** أ ــ لم تسبقها غارة وهمية. ب ــ تناوبت الطلعات القتالية على ارتفاع منخفض لضرب الاهداف، والطلعات الوهمية المرتفعة لجذب نيران المضادات وتحديد كثافتها ومصادرها. ج ــ استخدمت الطائرات القنابل العادية والصواريخ غير الموجهة عن ارتفاع منخفض، ولكن خلال التحليق السريع، مما خفض دقة التسديد، اذ اخطأت عدة قنابل اهدافها لتصيب ابنية غير تلك المستهدفة، د ــ كان الاستطلاع السبق وعمل جهاز الاستخبارات، ناقصاً، اذ كانت المكاتب المستهدفة خالية من القياديين. هـ ــ لم تستخدم صواريخ جو ــ ارض الموجهة او حتى القنابل «النركية» او الانزلاقية والتي يجب القاؤها عن ارتفاع، في محاولات تأمين اصابات دقيقة مما يتطلب القنابل العادية نظراً لانخفاض الطائرات المغيرة. و ــ استخدم الطيران القنابل الدخانية التي اطلقها فوق شاطىء بيروت كي تحمل الرياح الدخان الى الداخل، لحجب رؤية بطاريات الاسلحة المضادة للطائرات. ز ــ استخدم الطيران البالونات الحرارية بكثرة، لتفادي صواريخ ارض ــ جو («سام ــ ٧» و«سام ــ ٩»)؛ وكان الالقاء يتم بمعدل بالونين اثنين كل ٥٠٠ متر تقريباً. (١٠ بالونات لكل طلعة خلال الصعود بعد الاغارة). ح ــ استخدم الطيران كتلاً حديدية مؤلفة من صفيحة بحجم لوحة السيارة المدنية، ومثبتة بقطعة معدنية لزيادة الوزن (للتثقيل)، حملتها مظلات صغيرة، بقصد التشويش على الرادار الذي تستخدمه الاسلحة المضادة للطائرات من طراز «سام ــ ٩» و«زس يو ــ ٢٣ ــ ٤» (شيلكا) الموجودة لدى الثورة ولدى قوات الردع العربية. ط ــ مرافقة الزوارق للعملية اذ كان يحمل احدها طائرة هليكوبتر لانتشال طياري الطائرات التي يتم اسقاطها*.

٣ ــ المدفعية: أ ــ كان استخدام المدفعية تقليدياً، وخاصة انه لم تكن هناك قوات برية تقوم بمساندتها. ب ــ انشغلت المدفعية في ضرب الطرق لمنع استخدامها. ج ــ قامت المدفعية بضرب الاهداف المدنية، او السكنية، لارهاقها وخلق البلبلة والنزوح

* سقطت طائرة على عمق ٣ كم في عرض البحر مقابل منطقة الاوزاعي في بيروت، وروى شهود عيان ان طائرة هليكوبتر حلقت فوق المكان. وقد وجدت سترة الانقاذ الخاصة بالطيار لاحقاً.

ولابتزاز الثورة. د ــ قامت المدفعية بالرد على مدفعية وصواريخ القوات المشتركة، اي انشغلت بالقصف المضاد للبطاريات، مما شل فعاليتها في مجالات اخرى. هـ ــ ضربت المدفعية تلك النقاط التي لم يطلها قصف الطيران، او التي يصعب ضربها بالطيران، نظراً لقرب القوات السورية منها (في البقاع الغربي مثلاً).

٤ ــ العمليات الخاصة: أ ــ قلة العمليات التي قامت بها وحدات المشاة او المظليين. ب ــ فشل محاولات الانزال، سواء بواسطة الزوارق او بواسطة طائرات الهليكوبتر، نظراً لاستنفار القوات المشتركة وتغيير مواقعها وسرعة تحرك نجداتها وضعف استطلاع العدو.ج ــ عدم تقدم مجموعات الاغارة الا بعد قصف تمهيدي، علماً ان ذلك لن يبقى على حاله باستمرار مستقبلاً. د ــ محاولة تقديم ٢٥ آلية باتجاه جسر الخردلي، ضمن محاولة مزدوجة، لتقريب المواقع وخلق نقطة تقدم امامية وللاستطلاع بالنيران، الا ان رد القوات المشتركة احبط الهدفين.

● **فلسطينياً**

وفي الجانب الفلسطيني يمكن ملاحظة ما يلي:

أ ــ استخدام الراجمات الصغيرة بداية في ضرب الاهداف الاسرائيلية. ب ــ الارتقاء الى استخدام الراجمات الكبيرة وتحقيق غزارة نيران كثيفة من المدفعية بعد تصاعد مستوى المواجهة. ج ــ استخدام المدفعية في ضرب اهداف خاصة، مثل مرابض مدفعية العدو، او مستعمرة نهاريا، لما تتمتع به المدافع من دقة في التوجيه والاصابة، فيما اطلقت الصواريخ بكثافة عالية ضد المستعمرات لخلق اكبر قدر من الخسائر والذعر والتدمير. د ــ الانتقال السريع والمستمر، للمدافع والراجمات، تفادياً للانكشاف وتحديد الموقع بواسطة طائرات الاستطلاع او الرادار المضاد للمدفعية. هـ ــ انتشار واختفاء القوات غير المشاركة في القتال. و ــ تشديد الحراسة على الشواطىء وفي كافة المناطق المحتملة للانزال. ز ــ تكثيف الوسائط المضادة للطائرات حول الاهداف الرئيسية المحتملة. ح ــ عدم حشد او نقل كميات كبيرة من العتاد، او اعداد ملحوظة من الرجال، خارج مناطق حشدها المعتادة، كي لا يتم اصطيادها فوق الجسور او على الطرق. ط ــ اكتفت القوات المشتركة باستخدام بعض اسلحتها في القصف والدفاع الجوي ولم تخرج بكل ما لديها. ي ــ نجحت المدفعية الساحلية باصابة زورق اسرائيلي، خلال الليل، رغم صعوبة ذلك، نظراً الى بعد الزوارق في عمق البحر، وعدم وجود وسائل تحديد المدى او ضبط الرمي لدى القوات المشتركة. ك ــ التحرك الفوري والسريع والفعال عند وقوع اية محاولة انزال، لتطويقه وابادته، مما افشل كافة محاولات الانزال خلال الحرب.

اساليب مواجهة تكتيكات العدو

١ ــ اساليب ايجابية:

أ ــ تنظيم وتنسيق شبكات الدفاع الجوي كي يتم التركيز الاعلى للقوة النارية المتوفرة من جهة، مع الحفاظ على الاستفادة القصوى من الاسلحة الموجودة من جهة أخرى.

ب ــ خلق الحقول النارية للاسلحة المضادة للطيران ضمن الشبكات المذكورة، وهذا يتطلب التنسيق بين مدافع عديدة، لاغلاق نقاط محددة في الجو. ولامفر من هذا الاسلوب نظراً لغياب الاسلحة المتطورة.

ج ــ تأمين الاتصال بين بطاريات الدفاع الجوي، وحتى بين المواقع القتالية الامامية، بواسطة وسائل اتصال يصعب التشويش عليها من قبل العدو؛ والخيار المفضل هو الهاتف الميداني (العسكري) مع التشديد على اهمية تفقده يومياً.

د ــ تجنب الرماية الفردية لاسلحة الدفاع الجوي، لصالح الرماية الجماعية حفاظاً على البطاريات من انتقام العدو.

هـ ــ عدم اطلاق صواريخ «سام ــ ٧» او حتى «سام ــ ٩» منفردة، او واحدة تلو الاخرى، بل في صليات لتفادي البالونات الحرارية، وهذا يتطلب التنسيق بين ثلاثة رماة على الاقل.

و ــ الرماية على الطيران المعادي ضمن المدى المؤثر او الفعال للسلاح فقط، وخاصة وقت انقضاض الطائرة، او من موقع الى جانب خط سيرها.

ز ــ انشاء كمائن من الدفاع الجوي حول الاهداف الحيوية او المستهدفة، ومثلاً، حول الجسور التي عاد اليها الطيران مرة ومرتين وثلاث، او حول تجمعات الآليات او اللخازن.

ح ــ توزيع الاسلحة المضادة للطائرات الموجودة لدى القوات الامامية ضمن مجموعات، كي تشكل مثلثات او مربعات نارية، بدلاً من تشتيت هذه الاسلحة بين كافة الوحدات او الفصائل او المجموعات، حيث تفقد قيمتها.

ط ــ محاولة تأمين الاسلحة المضادة طراز «شيلكا» (زس يو ــ ٢٣ ــ ٤) لما تتمتع به من قدرة دفاعية مميزة، تجعلها اكثر فعالية، ضمن ظروف القوات المشتركة، من صواريخ «سام» على انواعها.

ي ــ مقاومة الدخان المعادي، الذي يقصد تعمية الدفاع الجوي، عبر الاحتفاظ ببطاريات اضافية في مواقع اخرى تشارك في الرماية، فقط بعد تعطل الاخريات، وعبر الاحتفاظ باحتياط من الوسائط المضادة للطائرات المتحركة يمكنها الانتقال سريعاً، الى خارج منطقة الدخان، لمواصلة التصدي كما حصل خلال غارة بيروت، حين تقدمت المضادات الى الشاطىء، حيث ظلت الرؤية مؤمنة.

ك ــ توفير اكبر قدر ممكن من رشاشات ١٤,٥ و٢٣ ملم و٢٠ ملم، اذ توفرت، لدى القوات الامامية؛ نظرا لفعاليتها الكبيرة، في مواجهة طائرات الهليكوبتر، كما ظهر في حرب الخليج. بل وانها اكثر فعالية في هذا الدور من صواريخ «سام ــ ٧»، نظراً لقصر المسافات عادة، خلال التعامل مع الهليكوبتر.

ل ــ تصعب مواجهة الزوارق دون صواريخ سطح ــ سطح، موجهة بعيدة المدى،

لذا فإن المطلوب هو: ١ ــ استخدام المدفعية العادية في محاولة اقتناص الزوارق، ٢ ــ استخدام راجمات الصواريخ لزيادة احتمال تحقيق الاصابة عبر القصف المشبع، ٣ ــ ارغام الزوارق، بالتالي، على الابتعاد الى عرض البحر، حيث تصبح رمايتها من الاسلحة التقليدية غير دقيقة او مؤثرة، وغير مجدية بالتالي، او تضطر الزوارق الى استخدام الصواريخ الموجهة ذات الكلفة الباهظة.

م ــ يضاف الى ما سبق محاولة الحصول على اجهزة رؤية ليلية او تحديد مدى، اي الحصول على معدات متقدمة بعض الشيء، انما متوفرة في الاسواق ورخيصة الثمن وسهلة الاستعمال. ويشمل ذلك المناظير العاملة على الاشعة تحت الحمراء، للقوات الامامية والكمائن الليلية، وصولاً الى اجهزة تحديد المدى للبطاريات الساحلية ضد الزوارق، مروراً بالعقول الالكترونية «الشخصية» (غير الحاسبات الالكترونية) للمدفعية او الدفاع الجوي. والتي تتوافر بكثرة وباسعار زهيدة.

٢ ــ اساليب سلبية:

أ ــ الانتشار المستمر اثناء النهار تحسباً لهجمات الطيران.

ب ــ نقل المواقع والمعدات باستمرار، كي يفشل العدو في تنفيذ الهجمات المباغتة، او في استخدام صواريخ جو ــ ارض الموجهة او القنابل «النركية» الا بعد انكشاف المواقع، خلال تبادل النيران فقط وليس قبله.

ج ــ الحفر والخندقة والتدشيم. فبما ان الكثير من المواقع او المحاور ثابت ويحتوي على اسلحة ثقيلة، فلا بد من عمل واسع ومتواصل لتأمين اعلى درجة من الحماية، ويتطلب ذلك. ١ ــ قيام كل فدائي بحفر حفرة برميلية لحمايته الشخصية. ٢ ــ قيام المجموعات ببناء دشم محصنة، وخنادق اتصال، والافضل ان تكون مسقوفة لزيادة الحماية، ضد القذائف المنثارية، وللتمويه امام استطلاع الطيران. ٣ ــ بناء المواقع التبادلية للافراد والمنامات والمخازن ومواقع القتال. ٤ ــ استخدام المغر او حفر الانفاق حيث يمكن.

د ــ ممارسة التمويه والخداع بشكل واسع، ويشمل ذلك: ١ ــ اخفاء آثار وجود الفدائيين، من طعام وملابس ونفايات وصناديق ذخيرة واسلحة وصهاريج الماء الخ... ٢ ــ تغطية الآليات والاسلحة الثقيلة والمواقع بالتراب او بالشباك او بغيرها من المواد المتوفرة محلياً. ٣ ــ بناء مواقع وهمية وغيرها حقيقية، انما سرية وتحتوي على اسلحة (مضاد للطائرات مثلاً).

هـ ــ الانتشار الليلي ضمن المحيط الدفاعي للموقع، وبشكل مجموعات، من اجل تطويق الاماكن المحتملة للتقدم او الانزال المعادي.

و ــ استخدام القنابل الدخانية لإخفاء الاهداف الحيوية اثناء قصفها بواسطة الطيران، ويمكن استخدام محركات او مولدات تعمل على الوقود (ديزل او بنزين) لإنتاج

السواتر الدخانية عبر حقن الوقود داخل انبوب استخراج الغازات («الاكزوست» او «الاشكمان»).

الاحتمالات المقبلة

ولا حاجة للتأكيد، ان العمل المسلح للثورة سوف يستمر، داخل الوطن المحتل وعبر الحدود العربية؛ وان اسرائيل ستبادر، بعملية عسكرية مستمرة، من اجل انهاك وتدمير الثورة. الا ان الاحتمالات العسكرية في الفترة القادمة هي:

● **فلسطينياً:** أ ــ تكثيف العمل التنظيمي والعسكري في الوطن المحتل. ب ــ زيادة العمل على خلق بؤر او نوى مقاتلة، تعمل داخل الارض المحتلة، على غرار ما قام به ابطال عملية الخليل والعشرات غيرهم. ج ــ زيادة التسلل عبر الحدود الاردنية في دوريات قتالية، د ــ رفع مستوى القوات خارج فلسطين المحتلة، من حيث التدريب والتسليح والتنظيم، من اجل تلقين العدو اعنف الدروس حين يهاجمها، وللاغارة عليه حين تسمح الظروف.

● **اسرائيلياً:** ان العدو يخطط لعملية استنزاف طويلة الامد، يمكن لها ان تشمل اشكالاً عسكرية عديدة تصل الى مستوى عمليات الاجتياح. والمقصود بالاستنزاف، في هذه الحالة، هو ان اسرائيل تحاول استنزاف القوة العسكرية الفلسطينية من اجل انهاكها جسدياً، ومن اجل ضرب ارادتها السياسية وبالتالي منجزاتها الديبلوماسية. ولذلك، يمكن ان تقوم اسرائيل باعمال صغيرة الحجم، من اجل اخلال توازن الثورة ولكن دون اثارة ردود فعل سياسية، عربية او دولية؛ او باعمال اوسع، بهدف ضرب البنية التحتية العسكرية الفلسطينية، قبل تمكنها من تعزيز نفسها وتقوية دفاعها.

ان الشكلين الممكنين للعمل العسكري الاسرائيلي، في الفترة المقبلة وضمن الظروف السياسية والعسكرية القائمة، هما: العمليات الصغيرة الكثيرة، والعمليات الواسعة او الاجتياح. ولا ينفي اي من الاحتمالين الآخر، بل ويمهد الاول للثاني.

□ العمليات الصغيرة: ويمكن ان تكون هذه العمليات بشكل: أ ــ عمليات القصف المعهودة، انما بشكل مفاجىء او بأوقات غير معتادة. ب ــ غارات الطيران او قصف الزوارق. ج ــ ضرب تجمعات الآليات او الاسلحة الثقيلة. د ــ عمليات القوات المحمولة جواً (بالهليكوبتر). هـ ــ عبور الحدود، سيراً على الاقدام، لضرب قواعد القوات المشتركة الامامية، او داخل منطقة قوات الطوارىء الدولية. و ــ ضرب الجسور مجدداً. ز ــ ضرب مخيمات الشمال. ح ــ تكرار عمليات الانزال، وبأشكال او بمواقع جديدة، مثل السيطرة على نقاط عدة في وقت واحد، او انزال بالهليكوبتر على تلة مشرفة يرافق الانزال بالزوارق. ط ــ استخدام الهليكوبتر الهجومية بدور القتال المباشر، اي ضرب التجمعات او الآليات مثلاً. ي ــ تغيير اساليب الانزال، ومثل على ذلك، الانزال مباشرة فوق الهدف من الهليكوبتر، او الانزال البحري الصامت دون قصف تمهيدي. ك ــ عمليات خاصة، من اغتيالات او عبوات ناسفة او رسائل ملغومة او مسممة او تحويل الطائرات المدنية

بالقوة الخ... ل ــ غارات او عمليات كوماندوس ضد مواقع داخل مناطق قوات الردع العربية، او قريبة منها؛ اذ لا تتوقع هذه المواقع التعرض للهجوم. ويتوقف هذا الاحتمال على رغبة اسرائيل في تهديد سوريا بشكل غير مباشر.

□ العمليات الواسعة او الاجتياح: وهذه تحكمها اعتبارات وضوابط عكسرية هامة:
١ ــ ان قوات الطوارىء الدولية تحتل الآن ٩٠ بالمئة من المنطقة جنوبي نهر الليطاني، اضافة الى منطقة مقابل مرجعيون والخيام، باستثناء وادي الليطاني عند قلعة الشقيف.
٢ ــ كما ان قوات الردع العربية اصبحت قريبة من مسرح العمليات اذ تتمركز في منطقة الريحان وراشيا الوادي، وشبكة صواريخ «سام ــ ٦» تغطي مناطق هذا التواجد ايضاً. ٣ ــ ثم ان مسرح العمليات في اتجاه النبطية يصبح قريباً من مدينة صيدا والشوف. لذلك، فالارجح ان تتخذ العمليات الواسعة او الاجتياح الاشكال التالية:

أ ــ عملية اختراق، او انزال للقوات البرية، لاحتلال مجموعة من المواقع لفترة من الزمن. وذلك يتطلب حشداً من الرجال والامكانيات، وبالتالي امكانية النقل والانسحاب، والثبات في وجه القصف والهجمات المضادة من كافة الاتجاهات، فيما تزود بواسطة الهليكوبتر.

ب ــ عملية انزال مجموعات متعددة، بهدف **السيطرة** على منطقة دون احتلالها او المكوث فيها طويلاً. اي الاستيلاء على عدة مفارق محيطة بمنطقة او بلدة او قرية مثلاً، وعزلها ثم الانسحاب. ويمكن ان يتم ذلك على الطريق الساحلية ايضاً.

ج ــ القيام بعمليات صغيرة، انما كثيرة وفي وقت واحد، تشمل منطقة واسعة؛ حيث يتم خلق الارباك والارهاق لدى اكبر جزء ممكن من القوات المشتركة.

اما المهمة الاصعب بالنسبة الى المخططين الاسرائيليين، فهي كيفية تحقيق عملية اجتياح. اذ ان الاختراق عبر ثغرة الخردلي مسألة صعبة ومكلفة، والاعتماد على هذا الممر الضيق خطير. ولو فكر اي قائد عسكري بذلك لأدرك اهمية السيطرة على كافة المشارف المطلة على الممر، في اقل تقدير، دون ذكر المرابض التي تصب حمم مدافعها على الممر بالرماية القوسية. اي ان مسألة ضمان امن خط العبور والامداد والانسحاب مستحيلة تقريباً. ولكن لا يعني ما سبق، ألاّ يستعمل ممر الخردلي في عمليات خاصة او واسعة، او حتى كأحد روافد عملية اجتياح اوسع.

وما يزيد من صعوبة الاجتياح هو وعورة الارض، وكثافة تواجد القوات المشتركة وتطور تسليحها؛ اضافة الى قرارها بالثبات في المواقع وجعل العدو يدفع اغلى ثمن، من اجل العبور، في حال نجاحه. لذا فمن الممكن ان يتجنب العدو العمليات الصدامية المباشرة، خاصة وانه لن يتمكن من اعطاء دروعه ومشاته المؤللة حرية الحركة. والسؤال الذي تتحتم الاجابة عليه بالتالي، هو: ماذا يريد العدو من الاجتياح؟ والجواب هو ان هدف العدو، اما ان يكون الاكتفاء بابعاد المدافع والراجمات الفلسطينية؛ او الرغبة في تدمير اكبر قدر ممكن من القوات المشتركة.

ان مسألة ابعاد المدافع والراجمات تتطلب التقدم، جبهياً او موضعياً، نحو مواقع محددة، ابرزها منطقة النبطية ــ الريحان. فيمكن ان يقوم الجيش الاسرائيلي بانزال الجنود، بواسطة الهليكوبتر، على المفارق الرئيسية وعلى رأس المرتفعات المسيطرة، فيما تتقدم قواته البرية لاحتلال منطقة الشقيف مثلاً، او الالتقاء بالقوات المنقولة جواً، او باتجاه الريحان او الوادي الاخضر، او عبر منطقة النيجيريين الى جسر القعقعية، مثلاً! للالتفاف من هناك باتجاه النبطية. ولو نجح العدو في ذلك، سيكون قد زاد المسافة بين مرابض القوات المشتركة وبين اصبع الجليل، ليخف ضغط القصف عليه بنسبة مرتفعة. ويمكن ان يحتفظ العدو بمشارف هامة تتيح له ضرب ما تبقى من مرابض قريبة من الحدود، في منطقة الريحان او القطاع الشرقي.

اما عملية تدمير القوات المشتركة او تحجيمها بالاحرى، فالارجح ان تتم في منطقة النبطية، رغم كافة العوائق. والسبب الاساسي في ذلك ليس وجود ممر الخردلي، بل ان احتلال القطاع الشرقي او البقاع الغربي يحمل خطر الحرب مع سوريا، ولا يحمل أملاً حقيقياً، بحصار او عزل القوات المشتركة في اية حال، نظراً لقدرتها على الانسحاب السهل والسريع بضعة كيلو مترات لتصبح في مأمن. ثم ان جيب صور يتطلب اعداداً كبيرة من الجنود والآليات والمدافع، اذا اريد احتلاله، ويصعب انزال الاعداد المطلوبة بواسطة سفن الانزال والهليكوبتر. ولا ينفي ذلك امكانية عزل جيب صور؛ بواسطة احتلال القاسمية مثلاً. فالعدو يملك ١٠ سفن انزال، قادرة على انزال الدبابات، مما يسمح له بانزال سرية آليات، وكتيبة مشاة بواسطة الهليكوبتر، في اللحظات الاولى، والارجح ان يحاول تعزيز القوة، حتى تصل مستوى لواء مشاة مع كتيبة دروع. ويفتح هذا الاحتمال احتمال الاختراق عبر الناقورة ورأس البياضة، على الساحل اللبناني، مروراً بثلاثة حواجز دولية فقط، للوصول الى الرشيدية وصور، بحماية المدافع المنصوبة على تلال شمع.

وتبقى امكانية التقدم في منطقة النبطية، او بالاحرى، استهداف القوات المشتركة الموجودة في قضاء النبطية. والتي تحصل اذا كان الهدف هو الجسور او الطرق المؤدية الى داخل او خارج المنطقة. كما يمكن ان ينقسم الهجوم الى محاور عدة، ومنها احتلال عقدة الريحان بواسطة قوات برية تتقدم عبر الخردلي، او تنزل بالهليكوبتر، واحتلال الشقيف من اجل تأمين خط الامداد، عبر الخردلي، ومن اجل السيطرة على سهل النبطية، والتقدم عبر منطقة الطوارىء الى جسر القعقعية (لتحقيق عنصر المفاجأة) او الانزال بواسطة الهليكوبتر، فوق خط القعقعية ــ الزرارية، من اجل اغلاق النهر وخاصة، من اجل منع التحرك عبر خط ابو الاسود النبطية او العيتانية ــ النبطية. ويمكن الاستعاضة عن ذلك بانزال بحري معزز لاحتلال مفرق الزهراني او منطقة ابو الاسود ــ عدلون، لقطع خط انسحاب النبطية وتهديد صور في آن. ولا بد من توقع عمليات الهاء تتم في مناطق اخرى، بواسطة هجمات وهمية او بواسطة عمليات انزال واغارة مكثفة على الطريق الساحلي.

وهكذا يتضح، مما سبق، احتمال لجوء العدو الى عمليات انزال واسعة، ولا يجب

بنـاء كافـة التوقعـات على ذلـك الاساس، فـالعدو، اذا اراد تجنب التقـدم الجبهي، نحوالنبطية، او اراد تخفيف الضغط عليه، فلا بد له من خلق محاور تقدم اخرى، تشتت القوى المدافعة، من جهة، كما تحاصرها وتمنع النجدات عنها، من جهة اخرى. ثم يستمر التقدم البري بالخرق الجبهي، او بالالتفاف حول النبطية، من جهة الشمال او بموازاة نهر الليطاني من جهة الجنوب (مما يحمي ميسرته)، للالتقاء بالجيوب واكمال الطوق.

لقد اعادت حرب تموز (يوليو) تثبيت مقولات هامة عن طبيعة المواجهة الفلسطينية ــ الاسرائيلية ، وابرز هذه المقولات ان اسرائيل عجزت، حتى الآن، عن تحطيم الثورة الفلسطينية، وظهر، بوضوح، ان اسرائيل لا تستطيع فرض الاستسلام السياسي عـلى الفلسطينيين، كما ظهر ان الظروف السياسية تفعل فعلاً حاسماً، في تحديد امكانية وحدود الحل العسكري الاسرائيلي. مما خلق حالة تشبه التوازن بين الطرفين، رغم عدم التكافؤ عسكرياً، كذلك ثبت ايضاً ان استراتيجية اسرائيل، العسكرية والسياسية، ضد الثورة الفلسطينية هي استراتيجية غير فاعلة رغم مضي ١٦ عاماً على المواجهة. وهذا يعني ان اسرائيل لم تتمكن من مواجهة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية.

تقييم فلسطيني لحرب تموز

سعد صايل:
خلقنا فجوة نفسية بين المواطن الاسرائيلي وقيادته

هذا الحوار، الذي أجراه الزميل بلال الحسن، مع سعد صايل (أبو الوليد)، يمكن اعتباره تقييماً فلسطينياً رسمياً لمعركة تموز (يوليو) ١٩٨١ مع اسرائيل عبر جنوب لبنان، وهو تقييم يبتعد بشكل واضح عن أي تبجح أو ادعاء، ويحاول وضع النصر الفلسطيني الذي تم، ضمن إطار علمي وواقعي.

ولا يكتسب هذا التقييم صفته الرسمية من كون سعد صايل عضواً في اللجنة المركزية لحركة فتح، بل بسبب كونه مسؤولاً عن غرفة العمليات المركزية في الثورة الفلسطينية، وهو بالتالي على اطلاع دقيق على مجريات القتال الذي تم.

والبارز في هذا الحديث، أن صاحبه لايستهين أبداً بكفاءة الخصم، ودقة حساباته، ولكنه بالمقابل، يحدد بدقة، نقطة ضعفه الكامنة في عقيدته الصهيونية وفي أسلوبه التخويفي أثناء القتال، كما يحدد بدقة نقطة القوة لدى الثورة الفلسطينية، كونها ثورة تملك قضية عادلة، وتتبع أسلوب القتال الذي يناسبها، أسلوب حرب العصابات.

س: هل نستطيع علمياً أن نسمي المواجهة الفلسطينية ــ الاسرائيلية في تموز (يوليو) حرباً أم معركة كبيرة، ولماذا؟. وهل بقيت من ناحيتنا ضمن إطار حرب العصابات، أم أنها تطورت نحو حرب نظامية؟.

ج: أنا أعتبر المعركة التي جرت، في تموز (يوليو)، لن تكون آخر المعارك مع اسرائيل، وفي الوقت نفسه، فإن هذه المعركة ليست هي المعركة الحاسمة، في الصراع العربي ــ الاسرائيلي. وأنا أتوقع المزيد من المعارك الأشد قسوة، والأشد اتساعاً

وضراوة، والمعروف عسكرياً، أنه لا توجد معركة تكون صورة طبق الأصل عما سبقها من قتال أو معارك أو حروب. فكل معركة أو حرب تأتي، ويأتي معها جديد.

طبعاً، نحن خضنا القتال، في السابق، مع اسرائيل؛ وكانت العملية العسكرية الكبيرة جداً، عام ١٩٧٨، والتي هي اجتياح جنوب لبنان. والحقيقة، أن ما جرى، في الأسبوعين الأخيرين من تموز (يوليو) ١٩٨١، لم يكن يماثل ما جرى في عام ١٩٧٨؛ بل واجهنا، هذه المرة، شيئاً جديداً وتكتيكاً جديداً، وباعتقادي أن ما أعطى ميزة للقتال الذي جرى، في هذين الأسبوعين، هو فعلاً، الصمود الذي ظهر لدى المقاتل الفلسطيني أمام هذا الهجوم القوي والشرس، والذي كانت قوة النيران فيه، شيئاً بارزاً، إذ كانت تفوق أي مقياس عسكري، وأية مقارنة عسكرية بين طرفين متحاربين. فالمعروف أن الجيش الاسرائيلي يمتلك قوة نيران كبيرة جداً، لكونه جيشاً حديثاً، يمتلك الأسلحة الحديثة والمتطورة. وهو يمتلك، أولاً بأول، ما تمتلكه الجيوش الحديثة من الأسلحة. وعندما أقول: الجيوش الحديثة، فإنني أعني جيوش الدول الكبرى.

فالأسلحة الاسرائيلية التي واجهتنا، في حرب تموز (يوليو)، هي أسلحة أميركية حديثة ومتطورة جداً، تمتاز بدقة الإصابة كما تمتاز بنسبة الإماتة أو الفتك والتقتيل. واستخدام كافة هذه الأسلحة، بالطرق الحديثة التي استخدمها بها الجيش الاسرائيلي، يشكل بالتالي قوة النار التي يمتلكها هذا الجيش، والتي إذا قارنتها بقوة النيران التي تمتلكها الثورة الفلسطينية، فإنها تخرج عن أية مقارنة عسكرية وعن أي منطق.

والحقيقة أنه يمكن القول: إن الذي أبرز صمود المقاتل الفلسطيني، إلى جانب تمتعه بالإرادة الصلبة للقتال من أجل الاستمرار والصمود، هو التكتيك الذي استخدمته الثورة الفلسطينية، بشكل عام، لتغطية تلك الحرب. أولاً: قواتنا ليست قوات نظامية، وإنما أستطيع القول: إنها قوات منظمة. منظمة في وحدات تعرف فيها المسؤوليات والصلاحيات، ولكن أسلوبها في القتال، ما زال هو أسلوب حرب العصابات. والسبب هو أننا إذا قارنا قوات الثورة الفلسطينية بقوات العدو الاسرائيلي، فإن العدو يتفوق علينا، بالعدد وبالمعدات وبالأسلحة الحديثة، يتفوق في كل هذه الوجوه، لهذا لا يزال أسلوب قتالنا هو أسلوب حرب العصابات. كذلك فإن قواتنا لا تستطيع أن تقوم بدور الدفاع المحض، وهذا يعني أنها لا تستطيع إلاَّ أن تقوم بدور الهجوم، وهذه نظرية عسكرية معروفة، سواء في حرب العصابات، أو حتى في الحروب النظامية. إذ المعروف عادة أن الجيوش الصغيرة هي التي تقوم بالهجوم، لأنها لا تستطيع، ولا تملك القدرة على الدفاع.

والأسلوب الذي يستخدم، من قبل الثورة الفلسطينية، ليس سراً وليس له علم جديد. وإنما السرية أن الثورة الفلسطينية تمكنت من استخدام جيد لما يسمى «ديناميكية المعركة».

وهذه الديناميكية هي استخدام النيران والقوات، في الوقت والمكان المناسبين. وفي تقديري، أن قواتنا استخدمت هذا الأسلوب إستخداماً جيداً وبارعاً.

ثانياً: إن قواتنا تمتاز عن العدو بمعرفتها للأرض، فقد عاشت عليها مدة طويلة، وأصبحت المعرفة متوفرة لديها بكل المستويات عن طبيعة الأرض التي يدور القتال عليها وحولها. فالمقاتل في الثورة الفلسطينية يستطيع استخدام هذه الأرض لصالحه، وعامل الأرض عادة عامل مهم جداً في أية حرب وفي أي قتال بين طرفين، وتعتبر طبيعة الأرض «كالموازن»، أي أن من يعرف الأرض أكثر، تكون المعركة لصالحه. إنه في الحقيقة «موازن»، وهو في الوقت نفسه مضاعف للجهود، وهذا العامل متوفر لدى قواتنا، لأن معرفتها بالأرض أصبحت معرفة جيدة ومعرفة مدروسة، معرفة لكل تفاصيل وتضاريس الأرض وكل موانعها. وما يمكن أن تقدمه الأرض من سَتْر لقواتنا، وطرق التقرب السريعة التي توصلنا إلى الأهداف الصحيحة، هذه كلها، في الواقع، أمور مدروسة دراسة جيدة، من قبل قواتنا، ومعروفة على الطبيعة.

أما بالنسبة للعدو، فهو في تكتيكه والأسلوب الذي استخدمه، كانت له خطة تنطوي على ما أعتقد، على أهداف مرحلية: المرحلة الأولى، هو ما تم في الأسبوعين، من ١٠ إلى ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٨١، وهذه المرحلة استهدفت التالي: أولاً، ضرب القيادات ثانياً، ضرب خطوط المواصلات. وثالثاً، ضرب القوات. والحقيقة، أن هذا الأسلوب بهذا التسلسل، هو صحيح في أية خطة عسكرية، وفي الواقع فإن نقاط ضعف الخطة الاسرائيلية هي أنهم اعتبروا قوات الثورة الفلسطينية جيشاً نظامياً، وأن هذا الجيش يتمتع، مثل الجيوش الحديثة، بنظام لوجستيكي معقّد ومتطور. وفي واقع الحال، نحن لا نملك هذه المواصفات. فلقد سبق وقلت: إن قواتنا هي عبارة عن قوات منظمة بوحدات تستخدم أسلوب حرب العصابات ولا تملك أي نظام لوجستيكي معقد، إطلاقاً. وضرب خطوط المواصلات مثلاً، لا يعني لي شيئاً وليس له أي معنى، فأنا لا يعنيني ضرب المواصلات، لأن إدامة قواتنا ــ وقد ثبت ذلك ــ ممكن بوسائل أخرى، مبتكرة ومرتجلة وسريعة، ولا تحتاج إلى وقت، لأنني لست بحاجة إلى النظام الاداري اللوجستيكي المعقد.

أما ضرب القيادات، كما كانت تنوي القيادة الاسرائيلية المخططة ــ باعتقادي أنهم لم يضربوا في بيروت، بدون دراسة ــ فقد وازنوا كافة الأمور في ضرب هذا الهدف، وازنوها عسكرياً وسياسياً، وكانوا يملكون معلومات واضحة. وفي ضربتها لبيروت لم تخرج اسرائيل عن عقيدة القتال الموجودة في الجيش الاسرائيلي، كما لم تخرج عن النظرة السياسية للحركة الصهيونية. وقد وازنت القيادة الاسرائيلية بين ما يمكن أن ينتج من ردود فعل الرأي العام، على تلك الضربة، وما يمكن أن ينتج لو تمكنوا من إصابة القيادات الفلسطينية، وبالتالي، أعتقد أنهم توصلوا إلى قرار بالضربة هذه، بغض النظر، عن ردود فعل الرأي العام؛ وبغض النظر أيضاً، عن الخسائر المدنية التي يمكن أن يُحدثوها.

وبالطبع، كانت النتائج أن القيادات الفلسطينية التي استهدفوها لم تُصب، ولم تتمكن القيادات الاسرائيلية، كما خططت، من تعطيل عمل القيادة الفلسطينية. ولكنها وللأسف تمكنت من إحداث خسائر كبيرة جداً في وسط المدنيين. وأخذوا من ثم يفسّرون هذا بأنه خطأ في استعمال احدى القنابل، أو انحراف بعض القنابل عن مسارها الصحيح

الخ... ولكن في الحقيقة أن هذه التفسيرات كانت تصب كلها في محاولة لتحويل الرأي العام أو لكسبه ولكن الذي حصل هو أن ضرب بيروت كان نقطة حاسمة، في قلب وتهييج الرأي العام العالمي ضد القيادة الاسرائيلية. لقد كانوا يعتقدون أنهم إذا ما توصلوا إلى ضرب القيادات الفلسطينية، وضرب خطوط المواصلات، يسهل عليهم التعامل وضرب القوات الأمامية، وهذه الخطة العسكرية معروفة وهي صحيحة مئة بالمئة، بالنسبة للجيش النظامي، ولكنها غير صحيحة بالنسبة لقوات أسلوبها القتالي معروف بأسلوب حرب العصابات. فقواتنا ايضاً، لم تُصب بأذى. فهي بمعرفتها للأرض، تعرف كيف تنتشر، وتعرف كيف تُجمِّع وتُحشِّد في الوقت المناسب وفي المكان المناسب. ولقد تمكنت قواتنا من توجيه ضربات موجعة للعدو وفي الوقت نفسه، تمكنت من تجنُّب وقوع خسائر في صفوفها. لقد أوقعوا فينا خسائر، ولكن معظمها خسائر مدنية؛ وفي المقابل فإن قواتنا أوقعت أيضاً إصابات في صفوف العدو. وتقديراتنا للخسائر كما يلي: خسائرنا قاربت ٢٥٦٧ إصابة سواء في بيروت أو في الجنوب، وحسب مصادر المعلومات التي وصلتنا فإن خسائر العدو قاربت ١٥٠٠ إصابة. ولأول مرة في تاريخ الصراع العربي ــ الاسرائيلي استطعنا أن نُشعر الاسرائيلي أو نُفهمه معنى الحرب. في المعارك السابقة كان المواطن العادي الاسرائيلي، يسمع بالحرب وهو يعتقد، أنه بمجرد قيام الحرب فإن جيشه هو المنتصر، ولذلك فهو مطمئن، ولهذا لم يكن يعاني معاناتنا، وما جرى في حرب تموز (يوليو) ١٩٨١ هو أن المواطن الاسرائيلي شعر بمعاناة الحرب، وشعر ماذا يعني النزوح، وشعر ماذا يعني الالتجاء والجلوس في ملاجىء لمدة طويلة، وبالتالي فإن هذا المواطن الذي تفرض عليه، ولأول مرة، ظرف هذه الحرب، شعر بالضيق.

أما ما كان من استهداف القيادة الاسرائيلية، للفصل وخلق الفجوة بين الجماهير اللبنانية والفلسطينية من جهة، والثورة الفلسطينية من جهة ثانية، فإن ذلك باعتقادي، انقلب رأساً على عقب. فقد تمكنا نحن من خلق فجوة بين المواطن الاسرائيلي والقيادة الاسرائيلية، وهذا في الحقيقة ما حصل في كل المستعمرات المنتشرة في شمال فلسطين، خاصة، وأن تلك القيادة الاسرائيلية، كانت ملتزمة بوعود للمستوطنين (لن تسمعوا القصف الفلسطيني بعد الآن). وما تم، في تموز (يوليو)، برهن العكس، فرغم كل قوة النيران التي يمتلكها العدو، والتي وجهها ضد قواتنا؛ ورغم أصناف الأسلحة التي استخدمت ضد هذه القوات، فقد خلقنا حالة نفسية، لدى المواطن الاسرائيلي في المستوطنات، مضادة للقيادة الاسرائيلية. وهذا، في إعتقادي، إنجاز جيد وإنجاز عظيم. لماذا؟. لأن الحرب، أي حرب في الدنيا، يمكن أن أسميها نصراً. إذا حققت أحد عنصرين: إما الحالة النفسية، وإما الحالة المادية. وأعتقد أنه خلال هذه الفترة البسيطة، خلال أسبوعين من القتال. حققت قوات الثورة الفلسطينية، بحجمها الصغير، شيئاً من الحالة النفسية لدى المواطن الاسرائيلي، ومثلاً، في حرب ١٩٦٧ التي جرت بين الجيوش العربية والجيش الاسرائيلي، لا أعتقد أن إسرائيل حققت نصراً، نقدر أن نسميه نصراً مادياً، في الحقيقة أن ما حققته اسرائيل في تلك الحرب كان نصراً نفسانياً. لماذا؟. لأننا إذا ما جمعنا الخسائر التي طرحت على الأرض، فهي لا تكاد تذكر. وهذا يعني أنه

لم يحصل قتال بمعنى القتال، وما حصل أن الحالة النفسية التي تولدت عام ١٩٦٧ عند الجيوش العربية، هي في الحقيقة التي حققت النصر للجيش الاسرائيلي. وأقول، بكل تواضع: إن القوات الفلسطينية الصغيرة، تمكنت فعلاً من إحداث شيء من هذا لدى المواطن الاسرائيلي. فقد كنا ونحن نراقب باستمرار وبدقة، هذا الموضوع، نلاحظ أن المواطنين الاسرائيليين سكان المستعمرات الشمالية، لا يرغبون أن يقوم أي سلاح من أسلحة الجيش الاسرائيلي بالرد. وكانوا يجهرون بالقول: ما الفائدة ستقومون بالرد الآن، وبعدها سيردون عليكم. هذه الحقيقة ولدت حالة نفسية خاصة، وهذه الحالة النفسية هي عادة الشيء المطلوب في الصراعات، وهو شل قدرة الطرف الآخر عن الاستجابة لردة الفعل.

س: ما هي طبيعة التطور الذي طرأ على تلسيح القوات الفلسطينيـة في المعركة الأخيرة؟

ج: أصبحت قواتنا تملك بعض قطع المدفعية والمدفعية الصاروخية وفي الحقيقة فإن استخدام مثل هذا السلاح لا يتناقى وأسلوب حرب العصابات، كما أعتقد، خاصة، وأننا نقابل عدواً يتمتع ــ كما قلت ــ ويملك كل ما هو متطور وكل ما هو جديد في العالم. إذاً، لابد أن يكون بين أيدينا شيء نستطيع بواسطته، من خلال التركيز الصحيح، ومن خلال الاستخدام الصحيح، من توجيه ضربة تحدث أيضاً بعض التأثير على هذه الأسلحة التي يمتلكها هذا العدو. فمثلاً، يخـــرج عـن أي مـوقف أن نستمر في استخدام البندقية العادية مقابل طائرة الـ ف ــ ١٦ التي يستخدمها العدو، وتصوري أن الثورات التي سبقتنا، وخاصة الثورات التي حصلت على استقلالها وعلى الانتصار، كثورة فيتنام، كانت تستخدم أفضل الأسلحة الحديثة. وأعداد الطائرات التي أسقطت في فيتنام معروف لدى نظام فيتنام ولدى العالم. وأصبح معروفاً أن فيتنام كانت تستخدم أسلحة متطورة ضد الطيران الأميركي، كما كانت تستخدم أسلحة متطورة أيضاً، ضد القوات البرية. ومن هنا فإن وجود أسلحة متطورة، لا يتناقى مع قوات تستخدم أسلوب حرب العصابات، شرط أن تكون لهذه الأسلحة بعض المميزات، مثل خفة الحركة وسهولة التنقل فيها. إذ لا بد من ذلك لأن قوات حرب العصابات، هي قوات متحركة، كما قلت. فلا نستطيع أن نقف موقف المدافع، لأن العدو يفوقنا في العدد وفي التسليح. ولهذا لا بد من استعمال الأسلوب التحرك، وهذا ما فعلته قواتنا طيلة قتال الأسبوعين الأخيرين من تموز (يوليو) ١٩٨١. فلقد كنا نجمّع نيراناً كثيفة وثقيلة على أهداف معينة في مكان مناسب وفي وقت مناسب.

هذا باختصار ما كنا نفعله، وكانت هذه الضربات تعطي نتائجها القوية، وهـذا الأسلوب لم يتعوده الاسرائيليون منا من قبل، فلقد كانت الأساليب السابقة عبارة عن رمايات خفيفة ليست لها أية كثافة، ولذلك لم تعط نتائج ملموسة وسريعة، أما الأسلوب الذي تم في قتال تموز (يوليو) فقد كان يختلف حقيقة، عما سبقه من أساليب، بالعدد القليل الذي نمتلكه من المدفعية والمدفعية الصاروخية. لقد كنا ــ كما قلت ــ نصب قوة نيران جيدة على الهدف المعين. وهذا ما أعتقد أن العدو نفسه قد لمسه، وكذلك سكان المستعمرات.

س: قلت أن معركة تموز كانت المرحلة الأولى في التخطيط الاسرائيلي، ما هي في تصورك المرحلة الثانية المنتظرة؟ ما هو الجديد الذي تتوقعه من اسرائيل؟

ج: من جهتي، فإنني أتوقع المرحلة الثانية من الخطة الاسرائيلية. وهي تفكير جدي باجتياح جنوب لبنان. البعض يخالفني هذا الرأي، على أساس أنه توجد بعض الموانع، مثل وجود قوات الطوارىء الدولية، والظروف الدولية الخ... ولكنني أعتقد هذه الخطة عملياً ومن الناحية العسكرية، هي خطة موجودة لدى القيادة الاسرائيلية، وأن تنفيذها له مداخله العسكرية، إذ يمكن أن تستغل اسرائيل الفجوة، التي رفضت، من خلال عميلها سعد حداد، أن تكون تحت سيطرة القوات الدولية. وهذه الفجوة يبلغ اتساعها حوالي ٨ كلم، وهي تقع بين منطقة بلاط شرقاً إلى بلدة الطيّبة غرباً؛ ويمكن استخدامها من قبل القوات المدرعة، البرية والمشاة.

وكذلك، فأنا أتوقع عملية برمائية من جهة الغرب، وهذا هو الجزء الثاني من المخطط الذي يمكن أن تقوم اسرائيل بتنفيذه، عندما يكون الظرف الدولي، الذي ينتظره الاسرائيليون، مناسباً لهم. وفي اعتقادنا، وهذه هي الحقيقة، أن أية عملية عسكرية كبيرة تقوم بها اسرائيل، تأخذ مسبقاً، الموافقة الأميركية عليها؛ وتوقعاتنا أن موضوع لبنان، أعني موضوع الاجتياح العسكري، سيكون من ضمن المواضيع التي ستبحث في اجتماع رئيس الوزراء الاسرائيلي والأميركي ريغان.

س: قلت أن خطأ القادة الاسرائيليين هو قولهم أنهم يريدون ضرب البنية التحتية والقاعدة اللوجستية لمنظمة التحرير، وأن هذه، كما قلت، ليست موجودة لدى الثورة الفلسطينية، بالشكل الذي توجد فيه في الجيش النظامي ولكن القادة الاسرائيليين ركزوا على هذه النقطة، فهل أن تركيزهم عليها نابع عن تجاهل عسكري للوقائع، أم هو رغبة في إظهار أنفسهم أمام المواطن الاسرائيلي بمظهر من حقق انتصارات كبيرة، كما ادعى تسيبوري ووزير الدفاع؟

ج: الحقيقة، أن أسلوب الجيش الاسرائيلي الذي تعودناه، طيلة الصراع، هو أن الجيش يبالغ دائماً، في الرد. بمعنى أن الهدف الذي يحتاج إلى ضربة بالمدفع، أو بالرشاش، يسارع الجيش الاسرائيلي، مبالغة في استعمال السلاح، إلى ضربه بواسطة الـ ف ـ ١٦. وهذا مبالغة حقيقية، وأسلوب قديم يمارسه الجيش الاسرائيلي. فهو يعتقد أن هذا الأسلوب يحقق نوعاً من الذعر لدى الخصم، ويعطي نتائج أسرع. وهذا ما وقع فعلاً، مبالغة فوق الحد في استعمال الأسلحة خلال حرب تموز (يوليو)؛ لدرجة أن هذه الأسلحة فقدت في اعتقادي ميزتها.

أنا لا أعتقد أن الحل المناسب، لضرب مدفع منفرد، هو القيام بغارة جوية. لا أعتقد عسكرياً، أن هذا هو الحل المناسب. كما لا أعتقد أن القيادة الاسرائيلية غبية، إنها ليست غبية؛ وهي تعرف كل هذه المسائل العسكرية البديهية، ولكنها مصممة على المبالغة في استخدام الأسلحة، فهي لا تزال تعتقد أن هذا الأسلوب يحقق النصر السريع

والنتائج الحسنة. ولحسن حظنا أننا تعوّدنا هذه الأساليب، من خلال الصراع، وعرفناها. فأصبحت بالنسبة لنا شيئاً عادياً. فلقد بلغ بهم الأمر أن يوجهوا طائرة مقاتلة لملاحقة مقاتل فرد من مقاتلينا. وهذه في اعتقادي مبالغة في حجم استخدام السلاح، الغاية منها الوصول السريع والحاسم إلى نتائج، وبث الذعر والتشويش في الجانب الآخر، ولكن، كما نلاحظ، نحن تعودنا هذا الأسلوب فلم يعد يعطي النتائج التي يتوقعها العدو.

س: ما هي الاجراءات التي اتخذت لكي يستطيع المقاتل الفلسطيني استخدام الأسلحة الجديدة، بشكل فعّال؟

ج: نحن نعتمد برنامجاً تدريبياً متواصلاً، لكل قواتنا. وهذا البرنامج التدريبي تقوم بتنفيذه عدة جهات، كما تمكنا من بناء وتشكيل مؤسسات تدريبية للثورة الفلسطينية. وهذه المؤسسات تقوم بالتدريب بكل أنواعه وفي كل مراحله، سواء التدريب الفردي للمقاتل المستجد الذي يدخل الثورة حديثاً، والتدريب على الأسلحة الجماعية، وكذلك التدريب على أسلوب قتال حرب العصابات، وبعض التدريب العسكري على الأسلحة المتقدمة، خاصة الأسلحة الثقيلة، كالمدفعية والمدفعية الصاروخية. كما أننا نستعين، في التدريب، بالدول الشقيقة والصديقة.

والغاية من التدريب، هي الاطلاع على كل ما هو جديد وعلى أساليب القتال الجديدة، سواء الأساليب المتبعة في الحروب النظامية، أو الأساليب الحديثة المتبعة في حرب العصابات. وفي اعتقادي، أن هذه البرامج التدريبية بدأت تعطي نتائجها الملموسة في المعارك التي حصلت وتحصل مع العدو الاسرائيلي. ذلك أن كوادرنا بدأت تدخل أعلى المعاهد العسكرية في العالم، وصارت لنا مقاعد دائمة في كليات الأركان المختلفة، وهذه المقاعد تُعطى لنا كل عام؛ كما أن لنا مقاعد تدريبية مختلفة، في دورات عسكرية مختلفة، سواء منها الفنية، أو الدورات القتالية العادية. وهذا، في الواقع يساعد مساعدة فعّالة، بل أستطيع القول: انه الركيزة لأي قوات. لهذا فإننا نولي هذا الموضوع اهتماماً كبيراً جداً، لهو يأخذ الكثير من الجهود، والكثير من الأموال؛ وهذا ما نحن على استعداد دائم لبذله.

س: هل كان هناك، أثناء المعارك، تنسيق عسكري بين الفصائل الفدائية؟

ج: طبعاً، هذا شيء بديهي. ونحن، داخل الثورة الفلسطينية، لنا أطر قيادية عسكرية مشكّلة منذ زمن، وأعلى هذه الأطر هو المجلس العسكري الأعلى الذي تتمثل فيه كل التنظيمات العسكرية الفلسطينية. ومن واجبات هذا المجلس، وضع الخطط القتالية، وإعطاء التوجيهات المستمرة لقيادات المناطق العسكرية، وفي الوقت نفسه، وهذا مهم ذكره، نعتمد أثناء القتال، أسلوب اللامركزية. وهذا الأسلوب يعني أن أي قائد، في أي موقع له مطلق الصلاحيات في تحمّل المسؤولية، وفي تحمّل النجاح أو الفشل في منطقته. ومن هنا فإن لهذا القائد كامل الصلاحيات، في استخدام كافة الوسائل المتوفرة لديه، لمواجهة العدو ولتحقيق النصر لقواته، ضمن موقعه، والحفاظ، في الوقت نفسه، على المقاتلين الموجودين بإمرته. وهذا أسلوب من الأساليب الأخرى التي بدأنا نلمس نتائجها الإيجابية أيضاً، في كل معركة تحصل بيننا وبين العدو. كما أن هذا الأسلوب، لا يستخدم

فقط، في حرب العصابات وإنما يمكن استخدامه، أيضاً، في الحرب النظامية. ولطبيعة حرب العصابات، فإن هذا الأسلوب يطبق فيها، بشكل أفضل، وبشكل واقعي أكثر.

س: كانت تبرز دائماً أثناء المعارك مع اسرائيل، مشكلة ضعف الاتصال بين القيادة، وبين العناصر في المواقع. فهل قطعنا شوطاً في معالجة هذه المسألة، من خلال المعركة الأخيرة؟

ج: الحقيقة، وبكل تواضع، أقول: ان قواتنا أصبحت الآن تملك شبكة اتصالات جيدة، وهي تستخدم أساليب مخابرة جيدة و مضمونة. وهذه، في الحقيقة، أصبحت من وسائل السيطرة الأكيدة. ولهذا، أستطيع القول: إننا نملك الآن، شبكة مواصلات أعطت نتائج ملموسة، وإضافة إلى ذلك تتواجد باستمرار مع قواتنا، بدائل لهذه الشبكات؛ بحيث يمكن لأية قيادة من القيادات الرئيسية في الثورة، أن تتصل بأي موقع من مواقعنا.

س: بعد الغارة الاسرائيلية على بيروت، برزت دعوة إلى نشر الصواريخ في العاصمة اللبنانية، فهل يمكن للمقاومة أن تضع خطة، لنشر الصواريخ، تواجه بها الطائرات الاسرائيلية؟ أم أن هذه مهمة تفوق إمكانياتها، ويجب أن تتولاها جهات عربية؟

ج: إن مواجهة الطيران الاسرائيلي، لا تفوق إمكانيات الثورة الفلسطينية، إنما مهمة مواجهة كل ثقل الجيش الاسرائيلي، أصبحت مهمة تفوق طاقة الثورة الفلسطينية، خاصة، في ظـل الصمت العـربي بسبب الحال المتردية للعلاقات بين الدول العربية، وكذلك بسبب عدم فتح الجبهات العربية في وجه الثورة الفلسطينية. وهذا ما نحن حريصين عليه. فنحن نريد أن نوسع الرقعة الجغرافية للصدام مع العدو، بحيث لا تقتصر فقط على لبنان. وقد جرت لنا محاولات، خلال القتال في تموز (يوليو). وأعتقد أن قضية إيجاد شبكة دفاع جوي قوية، للدفاع عن لبنان، هي مهمة تفوق، في الواقع، قدرة الثورة الفلسطينية. وفي اعتقادي أنها يجب أن تكون أولى الواجبات القومية العربيـة، تجاه لبنـان ــ وتجاه المخيمات الفلسطينية فيه، والتي أصبحت هدفاً دائماً للعدوان الاسرائيلي المستمر.

ولقد سمعنا، أن بعض الدول العربية (الجماهيرية الليبية)، عرضت على لبنان تقديم شبكة دفاع جوي له، فأتمنى أن يتم هذا الموضوع، ومهما قيل سياسياً من أن شبكة الدفاع الجوي تغري العدو أو أنها تُعتبر دعوة له لاحتـلال لبنان، فهـذا ليس صحيحاً، ولن يردع العدو إلاّ بالقوة. ونحن كعرب نملك الحق، فقضيتنا قضية حق وقضية عادلة، وفي الوقت نفسه نملك القوة، ولكن للأسف، قوانا مبعثرة؛ وحتى الآن، لم نتمكن من توحيد هذه القوى، لاستخدامها في سبيل حقنا العادل في قضيتنا لنصل فيها إلى نتائج ملموسة.

س: قلت: إن اسرائيل يمكن أن تفكر، في المرحلة المقبلة، باحتلال جنوب لبنان؛ هذا يعني أن اسرائيل مستعدة لكسر وقف إطلاق النار. ففي حال من هذا النوع، ما هو الدور العربي المطلوب لمواجهة هذه المرحلة؟

ج: في اعتقادي أن الدور العربي المطلوب واضح. فأولاً، لابد من الرد على العدوان الاسرائيلي من فتح كل الجبهات العربية، أي لابد من فتح كل الجبهات العربية أمام الثورة الفلسطينية التي أثبتت، رغم صغر حجمها ورغم تواضع إمكانياتها، انها قادرة على ضرب العدو وإيلامه، كما أنها قادرة على فرض خسائر عليه. طبعاً، إن الواجبات القومية كثيرة ومتعددة، ولا أتصور عربياً ناسياً أو جاهلاً لهذه الواجبات. فالمعروف أنه لابد من التصدي للعدو ورد عدوانه عن الأراضي العربية، كما أنه لابد، في الوقت نفسه، من تقديم المساعدة الحقيقية والجدية للثورة الفلسطينية. ومن الظلم أن يكون العدوان الاسرائيلي — وللأسف — هو العامل الرئيسي والحاسم الذي يقوم بدور التوفيق بيننا كأمة عربية. وأن تصبح كل العوامل الايجابية التي نملكها معطلة. فمن الأجدر والأجدى لهذه الأمة أن تتناسى كل الخلافات الموجودة، وأن تنظر إلى ما هو مقبل وإلى التهديد الدائم لها. والذي أصبح حقيقة واقعة بعد ضرب المفاعل النووي العراقي. إذ ليست، في الحقيقة، لدى القيادات الاسرائيلية حسابات أن هناك دولة مواجهة أو دولة مساندة والخ... فالأمة العربية، أصبحت كلها مستهدفة بكل مقدراتها وطاقاتها وثرواتها. فعلى الأقل، ومن باب الحفاظ على ثرواتنا، كعرب، لابد من التصدي لهذا العدو. والتصدي لايمكن أن يكون بأساليب سلبية، كما كان سائداً في لبنان مثلاً من أن قوة لبنان في ضعفه، فهذا ليس صحيحاً إطلاقاً. وعدونا ليس مستعداً للارتداع؛ والدليل على ذلك ما يجري الآن في أكبر دولة عربية (مصر). انها تتعرض من خلال تعاملها مع العدو إلى إذلال يومي مستمر يمس كل مواطن عربي، وكل مواطن مصري. فعدونا لايرحم، والأساليب السلبية لاتجدي معه نفعاً، حيث أنه لايؤمن إلاَّ بالقوة، ولذلك لايمكن أن يرتدع إلاَّ بها.

س: على ضوء كلامك هذا، وعلى ضوء أن مؤتمر القمة العربي سينعقد قريباً، ماهي المطالب المحددة التي يمكن أن نطلبها من هذا المؤتمر؟ هل نطلب منه مثلاً إرسال قوات إلى لبنان، أم نطلب أن يستعمل ثرواته في المعركة، أو غير ذلك من المطالب المحددة التي تراها؟

ج: في اعتقادي أن ما يمكن أن ينظر إليه مؤتمر القمة العربي؛ بل ما يجب أن ينظر إليه ويبحث فيه، هو وضع اسراتيجية عربية حقيقية موحدة لمواجهة العدوان الاسرائيلي. ويمكن أن يُسهّل البحث في هذا، أنه أصبح مفهوماً لدى الأمة العربية، أنه لاتوجد خطوط حمراء ولاتوجد محاذير أمام العدو الاسرائيلي، أي أن أية دولة عربية، يحتمل ضربها من قبل اسرائيل، فلا بد إذاً من وضع استراتيجية عربية شاملة، أولاً، لصد العدوان الاسرائيلي، وثانياً، لحماية الثروات والطاقات والأراضي العربية، لدعم الحق الفلسطيني، من خلال دعم منظمة التحرير الفلسطينية التي هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، والتي تتعرض الآن لحملة صهيونية، ولمخطط صهيوني جديد يحاول الفصل بين فلسطينيي الداخل وفلسطينيي الخارج، كما يحاول تجاهل أو إنهاء منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة لهذا الشعب، من خلال تفكير العدو، بأنه قادر على خلق مجموعات فلسطينية تقبل بمحادثته، من خلال المشروع المطروح (مشروع كامب ديفيد). والحقيقة هي أننا كلنا ثقة بأبناء شعبنا في الأرض المحتلة، فنحن لسنا غرباء عنهم، بل

نحن منهم. وحتى الآن، برهن أبناؤنا في الداخل، أن أطراف كامب ديفيد لن يستطيعوا، بكل ثقلهم وضغوطاتهم وترغيباتهم، أن يجدوا إنساناً فلسطينياً واحداً، يفاوضهم، أو يكون على استعداد للتفاوض معهم، في مشروع الحكم الذاتي الذي يحاولون فرضه عليهم.

وهذا الشعب، يحتاج إلى الدعم من الدول العربية، فالدعم الحقيقي الذي يقدم لهذا الشعب هو دعم ضئيل جداً، إذا ما قورن بالضغوطات التي توجّه إليه لمحاولة تركيعه. ولا بد من إعطاء ذلك أولوية، على كل نواحي التصدي للعدو، ونحن كعرب نتمتع بالصبر، ونستطيع أن نصبر أيضاً. والحقيقة أنني متفائل جداً. فالوقت معنا، ولا بد أن يرجع لنا حقنا، علماً أن هذا الحق لا يمكن أن يرجع وأن الوقت سيضيع سدى إذا لم نضاعف جهودنا، في هذا الاتجاه، لرد هذا العدوان ودحره نهائياً.

س: خلاصة التحليلات الاسرائيلية وخلاصة التحليلات الدولية، أننا حققنا، في هذه المعركة، نصراً بدرجة معينة. بعض الأطراف يحاول أن يطرح صيغة للتعامل مع هذا النصر، وهذه الصيغة نتيجتها لغير صالحنا ــ نتيجتها الاعتراف بإسرائيل وبدء التعامل معها ــ ما هو في رأيك الأسلوب المطلوب منا اتباعه للاستفادة من هذا النصر؟

ج: من خلال ما جرى أثناء حرب تموز (يوليو)، تمّ تحقيق شيء كانت القيادات الاسرائيلية المتعاقبة تتجاهله دائماً بتعنّت. إذ المعروف أن القيادات الاسرائيلية لا تعترف بالشعب الفلسطيني ولا تعترف بأن لهذا الشعب حركة ثورية نضالية، حركة تحرر وطني. ولكن الذي ثبت، خلال حرب تموز (يوليو)، وبغض النظر عن الأسلوب الذي تم به وقف إطلاق النار، أن القيادة الاسرائيلية أُجبرت على وقف إطلاق النار، مع من! مع الشعب الفلسطيني، مع الثورة الفلسطينية، هذا ما ثبت في حرب تموز (يوليو). فقد كانت القيادة الاسرائيلية، تتجاهل دائماً، وجود هذا الشعب ووجود الثورة الفلسطينية أو منظمة التحرير الفلسطينية، فتمكنت المنظمة، فعلاً، من فرض الاعتراف، على اسرائيل وأُجبر العدو على وقف إطلاق النار.

ويجب أن نعرف لماذا أوقف العدو إطلاق النار؟

كما قلت، فإنه لأول مرة في تاريخ الصراع، بدأ المواطن الاسرائيلي يشعر بمعاناة الحرب. فضرب المستوطنات أو المستعمرات في شمال فلسطين خلق قضية داخل المجتمع الاسرائيلي. من هنا جاءت موافقة اسرائيل على وقف إطلاق النار، كما أن الخسائر التي وقعت في صفوفهم (١٥٠٠ إصابة في المنطقة الشمالية من فلسطين) والأضرار المادية والاقتصادية التي تكبدوها باعترافهم (خسارة موسم السياحة في المستعمرات الاسرائيلية في شمال فلسطين مثل «نهارية» وغيرها) هذه أيضاً أسباب فرضت على العدو وقف إطلاق النار، وليس كما يشاع من أن وقف إطلاق النار جاء بسبب الرأي العام أو بسبب الضغوطات الدولية أو الخ... يجب أن نعرف أنه حتى الدول القوية الكبيرة تمر عليها أوقات لا تستطيع فيها، أن تستخدم كل قوتها، وتكون عاجزة عن استخدام تلك القوة؛

الحرب دليل على هذا ما حدث مؤخراً من عجز أميركا عن استخدام قوتها، في موضوع الرهائن في ايران. إذ لا تمكن مقارنة القوة الايرانية بالقوة الأميركية، ومن الواضح أن أميركا كانت مشلولة وعاجزة عن استخدام قوتها هناك، وهذا الشيء وارد وقد يحصل مع أميركا ومع غيرها.

وفي اعتقادي، أن منظمة التحرير الفلسطينية حققت بعض المكتسبات من خلال معركة الأسبوعين، في تموز (يوليو) وأهمها:

١ ــ فرض الاعتراف بها وبقواتها العسكرية؛ بحيث أصبحت القوات العسكرية الفلسطينية معترفاً بها في العالم، أنها قوات متنامية وقادرة على لعب دور في الصراع العربي ــ الاسرائيلي.

٢ ــ إن منظمة التحرير الفلسطينية اكتسبت احترام العالم، بالإحساس الذي ترسّخ في المحافل الدولية ولدى الرأي العام العالمي، بأن هذه المنظمة هي منظمة مسؤولة، تحترم القوانين الدولية وتولي النواحي الانسانية اهتماماً كبيراً جداً، وذلك بتجاوبها مع الدعوة لوقف إطلاق النار الذي حصل، والتزامها به، في الوقت نفسه.

س: سؤال أخير عن المشاركة اللبنانية في القتال إن على صعيد قوات الحركة الوطنية، أو على صعيد المواطنين في جنوب لبنان؟

ج: القتال الذي جرى هو قتال القوات المشتركة، والقوات المشتركة تعني: القوات الفلسطينية ــ اللبنانية. فهذه القوات شاركت كلها بشقيها: الفلسطيني واللبناني.

أما المواطنون، فأعطي مثالاً على مشاركتهم في القتال: أنا لا أملك سلاح مهندسين، لبعد عملية تدمير الجسور وشبكات الطرق التي قام بها العدو، استعنّا بالمواطنين وبما يملكون من معدات سواء سيارات نقل أو جرافات، أو آلات أُخرى ثقيلة مختلفة؛ وذلك لعمل ممرات، وبسرعة، بدل الجسور التي دمرها العدو والتي تمكنا من إتمامها بوقت قصير. وبدأت السيارات تمر عليها مباشرة بعد تدمير الجسور. وقد حاول العدو مرة أخرى تدمير هذه الممرات المبتكرة من قبل المواطنين، فعاود المواطنون ترميمها وبناءها، فكانت هذه عملية تحدٍّ جماهيري للعدو. وكانت حقيقة بارزة خلال حرب تموز (يوليو) العدو يهدم الممرات فيقوم المواطنون اللبنانيون بإعادة بنائها، حصل ذلك بالتعاون مع الثورة الفلسطينية، وهذا ما يعتبر نجاحاً لنا جميعاً، وفي اعتقادي أن المواطنين قدموا الشيء الكثير، سواء بالنسبة للمقاتلين في الثورة الفلسطينية والقوات المشتركة، وسواء في مبادرتهم مع الثورة الفلسطينية، إلى ترميم الطرق وإصلاحها وتسوية الأمور. ولما ضربت إسرائيل مصفاة الزهراني، كانت هنالك أيضاً مساعدة شعبية، تمثلت في إعادة إصلاح بعض الخزانات والأنابيب التي تفجّرت وفي استمرار تدفق المحروقات إلى بيروت وغيرها، وهذا قليل من كثير مما قام به المواطنون اللبنانيون.

لقد أثبتت الجماهير أنها معطاء، وأنها على استعداد دائم للعطاء كلما حققنا لها شيئاً من الانتصار. وأمام هذه الوقفة الجماهيرية، رغم الخسائر التي أصابت الكثيرين،

لا يسع الانسان إلاّ أن ينحني، أمام هذه الجماهير التي أثبتت أنها جماهير صادقة، ومناضلة وصامدة في الوقت نفسه.

ولقد قمنا، من طرفنا وقدر المستطاع، بما يساعد هذه الجماهير على الصمود، خاصة في الجنوب. فعندما تدمرت الجسور، وكان لذلك أثر سيِّء على المدنيين، بقيت كافة المنتجات الزراعية في الجنوب على أرضه. فتداركنا الوضع، وقمنا بشراء كامل الانتاج الزراعي من الفلاحين، ووزعناه على المنكوبين في بيروت، وعلى الجماهير وعلى قواتنا. كذلك قمنا بإيجاد مساكن للمنكوبين، في بيروت وفي الجنوب. وقد فوّتنا على العدو بهذه الإجراءات، فرصة كبيرة. إذ كان يستهدف إحداث شرخ بين الجماهير اللبنانية والثورة الفلسطينية، وكان ما حدث واقعياً هو العكس.

تقييم اسرائيل لنتائج حرب تموز:

فشلنا عسكرياً وسياسياً

حنه شاهين

اثارت الحرب الاسرائيلية ــ الفلسطينية الاخيرة، وما اسفرت عنه من نتائج سلبية بالنسبة لإسرائيل، على الصعيدين العسكري والسياسي، ردود فعل واسعة تركزت في معظمها على انتقاد الاسلوب العملياتي الذي دارت به، وعلى التطورات السياسية التي رافقتها، ومن ثم تقديم النصائح بشأن ادارة الحرب المقبلة، ضد الفدائيين، «كي لا تقع اسرائيل في الخطأ مرة اخرى». اي ان ردود الفعل والآراء الاسرائيلية حول هذه الحرب، لم تكن تهدف الى معارضتها مبدئياً، وانما الى كشف عيوبها من اجل ادارة «حرب افضل»، ضد الفدائيين، مستقبلاً، بما يخدم سياسة اسرائيل، الرامية الى «تصفيتهم».

كانت نتيجة الحرب «تعادلاً» بين اسرائيل والفلسطينيين. وهذا ما اعلنه قائد المنطقة الشمالية، سابقاً، افيغدور بن ــ غال الذي استقال مؤخراً من منصبه، عشية وقف اَطلاق النار.الا ان هذا «التعادل» يُعتبر تقييماً متفائلاً جداً، في نظر العديد من الاسرائيليين الذين يعتبرون النتيجة النهائية للحرب، فشلاً كاملاً لإسرائيل حتى في المجال العسكري؛ حيث لم تستطع تحقيق اي مكسب يذكر على الارض. فالجيش الاسرائيلي لم يستطع القضاء على الفدائيين في الجنوب، كما لم يستطع ايضاً التأثير على مجرى انتظامهم العسكري في المنطقة، «حيث تستطيع قوات منظمة التحرير الفلسطينية الآن [اي بعد وقف اطلاق النار]، العمل دون تشويش، خصوصاً، وان ذلك لن يحسب كخرق لوقف اطلاق النار من جانبها. وباختصار فإن منظمة [الفدائيين] تستطيع، الآن، العمل بحرية اكبر، مقارنة مع نشاطها قبل بدء القصف الاسرائيلي على مواقعها، في العاشر من تموز (يوليو) الماضي»[1]. وكذلك فإن توقف النشاط العسكري الاسرائيلي الرامي الى تدمير القاعدة التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية والذي اعتُبر الهدف العسكري الاساسي لإسرائيل في هذه الحرب، هذا الأمر بحد ذاته، هزيمة كاملة لاسرائيل[2]. أما المكاسب التي حققها الفدائيون خلال الحرب، فتمثلت، اساساً، في قدرتهم على تحويلها الى حرب استنزاف حقيقية ادت الى كشف نقطة ضعف اساسية، في الجبهة الاسرائيلية؛ حيث

ثبت «ان مبدأ الشعب الذي يمكنه العيش في ظل الحصار، حياة اعتيادية» ــ كما اعتاد الاعلام الاسرائيلي القول منذ قيام اسرائيل ــ لا اساس له، في الواقع، في ظل الدمار والاصابات وفي ظل المعنويات المنهارة بين سكان المستوطنات الشمالية «الذين مكثوا في الملاجىء ومكثت معهم احدى المبادىء الاساسية في تجسيد الصهيونية»[٣]. ولقد شكل الفدائيون «تحدياً للجيش الاسرائيلي، ولأول مرة، بقواهم الذاتية، وصمدوا في ذلك تسعة ايام، لم ينجح خلالها الجيش الاسرائيلي، بكل معداته الحديثة وقوة نيرانه، في تجسيد قوته، وليس مهماً هنا السبب في ذلك سواء كانت قيوداً سياسية او قيوداً فرضتها [اسرائيل] على نفسها»[٤]. المهم ان الجيش الاسرائيلي «لم يجد رداً مناسباً على المرحلة الجديدة في حرب منظمة التحرير الفلسطينية ضد اسرائيل؛ حيث استمر اطلاق صواريخ الكاتيوشا وقذائف المدفعية، حتى اللحظة الاخيرة، بقوة ضخمة لم تعرف اسرائيل لها مثيلاً منذ بداية حرب منظمة التحرير الفلسطينية ضدها»[٥].

اسباب العجز الاسرائيلي

والسؤال الذي يطرحه الاسرائيليون، هنا في تقييمهم للنتائج العسكرية للحرب، هو لماذا عجز الجيش الاسرائيلي عن الحسم؟

وفي الاجابة تبرز وجهتا نظر اسرائيليتان: الاولى، تعيد السبب الى الاسلوب الذي اتبعته القيادة الاسرائيلية، في ادارة الحرب، حيث «خلطت ما بين الهدف الاستراتيجي، المتمثل في هدم الهيكلية العسكرية النظامية لمنظمة التحرير الفلسطينية وابعادها عن حدود اسرائيل ومستوطناتها، وهدف آخر مختلف تماماً، وهو ضرب مقر قيادات المنظمة في بيروت، الأمر الذي كان يمكن انجازه في وقت آخر. كذلك لم تدرك [القيادة الاسرائيلية] اهمية الجدول الزمني الخاضع لضغوطات سياسية. وقد برز عدم الادراك هذا في الاقدام على قصف بيروت واصابة مدنيين، مما اختصر اضعافاً في هذا الجدول، وزاد الضغوطات السياسية على اسرائيل. وكانت النتيجة المحتمة تنديد العالم [باسرائيل]، في الوقت الذي لم تقطف به بعد ثماراً حقيقية لمجهودها العسكري، وحدوث خلاف مع واشنطن، خصوصاً مع وزير دفاعها، ادى الى اتخاذ عقوبات في حقها (تأخير تسليم الـ ــ اف ــ ١٦)، ودفعها من ناحية اخلاقية الى التوضيح، لماذا هي حقاً افضل من منظمة التحرير الفلسطينية»[٦]. اي ان عدم الحسم جاء نتيجة قرار اسرائيلي خاطىء، حول ادارة الحرب، اثناء من ناحية توقيتها او حجمها او حتى نتائجها الممكنة. وقد استند هذا القرار الى الافتراض القائل: ان الفدائيين عاجزون عن الصمود، تحت ضغط الهجوم عليهم براً وبحراً وجواً؛ «حيث كان هدف الهجوم الاسرائيلي ان يتم بواسطة القصف الجوي في الاساس، تحقيق ما طمحت به اسرائيل، خلال معركة الكرامة في صيف ١٩٦٨، و[خلال] حرب الليطاني في ربيع ١٩٧٨، اي القضاء على القاعدة العسكرية السياسية التي انشأتها منظمة التحرير الفلسطينية في الاردن [آنذاك] وفي لبنان. إلا انه في الاردن اكمل الملك حسين في ايلول [سبتمبر] ١٩٧٠، المهمة التي بدأها الجيش الاسرائيلي في صيف ١٩٦٨، بينما لم تستطع حكومة لبنان منع ترميم القاعدة التحتية الفلسطينية، في المنطقة الواقعة بين نهري الليطاني والزهراني»[٧].

وفشلت اسرائيل في الحرب الاخيرة في تحقيق ما بدأته في حرب الليطاني (تصفية الوجود الفدائي نهائياً في جنوب لبنان)، مما دفع اصحاب وجهة النظر الثانية، في اسرائيل، الى نفي وجود اي احتمال للحسم العسكري النهائي، في الحرب الاسرائيلية ـ الفلسطينية. ويبدو ان هذا الرأي او المفهوم كان الاساس للعمليات المحدودة المباشرة ضد مواقع الفدائيين في الجنوب، والتي عرفت باسم «هجمات رفول»، نسبة الى رئيس الاركان الاسرائيلي رفائيل ايتان، والتي بدأ تنفيذها منذ نيسان (ابريل) ١٩٨٠، وتميزت بطابع العمليات الصغيرة والمتنوعة والمستندة الى دمج وسائل متعددة ومتطورة، براً وبحراً وجواً. والاساس الذي انطلقت منه هذه العمليات «هو ان الحرب ضد [الفدائيين] لا يمكن حسمها. وحتى اذا احتلت [اسرائيل] لبنان كله، وانتقلت قواتها من بيت الى آخر وقتلت عرباً، فسيظهرون من جديد. على هذا الاساس عملت اسرائيل دون توقف من اجل تخفيف ضرر [الفدائيين]، الى الحد الاقصى... وقد حرصت دائماً، في حربها ضدهم، في الاخيرة] فقدت الحكومة حاسة الوقت وحاسة المدى [او حجم العمليات الحربية] وحاسة الهدف»(٨). ونتيجة لذلك فشلت في تحقيق اية نتيجة «حيث اتضح ان القصف الجوي لا يمكن ان يقضي على [فدائيين]»(٩). كما ان استخدام الجيش النظامي، بشكل كثيف، لا يمكن أن يحطم قوة حركة تنتهج اسلوب حرب العصابات، «وكما فشل رؤساء حكومات فرنسيين في الجزائر ورؤساء اميركيين في فيتنام، هكذا فشل بيغن في تحقيق ذلك، بواسطة عمليات القصف في المؤخرة ومحاولة تحطيم القاعدة اللوجستية او تصفية قادتها»(١٠). والنتيجة، التي يتوصل اليها اصحاب هذا الرأي، هي ان الجيش الاسرائيلي لا يستطيع التغلب على حركة قومية او شل قدرتها على ادارة حرب عصابات، «وعندما يستوعب، الجاهل الامني، بيغن هذه الحقيقة، عندئذ سيتحسن [وضع اسرائيل]، وتكف عن القيام بأعمال حمقاء لا يمكن تقدير ضررها السياسي»(١١).

فرض وقف اطلاق النار على اسرائيل

وكما فشلت اسرائيل في تحقيق الحسم العسكري، في الحرب الاخيرة، كذلك فشلت ايضاً في تحقيق اية نتيجة، على الصعيد السياسي. ويلاحظ ان الحكومة الاسرائيلية لم تعلق اهتماماً على الجانب السياسي، منذ بداية تصعيدها العسكري الاخير ضد المقاومة، في العاشر من تموز (يوليو) الماضي، وهذا امر مستغرب في حد ذاته نظراً للانعكاسات السياسية السلبية، التي لا يزال تأثيرها حياً، على صعيد علاقاتها الخارجية، اثر افتعالها لأزمة الصواريخ في لبنان وقصفها للمفاعل النووي العراقي. ويبدو ان قرارات الحكومة الاسرائيلية، بصدد هذه الحرب، كانت تتخذ دون اي تقييم سياسي، اي دون الاخذ بعين الاعتبار، للنتائج السياسية المتوقعة بعد تنفيذ قراراتها تلك. ويلاحظ ان هذا الجهل قد وصل ذروته، في قرار قصف بيروت الذي تلى تنفيذه بيان صادر عن مكتب رئيس الحكومة بيغن، «محا [فيه]، عملياً، الفرق بين مواطن ومحارب، في تأكيده على نية اسرائيل مواصلة الهجوم، ضد قواعد الفدائيين ومقر قياداتهم؛ حتى اذا كانت واقعة بين السكان المدنيين»(١٢).

وحتى وقوع قصف بيروت، كان هنالك، كما يبدو، تسليم هادىء، من جانب الولايات المتحدة ودول اوروبا الغربية، بالعمليات الاسرائيلية ضد المقاومة في جنوب لبنان، طالما ان هذه العمليات كانت تنفذ ضمن حجم معين. الا ان قصف بيروت الذي ادى الى مقتل واصابة المئات من المدنيين، شكل اساساً لنقطة التحول في الموقف الاميركي، من وضع المتفرج الهادىء الى المهتم الضاغط. وعاد الحديث في اسرائيل حول «مدى تأثر» المخططات الاستراتيجية الاميركية، في الشرق الاوسط، بنشاط اسرائيل ضد المقاومة في جنوب لبنان، وبحجمه وبالاسلوب الذي نفذ به، وهذا الحديث هو نفسه الذي تكرر، خلال الاشهر الاخيرة، بعد ازمة الصواريخ وقصف المفاعل العراقي. وفحوى هذا الحديث ان اولويات السياسة الاسرائيلية في المنطقة، لا تتلاءم واولويات سياسة واشنطن. وكما فسر ذلك سفير اسرائيل السابق في الولايات المتحدة سمحه دينيتس، «فقد حدثت سلسلة من التطوارات، استُوعبت في الولايات المتحدة، وكأن اسرائيل لا تأخذ في اعتباراتها حقيقة وجود مصالح اميركية في الشرق الاوسط، ولا تدرك ان الصداقة والتحالف هما طريق ذو اتجاهين»(١٣). ويبدو ان الادارة الاميركية استغلت، هذه المرة، عاصفة الاحتجاج ضد اسرائيل لدى الرأي العام الاميركي، وحتى في الكونغرس بعد قصف بيروت، لتفرض، على اسرائيل، موقفها الداعي الى وقف اطلاق النار فوراً (كما جاء في رسالة وزير الخارجية الاميركي هيغ الى بيغن قبيل وقف اطلاق النار) ولتتخذ عقوبات مؤقتة بحق اسرائيل تمثلت في تجميد ارسال طائرات الـ ــ ف ــ ١٦، للمرة الثانية خلال اقل من شهرين، بعدما جمدتها في المرة الاولى اثر قصف المفاعل النووي العراقي، في حزيران (يونيو) الماضي.

وهذه المرة، كان الاستياء متبادلاً بين اسرائيل والولايات المتحدة؛ حيث فوجىء الاسرائيليون بالنقد والاحتجاج العارم ضدهم «بعد استخدام سلاح الجو بشكل كثيف، ضد اهداف في لبنان، وعلى الأغلب اهداف مدنية، الأمر الذي وصل إلى ذروته في قصف بيروت». وكما اعلن اسحق رابين، رئيس الحكومة السابق، إن هذا العمل قد أثّر في علاقة الادارة الأميركية باسرائيل، وأظهر اسرائيل على حقيقتها امام الرأي العام الاميركي وفي الكونغرس؛ «الامر الذي وفر لإدارة ريغان حرية عمل كبيرة ضد اسرائيل»(١٤). وكما يصف ذلك احد الكتّاب الاسرائيليين، المقربين من اجهزة الحكم. «فإن احداً من اصدقاء اسرائيل، في الكونغرس، لم ينبرِ للدفاع عنها، وحتى الزعماء اليهود بدأوا يتحفظون علناً، حيث اعلن رئيس مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية هوارد سكفادرون: ان هنالك غلياناً بين الاوساط الليبرالية بين اليهود، يشل قدرته على توضيح اي شيء في ظل ما جرى»(١٥). فالهجمة على اسرائيل، من جانب الرأي العام الاميركي، بعد قصف بيروت، ذكرت الاسرائيليين بتحرك الشعب الاميركي، ضد حكومته، بعد استخدام القوة الجوية الاميركية كوسيلة للقضاء على «الفيتكونغ» وفيتنام الشمالية. «فمرة اخرى تظهر الصور المفجعة ذاتها، والتبريرات والتوضيحات العسكرية التي جرى تفنيدها بشكل مهين... وبدأ الاميركيون يشعرون بالاشمئزاز تجاه اسرائيل، وكأنما حربها، ضد لبنان، هي استمرار لحرب فيتنام. لقد شاهدوا انفسهم مرة اخرى على الشاشة: طائراتهم وقذائفهم والنساء والاطفال المشوهين والضائعين، فثاروا مستنكرين»(١٦).

الا ان نقمة الرأي العام والصحافة الأميركية والاوربية، لم تؤثر في اسرائيل التي بادرت الى التنديد بالاتهامات الاميركية والدولية ضدها، و«التي تثير لديها الاحساس بالتفوق» كما يقول بعض الكتّاب الاسرائيليين الذين بادروا الى تذكير الاميركيين بأعمالهم الاجرامية في فيتنام، والى تذكير الفرنسيين بعملياتهم في الجزائر، والالمان بأساليبهم النازية لإبادة الملايين، والروس بعملياتهم في افغانستان. «وجميع هؤلاء لديهم خبرة في قتل الابرياء تفوق ما لدى اسرائيل»(١٧). ولم تقتصر ردود الفعل في اسرائيل على الصحافة فقط، وانما شاركت فيها ايضاً الاوساط الحكومية، التي رددت عدة ادعاءات ضد السياسة الاميركية، «التي لا تمنح تغطية لحليفتها اسرائيل، كما يفعل الاتحاد السوفياتي مع حلفائه، ولا تتردد في توجيه التهم اليها وتحذيرها وحتى فرض عقوبات عليها». واشتكت هذه الاوساط ايضاً، من ان الولايات المتحدة هي دولة كبرى لا يُعتمد عليها، «لانها تستجيب لضغوط الدول الاوروبية و[لضغوط] السعودية، وتلحق الضرر باسرائيل التي تعرفها كحليفة وصديقة لها. وانها بتصرفها هذا تمس باتفاقات كامب ديفيد، وبالواقع السياسي الذي خلقته في الشرق الاوسط... خصوصاً وان هذه الاتفاقات ترتكز الى حد كبير على الافتراض القائل: ان تأييد الولايات المتحدة لاسرائيل مضمون بقوة»(١٨).

مكاسب المنظمة السياسية من الحرب

والواقع، ان الدافع الأساسي لردود الفعل الاسرائيلية هذه، انما يكمن في الخوف من النتائج السياسية لاتفاق وقف اطلاق النار، واحتمال تأثيرها، مستقبلاً، على علاقات اسرائيل بالولايات المتحدة من جهة، وعلى مواقف كل من الطرفين، الاسرائيلي والاميركي، من الحلول المطروحة بشأن القضية الفلسطينية، من جهة اخرى. وابرز هذه النتائج التي تخشاها اسرائيل هي المكاسب السياسية التي حققتها، ولا تزال، منظمة التحرير الفلسطينية عبر اتفاق وقف اطلاق النار، خصوصاً «اكتسابها مركز طرفٍ في الحرب وطرفٍ في المفاوضات، رغم جميع عناصر الوساطة التي نشطت (الولايات المتحدة والامم المتحدة والسعودية). ورغم اصرار اسرائيل القوي على عدم اجراء مفاوضات معها، فإن المنظمة هي الشريك في هذا الاتفاق، وليس الوهم الذي اسمه حكومة لبنان»(١٩). لقد أثار حديث المسؤولين الاسرائيليين، وعلى رأسهم بيغن، حول اتفاق وقف اطلاق النار مع «المناطق اللبنانية»، السخرية حتى بين العسكريين في اسرائيل، «الذين ادركوا جيداً ان هذا الاتفاق انما هو مع منظمة التحرير الفلسطينية وليس مع فيليب حبيب او الياس سركيس، لأن كليهما لم يطلق النار على المستوطنات [الاسرائيلية]. ان حبيب على استعداد لتهدئتنا والمشاركة في لعبة الالفاظ، حيث يجري الحديث حول وقف اطلاق النار بين اسرائيل والمناطق اللبنانية. إلا ان الامر يبدو مثيراً للسخرية كما كان العرب يثيرون الهزء حولهم، خلال سنين، عندما كانوا يرفضون ذكر اسم اسرائيل رغم تغلبها عليهم في ارض المعركة»(٢٠).

واضافة الى ذلك، تكمن في اتفاق وقف اطلاق النار، بين اسرائيل ومنظمة التحرير

الفلسطينية، عدة مخاطر بالنسبة لإسرائيل، اهمها: تعزيز مكانة المنظمة الدولية، والاعتراف المتزايد بحتمية اشراكها في المفاوضات السياسية في المنطقة. ويبدو «ان هذا هو الثمن الذي اضطرت اسرائيل الى دفعه مقابل هدم جزء من القاعدة التحتية العسكرية للمنظمة وعرقلة نشاطها»(٢١). وما يقلق اسرائيل، هنا، هو احتمال اجراء اتصالات مباشرة بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير، «بعد تحقيق الاتصال، غير المباشر، قبيل وقف اطلاق النار عن طريق السعودية والأمم المتحدة، وشبه الاعتراف الاميركي بدور المنظمة العسكري واسهامها في تحقيق وقف اطلاق النار». والاعتقاد السائد في اسرائيل، الآن، ان الولايات المتحدة ستحتفظ، حالياً، بموقفها الرسمي الرافض لدور المنظمة، رغم نجاح المدرسة المؤيدة للعرب في الادارة الاميركية، في استمالة الرئيس ريغان الى رأيها القائل بضرورة الاتصال بالمنظمة(٢٢).ووفق ما تنقله المصادر، الاسرائيلية ايضاً، فإن الرئيس ريغان ومساعديه بدأوا يُظهرون اهتماماً حقيقياً بطابع منظمة التحرير الفلسطينية وبزعمائها؛ حيث «قاموا باستجواب المبعوث الاميركي، فيليب حبيب، بشكل دقيق حول انطباعاته عن ياسر عرفات، وعن منظمة التحرير الفلسطينية بشكل عام، رغم عدم لقائه معه. ويسهل التخمين ان «حبيباً» «نقل اليهم وجهة نظر السعوديين المعروفة، حول إعتدال قيادة المنظمة، خصوصاً التيار الوسط برئاسة عرفات»(٢٣). وما تخشاه اسرائيل، حقاً، هو تبدل موقف الادارة الاميركية، في المستقبل القريب، بعد تجدد محادثات الحكم الذاتي؛ «اذ ربما تبدأ البحث عن تقدم ما في [موقف] المنظمة، وفق المفهوم الاميركي»؛ خصوصاً، اذا كانت معنية بحدوث تقدم في هذه المحادثات(٢٤). وكذلك ربما دفعها حرصها على استمرار وقف اطلاق النار في لبنان، الى التفتيش عن مخرج للاتصال المباشر بالمنظمة، رغم معارضة اسرائيل ــ كما تقول بعض مصادرها التي تشير، ايضاً، الى ان الولايات المتحدة كانت تبحث عن سبيل «للتفاهم مع منظمة التحرير الفلسطينية حول قضية لبنان، بهدف تطبيق مشروعها القديم [من ايام ادارة كارتر] لتهدئة اوضاعه. وينص هذا المشروع على تقوية الحكومة المركزية في لبنان، والتزام المنظمة بعدم مهاجمة اسرائيل من الاراضي اللبنانية بعد ابعاد وحداتها عن الجنوب، ثم تمركز الجيش اللبناني على طول الحدود مع اسرائيل والغاء دور حداد في الشريط الحدودي»(٢٥) ورغم المكاسب التي كان يمكن ان تحققها اسرائيل، من وراء هذا المشروع، فقد عارضته في الماضي، وهي تخشى، الآن، اعادة طرحه في الظروف الجديدة، بعد تحقيق وقف اطلاق النار الذي جعل من منظمة التحرير الفلسطينية احد الاطراف الاساسية التي تتعلق بها مسألة امكان تحقيق اي حلٍ في لبنان.

وقد يلاحظ ان اسرائيل كانت تراهن، على فشل المقاومة في ضبط عناصرها والمحافظة على وقف اطلاق النار، كي تثبت للولايات المتحدة والأمم المتحدة صحة مواقفها، حول عدم امكانية الاعتماد على المنظمة كطرفٍ مسؤول. «الا ان عرفات كان مهتماً باظهار نفسه كسياسي مسؤول يستطيع الحفاظ على التزامات اعطاها خطياً. لقد ادرك ان هذا الامر من شأنه تحسين مركزه الدولي، اضف الى ذلك فهو بحاجة الى فترة زمنية من اجل الحصول على صواريخ ارض ــ جو حديثة من موسكو ــ كما يأمل ــ كي تشكل خطراً

حقيقياً على سلاح الجو الاسرائيلي. [وهو،] من ناحية ثانية، يريد ان يثبت ما اعنله: ان وقف اطلاق النار على حدود لبنان الجنوبية، ليس معناه وقف النضال المسلح في [المناطق المحتلة]»(٢٦).

ولكن يبدو ان امل اسرائيل، في خرق اتفاق وقف اطلاق النار من جانب المقاومة، قد خاب حالياً، بعدما ايقنت اهمية الدور السعودي في تحقيق هذا الاتفاق وضمانها له. فهذه ــ على حد قول مصادرها ــ هي المرة الاولى في تاريخ النزاع الاسرائيلي ــ العربي التي تلتزم فيها السعودية بالحفاظ على الهدوء، «بدلاً من التزاماتها حول تمويل عدم الهدوء، بواسطة مساهمتها المالية في المجهود الحربي لدول المواجهة ومنظمات [الفدائيين]. وهذا تطور ايجابي، إلا انه، في الحقيقة، يحمل مخاطر عديدة بالنسبة لإسرائيل»(٢٧). واولى هذه «المخاطر» هي ظهور السعودية متحدثة باسم الفلسطينيين، وملتزمة بوقف اطلاق النار، نيابة عنهم، «مما يعني انها ملتزمة، ايضاً، بالدفاع عنهم امام الولايات المتحدة التي تعتبر حليفتها الاساسية»؛ الامر الذي يتناقض تماماً مع سياسة اسرائيل التي تحتم القضاء على المنظمة، عسكرياً وسياسياً. أما الخطر الثاني، فهو ان تحقيق وقف اطلاق النار، قد قوى حجة السعودية حول اعتدال المنظمة، «ونسف الادعاء الاسرائيلي، القائل ان دولة فلسطينية يمكن ان تكون جسراً للمد السوفياتي في المستقبل»(٢٨). وما يقلق اسرائيل، حقاً، هو الوعود الاميركية للسعودية، خلال المفاوضات الاخيرة حول امكان تحقيق حل في لبنان، وقبل وقف اطلاق النار في الجنوب، خصوصاً، ان مشروع السلام السعودي قد طُرح في هذا الوقت بالذات، مما يثبت ان الوعود للسعودية قد تخطت مسألة اتمام صفقة «الاواكس» التي تعارضها اسرائيل، على اي حال. وما هو ظاهر حتى الآن، بالنسبة لإسرائيل، هو استمرار جهود السعودية في لبنان، بمباركة اميركية على حساب مصالح اسرائيل، الامر الذي يثبته صدور بيان «الجبهة اللبنانية» الاخير حول قطع العلاقات معها ــ رغم بعض الغموض الذي يكتنفه ــ هذا البيان الذي صدر ــ كما يقول احد الخبراء في اسرائيل ــ بعدما ايقن زعماء الجبهة اللبنانية ان بيغن يزأر كالاسد ويسقط كالذبابة»(٢٩).

•

وخلاصة القول، بالنسبة للاسرائيليين، «ان مدحلة مصالح بائعي الاواكس ومشتري النفط قد داست على جميع توضيحات اسرائيل، حول تدفق خمسة وعشرين الف طن من المعدات الحربية، خلال الاشهر الاخيرة، من دول الكتلة الاشتراكية والمخازن السوفياتية في ليبيا، الى [الفدائيين] في لبنان. [والنتيجة] ان المواجهة العسكرية ضد الفدائيين التي كانت اسرائيل المتفوقة بها دائماً، قد اخلت مكانها الآن لمواجهة سياسية دائمة مع السعودية، كمفوضة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، وكضامنة لوقف اطلاق النار في لبنان. وإذا كنا قد خضنا المواجهة ضد المنظمة، بأسلحة اميركية حديثة، فإن السعودية تملك، الآن في المواجهة معنا، معدات اميركية اقتصادية وسياسية، ونحن ملزمون على دفع ثمن هذا الفارق بوقف اطلاق للنار»(٣٠).

الإختلاف بين الاسرائيليين داخل اسرائيل

وعلى ارضية هذه النتائج، العسكرية والسياسية، للحرب، نشب، داخل اسرائيل، اختلاف بين المعارضة ممثلة بالمعراخ، من جهة، وبين الائتلاف ممثلاً بالحكومة، من جهة اخرى. وكما حصل بعد افتعال ازمة الصواريخ وقصف المفاعل النووي العراقي، تبودلت الاتهامات والاتهامات المضادة، حول «التقصير» في هذه الحرب وحول الاخطاء التي ارتكبتها الحكومة في ادارتها، وكذلك حول الدور الذي لعبته المعارضة في اثارة الرأي العام الدولي ضد اسرائيل. وكان الجو اشبه بما حدث بعد حرب ١٩٧٣، مع فارق الادوار وحجم الاحداث.

وقد تركزت اتهامات المعارضة ضد الحكومة على النقاط البارزة التالية:

أولاً، الخطأ في تطوير الحرب على حدود اسرائيل الشمالية، بين اسرائيل والمقاومة، الى حرب استنزاف، لأنها، على حد قول شمعون بيرس زعيم حزب العمل، «لا تؤدي الى اي هدف حقيقي»(٣١). كما أوضح اسحق رابين: ان تطور الحرب، على هذا النحو، جعل عمليات اسرائيل العسكرية في لبنان غير واضحة الاهداف، «فإذا كان القصد القضاء على [الفدائيين] بشكل كامل، فإن هذا الامر لا يمكن تحقيقه، وبالطبع ليس بواسطة سلاح الجو»(٣٢).

ثانياً، ان قصف بيروت يعتبر خطأ، ألحق باسرائيل اضراراً سياسية واخلاقية كبيرة، وادى الى توتير العلاقات مع الولايات المتحدة. وكما اعلن بيرس: «فإنه، لمدة اسبوع، رسمت صورة اسرائيل في معظم شبكات التلفزيون ووسائل الاعلام العالمية بشكل لا يمكن احتماله، اثناء عرضها لصور ووصف القتلى والجرحى والدمار... وهذا لم يحسِّن صورة اسرائيل، بل على العكس، ادى، عن غير قصد، خدمة اخرى لمنظمة التحرير الفلسطينية»(٣٣). واعلن آبا ايبن، وزير الخارجية سابقاً، ان قصف بيروت «آثار ضدنا الادارة الاميركية والكونغرس والرأي العام الاميركي، في وقت واحد، وحتى فرضت علينا عقوبات كتأخير ارسال الطائرات»(٣٤).

ثالثاً، ان الحكومة الاسرائيلية رضخت للضغط الاميركي، في موافقتها على وقف اطلاق النار، حيث تراجعت، خلال ثلاثة ايام، عن شروطها المعلنة كما اعلنتها امام المبعوث الاميركي، فيليب حبيب، والتي تضمنت عدم اجراء مفاوضات مباشرة او غير مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية، واحتفاظ اسرائيل بالحق في الدفاع عن نفسها، اي الحق في استئناف عملياتها ضد المقاومة عندما ترتأي ذلك، ثم اجراء مفاوضات مع السلطة اللبنانية حول «السلام». تراجعت عن ذلك كله تحت وطأة الضغط الاميركي لتوافق على وقف اطلاق النار دون شروط مسبقة(٣٥).

رابعاً، ان وقف اطلاق النار تمَّ مع منظمة التحرير الفلسطينية، بواسطة السعودية، وهذا امر لا جدوى من نكرانه. وحسب قول بيرس، فإن الحكومة الاسرائيلية اعترفت، عبر اتفاق وقف اطلاق النار، بمنظمة التحرير الفلسطينية بصورة غير مباشرة، ومنحت، عن

... تصد منها، زخماً كبيراً لمكانة المنظمة، خصوصاً وان عرفات شخصياً وقّع على اتفاق ... النار. وقد حدث هذا بعد ان اجتمعت الحكومة الاسرائيلية، في الرابع والعشرين من ... (يوليو) الماضي، وقررت انها لن تدير مفاوضات، مباشرة او غير مباشرة، مع منظمة ... الفلسطينية؛ ولكن هذا الجبل تمخض، هذه المرة، ليلد وثيقة وقّع عليها عرفات. ... ارتفعت مكانة المنظمة بشكل كبير في العالم كله نتيجة هذه المفاوضات ... الاحداث»(٣٦). وقد اعلن آبا ايبن كذلك، انه لاجدوى من نكران حقيقة انجاز اتفاق ... إطلاق النار مع منظمة التحرير الفلسطينية «لأن صواريخ الكاتيوشا لم تطلق علينا ... قصر سركيس او من البيت الابيض». وأضاف، ان هذا الامر ليس خطيراً، في حد ...، وإنما الخطر يكمن في ما ادت اليه سياسة حكومة ليكود، منذ نيسان (ابريل) ... الماضي، من بقاء الصواريخ السورية في البقاع اللبناني، وتمركز قوات منظمة التحرير ... الفلسطينية، تحت ظل اتفاق كان يمكن تجنب الحاجة اليه، بواسطة اتباع سياسة ... مختلفة. اضافة الى ذلك فإن ما حدث من تعزيز المكانة الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية، لايجعل نتيجة الحرب تعادلاً، وإنما فشلاً ذريعاً لحكومة اسرائيل(٣٧).

وقد تمثل رد الحكومة الاسرائيلية على هذه الاتهامات بتوجيه بيغن اتهامات مضادة ... المعارضة، فحواها ان ردود الفعل التي صدرت عنها انما شجعت الولايات المتحدة على ... المطالبة بوقف النار، وشجعت حملة الاحتجاج ضد اسرائيل في الخارج. ورداً على اتهامات ... المعارضة حول قتل مدنيين في بيروت، زعم بيغن: «ان اسرائيل لم تهاجم السكان المدنيين ... وانما مقر قيادات [الفدائيين]... الذين لا يمكن منحهم حصانة لوجودهم بين المدنيين». ورد ... على زعماء المعراخ، بالعملة نفسها، مقدماً لهم قائمة تشمل اثنين وثلاثين عملية انتقامية، ... نفذت في عهد حكوماتهم، ضد قرى وتجمعات سكنية عربية وراء الحدود، اصيب بها ... الكثير من المواطنين العرب، قائلاً: «لن افتح جروحاً قديمة ولكنني لا زلت اذكر ماذا ... فعلتموه، بمدينة مصرية على قناة السويس، حيث هرب ثلاثة ملايين من سكانها هائمين ... على وجوههم، فتحولوا الى لاجئين... لقد كانت سياسة المعراخ تقضي بعدم تمكين السكان ... العرب، وراء الحدود، من العيش بسلام؛ في حال تعرض المواطنين الاسرائيليين الى الأذى. ... ومعنى هذه السياسة ضرب القاعدة المدنية، بما في ذلك المواطنون العرب، من أجل منعهم ... من العيش بسلام. هذا ما فعلته [حكومات المعراخ]، في غور الاردن، في مدن القناة وفي ... جنوب لبنان ايضاً»(٣٨).

ومن الضروري، هنا، وضع هذا الاختلاف في اطاره الصحيح، اي عدم تجاهل ... المبادىء العامة التي ترتكز اليها مواقف واتهامات كل من الطرفين، في آن واحد، والتي ... تقوم على اساس اعتبار الحرب، ضد المقاومة، ضرورة استراتيجية امنية من الدرجة ... الاولى. والاختلاف القائم، كما سبق وذكرنا، انما يدور، حول الاسلوب الافضل لإدارة هذه ... الحرب؛ بحيث تستطيع اسرائيل تحقيق اهدافها، دون الحاق الضرر بمصالحها الحيوية ... الاخرى، خصوصاً، علاقاتها مع الولايات المتحدة.

ماذا بعد وقف اطلاق النار؟

وثمة اجماع، في اسرائيل، على ان هذه الحرب التي انتهت بوقف اطلاق النار، ليست ابداً، نهاية المطاف، في الحرب الاسرائيلية ــ الفلسطينية؛ فهي ليست سوى احد فصولها الذي «بادرت اليه اسرائيل وخسرته»، وانه طالما لم يتوفر حل سياسي للقضية الفلسطينية، فإنه يتوقع المزيد من فصولها الاخرى الجديدة. والفصل الجديد المقبل في هذه الحرب، يجب ان يكون مرتكزاً، في نظر الاسرائيليين، على اسس مستقاة من دروس الماضي، خصوصاً من المعركة الاخيرة. وأول هذه الدروس، هو استحالة القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية عسكرياً، كما سبق وذكرنا، مهما تنوعت اساليب الحرب ضدها، «وهذا لا يعني تركها وشأنها، وانما ينبغي اعتبار الصراع المسلح، او السياسي ضدها، حقيقة دائمة»(٣٩). اما الدرس الثاني، فهو ان الحرب ضد المقاومة، في المستقبل، يجب ان تكون مختلفة، سواء لناحية اسلوبها او ضراوتها، بعدما طوّر الفدائيون قدرتهم القتالية، بواسطة استيعاب واستخدام اسلحة ثقيلة استطاعوا خوض حرب استنزاف ناجحة بواسطتها، او لناحية اعتباراتها السياسية، بعدما تم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، كخصم اساسي لإسرائيل في لبنان، بفعل اتفاق وقف اطلاق النار. ودرس ثالث، ايضاً، هو تحول الولايات المتحدة، نتيجة الحرب الاخيرة، «الى عامل اساسي في حرب اسرائيل ضد [الفدائيين]. وبلغة عسكرية، فإن واشنطن هي الساحة الرئيسية التي يُعتبر احتلالها شرطاً، لتطوير الحرب في لبنان»(٤٠).

وانطلاقاً من هذه الدروس او الاسس، برزت عدة اتجاهات، داخل اسرائيل، حول «التعامل»، العسكري والسياسي، مع منظمة التحرير الفلسطينية في المستقبل. وقد تمثل اول هذه الاتجاهات وابرزها، في الدعوة الى احتلال جنوب لبنان «وتطهيره» من الفدائيين، في اقرب فرصة ممكنة. ويلاحظ ان هذه الدعوة هي شبه مشتركة بين الاوساط العسكرية واعضاء الائتلاف والمعارضة بأغلبيتهم الساحقة. فعشية وقف اطلاق النار في الجنوب، اعلن قائد المنطقة الشمالية، بن ــ غال؛ انه بدون التواجد في المنطقة التي يطلق منها الفدائيون صواريخ الكاتيوشا، لا يمكن منع اطلاقها(٤١). كذلك اعلن مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع سابقاً؛ «انه ربما اضطرت اسرائيل، في المستقبل، الى تطهير المنطقة من قواعد الفدائيين ومدافعهم وصواريخهم، وهدمها بصورة منهجية واساسية»(٤٢). وشارك في هذا الرأي، ايضاً، اسحق رابين الذي اعلن: ان هدف اسرائيل، في المستقبل، يجب ان يكون منع تسلل وحدات الفدائيين الى مناطقها، ومنعهم، ايضاً، من خوض حرب استنزاف ضدها، وذلك بواسطة احتلال منطقة الجنوب، حتى ٣٠ كم من الحدود الاسرائيلية (مدى مرمى الصواريخ)(٤٣). ومن ابرز الداعين الى احتلال الجنوب، ايضاً، يوسف تكواع، سفير اسرائيل لدى الامم المتحدة سابقاً، ويوفال نئمان، احد زعماء حركة هتحياه المتطرفة، الذي اعلن ان: «الحل الوحيد للمشكلة هو ابعاد [الفدائيين]، حتى نهر الزهراني تقريباً، عندئذ يصبح شمال اسرائيل كله خارج مرمى الصواريخ والمدفعية»(٤٤).

وفي نظر هؤلاء انه: كي تنجح عملية احتلال الجنوب، يجب الاعداد لها، سياسياً واعلامياً، بصورة دقيقة. واولى المهمات المستعجلة، في رأيهم، هي العمل على اعادة العلاقات الى طبيعتها، مع الولايات المتحدة، وتحسين صورة اسرائيل، لدى الرأي العام الاميركي، بواسطة حملة اعلامية شاملة، في وسائل الاعلام الاميركية، والتوجه الجدي الى رؤساء الطائفة اليهودية واصدقاء اسرائيل في الكونغرس، «وحوار استراتيجي مسؤول» مع كبار المسؤولين في الادارة. كما يرى بعضهم ان هذه الامور يجب ان ترتكز على عاملين رئيسيين: وجوب توصل اسرائيل والولايات المتحدة الى اتفاق، حول مبادىء الحرب ضد [الفدائيين]، واسس موقفنا في لبنان، ولكن [العامل الثاني] يجب ان تترك، الترجمة العملية لهذه المبادىء والاسس، لاعتبار اسرائيل المطلق»(٤٥). ويبدو ان ثمة تفاؤلاً كبيراً في اسرائيل، حول امكان تسوية سوء الفهم مع واشنطن. فقد تحدث سفير اسرائيل السابق لدى الولايات المتحدة، سيمحه دينيتس، حول امكانية الانتقال الى «بناء استراتيجية مشتركة، لاسرائيل والولايات المتحدة ودول اخرى موالية للغرب، في المنطقة، من اجل الوصول الى حل سلمي في الشرق الاوسط، يأخذ بالاعتبار أمن اسرائيل، دون ان يشكل خطراً على مصالحها الحيوية ودون اشراك منظمة التحرير الفلسطينية به». وحسب قوله فإن بناء استراتيجية، كهذه، ممكن، على اساس اتفاق حول مواجهة خطر التوسع السوفياتي، وعلى اساس موقف مشترك حازم، بين البلدين، ضد الارهاب الدولي؛ حيث تشكل منظمة التحرير جزءاً منه بتأييد من الاتحاد السوفياتي»، وعلى اساس موقف ناقد ومتحفظ تجاه الامم المتحدة «التي يسيطر عليها ائتلاف من الكتلة السوفياتية وجزء من العالم الثالث، بهدف الاساءة الى مصالح الولايات المتحدة والغرب. واسرائيل هي احدى الضحايا الدائمة لهذا التكتل»(٤٦). الا انه مقابل هذا التفاؤل، هنالك تشاؤم، ايضاً، بين اوساط واسعة في اسرائيل ازاء امكانية اقناع الادارة الاميركية، بجدوى سياسة اسرائيل. اذ ان «عمليتي القصف، في العراق وبيروت، برهنتا، لادارة ريغان، انها تتعامل مع حكومة غير عقلانية، في اسرائيل... وريغان سيعمل على منع هذه الحكومة، غير المتزنة، من توريطه في اجراءات وتطورات لا تتوافق وسياسته ومشاريعه في المنطقة. ان الولايات المتحدة لن تسلّم بوضع تتمتع به اسرائيل، بحرية العمل والقرار، على حسابها»(٤٧).

•

وعلى اي حال، يبدو ان اسرائيل ترغب في الوصول الى هدفين اساسيين، من خلال تنسيقها المقبل مع واشنطن حول القضية الفلسطينية: اولهما، تجاوز اية نتيجة سياسية لاتفاق وقف اطلاق النار في الجنوب، اي منع اية ترجمة سياسية له، في واشنطن، لصالح منظمة التحرير. والسبيل الافضل لذلك، في نظر موشي دايان وزير الخارجية السابق، هو تقديم مقترحات، عملية بشأن الحكم الذاتي، من شأنها ان تزيل الجمود عن المفاوضات التي ستستأنف حوله، في المستقبل القريب. والهدف الثاني، هو التوصل الى اتفاق، او شبه اتفاق مع واشنطن، حول «مصالح اسرائيل» في لبنان، والتي تشمل «تطهير» جنوبه من الفدائيين، وبقاء اجوائه مفتوحة امام طائرات الاستطلاع الاسرائيلية، وذلك ــ على حد قول مصادرها العسكرية ــ «لضرورات امن اسرائيل الاستراتيجية». الا انه ثمة شك،

لدى الاوساط الاسرائيلية، حول امكانية تحقيق مثل هذا الاتفاق مع واشنطن، او حتى اقناعها «بالسكوت»، خصوصاً، فيما يتعلق بضرورة استئناف القتال، في جنوب لبنان، بعد استقرار وقف اطلاق النار فيه. لذلك يبدو ان الحد الادنى الذي ستسعى اسرائيل الى تحقيقه، هو «تهدئة الاجواء وتحسينها»، مع الادارة الاميركية، ولدى الرأي العام الاميركي؛ ومن ثم انتظار «الفرصة الملائمة» لاستئناف الحرب، ضد المقاومة في الجنوب.

وهذه الفرصة الملائمة التي تطمح اسرائيل في استغلالها، هي في يد المقاومة، باعتراف الاسرائيليين انفسهم، الامر الذي يضايقهم فعلاً. «فحرية المبادرة»، في ضرب الفدائيين، قد خسرتها اسرائيل، بفعل اتفاق وقف اطلاق النار و«حيث لم يعد بامكانها تنفيذ اية عملية وقائية كبيرة، او حتى عملية عادية، دون سبب وجيه ودون اقتناع الاميركيين ان اسرائيل تعمل، حقاً، من اجل الدفاع عن نفسها»(٤٨). وتعلق اوساطها العسكرية «آمالاً كبيرة» على احتمال قيام منظمة التحرير الفلسطينية بتوفير «اسباب واضحة» للعمل؛ اذ ان وقف القتال المسلح «سيحرم [الفدائيين] سبب وجودهم. وفي هذه الحالة، لن تستطيع اسرائيل تكرار اساليب اللعبة القديمة. فبدلاً من حرب استنزاف ثانية او هجمات فردية، ستضطر الى اتباع اسلوب الحرب المتحركة، لإبعاد الفدائيين عن مرمى اطلاق الصواريخ، وتنظيم ذلك، في اتفاق سياسي شامل برعاية الولايات المتحدة»(٤٩). ويعلق العديدون في اسرائيل آمالاً على مثل هذا التطور، ذلك ان المقاومة اوقفت نشاطها «لاعتبارات تكتيكية فقط، كما سبق وفعلت في الماضي. الا انها لن تتخلى عن معقلها الاخير في لبنان؛ حيث نجحت في اقامة قاعدة، سياسية وعسكرية، واسعة، لذلك لن تلقي السلاح»(٥٠). وقد اعلن وزير الدفاع، اريئيل شارون: «ان الجهاز العسكري الاسرائيلي، في الشمال، مستعد تماماً لاية امكانية للعمل»، معتبراً ان النشاط الفدائي داخل اسرائيل، والعمليات التي تنفذ ضد اهداف لها في الخارج، هي، في حد ذاتها، خرق لوقف اطلاق النار، مهما كانت الجهات التي تقف وراءها(٥١).

إلا انه يبدو ان احتلال الجنوب لا يحظى بموافقة جماعية، في اسرائيل، رغم كثرة المؤيدين له؛ خصوصاً، بين اعضاء الكنيست والاوساط العسكرية. فثمة من يرى ان عملية كهذه ممكنة من الناحية العسكرية، الا ان ثمة شكاً في نجاحها، من الناحية السياسية ــ الاستراتيجية؛ حيث لن يكون من السهل املاء شروط على سوريا ولبنان، حول تحقيق تسوية سياسية ترضي اسرائيل. كذلك ثمة شك في ما اذا كانت اسرائيل ستحظى بتأييد دولي، في حال قيامها بخطوة كهذه، يحتمل ان يستغرق تنفيذها وقتاً طويلاً؛ وربما تطورت الى حرب شاملة، بين اسرائيل وسوريا(٥٢). وهنالك ايضاً، من يرى ان لا وجود لمبررات عسكرية لحرب واسعة، ضد المقاومة، تؤدي الى احتلال جنوب لبنان. «فالقاعدة التحتية التي تتخوف منها اسرائيل، وانتظام الوحدات الفلسطينية، كجيش نظامي، ليس امراً جديداً؛ حيث قاتل الجيش الاسرائيلي ضد فرقة فلسطينية، في قطاع غزة، في اطار الجيش المصري سنة ١٩٦٧. ومنذ سنين، يقوم جيش التحرير الفلسطيني؛ وله كتائب في دول عربية مختلفة. وليس أكيداً ان تحول وحدات منظمة التحرير الفلسطينية، الى جيش تقليدي، هو امر سلبي من ناحية الجيش الاسرائيلي، اذ ان هذه

الوحدات هي، في طبيعتها، عنصر ثقيل لا يمكن تحريكه بسرعة او اخفاؤه. والوحدات التي تعمل دبابات ومدافع، وما يلزمها من نظام لوجستي، هي اكثر عرضة للخطر من وحدات جيش العصابات حرب العصابات»[٥٣]. ومن ناحية سياسية، فإن حرباً كهذه ستحقق مكاسب سياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، على صعيد تعزيز مكانتها الدولية، وتحويلها الى عنصر اساسي في المنطقة، وفقاً لخطها الاستراتيجي العام. ولذلك فإن الحل، في نظر هؤلاء، ليس حلاً عسكرياً؛ وانما تسوية سياسية، يدعو البعض الى تحقيقها مع سوريا، بصفتها الطرف القادر «على ضبط النشاط [الفدائي] في لبنان»[٥٤]؛ والبعض الآخر يدعو الى تحقيقها مع المقاومة الفلسطينية، من خلال الموافقة على دولة فلسطينية في المناطق المحتلة؛ اذ لماذا لا نتفاوض مع الفلسطينيين، حول السلام ايضاً، وليس حول وقف اطلاق النار فقط؟ ولماذا نفضل دولة فلسطينية، تحظى باعتراف واقعي على الحدود الشمالية وليس لها اي التزام تجاهنا، على دولة فلسطينية، تتمتع باعتراف قانوني؟ اليس من الافضل قيام دولة فلسطينية (في مناطق الحكم الذاتي) تلتزم تجاه [اسرائيل]، ليس فقط، بتحديد كامل قواتها العسكرية وتسليحها، وانما ايضاً، بالحفاظ على الامن الجاري؟... وليكف البعض عن الحديث بأنه لا يمكن الاعتماد على الفلسطينيين بالمحافظة على الهدوء. الحقيقة هي انهم استطاعوا ذلك... وهذا هو الاستنتاج الحقيقي الايجابي من الورطة الآخيرة، في لبنان، واذا ما تعلمناه ربما تحسن وضعنا»[٥٥].

لماذا لا نستثمر تطرف بيغن؟!

وهنالك بين الاسرائيليين من يبالغ كثيراً، فيعلق آمالاً على بيغن، في تحقيق الحل النهائي للقضية الفلسطينية: «فهذا الرجل الذي انتظروا منه عدم التنازل عن اي شبر، قد تنازل عن سيناء كلها. وانتظروا منه الكثير من مستوطنات «الون موريه»، وقد امر باخلاء مستوطنات سيناء. كذلك انتظروا منه موقفاً حازماً، في الموضوع الفلسطيني، وقد اعترف بالشعب وحقوقه والآن بالمفاوضات مع تلك المدعوة منظمة التحرير الفلسطينية. من يعرف! ربما هو الشخص المنتظر لتحقيق اكبر تسوية، في الضفة الغربية يمكن ان يحققها اي رئيس حكومة»[٥٦]. وهذا الكلام مبالغ فيه، حقاً، في ظل تصلب سياسة بيغن فيما يتعلق بالموضوع الفلسطيني، الا ان تطرفه في العمل ضد الفلسطينيين، سواء في المناطق المحتلة او حتى في لبنان، ربما كان له تأثير عكسي ايجابي، على صعيد التحرك الدولي، لصالح الحقوق الفلسطينية. وهذا ما حدث فعلاً، بعد الحرب الاخيرة، بشكل يمكن معه القول: ان استثمار تطرف بيغن، على الصعيد الدولي، اصبح من المهام الاساسية للثورة الفلسطينية، في الوقت الحاضر، مهما بلغت التضحيات.

---

(١) موشي كول، يديعوت احرونوت، ٣٠/٧/١٩٨١.
(٢) حفاي ايشد، دافار، ٢٦/٧/١٩٨١.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) زئيف شيف، هآرتس، ٢٤/٧/١٩٨١.
(٥) حفاي ايشد، دافار، مصدر سبق ذكره.
(٦) زئيف شيف، هآرتس، ٢٦/٧/١٩٨١.
(٧) شموئيل سيغف، معاريف، ٢٩/٧/١٩٨١.
(٨) يوئيل ماركوس، هآرتس، ٢٤/٧/١٩٨١.
(٩) موشي كول، يديعوت احرونوت، مصدر سبق ذكره.
(١٠) زئيف شيترنهيل، هآرتس، ٣/٨/١٩٨١.

(١١) أ. شفاتيسر، **هآرتس**، ١٩٨١/٧/٣١.
(١٢) **هآرتس**، ١٩٨١/٧/١٩.
(١٣) مقابلة مع سيمحه دينيتس، **معاريف**، ١٩٨١/٧/٢٤.
(١٤) مقابلة مع اسحق رابين، **معاريف**، ١٩٨١/٨/١٤.
(١٥) يوسف حاريف، **معاريف**، ١٩٨١/٧/٢٤.
(١٦) حغاي ايشد، دافار، **مصدر سبق ذكره**.
(١٧) شموئيل شنيستر **معاريف**، ١٩٨١/٧/٢٤.
(١٨) **هآرتس**، ١٩٨١/٧/٢٣.
(١٩) افتتاحية، **معاريف**، ١٩٨١/٧/٢٦.
(٢٠) زئيف شيف، **هآرتس**، ١٩٨١/٧/٢٦.
(٢١) شالوم روزنفيلد، **معاريف**، ١٩٨١/٧/٢٤.
(٢٢) شلموئيل كاتس، **المصدر نفسه**؛ وولف بليتسان، **جيروزالم بوست**، ١٩٨١/٧/١٩.
(٢٣) يهوشواع تدمور، **دافار**، ١٩٨١/٨/٥.
(٢٤) افتتاحية، **هآرتس**، ١٩٨١/٧/٨.
(٢٥) موشي جاك، **معاريف**، ١٩٨١/٨/٣.
(٢٦) اريئيل غيناي، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٧/٣١.
(٢٧) موشي جاك، **معاريف**، ١٩٨١/٧/٢٦.
(٢٨) **المصدر نفسه**.
(٢٩) تسفي شيلواح، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٨/٣.
(٣٠) موشي جاك، **معاريف**، ١٩٨١/٧/٢٦.
(٣١) ر.إ.إ.، العدد ٢٤٠٢، ٢٦ و ١٩٨١/٧/٢٧، ص ١٣.
(٣٢) «حديث اسحق رابين امام لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست»، **معاريف**، ١٩٨١/٧/٢٨.
(٣٣) ر.إ.إ.، العدد ٢٤٠٦، ٣٠ و ١٩٨١/٧/٣١، ص ١٣.
(٣٤) «... النقاش في لجنة الخارجية والامن...»، معاريف، **مصدر سبق ذكره**.
(٣٥) «حديث بيرس»، ر.إ.إ.، العدد ٢٤٠٦، **مصدر سبق ذكره**.
(٣٦) **المصدر نفسه**.
(٣٧) «... النقاش في لجنة الخارجية والامن...»، معاريف، **مصدر سبق ذكره**.
(٣٨) **المصدر نفسه**.
(٣٩) افتتاحية، **هآرتس**، ١٩٨١/٧/٣٠.
(٤٠) عميرام نير، **دافار**، ١٩٨١/٧/٢٧.
(٤١) **المصدر نفسه**، ١٩٨١/٧/٢٤.
(٤٢) **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٧/٢٤.
(٤٣) **معاريف**، ١٩٨١/٧/٢٩.
(٤٤) **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٧/٣١.
(٤٥) عميرام نير، دافار، **مصدر سبق ذكره**.
(٤٦) «مقابلة مع سيمحه دينيتس»، معاريف، **مصدر سبق ذكره**.
(٤٧) **دافار**، ١٩٨١/٧/٣١.
(٤٨) يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ١٩٨١/٧/٢٨.
(٤٩) **المصدر نفسه**.
(٥٠) يوسف تكواع، **معاريف**، ١٩٨١/٨/١٤.
(٥١) **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٨/١١.
(٥٢) مردخاي غور، **دافار**، ١٩٨١/٧/٣٠.
(٥٣) حاييم هيرتسوغ، **معاريف**، ١٩٨١/٧/٢٤.
(٥٤) مردخاي غور، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٧/٣١؛ حاييم هيرتسوغ، **المصدر نفسه**.
(٥٥) دافيد شاحام، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٧/٢٧.
(٥٦) يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ١٩٨١/٧/٢٧.

التقييم الاسرائيلي للأداء العسكري في حرب تموز

محمد عبد الرحمن

ابتداءً من ٣ حزيران (يونيو) ١٩٨١، تم وقف الهجمات الاسرائيلية على المواقع الفلسطينية في لبنان؛ وذلك اثر قرار حكومة مناحيم بيغن اثناء قيام فيليب حبيب بوساطته بشأن الأزمة اللبنانية. وبعد هذه الفترة من الهدوء النسبي، استأنف الطيران الاسرائيلي، يوم ١٠ تموز (يوليو) ١٩٨١، هجماته، وقام بالإغارة على منطقة الزهراني. ثم تتابعت، بعد ذلك، الهجمات يومياً على مختلف المواقع اللبنانية الفلسطينية المشتركة. وكان هذا بمثابة اعلان مباشر وعملي عن بدء مرحلة جديدة من العمل العسكري الاسرائيلي، ولكن باسلوب جديد هذه المرة، يتسم بطابع عنيف وشامل.

خلفيات الاسلوب الجديد

منذ نيسان (ابريل) الماضي، وفي اعقاب عملية مسغاف عام الفدائية، اتبعت القيادة العسكرية الاسرائيلية نهجاً جديداً في العمل العسكري اصبح يعرف، فيما بعد، باسم «هجمات رفول» نسبة الى رفائيل ايتان، رئيس الاركان الاسرائيلي وصاحب المبادرة لهذه العمليات ومخططها. ويستند هذا النهج الى نظرية «الحرب الوقائية» الاسرائيلية؛ وهي تهدف الى القيام بعمليات هجومية انتقائية، تتمثل باستخدام وحدات مختلفة من البر والبحر والجو، لإجبار القوات الفلسطينية على الانتشار في وضع دفاعي، وعلى مساحات واسعة من الارض لارباكها، وشل قدرتها عن الحركة، وبالتالي تقليص نشاطاتها الهجومية واحباطها. ومنعها من القيام بأية محاولة لاجتياز الحدود، او النزول من البحر وضرب الأهداف والمستوطنات الاسرائيلية.

وفي اطار هذه السياسة، نفذ الجيش الاسرائيلي، خلال خمسة عشر شهراً، ثلاثين عملية مختلفة (برية، وبحرية، وانزال جوي) وتسع عشرة عملية قصف جوي. ورغم تحقيق بعض النجاحات الصغيرة، في اصطياد بضع سيارات عسكرية ومدنية كانت

تتحرك على الطريق الساحلي، الا ان معظم العمليات فشلت في تحقيق اهدافها، وكانت «قليلة النتائج»[١].

وكانت النتائج العكسية التي حصدتها القيادة الاسرائيلية، من جراء اتباع الاسلوب الجديد، كبيرة جداً. فلم ينحصر الفشل، حسب التحليلات الاسرائيلية، في اطار تلك العمليات فقط، بل امتد لاكثر من ذلك؛ اذ انها «عجلت في مسار تحويل منظمة التحرير الفلسطينية الى اطار عسكري فعّال»[٢]. اي ان اصرار رفائيل ايتان على تدمير القوات الفلسطينية، دفع هذه القوات للاسراع في بناء قاعدة تحتية عسكرية قوية، تشمل دفاعاً جوياً فعالاً، ودبابات ومدفعية وصواريخ. واجبر هذا الوضع الفدائيين على تعزيز علاقاتهم مع سوريا وليبيا «لمضاعفة جهود التسلح بوسائل قتالية جديدة»[٣].

وفشل هذا الاسلوب العسكري يعني، لدى القيادة الاسرائيلية، ضرورة اتباع نهج جديد طالما ان الحرب مع الفلسطينيين لا تزال مستمرة. وحمل النهج الجديد الذي اشرف عليه وخطّطه مناحيم بيغن، شخصياً، طابع الضربات العنيفة المدمرة، وبإطار واسع؛ ليس لشل القوات الفلسطينية وارباكها فقط؛ وانما لتدميرها وابادتها.

تكتيكات النهج الجديد

ويقف وراء هذا النهج الجديد اعتبار اساسي تولد لدى القيادة الاسرائيلية؛ وهو يتمثل بأن واقع العمليات العسكرية، خلال الفترة الممتدة من نيسان (ابريل) ١٩٨٠ وحتى حزيران (يونيو) ١٩٨١، اجبر القوات الفلسطينية على الانتظام في تشكيلات قتالية شبه نظامية وفق اطر محددة، مما يسهّل على قوات الجيش الاسرائيلي ضربها بفاعلية كبيرة، ونتائج مضمونة. ونشأت، لدى الاسرائيليين، افتراضات وهمية تفيد أن القوات الفلسطينية تخلت عن اسلوب حرب العصابات في مجال حشد القوى وامتلاك المعدات التي اصبحت تضم مستودعات كبيرة، ومراكز صيانة، اضافة الى شبكات الدّفاع الجوي الثابتة؛ وهذا كله يسهل على الطيران توجيه ضربات عنيفة ومدمرة. ولن تجري، بعد الآن، عمليات صغيرة، تحت جنح الظلام، ضد قواعد بعيدة، ولن تعود عمليات دمج الاساليب المختلفة تتم عبر استخدام «الحيلة والخداع» وانما بواسطة «عمل عنيف ومدمر، يصيب [الفدائيين]، وهؤلاء الذين يستخدمون ملجأ لهم»[٤]. وقد عبر رفائيل ايتان عن طبيعة المرحلة الجديدة، على صعيد التكتيك العسكري الاسرائيلي، حين قال: ان الجيش الاسرائيلي دخل اليوم «مرحلة جديدة في حربه ضد [الفدائيين]. وبدأ ضرب البنية التحتية لتقليص قدرتهم على الحركة»[٥].

وفي مسار النهج العسكري الجديد، تم قصف اهداف ومواقع كثيرة، ابتداء من خط المواجهة في الجنوب وانتهاء بالمراكز السكنية في المنطقة الغربية من بيروت وضاحيتها. ومن ابرز المواقع التي قصفت، الجسور التي تربط الجنوب اللبناني بباقي اجزاء البلاد. وقصفت كذلك مقرات القيادة الفلسطينية في بيروت. وكان قصف هذين الهدفين تجسيداً للتكتيك العسكري الجديد؛ فضرب الجسور تم بهدف «منع وصول السلاح الثقيل،

والتشويش على [الفدائيين] وعرقلة تجميع قواهم وتبديل مواقعهم»[٦]، مما يفقد القوات قدراً من حرية المناورة، ويخفض من معنوياتها وقدرتها في الرد على نيران العدو. اما ضرب بيروت، تحت ذريعة تدمير المراكز القيادية الفلسطينية، فقد كان الهدف الأساسي له، كما قالت المصادر الاسرائيلية، التوضيح ان اسرائيل لن «تتردد عن القيام بحرب شاملة ضد الفدائيين وقواعدهم في كل زمان، وفي أي مكان يتواجدون فيه»[٧]. هذا، اضافة الى الاهداف الاخرى التي تتعلق بايجاد حالة من الارباك وفقدان السيطرة، وتخريب العلاقة بين السكان المدنيين والمقاومة الفلسطينية في المناطق التي تعرضت للتدمير.

التقييم الاسرائيلي للأداء العسكري

وقد بذلت اسرائيل جهدها في هذا السبيل، ورد الفدائيون على عملياتها العسكرية بعمليات عسكرية مضادة، وكان للاسرائيليين، عسكريين ومدنيين، تقييم للأداء العسكري الذي قام به جيشهم، وتقييم مماثل للأداء العسكري الذي قام به الفدائيون الفلسطينيون، وقد برزت من خلال هذين التقييمين آراء وتحليلات جديرة بالانتباه.

١ ـ **الجيش الاسرائيلي:** استخدم الجيش الاسرائيلي في المعارك التي استمرت من ٦/٦/١٩٨٢ الى ٢٤ منه جميع انواع اسلحته: السلاح الجوي، وسلاح البحرية، والمدفعية بعيدة المدى. وتمحورت الاهداف العامة لعملياته العسكرية في ثلاثة اهداف هي: تخريب انتظام الفدائيين في جنوب لبنان، ومنعهم من اعادة التنظيم مرة أخرى. تدمير مواقع المدفعية وراجمات الصواريخ التي تضرب المستوطنات الاسرائيلية. تدمير البنية التحتية للمقاومة والموجودة على الاراضي اللبنانية.

واتبع الجيش الاسرائيلي، لتحقيق ذلك، اسلوب ضرب «اهداف محددة» في اطار حرب «ثابتة». واشترك، في بعض الاحيان، اكثر من سلاح في عمليات «مختلطة» للهجوم على بعض الاهداف. وفي حالة واحدة فقط، حاولت وحدة منقولة جواً تنفيذ عملية انزال بالقرب من الزهراني بمشاركة وحدات بحرية لتأمين التغطية النارية. الا ان هذه الوحدة جوبهت بمقاومة عنيفة اجبرتها على الانسحاب، وهي تحمل قائدها، الرائد يوسف تاهر، قتيلاً، اضافة الى سبعة من الجرحى.

وخلال اسبوعين من القتال، لم تستطع القوات الاسرائيلية تحقيق اي من اهدافها العسكرية المعلنة. ووصف الجنرال بن ـ غال، قائد الجبهة الشمالية، النتيجة بـ«التعادل». مع ان اوساط جهاز الأمن الاسرائيلي عبرت عن حقيقة أخرى حين اعلنت عن «تحفظها» من قرار وقف اطلاق النار، لانه لايرتبط بضمانات حقيقية «لمنع اعادة الانتظام من جديد [للفدائيين] في المناطق القريبة من الحدود الاسرائيلية»[٨]. واعترف رئيف شيف، المعلق العسكري في صحيفة هآرتس، انه، خلال خمسة ايام او ستة، لم ينجح الجيش الاسرائيلي عملياً في كبح الفدائيين. وفي يوم ٢٠/٧/١٩٨١ فقط، نجحت بطاريات المدفعية الاسرائيلية في القيام بكامل مهماتها. وحدث هذا رغم تواجد قوة مدفعية

كبيرة نسبياً لدى الجيش الاسرائيلي «ولم تكن هناك قيود على استخدام سلاح الجو ايضاً»(٩).

التقصير مرة اخرى: ويتساءل الاسرائيليون، الآن، المدنيون منهم والعسكريون، كيف حدث ان الجيش الاسرائيلي الكبير والمجرب، بكل ما يملكه من وسائل ومعدات حديثة (التي تشمل انظمة الرادار لتحديد مصادر نيران المدفعية والراجمات، وحاسبات الكترونية لاطلاق النار، ومعدات مراقبة للمدى البعيد، وطائرات صغيرة بدون طيار يمكنها التحليق لساعات طويلة فوق ارض المعركة) لم يستطع ان يحدد بدقة مواقع مدافع العدو، ويشلها في المراحل الاولى من حرب الاستنزاف؟

ويثير فشل الجيش الاسرائيلي في شل المدفعية الفلسطينية مسألة الوسائل التي اتبعت في ضرب مواقع المدفعية والصواريخ. فقد اعتمد الجيش الاسرائيلي لتحقيق ذلك وسيلتين؛ تتمثل الاولى منهما بالقصف بواسطة الطائرات، وتعتمد الثانية على استخدام نيران المدفعية.

فقد اعتمدت اسرائيل، بشكل دائم، على استخدام سلاح الطيران لحل كل المشاكل التي تعترضها. وثبت للاسرائيليين ان المراقبة من الجو ضعيفة، وبالذات عندما يكون المقصود «حرباً ضد بضعة مدافع، هنا او هناك، تطلق قذيفتين او ثلاثة وتختفي من جديد في مخابئها»(١٠). وقد اكد هذه الحقيقة اسحق رابين، رئيس الوزراء السابق، الذي اعترف باستمرار القصف الفلسطيني على المستوطنات الاسرائيلية، رغم «الضربات القوية لسلاح الجو ضد [الفدائيين]. والعمليات الاخرى ضد القيادات والقواعد في لبنان»(١١). واضاف رابين ان اسرائيل تشهد هذه الايام «حرب استنزاف» تنال من الحياة العادية في اصبع الجليل، والجليل الاعلى. ولم تتوصل الجهود الكبيرة التي بذلها الجيش الاسرائيلي الى وقف لإطلاق النار بشكل فعال.

اما استخدام المدفعية الاسرائيلية في تدمير مواقع المدفعية وراجمات الصواريخ الفلسطينية، فلم يكن حظه، في النجاح، أوفر من حظ استخدام سلاح الطيران. والصعوبة الأساسية التي واجهت المدفعية الاسرائيلية تمثلت في «التنافس» مع الكاتيوشا التي تطلق النيران على المستوطنات، وتختفي فوراً من مكانها؛ حيث يمكن اطلاق كل وجبة صواريخ خلال ثلاثين ثانية فقط. وقبل سقوط القذائف على منطقة الهدف، فإن قاذف الكاتيوشا يختفي من مكان الاطلاق. وحتى يمكن «اصطياد» الراجمة، في هذه الحالة، كان يجب ان تبقى مدافع الجيش الاسرائيلي «محشوة طوال الوقت، وحبل الاطلاق بيد الرامي، وكان يجب ايضاً ان تعمل المراقبة طوال الوقت لتحديد مكان الكاتيوشا ومسافتها بسرعة كبيرة»(١٢). ومن اجل النجاح، في ذلك، لم يكن الامر يتطلب مهنية عالية فقط، وانما «حظاً كبيراً». ويعترف الاسرائيليون بأن الفلسطينيين، رغم الاصابات التي لحقت بهم، الا انهم كانوا يستطيعون «نقل الكاتيوشا بسرعة الى منطقة متقدمة» واطلاق القذائف باتجاه الاهداف الاسرائيلية. وفي كل الحالات،، لم يستطع الجيش الاسرائيلي ان يجد حلاً قاطعاً لاطلاق نيران المدفعية وقذائف الكاتيوشا، باتجاه المستوطنات.

خطوات غير محسوبة: واعتبرت عملية قصف بيروت، وحتى قصف الجسور، من الاخطاء العسكرية والسياسية غير المحسوبة تماماً. فقصف بيروت، اصاب بالضرر التأييد الذي تتمتع به اسرائيل من الرأي العام، وبخاصة من الولايات المتحدة. وكانت هذه العملية، حسب تعبير مردخاي غور رئيس الاركان السابق، ضمن سلسلة اخطاء كثيرة اتخذت على عجل «ودون تقدير استراتيجي شامل. ودون حساب مسبق الى اين ستتدهور الامور»(١٣). حيث يقيم السكان على خط الحدود، وحيث ان اسرائيل موجودة في وضع سياسي «حساس».

ويضيف غور ان المعركة، في الشمال، استمرت حتى بعد قصف بيروت، بل ان قوتها زادت كثيراً. والاصابات هناك لم تكن بين القيادات البارزة. وقد أصيب من اصيب لكن القيادات تستطيع الاستمرار». فالقيادة الفلسطينية، كما يقول الجنرال المتقاعد متياهو بيلد، هي قيادة لحرب عصابات خاصة، وضربها لا يؤثر على القوة القتالية لوحدات منظمة التحرير الفلسطينية العاملة في المنطقة. واي قيادة من هذا النوع «يمكنها العودة والعمل بعد ضرب منشآتها خلال وقت قصير جداً»(١٤).

وفي السياق ذاته، فإن تدمير الجسور التي تستخدمها وحدات حرب العصابات لا يمنع الحركة اللوجستية لهذه القوات، خلال فترة طويلة. فالمعدات العسكرية التي تستخدمها منظمة التحرير الفلسطينية يمكنها ان تتحرك على الطرق غير المعبدة. كما يمكن لخطوط الامداد ان «تستمر بالعمل عندما تكون الجسور مدمرة»(١٥). ويمكن دائماً تهريب صاروخ كاتيوشا الى الجنوب، وحتى مدفع ١٣٠ مم. ومن الخطأ الفاضح «ايهام سكان الشمال بأن قذائف [الفدائيين] ستنتهي بعد قليل». ومن العدل ان يعرف الجميع حقيقة الوضع؛ فإذا ما استمرت عمليات القصف، لن يكون هناك خيار امام اسرائيل سوى تشديد الحرب «سواء بواسطة عمليات ضخمة تؤدي الى هرب سكان المخيمات واللاذ في جيب صور. او بواسطة عمليات برية واسعة»(١٦).

ب ـ **القوات الفلسطينية:** برز من جانب القوات الفلسطينية، حسب التقييم الاسرائيلي، استخدام واسع ومنظم للمدافع الثقيلة، وراجمات الصواريخ التي شكلت مشكلة حقيقية للقيادة العسكرية الاسرائيلية؛ وذلك بسبب كثافة نيرانها وسهولة انتقالها واختفائها؛ وظهورها من ثم فجأة للرد على مصادر النيران الاسرائيلية. ونجحت في ارغام الاسرائيليين على خوض حرب استنزاف فعلية، طالما تجنبوا الدخول فيها نتيجة لتجاربهم السابقة في هذا الميدان.

وقد وصف مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع الاسرائيلي السابق، اسلوب قتال الفدائيين فقال: ان اسلوبهم هو الهجوم من اماكن مستورة في ثماني او عشر شاحنات تحمل راجمات الكاتيوشا. ويطلقون دفعة واحدة عشرين صاروخاً. وهذا يكفي للتسبب في اضرار واصابات. ولا يبحث الفدائيون عن هدف محدد او موقع، او محطة شرطة. وانما يطلقون باتجاه مايسمى 'منطقة الهدف' سواء كانت مدينة ام مستوطنة قروية. وهم يعملون بلا قيود»(١٧).

وعملت قوات المقاومة الفلسطينية، خلال المعارك، في اطار التشكيلات التالية: كان تنظيم المدفعية والصواريخ في اطار كتيبتين، واحدة في الغرب والأخرى في الشرق. ونظراً لعدم اعتماد الفدائيين على التشكيلات النظامية للوحدات، فقد ضمت كل كتيبة نحو ١٥ ــ ٢٠ مدفعاً (من عيار ١٣٠ مم، و١٢٢ مم و٨٢ مم). واضافة لذلك تواجد في القطاعين نحو ٢٠ ــ ٤٠ راجمة صواريخ حديثة[١٨]. واستخدم الفدائيون هذه الاسلحة عبر تكتيكات ناجحة. فقد اعتمدوا على توجيه رمايات كثيفة جداً خلال وقت قصير من مكان خفي. وهذه ميزة هامة «توفرها صواريخ الكاتيوشا التي استخدمها الفدائيون اثناء قصفهم للمستوطنات»[١٩]. واعترف العميد آرييه مزراحي، قائد سلاح المدفعية الاسرائيلية، بفاعلية المدفعية الفلسطينية التي نجحت في الرد وفي ايقاع اصابات في المستوطنات الاسرائيلية. واضاف مزراحي انه من الصعب جداً منع الفدائيين من الاستمرار في نشاطهم، لأنهم «يطلقون بسرعة فائقة كمية كبيرة من القذائف نحو هدف كبير»[٢٠]. وهم يمتلكون سلاحاً مدفعياً من اسلحة الخط الاول في الكتلة السوفياتية. واستخدموا، في الآونة الاخيرة، الحاسبات الالكترونية في سلاح المدفعية. كما يستخدمون اساليب عصرية جداً.

وقد اعطيت الصلاحية لاحد ضباط المدفعية الكبار، في الجيش الاسرائيلي، لشرح مميزات الاسلحة التي يستخدمها الفدائيون وقدراتها وبخاصة مدفع الميدان ١٣٠ مم، وراجمات الصواريخ الحديثة. فبالنسبة للراجمات من طراز بي.ام ــ ٢١ التي تحمل صواريخ الكاتيوشا؛ فإنها توفر للفدائيين حرية المناورة في استخدام الصواريخ، وتزيد من صعوبة تحديد مصدر النيران. ومن ابرز خصائص هذا السلاح، ان جهاز الاطلاق فيه بسيط نسبياً، بينما يكمن التعقيد في ذخيرته. كما يمكن تركيب عدة راجمات على وسيلة نقل واحدة. وبالتالي يكون بالامكان اطلاق عدة صواريخ دفعة واحدة والفرار بسرعة. ويتصف السلاح بضعف دقته النسبية، لذلك فهو غير واسع الانتشار في جيوش الدول الغربية. اما بالنسبة للفدائيين، فاهدافهم كبيرة كالمستوطنات. وهم لا يطلقون على هدف محدد، لذا «لا تشكل قلة الدقة بالنسبة لهم عيباً جوهرياً، حيث يسعون الى ايقاع اكبر عدد من الاصابات»[٢١].

وبالنسبة للسلاح الفعال الآخر، وهو مدفع ١٣٠ مم، فإنه يمتاز بدقته الكبيرة ومداه الذي يصل الى ٢٧ كم. ويتطلب تشغيله ذكاء اقل من تشغيل صاروخ الكاتيوشا. وعيبه بالنسبة للفدائيين ان اطلاق عدد كبير من القذائف يتطلب توفير اكثر من مدفع، ويحتاج الى وقت طويل نسبياً لاطلاق قذائفه. وهذا امر «يخشاه الفدائيون».

وبكل هذه الاسلحة التي اتخذت، مسبقاً، مواقع لها في نقاط مختلفة من جنوب لبنان، كي تتمكن من اطلاق الصواريخ «دفعة واحدة على كافة انحاء الجليل»، جهز الفدائيون مفاجأة. واتضح ان انتظامهم العسكري «افضل مما كان متوقعاً. فهم محصنون جيداً في الارض ومنظمون ويمتلكون البواعث ومجهزون بكميات غير قليلة من وسائل القتال»[٢٢].

عدم الحسم الاسرائيلي نجاح للفدائيين: وكانت نتيجة الصدام العسكري اعتراف واضح من الاسرائيليين، بأن المقاومة الفلسطينية حققت انجازات هامة على صعيد النتائج. واظهرت براعة وقدرة مناورة عالية في استخدام اساليب القتال الملائمة. فإنجاز الفدائيين لايتمثل في احتلال ارض او في السيطرة على اهداف. بل يكمن في حقيقة بقائهم في جنوب لبنان». وقد برزت، خلال الحرب، حقيقة اخرى هي انه، رغم الضربات القاسية التي تلقاها الفدائيون من الجيش الاسرائيلي، كانت لديهم القوة الكافية للاستمرار وازعاج مستوطنات الشمال، واطلاق الصواريخ وقذائف المدفعية»(٢٣). واثبت الفدائيون قدرة مناورة وصمود من خلال الاستخدام المتزايد للقوة. وانشأوا لانفسهم، خلال فترة القتال، «امناً ذاتيا كبيراً». ولن يكون من السهل «اقتلاعهم» في المستقبل. ويثبت هذا التطور، مرة اخرى، انه لايمكن لاسرائيل ان تدخل معركة «دون ان تضمن لنفسها قدرة الحسم»(٢٤).

وفي هذا الاطار، يعترف موشي دايان، وزير الخارجية الاسرائيلي السابق، انه، في المسألة العسكرية، علينا الاعتراف بأننا «فشلنا في تحقيق هدفنا». اردنا منع انتظام منظمة التحرير الفلسطينية، واقامة القاعدة التحتية العسكرية لها. والآن تستطيع المنظمة ان «تفعل ذلك دون عرقلة»(٢٥). ورغم التأكيدات التي قدمها مناحيم بيغن الى المستوطنين، بأنه لن تسقط صواريخ كاتيوشا اخرى عليهم. إلا ان مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع آنذاك، خذل رئيسه عندما اعلن امام المستوطنين، يوم ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٨١، ان سقوط صواريخ الكاتيوشا «سوف يستمر حتى بعد عشر سنوات»(٢٦). وان الفدائيين دخلوا في مرحلة جديدة مع التسليح الحديث الذي يحصلون عليه من الكتلة الشرقية والدول العربية. والمشكلة هي «كيف نمنعهم من الانتظام».

واكد تسيبوري، اخيراً، انه، رغم الجهود التي بذلتها اسرائيل، والكميات الكبيرة من السلاح والذخيرة التي دمرتها اسرائيل للفدائيين، بقي لديهم مايكفي «لخلق المشاكل الخ». ووصف ايام المعارك بانها كانت صعبة «وسنبذل الجهود كي لاتعود تلك الايام الصعبة. واذا حصلت مواجهات اضافية ستكون اكثر صعوبة على المدنيين»(٢٧).

والنتيجة هي ان اسرائيل لم تنجز اياً من الاهداف العسكرية التي ارادتها من الحرب الاخيرة. ومثل هذه الخاتمة للحرب التي تتمثل في عدم الحسم، تعني ان الفدائيين هم الذين ربحوا في هذه الجولة من المواجهة»(٢٨). وابرز مظهر لهذا الفشل، هو استمرار منظمات المقاومة في الانتظام واصلاح مادمرته لهم الحرب. وتستمر ليبيا بنقل الاسلحة والمعدات العسكرية لهم عن طريق دمشق. ويمكن اجمال نتيجة الحرب بجملة واحدة هي: «تسليح [الفدائيين] يستمر. وقد تم اصلاح القاعدة التحتية التي اصيبت»(٢٩). اي بمعنى ان جهود الجيش الاسرائيلي لتخريب هذه المسارات لم «تعط ثمارها»؛ فالقصف لم يسبب تغييراً للوضع. ويبدو انه حدث فصل بين مستوى اتخاذ القرار السياسي وبين القرار العسكري. فقد اتخذت حكومة اسرائيل، يوم ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٨١، قرار وقف النار دون تحديد بنود مفصلة للاتفاق. خاصة انه يوجد، في الطرف الآخر من الاتفاقية،

منظمة التحرير الفلسطينية، ويحتمل ان الجيش الاسرائيلي «لم يقيّم حتى النهاية احتمالات عمليته في لبنان»(٣٠).

الدروس الاسرائيلية من الحرب

خرج الاسرائيليون، من الحرب، بعدة استنتاجات تأكدت، خلال المعارك التي دارت بين القوات الفلسطينية وقوات الجيش الاسرائيلي على مدى اربعة عشر يوماً كاملة. وتبين انهم تورطوا في محاذير كانوا يتجنبون دائماً الدخول فيها. هذا، اضافة الى ارتباك القيادة في تحديد الهدف الاستراتيجي، وفي كيفية اتباع الاساليب الملائمة لإنجازه، عبر سلسلة من الاخطاء، وفقدان التنسيق بين الواقع السياسي والضرورات العسكرية. وكانت اهم تلك الدروس:

١ ــ **الارتباك في تحديد الهدف الاستراتيجي:** وظهر هذا بارزاً في غياب التنسيق بين العمل العسكري والقرار السياسي. فقد حددت الحكومة الاسرائيلية مسبقاً اهداف العمل العسكري الاسرائيلي بتدمير البنية التحتية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتخريب انتظامها في جنوب لبنان. فهل انجزت القيادة الاسرائيلية هذا الهدف، في اللحظة التي وافقت فيها على قرار وقف النار؟. تشير كل الدلائل ان شيئاً من هذا لم يتحقق. وقد عبر كبار القادة العسكريين الاسرائيليين عن حالة «الاحباط» التي يعانون منها نتيجة للوضع الذي آلت اليه الامور. فاتفاق وقف النار، كما قال الجنرال عاموس برعام، رئيس اركان قيادة الشمال، كان خطأ من الناحية العسكرية، لانه جاء في لحظة «تحول لصالح اسرائيل». واوضح انه يتحدث كرجل عسكري، بينما الحكومة تتخذ القرار النهائي. وان قرار «وقف النار كان قراراً سياسياً»(٣١).

والاسباب الرئيسية التي ادت لهذا الوضع كانت وليدة خطأين اساسيين. الاول: ان ضرب قيادات منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، كان تصرفاً معاكساً تماماً لهدف تدمير البنية التحتية العسكرية. والثاني يتمثل في عدم وضع جدول زمني عسكري مرتبط بالضغوطات السياسية. وظهر هذا واضحاً عندما ازدادت الضغوطات السياسية على اسرائيل في اعقاب قصف بيروت.

ويعني توقف الجيش الاسرائيلي عن انجاز الهدف الاستراتيجي المعلن ان الفلسطينيين يستطيعون الآن «بناء القاعدة التحتية العسكرية النظامية، دون تردد، على قوهات المدافع والدبابات والمدافع المضادة للطائرات المحصنة مع جهازها اللوجستيكي»(٣٢). ويستطيعون، كذلك، الاستمرار في وضع المتفجرات داخل اسرائيل وفتح النار من حدود الاردن، والنزول على الشاطىء.

ويرتبط هذا الفشل بطرح موضوع الملاءمة، في اتخاذ القرار من قبل القيادة السياسية، بين الوضع السياسي والقوة العسكرية. وهنا يتساءل معلق معاريف: هل ان مجرد امتلاك القوة العسكرية الكافية يمكن من تجاهل قوة الموقف السياسي؛ وهو الشرط الضروري لتحقيق اهداف «استراتيجية وسياسية بوسائل عسكرية»؟ ويتعلق هذا

الموضوع بتقييم ودراسة رد فعل الرأي العام العالمي على المبادرة العسكرية، في الوقت والموقع المعينين. فالارتباك في اتخاذ القرار السليم هو الذي ادى الى عدم الحسم. فهل أخذت بالحسبان، مسبقاً، من قبل القيادة الاسرائيلية، احتمالات ردود الفعل على تصعيدها العسكري؟ فإن كان الجواب نعم، فما هو سبب الارتباك. وان كان لا، «فمن المسؤول عن هذا التقصير؟ وكيف يمكن منع ذلك مستقبلاً؟»(٣٣).

٢ ــ **خطر حرب الاستنزاف على اسرائيل:** كثيراً ما يدعي الاسرائيليون انهم يتعلمون من تجاربهم، على عكس الآخرين الذين لا يأخذون بالعبر والدروس. ويقول الاسرائيليون انهم تعلموا من تجارب حروب الاستنزاف التي وقعت بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وبعد حرب تشرين اول (اكتوبر) ١٩٧٣، انه «لا يمكن تحمل اسلوب هذه الحرب». ونقل عن الجنرال حاييم بارــ ليف، رئيس الاركان الاسرائيلي اثناء معارك حرب الاستنزاف على السويس، قوله: ان اسرائيل خرجت «منتصرة من هذه الحرب. نظراً لان سكانها المدنيين لم يكونوا على خط المواجهة. اما المصريون فقد اضطروا لاخلاء مدن القناة، وايقاف مشاريعهم الاقتصادية في المنطقة»(٣٤). وانسجاماً مع هذا التحليل برزت التساؤلات في الصحافة الاسرائيلية: كيف تورط الاسرائيليون في حرب استنزاف جديدة يتعرض فيها سكان المستوطنات الحدودية للخطر؛ وهم الحريصون دائماً على تطبيق مبدأ نقل الحرب الى اراضي العدو، نظراً لغياب العمق الاستراتيجي لاسرائيل، وحتى لا تدور المعارك على الحدود، مما يهدد الاهداف الحيوية للقصف والتخريب، خاصة وان الحرب مع الفدائيين، هذه المرة، «تختلف عن سابقاتها في الجولان او على قناة السويس؟»(٣٥). وذهب معلقون آخرون الى حد القول ان هذه الحرب هي من النوع «الاكثر كآبة» من التي شهدتها مستوطنات غور الاردن وسهل بيسان في السنوات: ١٩٦٨ ــ ١٩٧٠؛ حيث جرت الحرب على «حساب المستوطنات المدنية» في خط المواجهة. واثبتت هذه الحرب ان المستوطنات في الشمال كانت «رهينة» لدى الفدائيين. وظهر، من خلال سير المعارك، امران هامان: ١ ــ ان جزءاً من المستوطنات يمثل نقاط ضعف استراتيجية لاسرائيل. وهذا يجعل من الصعب عليها ادارة الصراع حسب «المبادرة العسكرية التقليدية. وباسلوب الحرب التي فرضها [الفدائيون] عليها»(٣٦). ٢ ــ ان الفدائيين تعلموا هذا الدرس. وسوف يستمرون بالنظر الى المستوطنات كدافع لهم لتقويض «قدرة الصمود العسكري والسياسي لاسرائيل».

ويبدو انه، على الرغم من ادراك محاذير هذه الحرب من قبل الاسرائيليين، الا انهم اضطروا لدخولها رغم «عدم توقع انتصار اسرائيل في اسلوب حرب كهذه»(٣٧). وهكذا، استطاع الفدائيون استغلال «البطن الرخو» لاسرائيل جيداً. ووجهوا له عدة ضربات ادت، في نهاية الامر، الى «وقف الحرب الثابتة. بوقف اطلاق النار الذي يشهد على منع الحسم»(٣٨). وعدم الحسم العسكري، يخدم، اولاً واخيراً، الفدائيين، الذين يستغلون فترة الهدوء، لإعادة اصلاح القاعدة التحتية. وتوسيع التنظيمات العسكرية، والحصول على المعدات العسكرية الحديثة والثقيلة.

٣ ــ الطائرات لا تصطاد المدفع: وهذه نتيجة مستخلصة عبر تجارب عدة عرفتها الحروب الحديثة، سواء في كوريا ام في فيتنام ام في الشرق الاوسط. وقد اكد الجنرال مردخاي غور، رئيس الاركان السابق، هذه الحقيقة عندما سئل عن رأيه بهذا الموضوع فأجاب، انه طلب فحص تأثير قصف سلاح الجو الأميركي للفيتناميين عندما عين ملحقاً عسكرياً في واشنطن، وكان الرد؛ انه باستثناء نقطة معينة، كانت النتيجة خسارة[٣٩]. وثبت من تجربة الطيران الاسرائيلي، في الحرب الاخيرة، ان محاولاته لتدمير القاعدة التحتية للفدائيين لم تحقق نتيجة ملموسة. بل ادت، كما قال اسحق رابين، الى خرب استنزاف «ليس باستطاعتنا الصمود فيها ولسنا بحاجة الى ذلك»[٤٠]. وشبه احدهم محاولات «الفانتوم» لاصطياد المدافع الفلسطينية بمحاولات من يبحث عن الابرة وسط اكوام الركام. فقد استخدم هذا الاسلوب في فيتنام وفشل كلياً. فالفانتوم ليست طرفاً في الحرب مع الفدائيين الذين يصلون الساعة الثالثة ليلاً مع راجمة ضخمة تضم ٤٠ صاروخاً، يطلقونها ثم ينسحبون الى صور وصيدا. وفي صباح اليوم التالي، يراقبون الفانتوم التي تبحث عنهم في السماء. ومثل هذه الحرب لا يمكنها ان تستمر زمناً طويلاً؛ حيث يستنجد الفدائيون من الجيش الاسرائيلي، ويهرب سكان كريات شمونه من اماكن سكنهم. لذلك، اذا لم يحصل وقف لاطلاق النار خلال الايام القريبة «ستكون العاقبة وخيمة. واكثر منها النتائج»[٤١].

واكدت الاحصاءات التي نشرتها الصحافة الاسرائيلية، ان الفدائيين نفذوا، خلال الحرب، ٨٨ عملية قصف. وتعرضت ٣٥ مدينة ومستوطنة اسرائيلية لنيران المدفعية والصواريخ. ولم تتأثر وتيرة القصف المدفعي الفلسطيني وكثافته، في اليوم الاخير للحرب، عما كانت عليه في اليوم الاول؛ حيث بلغ مجموع القذائف التي اطلقها الفدائيون، قبل ساعات من وقف النار، نحو ٣٠٠ قذيفة وصاروخ.

خلاصة

واذا كان للمراقب ان يلخص نتائج الحرب الأخيرة بالنسبة لاسرائيل، فلا بد له من ان يسجل جملة من النقاط الاساسية. فهي حرب تختلف عن كل المعارك التي واجهتها اسرائيل خلال تاريخ النزاع في الشرق الاوسط. فقد سُجّلت، خلالها، عدة تحولات في «المحرمات» التي حذرت القيادة الاسرائيلية من المساس بها تحت كل الظروف. واهتز كثير من المبادىء العسكرية التاريخية التي حافظ الاسرائيليون عليها الى درجة القدسية. وكما قال احدهم ساخراً: ان الحرب ضد منظمة التحرير الفلسطينية، في صيف ١٩٨١، ستسجل «كحدث تاريخي في حياة الجيش الاسرائيلي»[٤٢]؛ حيث بلور مناحيم بيغن نظرية استراتيجية جديدة. وهي نقل الحرب الى «عمق المواقع المدنية لاسرائيل». ومع اننا ندرك حقيقة المبالغة النسبية الكامنة في هذا التقدير، والناتجة عن طبيعة الصراع الحزبي الداخلي في معظمها. وندرك ايضاً ان عملية التحول الاستراتيجي تسير ببطء شديد، الا ان الامر، يحتاج الى اكثر من وقفة، لاستخلاص العبر، واستنتاج الدروس.

(١) يعقوب ايرز، **ملحق معاريف**، ١٩٨١/٧/١٠.
(٢) ايتان هابر، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٧/١٠.
(٣) يعقوب ايرز، **مصدر سبق ذكره**.
(٤) يعقوب ايرز، **معاريف**، ١٩٨١/٧/١٩.
(٥) د.إ.، العدد ٢٣٩٤، ١٦ و١٩٨١/٧/١٧، ص ٤.
(٦) هآرتس، ١٩٨١/٧/١٧.
(٧) دافار، ١٩٨١/٧/١٩.
(٨) هآرتس، ١٩٨١/٧/٢٦.
(٩) زئيف شيف، **هآرتس**، ١٩٨١/٧/٢٧.
(١٠) **المصدر نفسه**.
(١١) **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٧/٢٤.
(١٢) زئيف شيف، **مصدر سبق ذكره**.
(١٣) **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٧/٣١.
(١٤) هآرتس، ١٩٨١/٧/٢٣.
(١٥) **المصدر نفسه**.
(١٦) زئيف شيف، **هآرتس**، ١٩٨١/٧/٢٠.
(١٧) عل همشمار، ١٩٨١/٧/٢٤.
(١٨) هآرتس، ١٩٨١/٧/٢٧.
(١٩) د.إ.، العدد ٢٣٩٤، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨.
(٢٠) **المصدر نفسه**، العدد ٢٤٢٠، ١٧ ١٩٨١/٧/١٨، ص ١٠.
(٢١) **المصدر نفسه**، ص ٩.
(٢٢) ايتان هابر، **مصدر سبق ذكره**.
(٢٣) يعقوب آيرز، **معاريف**، ١٩٨١/٧/٢٦.
(٢٤) يهو شواع تدمور، **دافار**، ١٩٨١/٧/٢٧.
(٢٥) موشي دايان، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٨/٧.
(٢٦) **معاريف**، ١٩٨١/٧/٢٩.
(٢٧) **المصدر نفسه**.
(٢٨) يعقوب ايرز، **ملحق معاريف**، ١٩٨١/٧/٣١.
(٢٩) **المصدر نفسه**.
(٣٠) **المصدر نفسه**.
(٣١) **معاريف**، ١٩٨١/٧/٣١.
(٣٢) زئيف شيف، **هآرتس**، ١٩٨١/٧/٢٦.
(٣٣) يعقوب ايرز، **معاريف**، ١٩٨١/٧/٢٦.
(٣٤) **معاريف**، ١٩٨١/٧/٢٦.
(٣٥) يعقوب ايرز، **ملحق معاريف**، ١٩٨١/٧/٢٤.
(٣٦) عاميرام نير، **دافار**، ١٩٨١/٧/٢٧.
(٣٧) يعقوب ايرز، **معاريف** ١٩٨١/٧/٢٦.
(٣٨) **المصدر نفسه**.
(٣٩) **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٧/٣١.
(٤٠) من نقاش كتلة المعراخ في الكنيست، **دافار**، ١٩٨١/٧/٢٩.
(٤١) ايتان هابر، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٧/٢٤.
(٤٢) يورام بيري، **دافار**، ١٩٨١/٧/٢٤.

وقائع الحرب

أحمد شاهين

كتب يورام بيري، في صحيفة «دافار» الصادرة يوم ١٩٨١/٧/٢٤ «ان الحرب ضد م.ت.ف.، في صيف ١٩٨١، ستسجل كحدث تاريخي في تاريخ الجيش الاسرائيلي، حيث بلور مناحيم بيغن، وزير الدفاع، مفهوماً استراتيجياً جديداً: نقل الحرب إلى جبهة اسرائيل الداخلية المدنية. ولم يحدث أبداً أن أدّت عملية عسكرية بادرنا إليها نحن بأنفسنا، الى مكوث سكان بئر السبع، والقدس أو طبريا أسبوعاً كاملاً في الملاجىء»[1].

لقد كتب الكثير عن الحرب الاسرائيلية ــ الفلسطينية التي امتدت بين العاشر والرابع والعشرين من شهر تموز (يوليو) ١٩٨١، حسب التقويم الفلسطيني لها، وامتدت بين الخامس عشر والرابع والعشرين من الشهر ذاته، حسب التقويم الاسرائيلي، فكانت، على الجانب الفلسطيني «حرب الخمسة عشر يوماً»، وفي الجانب الاسرائيلي «حرب الأيام التسعة»، حيث تقرر آنذاك وقف إطلاق النار أيضاً بتوقيتين مختلفين. فقد أعلنت اسرائيل قبولها بوقف إطلاق النار في الساعة الواحدة والنصف من يوم ١٩٨١/٧/٢٤، بعد اجتماع ضم المبعوث الأميركي الخاص فيليب حبيب، ورئيس الحكومة الاسرائيلية مناحيم بيغن. وأعلنت منظمة التحرير الفلسطينية قبولها به في الساعة الخامسة بعد الظهر من اليوم نفسه، بعد اتصال بين الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم، ورئيس المنظمة ياسر عرفات.

لهذه الأمور التي تبدو صغيرة، أو انها تفاصيل قياساً لحجم الحرب، يمكن القول أن الحرب التي دارت على جانبي الحدود الجنوبية للبنان كانت فعلين عسكريين وقرارين سياسيين، ولم تكن فعلاً وقراراً من جانب واحد ورد فعل من الجانب الآخر. وهذا ما يميزها عن كافة الحروب العربية ــ الاسرائيلية التي سبقتها. ومن هذا التقويم لتلك الحرب، سنعرض للظروف التي أحاطت بها على الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني، حيث كانت حرباً اسرائيلية ــ فلسطينية، كما سنتناول حجمها العسكري وانعكاسها السياسي أيضاً، وما أثارته من ردود فعل.

وضع عشية الحرب في الجانب الاسرائيلي

□ لقد نجح تكتل الليكود في الانتخابات الاسرائيلية التي جرت في ١٩٨١/٦/٣٠ بأكثرية ضئيلة، جعلته مرشحاً غير مؤكدً لتشكيل الحكومة الجديدة. إذ فاز بـ ٤٨ مقعداً في الكنيست؛ بينما فاز المعراخ، المرشح الآخر لتشكيل الحكومة بـ ٤٧ مقعداً. وبدأ الطرفان تنافسهما لاستقطاب الأحزاب الصغيرة من أجل تشكيل ائتلاف من ٦١ عضو في الكنيست على الأقل، شكلت فيه الأحزاب الدينية (المفدال وأغودات يسرائيل وتامي) بيضة القبان، حيث أن تلك الأحزاب مجتمعة هي الوحيدة التي تصل مع أي من التكتلين الكبيرين إلى الرقم ٦١ (بعد انضمام راتس إلى المعراخ أصبح له أيضاً ٤٨ مقعداً في الكنيست). وصمم بيغن على أن يشكل الحكومة بأي ثمن كي يثبت أن صعود الليكود إلى السلطة، في عام ١٩٧٧ لم يكن «حدثاً عارضاً» كما أسماه زعماء المعراخ آنذاك.

□ عاد فيليب حبيب، المبعوث الأميركي الخاص، في جولة ثالثة، لحل مسألة الصواريخ السورية المنصوبة في لبنان. تلك المسألة التي أصرَّ مناحيم بيغن على إنهائها، إن لم يكن بالسبل الديبلوماسية التي تعهدت بها الولايات المتحدة الأميركية؛ فبالسبل العسكرية التي أعلن بيغن أنه سيستخدمها. وقد حاول مناحيم بيغن تغطية قصوره عن حل مشكلة الصواريخ، قبل الانتخابات الاسرائيلية، بالضربة الناجحة التي وجهها للمفاعل النووي العراقي في ١٩٨١/٦/٧. وكانت الولايات المتحدة قد طلبت من اسرائيل إحلال الهدوء في لبنان وتقليص طلعات طيرانها الاستطلاعية في سمائه لمساعدة حبيب على حل تلك المسألة، لكن الأمر طال، والجداول الزمنية التي حددها بيغن لحبيب، لم تسرِّع في حل تلك الأزمة، وخوض معركة عسكرية مع الصواريخ السورية قد تُمنى إسرائيل فيها بخسائر عسكرية لا قبل لمناحيم بيغن على احتمال نتائجها السياسية، على الصعيدين الداخلي والعالمي. والحل، كان قرار الحكومة الاسرائيلية باستئناف العمليات العسكرية ضد قواعد م.ت.ف. في لبنان، الهدف الأسهل عسكرياً، حسب تقويم جنرالات اسرائيل.

□ الحديث عن الاستقلال والتبعية في اسرائيل للولايات المتحدة الأميركية موضوع حوار دائم في الأوساط السياسية الاسرائيلية. وترى بعض الأطراف، في الحكومة والمعارضة، وجوب التصرف في ماله علاقة بشؤون الأمن الاسرائيلي دون العودة إلى أميركا «الملزمة بتغطية كل ما تقوم به إسرائيل»، حسب آراء تلك الأطراف؛ بينما يرى الطرف الآخر وجوب عدم القيام بأية خطوة عسكرية «دون تفاهم مع دولة عظمى... أحد الأسس الاستراتيجية الأساسية التي ميزت بن ــ غوريون وخلفاءه»[٢]. ويقف مناحيم بيغن الذي يرى بعض المعلقين الاسرائيليين أنه «يطمح إلى التشبه ببن ــ غوريون» مع الطرف الأول القائل بالاستقلالية المطلقة، وتصريحاته الكثيرة، سواء بالنسبة لبعض الزعماء الاوروبيين، أو بعض رجال الادارة الأميركية شواهد على تلك الشخصية التي خاضت صراعها مع زعماء حركة العمل على السلطة طوال ثلاثين عاماً من موقع المعارضة، حيث لم يتفق معها إلا في حال الحروب.

وبدا القرار الأميركي بوقف إرسال طائرات اف ــ ١٦، بعد الهجوم الاسرائيلي على

المفاعل النووي العراقي، نوعاً من الضغط على الحكومة الاسرائيلية، فجاء قرارها، بكل ما يحمله من استفزاز لإدارة الرئيس ريغان، باستئناف العمليات العسكرية في لبنان، وحبيب في المنطقة، رد فعل على ذلك القرار الأميركي.

□ قررت الحكومة الاسرائيلية، عام ١٩٨٠، انتهاج سياسة جديدة في حربها ضد الفدائيين الفلسطينيين تعتمد على مبدأ المبادرة إلى ضربهم وهم في قواعدهم لمجرد توافر المعلومات عن أماكن تواجدهم العسكري، ودون انتظار قيامهم بعمليات داخل الأرض المحتلة. وهكذا استخدمت اسرائيل لهذا الغرض سلاحها الجوي في جميع العمليات التي نفّذتها في إطار السياسة الجديدة. وكان الرد الفلسطيني يقتصر، بعد كل عملية اسرائيلية، على قصف مستوطنات اسرائيل الشمالية ببعض رشقات الكاتيوشا، وأحياناً كان الفدائيون يكتفون بقصف مناطق سعد حداد كرد على القصف الاسرائيلي. وشجع ذلك اسرائيل على التمادي في عملياتها معتبرة أن نشاطها العسكري ضد القواعد الفدائية أمر سهل، تبعاته لا تحمّل اسرائيل أي عبء، يضاف إلى ذلك وجود قبول عالمي «بحق اسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد الفدائيين»، ووجود صمت عربي حياله أيضاً، حيث يجعل ذلك الفلسطينيين وحيدين في ساحة مكشوفة للطيران الاسرائيلي.

□ للأسباب السابقة مجتمعة، جاء القرار الاسرائيلي باستئناف العمليات العسكرية ضد المقاومة الفلسطينية في لبنان، حيث كانت تقديرات جنرالات اسرائيل أن الأمر سينتهي مع انتهاء الطيران الاسرائيلي من أعمال القصف.

ويعلق المراقبون الاسرائيليون على ما حدث بعد ذلك بأن «النقطة الأكثر مدعاة للقلق بالنسبة إلينا، لدى إقدامنا على تقويم التطورات في لبنان، هي الإحساس بانعدام أيّ شكل من التخطيط والفكر الاستراتيجي في اسرائيل، لأن ثمة خللاً في عملية التفكير والقرار السياسي عندنا، والنتيجة أن التطورات التي كان بالإمكان توقعها سلفاً جاءتنا بصدمة ومفاجأة... واليوم تجد الحكومة نفسها أسيرة مبالغات مناحيم بيغن اللفظية، من خلال فقدان الكثير من المرونة»[٣].

الوضع عشية الحرب في الجانب الفلسطيني

يُجمع المراقبون لوضع الصراع العربي ــ الاسرائيلي على أن هذا الصراع، بعد حرب تشرين الأول (اوكتوبر) ١٩٧٣، أخذ منحيين متباعدين: الأول اتجاه التسوية السلمية الذي أعلنت الدول العربية استعدادها للسير فيه تحت شعار «السلام العادل والدائم» بعد تلك الحرب، مع الاعلان عن توازي ذلك «بتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني». وتجلى الشعار الأول بالمطالبة بإعادة الأراضي المحتلة بعد ١٩٦٧ وفق قراري الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و٣٣٨، بينما ظل الشعار الثاني دون تحديد مضمون للحقوق المشروعة، فكان يُزاد عليه أحياناً «حق العودة إلى أرضه وإقامة دولته المستقلة عليها»، أيضاً دون تحديد جغرافي. واستطاعت منظمة التحرير الفلسطينية، في إطار صراعها على استقلالية القرار الفلسطيني، التوصل إلى اعتراف عربي رسمي بأنها

ممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وقد قبلت اسرائيل بالتفاوض مع العرب من أجل «السلام العادل والدائم»، ورفضت أي نوع من التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية من أجل «الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني»، مما ولّد الاتجاه الثاني للصراع العربي ــ الاسرائيلي.

الاتجاه الثاني للصراع العربي ــ الاسرائيلي، تكرس على الجبهة الفلسطينية ــ الاسرائيلية صراعاً عسكرياً متواصلاً، داخل الأراضي المحتلة قام به سكانها بكل الوسائل المتوافرة لديهم من الحجارة إلى السلاح، وخارجها، حيث اقتصر على الأراضي اللبنانية، حيث كان الوجود العسكري للمقاومة الفلسطينية، بعد أن أغلقت كافة الحدود العربية الأخرى بوجهها. وشنت اسرائيل، مستفيدة من الجو العربي المسالم، هجمات متواصلة في لبنان ضد الفدائيين، كان منها عملية الليطاني التي اجتاحت فيها القوات الاسرائيلية جنوب لبنان، ووُضعت على أثرها قوات الطوارىء الدولية على حدود لبنان الجنوبية. وقد اعتبر الاسرائيليون أن حربهم مع الفلسطينيين هي «حرب وجود».

هذا الانشطار في اتجاه الصراع العربي ــ الاسرائيلي، حَكم وتحكَّم في قرارات منظمة التحرير الفلسطينية بخصوصية وضعها (ثورة بلا أرض، وشعبها موزع في كافة الأقطار العربية مع تقييد على حرية حركته عبر تلك الأقطار).

فكيف كان الوضع العربي عشية استئناف اسرائيل لأعمالها العدوانية ضد الثورة الفلسطينية؟

□ اتفاق كامب ديفيد ترسخ شقٌ منه، وبدأ مسار تطبيع العلاقات المصرية ــ الاسرائيلية يدخل حيز التنفيذ. وأصبح الشق الثاني منه (الحكم الذاتي للفلسطينيين) الأمر الملح والمطلوب التوصل فيه إلى نتائج عملية. مقابل ذلك، ظل الرفض العربي الرسمي لتلك الاتفاقيات رخواً على صعيد القرارات التي اتخذت لمواجهته، وتنفيذها، بل إن بعض الدول العربية (السودان والصومال) التي وافقت على تلك القرارات بدأت نقضها، وافتتحت صفحة جديدة من العلاقات مع نظام السادات ، كما أن بعضها الآخر لم يقطع جسور اتصالاته بالسادات، حيث استمرت لها معه شبكة اتصالات سرية، كانت مصر تلمح إليها بين حين وآخر، بينما تنفيها تلك الدول. ولم تشكل جبهة الصمود والتصدي التي شاركت فيها م.ت.ف.، قوة رفض عربية فعالة لتلك الاتفاقات، إن كفت دول تلك الجبهة عن التلاقي، بعد أن تمكنت من التوصل مع الدول العربية الأخرى إلى اتفاق حول الحد الأدنى لمواجهة كامب ديفيد في قمتي بغداد وتونس، ١٩٧٨ و١٩٧٩ على التوالي.

□ الادارة الأميركية الجديدة طرحت، في حملتها الانتخابية، ومع وصولها للسلطة، إمكان تجاوز اتفاقيات كامب ديفيد. وبدا أن لديها خيارات أخرى، حيث وجّه الرئيس ريغان دعوة للملك حسين لزيارة واشنطن، كما طلب من الرئيس السوري حافظ الأسد عقد لقاء قمة بينهما في دولة اوروبية محايدة.

ومع حدوث أزمة الصواريخ السورية بين اسرائيل وسوريا، تدخلت الولايات المتحدة الأميركية لحلها ديبلوماسياً، وأوفد الرئيس الأميركي فيليب حبيب مبعوثاً شخصياً له لحل تلك الأزمة. واتسعت دائرة جولات حبيب، لتشمل، إضافة إلى سوريا واسرائيل ولبنان، السعودية، وارتبطت نتائج جولاته بالعودة إلى واشنطن للتشاور. مما بدا معه أن مهمة حبيب لم تعد قاصرة على أزمة الصواريخ، بل تعدتها لتدخل في مسارب أزمة الشرق الأوسط، فتولدت على هامش جولة حبيب لجنة المتابعة العربية لحل الأزمة اللبنانية. وبدا مع النشاط العربي لحل الأزمة اللبنانية، كأن تسوية ما تتجاوز لبنان يجري الإعداد لها دون الأخذ بعين الاعتبار مسألة الفلسطينيين، حسب ما بدا لبعض المراقبين.

□ الركود على الجبهات العربية الأخرى المحاذية لاسرائيل، جعل الثورة الفلسطينية تعزز وضعها العسكري على الجبهة اللبنانية ــ الاسرائيلية. وبعد الاجتياح الاسرائيلي للجنوب اللبناني في آذار (مارس) ١٩٧٨، تبين للمقاومة الفلسطينية أن نظام تسليحها غير كاف لمواجهة مثل تلك العمليات، فعمدت منذ ذلك إلى تكثيف تسليحها على ثلاثة مستويات، اتصفت جميعها بالقدرة على التحرك والانتقال من مكان إلى آخر (مكننة السلاح).

١ ــ تعزيز قدرة المقاومات الأرضية وزيادة كثافتها لمواجهة العمليات الاسرائيلية من الجو.

٢ ــ تعزيز وتكثيف وحدات المدفعية البعيدة المدى وصواريخ الكاتيوشا للتمكن من الرد على عمليات العدو الاسرائيلي بقصف العمق لديه بعد أن صارت عملية التسلل إلى الداخل قليلة الحظ بالنجاح.

٣ ــ التسلح بالدروع والوحدات المضادة للدروع لتسهيل إمكان القيام بمعارك متحركة ضد احتمال أي هجوم اسرائيلي.

هذا الوضع، دفع اسرائيل إلى العمل، حسب تصريحات المسؤولين الاسرائيليين، لمنع منظمة التحرير الفلسطينية من تنظيم نفسها كجيش نظامي، أو شبه نظامي «فمنذ وقت ليس بالقليل، ورئيس الأركان يقول لرئيس الحكومة: إن شكل انتشار [الفدائيين] وتمركزهم في جنوب لبنان، أخذ يتغير: فمن وحدات إغارة، أصبحوا شبه تنظيم عسكري يتعاظم ويشكل خطراً على المستوطنات في شمال اسرائيل... وبعد أسبوعين من الانتخابات أعطي الضوء الأخضر لسلاح الجو لقصف أهداف [الفدائيين] في الدامور. وسبق القرار مشاورات على مستوى وزاري في القدس»[٤].

وهكذا بدأت تلك الحرب.

حرب الخمسة عشر يوماً

ظهر يوم الجمعة ١٩٨١/٧/١٠، بدأ الأمر كالعادة، إذ شنت اسرائيل غارتين جويتين استهدفت الاولى «قاعدة للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في منطقة حبوش

خيام النبطية، بينما استهدفت الثانية خراج بلدة عيتنيت قضاء الزهراني»(٥). ومساء اليوم ذاته، قصفت المدفعية الاسرائيلية عدة قرى في جنوب لبنان بين الساعة التاسعة والقصف والساعة الثانية عشرة ليلاً. ورد الفدائيون على القصف «باطلاق صواريخ كاتيوشا من مواقعهم في جنوب لبنان، أصابت كريات شمونة... وقالت تقارير أولية أن القصف الذي يعتبر الأول من نوعه، منذ ٢ آذار (مارس) الماضي، أدى إلى إصابة ١٨ اسرائيلياً بجراح»(٦). وكان يمكن للأمر أن ينتهي كالعادة عند هذا الحد. لكن اسرائيل عاودت، في ١٢/٧/١٩٨١، أعمالها الهجومية، فشنت غارة على «المنشآت العسكرية التابعة للفدائيين في لبنان، وأصابت مستودعات للأسلحة والذخيرة... وتقع المنطقة التي هوجمت... جنوب بيروت بين بلدتي الدامور والناعمة»(٧).

وتكرر الهجوم الاسرائيلي الجوي يوم ١٤/٧/١٩٨١، وكان في سماء لبنان طيران سوري «فحاول السوريون خرق الوضع الذي يجب أن يبقى قائماً في سماء لبنان، ولا شك بطائراتهم يدفعون ثمن ذلك... ونأمل ألا يكون للسوريين علاقة بحربنا ضد الفدائيين»(٨). هذا ما صرح به مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع الاسرائيلي يومذاك. ورد الفلسطينيون بالمثل مستخدمين صواريخ الكاتيوشا وقذائف المدفعية البعيدة المدى، في ١٥/٧/١٩٨١، باتجاه عدد كبير من المدن والقرى الاسرائيلية. ولم تحتمل اسرائيل رد الفلسطينيين، فبدأت، منذ يوم ١٦/٧، نمطاً جديداً من الحرب «فصبت... مئات القذائف فوق ٤٦ مدينة وقرية جنوبية... وسجلت تدمير خمسة جسور استراتيجية... وقالت المصادر أن المواجهة تأخذ حجم حرب اسرائيلية ــ فلسطينية حقيقية»(٩).

وفي يوم ١٧/٧/١٩٨١ «في الحادية عشرة قبل الظهر تماماً... هاجمت بيروت من البحر مقاتلات حربية اسرائيلية عددها بين ١٢ و ٩ طائرات، وصبت ما تحمل من قذائف وصواريخ وحمم فوق مناطق عدة مسببة سقوط مئات الضحايا بين قتيل وجريح... وعلى صعيد الأضرار التي أحدثتها الغارة... فإن ٧ بنايات قد دمرت في منطقة الفاكهاني تدميراً كاملاً، وإن ٣ بنايات أخرى أصيبت بتدمير جزئي... وكانت أرقام قتلى وجرحى الغارة ترتفع مع مرور الساعات، وسجل حتى العاشرة ليلاً مقتل أكثر من ١٥٠ شخصاً وجرح أكثر من ٦٠٠ شخص»(١٠).

وهكذا استمرت الحرب حتى وقف إطلاق النار في ٢٤/٧/١٩٨١.

حرب الجسور وقصف المدنيين في بيروت

«أعلن الناطق باسم الجيش الاسرائيلي... أن الطائرات هاجمت ودمرت مراكز قيادية وقواعد [للفدائيين] كما دمرت ثلاثة جسور على نهر الزهراني، وجسرين على نهر الليطاني، كانت تستخدم كلها كمحاور حركة لقوات [الفدائيين] في الجنوب»(١١).

وعلق رئيس الأركان الاسرائيلي، الجنرال رفائيل إيتان، على ضرب الجسور وقصف التجمعات السكنية بالقول: «إننا لن نسمح بأن تصبح الحياة صعبة في جانبنا، بينما تبقى الحياة عادية في جانبهم... إن الجسور لن تبقى مفتوحة أمام حركة السير، وسيهتم

الجيش الاسرائيلي بذلك. وإذا كان [الفدائيون] قد عملوا حتى الآن تحت غطاء المدنيين، فابتداءً من الآن سيجدون صعوبة في ذلك، بسبب قلة الراحة التي سيعانيها المواطنون المدنيون... فدولة اسرائيل وصلت مع [الفدائيين] إلى وضع لم تعد تستطيع السماح لنفسها أن تدع الحياة تجري وراءالحدود بصورة عادية»(١٢).

وأعلن مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية عن «ان المسؤولية عن نتائج عمليات الجيش الاسرائيلي تقع على عاتق من يبحث عن الوقاية عبر تعريض سلامة المدنيين للخطر... إن اسرائيل ستواصل ضرب العدو حتى تضع حداً لهجماته، وحتى يتحقق السلام بين اسرائيل ولبنان»(١٣).

لكن الفدائيين الفلسطينيين أقاموا جسوراً على طريقتهم، حيث ألقيت العبّارات في الأنهار وردم فوقها التراب والحصى، وعادت الحركة بين بيروت والجنوب اللبناني شبه طبيعية، ولم تستغرق تلك العملية وقتاً طويلاً لتنفَّذ، ففي اليوم التالي لقصف الجسور، كانت الجسور الجديدة سالكة «وتتمتع عبّارات الأنهر بأهمية كبرى، فعبرها يتم نقل المعدات الثقيلة الخاصة [بالفدائيين] كالمدافع الثقيلة وعربات صواريخ الكاتيوشا إلى منطقة صور والنبطية ليتواصل القصف الذي يقوم به [الفدائيون]»(١٤). وعلق رئيس الأركان السابق مردخاي غور على عملية ضرب الجسور بالقول: «إن ضرب الجسور لن ينهي مسألة نقل معدات قتالية، كما أن التأثير على الحياة المدنية سيكون جزئياً فقط»(١٥).

حرب الأيام التسعة

قال ياسر عرفات، رئيس م.ت.ف.، في رسالة وجهها إلى مقاتلي القوات الفلسطينية ــ اللبنانية المشتركة: «إن الدماء الزكية التي سالت من أجساد أبنائنا وبناتنا فوق كل شبر من الأرض اللبنانية الطيبة وفوق كل شبر من المخيمات الفلسطينية... لن تذهب هدراً... ولن تمر دون عقاب رادع لهؤلاء القتلة الأميركيين الصهاينة»(١٦).

ويبدو، فعلاً، أن الأمر لم يمر «دون عقاب رادع». فقد ردت قوات المقاومة الفلسطينية على القصف الذي بدأ، يوم ١٩٨١/٧/١٠، بقصف كريات شمونه بصواريخ الكاتيوشا. لكن الرد الأعنف الذي نفذته تلك القوات كان يوم الأربعاء في ١٩٨١/٧/١٥، حيث أعلن مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية عن «أن المنظمات [الفدائية] أطلقت نيرانها، في الخامس عشر من الشهر الجاري، أي يوم الأربعاء الماضي من هذا الاسبوع، باتجاه عدد كبير من القرى والمدن الاسرائيلية، مما أدى إلى مقتل ثلاثة مدنيين، وإصابة ٢٥ آخرين بجراح»(١٧).

وعلقت الاذاعة الاسرائيلية على ذلك بالقول: «يعتبر قصف الكاتيوشا مساء اليوم باتجاه الجليلين الأعلى والغربي من أعنف عمليات القصف التي شهدتها المنطقة منذ سنوات... والشيء المميز، هذه المرة، هو كثافة القصف والتنسيق الذي اعتمده [الفدائيون] عبر إطلاق متوازٍ من أماكن مختلفة باتجاه أهداف كثيرة داخل الأراضي الاسرائيلية... وتنظر جهات سياسية في القدس بخطورة بالغة إلى ما حدث... وقالت تلك

الجهات ان قوة رد فعل [الفدائيين] كان يجب أخذه بالحسبان، بعد القصف الجوي الاسرائيلي»(١٨).

وعلّق مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع آنذاك، أنه «كان واضحاً لنا منذ وقت بعيد أن [الفدائيين] يتجهون نحو التطرف... ومامن شك في أن هذا يشكل، من وجهة نظرنا، ضربة غير عادية. إذ سقطت كمية ضخمة من صواريخ الكاتيوشا على عدد كبير من المستوطنات... وسنضطر إلى الرد على [الفدائيين] بمزيد من العنف والشدة... أما هل هناك رد قاطع ونهائي ينهي مشكلة [الفدائيين]؟ في تقديري أن الجواب بالنفي... وستكون حرباً طويلة الأمد حتى يطرأ تحول مثلما طرأ تحول على العلاقة مع مصر»(١٩).

وقد استهدف قصف الفلسطينيين للمواقع الاسرائيلية كل ما طالته أسلحتهم على محدوديتها، وشمل القصف «٢٣ مستوطنة، ١٦ منها في إصبع الجليل، و٧ في الجليل الغربي.. شملت المستوطنات التالية: شناديشون، حانيته، مسغاف عام، شويره، زرعيت، بن عامي، هاهوشريم، تل حاي، مرغليت، كفار جلعادي، منارة، دفنة، بيت هيلل، كفار بلوم، نئوت مردخاي، كفار يوفال، اخزيف، غيشر هازيف، دان، ريشون، نهاريا، كريات شمونه، المطلة»(٢٠) و«تسببت في وفاة خمسة مواطنين وجرح ٤٦ آخرين... وقد أصيبت مئات المنازل ونجمت أضرار مباشرة تقدر بعشرات الملايين من الشيكلات. كما أن الأضرار غير المباشرة التي لحقت بالزراعة والسياحة والصناعة والخدمات تقدر هي أيضاً بملايين كبيرة»(٢١).

والنتيجة، كما قال المعلق العسكري الاسرائيلي زئيف شيف، في مقال له في جريدة هآرتس: «لامفر من أن نقرر... بأن الجولة الحالية قد انتهت بخسارة كبيرة لاسرائيل في النقاط وبربح معين [للفدائيين] ولـ م.ت.ف.، في النقاط، رغم الخسائر التي لحقت [بالفدائيين]»(٢٣).

الوضع في المستوطنات الاسرائيلية

لقد جاءت تقارير المراسلين الاسرائيليين عن الوضع في المستوطنات الشمالية الاسرائيلية، طوال فترة تلك الحرب، سوداء ومشحونة بخوف المستوطنين من استمرار الوضع. فقد اعتاد الاسرائيليون أن يعيشوا الحرب على أراضٍ غير أراضيهم، ويستمعون إلى نتائجها المفرحة لهم عبر وسائط الاعلام. أما هذه الحرب التي استمرت تسعة أيام بالنسبة لهم، فقد كانت تمسهم مباشرة، واضطرتهم إلى تمضية وقتهم بالكامل في الملاجىء، التي لم تكن معدة كما يجب انطلاقاً من الشعور بعدم الحاجة الماسة لها التي كرستها تجاربهم في الحروب السابقة. وهكذا استطاع الفدائيون الفلسطينيون أن يحققوا على الجبهة النفسية للاسرائيليين انتصاراً عجزت عن تحقيقه كافة الجيوش العربية في أربع حروب. وبدا في الحرب الأخيرة «السوبرمان الاسرائيلي» خائفاً مذعوراً. فقد قال رئيس المجلس الاقليمي لمنطقة سولام تسور: «أعتقد أن هذه هي المرة الاولى التي نواجه حقيقةً كهذه»(٢٤).

وعلقت إحدى المستوطنات اللواتي غادرن كريات شمونه بالقول: «عندما نشاهد الجرحى والقتلى والمنازل المدمرة نشعر أن الغربة أسهل علينا من البقاء»(٢٥). كما علقت أخرى بالقول: «وجدنا في تل ــ أبيب الكثير من وسائل التسلية التي لا تتوافر في كريات شمونه... بالاضافة إلى ذلك، كنا في كريات شمونه نعد الكاتيوشا، بينما ننام هنا ولا نحتاج لعدها»(٢٦).

هذا في كريات شمونه، أما في الكيبوتسات، فقد لخص الوضع رئيس المجلس الاقليمي السابق لسولام تسور، آبي كلوتان، بالقول: ان «معظم مواطنينا من الكيبوتسات، وهي مستوطنات قديمة، شاهدت الحرب وخبرتها... وهي تعرف مشكلاتها. لكنني لا أريد إخفاء الحقيقة، وهي أن استمرار أيام التوتر له تأثير أيضاً حتى على ذوي التجربة والأعصاب القوية... وسكان الحدود معنيون ككل مواطن آخر في البلاد بالعيش في سلام... وهم معنيون بحل تلك المشكلة. وعندما أقول: معنيون بحلها، علينا أن ندرس وسائل ذلك الحل. ولو سمح لي بوصف الوضع الراهن، لقلت ان إرهابياً أصبح منقذاً. ونحن كدولة ورئيسها على رأسها نظهر الآن كإرهابيين»(٢٧).

أما في نهاريا، فقد علقت المستوطنة حايه ليفي بالقول: «ان أكون أماً وربة بيت في نهاريا اليوم، ربما لا يقودني إلى الشعور بشيء سوى التوتر. لكن أن أكون ربة بيت وامرأة عاملة مع طفلين، يصبح الوضع صعباً جداً، لهذا السبب أرسلت أمس ولديَّ إلى مخيم كي يشعرا أن الحياة مستمرة»(٢٨).

ولخص ايتان هابر الوضع في المستوطنات الشمالية في مقال له في صحيفة يديعوت احرونوت بالقول: «اتضح أن المناعة النفسية لدى جزء كبير من السكان المدنيين بحاجة ملحة إلى تشجيع وحقنها بالدم. والخلل القومي في هذا الشأن كبير جداً. وقد اتضح كما هو دائماً أن الأكثر صراخاً ليسوا أبطالاً بالضرورة... ومن الصعب العيش في ظل ازيز صواريخ الكاتيوشا المخيف والمهدد والمدمر، ولكن لا نستطيع أن نعفي أنفسنا من مناقشة كل ما حدث في مدن الشمال عندما يحين الوقت. والقصص التي تصل منها محزنة جداً»(٢٩).

واضطر رئيس الأركان العامة، مع تفاقم الوضع، إلى اتخاذ قرار «نقل جنود ومجندات من قيادة المنطقة الشمالية إلى كريات شمونه للمساعدة في مجالات مختلفة، ابتداء من توزيع المواد الغذائية على السكان المقيمين في الملاجىء، إلى جعل الملاجىء نوادي موسيقية، حيث يؤدي وجود قوات الجيش الاسرائيلي في كريات شمونه إلى الشعور بالأمن بين السكان»(٣٠) ويبدو أن العلاج بالكي لم ينفع، فقد غادر السكان كريات شمونه «كي يشعروا أن الحياة مستمرة».

نزوح سكان كريات شمونه

لقد حاولت الحكومة الاسرائيلية تغطية هجرة سكان كريات شمونه عن المدينة بالاعلان، في وسائل الإعلام، أن الأمر لم يكن هروباً، بل كان «خروجاً في إجازة». ويعلق

ميخائيل غراتي على ذلك بالقول ان «من بين جميع الكلمات المنمقة التي ابتكرت في اسرائيل، خلال السنوات الأخيرة، يبدو أنه لم يكن هناك أسوأ من عبارة «الخروج في إجازة»، تلك العبارة التي استهدفت التغطية على ظاهرة يمكن أن نطلق عليها دون وجل: «الهروب الكبير...»». وقال أحد مديري المشروعات الكبرى في المنطقة الصناعية في كريات شمونه: «ان عدد السكان الذين بقوا في البلدة التي يستهدفها القصف يقدر ما بين ٣٠٠٥ و ٤٠٠٠ نسمة من مجموع ١٧ ألف نسمة عدد سكان البلدة»(٣١).

وعلق مراسل الاذاعة الاسرائيلية بالقول: «ان كل من لديه نقود يغادر المنطقة، كما يغادرها كل شخص له عائلة خارج كريات شمونه، أما من لا يملك نقوداً، فهو يعاني من هذا الوضع»(٣٢).

وقال أحد مستوطني نهاريا، التي لم تواجه ما واجهته كريات شمونه: «ان البلدية نفسها أعلنت عجزها، فكيف يستطيع مواطن مثلنا التحمل تحت وطأة ظروف كهذه، بالاضافة إلى أن الملاجىء في منتهى السوء»(٣٣).

وقد طالب المستوطنون رئيس الحكومة، عندما زار كريات شمونه، تنفيذ وعده «بعدم سقوط صواريخ الكاتيوشا»، فرد عليهم بالقول: «الصبر يا أحبائي، وسيأتي يوم لا يسقط فيه أي صاروخ كاتيوشا على كريات شمونه»(٣٤).

وزار وزراء اسرائيليون وأعضاء كنيست من كافة الكتل السياسية كريات شمونه لتشجيع السكان والاعراب عن التضامن معهم. وعلق شمعون بيرس رئيس حزب العمل على الوضع في المستوطنات بأن «حياه الناس في مواجهة الكاتيوشا دون معرفة الهدف السياسي منها، أوجبت التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن... وان وقف النار تم مع م.ت.ف. بواسطة السعوديين، وهذا أمر لا جدوى من نكرانه»(٣٥).

وقف اطلاق النار

أجمعت الأوساط السياسية الاسرائيلية على صعوبه استمرار «حرب الاستنزاف» في الشمال. وقال موشي آرنس، رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست: «ان الوضع لا يمكن أن يستمر، وهذا يعني أنه ينبغي علينا أن نتوصل إلى وضع يوقف رجال م.ت.ف. عن قصفهم لمستوطنات الشمال... واننا نبذل جهوداً في هذا الاتجاه، لم تفلح حتى الآن. وإذا لم تؤدِّ هذه الجهود... إلى النتيجة المرجوة، فسوف نضطر للقيام بعمليات أكثر اتساعاً»(٣٦).

وقد بدأ العمل لوقف إطلاق النار على محورين، تولت الجهد على المحور الأول الولايات المتحدة الأميركية، وطلب حبيب، باسم رئيس الولايات المتحدة، من جميع الأطراف وقف إطلاق النار فوراً. ورد عليه رئيس الحكومة الاسرائيلية مناحيم بيغن: «انه لا يستطيع وحده تقرير موضوع وقف اطلاق النار في لبنان وشروطه... وإذا كانت الولايات المتحدة تطالبنا بوقف اطلاق النار، فعليها أن تجد جواباً لتدفق الأسلحة وتعاظم

قوة الفدائيين... واشترط رئيس الحكومة لوقف النشاط الاسرائيلي ضد الفدائيين وقف نشاطهم في لبنان عن طريق حل تقف وراءه حكومة لبنان»(٣٧).

أما المحور الثاني، فقد تحركت فيه الأمم المتحدة. إذ عقد مجلس الأمن جلسة، يوم ١٩٨١/٧/٢١، «واتخذ في نهايتها قراراً من ثلاث نقاط، يدعو إلى وقف فوري لجميع العمليات العسكرية، ووجوب المحافظة على سيادة وسلامة الأراضي اللبنانية... ولم يحتوِ القرار على أية إدانة لاسرائيل، مما أدى لقبوله من جميع الدول، بما فيها الولايات المتحدة»(٣٨). وفي ضوء قرار مجلس الأمن، استقبل ياسر عرفات الجنرال وليم كالاهان قائد قوات الطوارىء الدولية في لبنان، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، وأبلغه «بموافقته على وقف قصف المناطق الاسرائيلية الشمالية، شريطة أن توقف اسرائيل طلعات طائراتها وقصف مواقع المنظمات وقياداتها»(٣٩).

وبدأت مهمة فيليب حبيب لوقف اطلاق النار بضوء أخضر من الحكومة الاسرائيلية، فانتقل من القدس إلى بيروت ومنها إلى السعودية، ثم عاد في ١٩٨١/٧/٢٤ ليعلن وقف إطلاق النار أمام الصحافيين في القدس بحضور مناحيم بيغن، فقد «أحضر حبيب معه موافقة حكومة لبنان التي حصلت على تفويض من م.ت.ف. بوقف النار»(٤٠). وأعلنت اسرائيل القبول بوقف إطلاق النار في الساعة الواحدة والنصف من اليوم المذكور.

أما القوات المشتركة اللبنانية الفلسطينية، فلم تعلن ذلك قبل الساعة الخامسة، حيث اجتمعت القيادة المشتركة للحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية «وقررت... الموافقة على وقف إطلاق النار عبر الحدود اللبنانية ابتداءً من الساعة الخامسة من مساء اليوم، وذلك استجابة لجهود الأمم المتحدة والجنرال كالاهان قائد قوات الأمم المتحدة»(٤١).

وأعلن الرئيس الأميركي ريغان عن «أن الاتفاق على وقف إطلاق النار دليل مشجع يفرش الطريق بالأمل نحو تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط»(٤٢).

أما زعيم حزب العمل، شمعون بيرس، فقد رأى في اتفاق وقف إطلاق النار اعترافاً اسرائيلياً بـم.ت.ف. «فالحكومة اعترفت بـم.ت.ف. بصورة غير مباشرة. وأعتقد أن ما حدث هو أن الحكومة أعطت زخماً غير عادي لمكانة م.ت.ف.، نتيجة هذه المفاوضات... وأخشى أن تكون ارتفعت مكانتها في الولايات المتحدة الأميركية»(٤٣).

كما لقي وقف إطلاق النار ترحيباً عاماً في الأوساط العربية «وأعربت الصحف العربية عن ارتياحها لوقف إطلاق النار، واعتبرت أن هذا الموقف يعود لقدرة القوات المشتركة اللبنانية والفلسطينية على إرغام العدو بوقف عملياته»(٤٤).

فما كان عليه الموقف العربي طيلة فترة الحرب؟

الموقف العربي من الحرب الاسرائيلية ــ الفلسطينية

يمكن، بكل بساطة، الفصل بين موقفين في الساحة العربية من الحرب الاسرائيلية ــ الفلسطينية التي استمرت خمسة عشر يوماً متواصلة، واجه فيها المقاتلون الفلسطينيون الآلة العسكرية الاسرائيلية، بتنوع أسلحتها: البحرية والبرية والجوية. والموقفان العربيان المتمايزان هما موقف الجماهير العربية، وموقف الأنظمة الرسميّة. وبالرغم من قلة التعبيرات العلنية للموقف الجماهيري، فإن هذا القليل الذي وصل على شكل برقيات تأييد لرئيس م.ت.ف.، دلّ على موقف عام غير خافٍ على أحد. وقد أرسلت منظمات الشباب والطلاب في اليمن الديمقراطي برقية لمنظمة التحرير الفلسطينية جاء فيها: «لتفخر منظماتنا بالصمود الاسطوري الذي يحققه ويجسده أبطال الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية دفاعاً وذوداً عن كرامة الأمة العربية ومستقبلها. وإنها لتأسف لحالة الصف العربي في ظل هذا الزمن الرديء»(٤٥).

أما الموقف العربي الرسمي، فقد اكتفى بإعلان إدانة اسرائيل وشجب أعمالها العدوانية، ودون العودة إلى نصوص البرقيات المرسلة من المسؤولين العرب إلى قيادة الثورة الفلسطينية، فقد جاء موقف الجامعة العربية، ومقررات مجلس الدفاع العربي المشترك معبّرين عن ذلك الموقف الرخو الذي اعتمدته الأنظمة العربية.

فقد جاء، في بيان الأمين العام للجامعة العربية، «ان الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان... تشكل... وسيلة لإبلاغ أطراف كامب ديفيد أن اسرائيل تعتبر لبنان والشعب الفلسطيني مستباحين، وأن على أميركا ومصر السادات أن تقبلا بهذه التصرفات الارهابية كعنصر ثابت للوضع الناجم عن معاهدة السادات واسرائيل»(٤٦).

أما بالنسبة لمجلس الدفاع العربي المشترك، فقد عقد جلساته، بناء على طلب منظمة التحرير الفلسطينية، مساء يوم ١٩٨١/٧/٢٣، وقرر في نهاية الجلسة ما يلي:

«١ ــ اتخاذ التدابير والاجراءات التي تفرضها معاهدة الدفاع العربي المشترك لمساعدة لبنان وتأييده في المحافظة على استقلاله وسيادته ووحدة أراضيه في مواجهة العدوان الاسرائيلي، وقد أخذ المجلس علماً بالتزام لبنان بالقرارات والاتفاقيات الدولية التي تتعلق بالجنوب.

«٢ ــ مساعدة منظمة التحرير في مواجهة ما تتعرض له من جراء العدوان الصهيوني وفق مقررات مؤتمرات القمة العربية.

«٣ ــ تحذير الدول التي تقدم المساعدة العسكرية والاقتصادية والسياسية والبشرية لاسرائيل، لاسيما الولايات المتحدة الأميركية، بأن الدول العربية ستتخذ إجراءات شاملة في حال استمرار الدعم والمساندة لاسرائيل التي تواصل عدوانها على لبنان والأمة العربية.

«٤ ــ الطلب إلى الدول العربية المعنية تقديم أوسع التسهيلات أمام العمل الفلسطيني وذلك لدعم نضال الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة»(٤٧).

وليس أفضل من تعليق ياسر عرفات على مقررات مجلس الدفاع العربي المشترك، إذ قال في حفل إفطار: «ان مقررات اجتماع مجلس الدفاع العربي لم تكن في مستوى التحدي ولا في مستوى المجابهة والمعركة التي تخوضها الثورة الفلسطينية والجماهير الفلسطينية واللبنانية منذ ١٥ يوماً... ان القرارات هزيلة، وان الجبل تمخّض فولد فأراً... يحق لنا في الثورة الفلسطينية أن نقول ان الأمة تعيش الآن مرحلة ما بعد الحرب الاسرائيلية ــ الفلسطينية»(٤٨).

ولن نزيد على ما قاله عرفات، فهو كافي الدلالة.

الموقف الدولي من الحرب الاسرائيلية ــ الفلسطينية

يمكن تلخيص الموقف الدولي من الحرب الاسرائيلية ــ الفلسطينية بأنه تراوح بين حدَّين: الأسف لما حدث والإدانة لاسرائيل(٤٩).

فالموقف الأول شمل دول الغرب الرأسمالية، حيث اعرب المسؤولون فيها عن أسفهم لما حدث على جانبي الحدود اللبنانية ، وأسفهم للضحايا المدنية التي ذهبت من الطرفين. إلا أن الولايات المتحدة اضطرت إلى الاعلان عن وقف إرسال شحنة طائرات أف ــ ١٦ لاسرائيل كان مقرراً أن ترسل في ١٩٨١/٧/١٦. وفسر ذلك، بأنه ضغط اميركي على اسرائيل، كما فسرته بعض الأوساط الاسرائيلية على انه بمثابة عقوبة لها. وقد اتهم وزير الدفاع الاميركي كاسبر واينبرغر «اسرائيل باعتبارها الطرف الوحيد المسؤول عن إرباك مساعي السلام في المنطقة»(٥٠).

مقابل المواقف الرسمية في الدول الرأسمالية، اتخذت بعض الأحزاب والهيئات الشعبية مواقف أكثر حدة وصلت حد إدانة إسرائيل، وطالبت حكوماتها باعلان مواقف مشابهة. وكانت الأطراف السياسية البارزة في هذا المجال الأحزاب الشيوعية، وجمعيات الصداقة مع الفلسطينيين. وقد وصف بيان أذاعه ٢٣ عضواً في مجلس العموم البريطاني مناحيم بيغن بأنه «ما زال يتصرف كزعيم لمنظمة إرهابية»(٥١).

أما في دول الكتلة الشيوعية، فقد كان الموقفان الرسمي والشعبي متطابقين، إذ أدانت جميعها اسرائيل لتصرفها، كما اتهمت الولايات المتحدة بتشجيعها على أعمال العدوان. فنشرت وكالة نوفوستي بياناً رسمياً جاء فيه: «ان الاتحاد السوفياتي يستنكر بحزم العدوان الاسرائيلي الجديد ضد الشعوب العربية... وطالب بفرض أشد العقوبات الدولية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة... وأدان الدعم والتشجيع من جانب الولايات المتحدة للمعتدين الصهاينة... وهي محاولة لسحق حركة المقاومة الفلسطينية وتخويف الحكومة اللبنانية وحملها على قبول صفقة انفرادية مع اسرائيل»(٥٢).

أما دول العالم الثالث، فقد كان موقفها شبيهاً بمواقف الدول العربية ومواقف الكتلة الشيوعية، وقد جسَّد ذلك الموقف بيان كتلة عدم الانحياز، وبرقية الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، وبيان مجلس السلم العالمي.

فقد «شجبت حركة عدم الانحياز بشدة الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان... وعقد المكتب التنسيقي للبلدان غير المنحازة اجتماعاً طارئاً في مقر هيئة الأمم المتحدة، وصادق على بيان وصف فيه أعمال تل ــ أبيب العدوانية بأنها تحد وقح آخر للقانون الدولي... وان أعمال اسرائيل العدوانية تعني شوطاً جديداً في سياسة العدوان المنظم ضد الدول العربية»(٥٣).

---

(١) يورام بيري، دافار، ١٩٨١/٧/٢٤، ترجمة نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) حاييم تسوغ، معاريف، ١٩٨١/٧/٢٤، ترجمة نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨١.

(٤) عوزي بنزيمان، هآرتس ١٩٨١/٧/٢٤، ترجمة نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨١.

(٥) السفير (بيروت)، ١٩٨١/٧/١١.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) ر.إ.إ.: العدد ٢٣٩٠، ١٢ و١٩٨١/٧/١٣.

(٨) المصدر نفسه، العدد ٢٣٩٢، ١٤ و١٩٨١/٧/١٥.

(٩) السفير، ١٩٨١/٧/١٧.

(١٠) المصدر نفسه، ١٩٨١/٧/١٨، ويمكن العودة إلى بيانات الناطق العسكري للقوات المشتركة اللبنانية الفلسطينية في نشرة وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) بين ٧/١٧ و١٩٨١/٧/٢٥؛ حيث سجلت في تلك البيانات وقائع تبادل القصف يوماً بيوم وساعة بساعة.

(١١) ر.إ.إ.، العدد ٢٣٩٤، ١٦ و١٩٨٠/٧/١٧.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) المصدر نفسه، العدد ٢٣٩٥، ١٧ و١٩٨١/٧/١٨.

(١٤) المصدر نفسه، العدد ٢٣٩٩، ٢٢ و١٩٨١/٧/٢٣.

(١٥) المصدر نفسه، العدد ٢٣٩٥، ١٧ و١٩٨١/٧/١٨.

(١٦) الحرب السادسة، عدد خاص عن الحقيبة الاخبارية والوثائقية، اصدار اذاعة صوت السلام، آب (اغسطس) ١٩٨١، ص ١٥٣.

(١٧) ر.إ.إ.، العدد ٢٣٩٥، ١٧ و١٩٨١/٧/١٨.

(١٨) المصدر نفسه، العدد ٢٣٩٣، ١٥ و١٩٨١/٧/١٦.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) المصدر نفسه، العدد ٢٣٩٨، ٢١ و١٩٨١/٧/٢٢.

(٢١) ايتان هابر، يديعوت احرونوت، ١٩٨١/٧/٢٢، ترجمة نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨١.

(٢٢) ر.إ.إ.، العدد ٢٣٩٥، ١٧ و١٩٨١/٧/١٨.

(٢٣) زئيف شيف، هآرتس، ١٩٨١/٧/٢٤، ترجمة نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨١.

(٢٤) ر.إ.إ.، العدد ٢٣٩٥، ١٧ و١٩٨١/٧/١٨.

(٢٥) المصدر نفسه، العدد ٢٣٩٩، ٢٢ و١٩٨١/٧/٢٣.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) المصدر نفسه، العدد ٢٤٠١، ٢٤ و١٩٨١/٧/٢٥.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) ايتان هابر، يديعوت احرونوت، ١٩٨١/٧/٢٢، ترجمة نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨١.

(٣٠) ر.إ.إ.، العدد ٢٣٩٧، ٢٠ و١٩٨١/٧/٢١.

(٣١) ميخائيل غراتي، هآرتس، ١٩٨١/٧/٢٤، ترجمة نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨١.

(٣٢) ر.إ.إ.، العدد ٢٣٩٥، ١٧ و١٩٨١/٧/١٨.

(٣٣) المصدر نفسه، العدد ٢٤٠١، ٢٤ و١٩٨١/٧/٢٥.

(٣٤) المصدر نفسه، العدد ٢٣٩٩، ٢٢ و١٩٨١/٧/٢٣.

(٣٥) **المصدر نفسه**، العدد ٢٤٠٢، ٢٦ و١٩٨١/٧/٢٧.

(٣٦) **المصدر نفسه**، العدد ٢٣٩٦، ١٩ و١٩٨١/٧/٢٠.

(٣٧) **المصدر نفسه**.

(٣٨) **المصدر نفسه**، العدد ٢٣٩٨، ٢١ و١٩٨١/٧/٢٢.

(٣٩) **المصدر نفسه**.

(٤٠) **المصدر نفسه**، العدد ٢٤٠١، ٢٤ و١٩٨١/٧/٢٥.

(٤١) **وفا**، ١٩٨١/٧/٢٤.

(٤٢) ر.إ.إ.، العدد ٢٤٠١، ٢٤ و٢٥/٧/١٩٨١.

(٤٣) **المصدر نفسه**، العدد ٢٤٠٦، ٣٠ و١٩٨١/٧/٣١.

(٤٤) **وفا**، ١٩٨١/٧/٢٦.

(٤٥) **المصدر نفسه**، ١٩٨١/٧/٢٠. ويمكن العودة إلى **نشرة الوكالة** خلال الفترة الممتدة من ١٩٨١/٧/٢٠ حتى ١٩٨١/٧/٢٣ والاطلاع على البرقيات التي ارسلت من هيئات شعبية إلى منظمة التحرير الفلسطينية. ويعتبر اكثرها عمقاً الرسالة المرسلة من الهيئات والنقابات المهنية وتجمع القوى السياسية في الاردن، حيث حددت تلك الرسالة عشر نقاط عمل عربي لمواجهة التحدي الاسرائيلي. ونشرت في **وفا** ١٩٨١/٧/٢٣.

(٤٦) **وفا**، ١٩٨١/٧/١٦.

(٤٧) **السفير**، ١٩٨١/٧/٢٥.

(٤٨) **المصدر نفسه**.

(٤٩) يمكن العودة للاطلاع على كافة نصوص البرقيات المرسلة من حكومات وهيئات شعبية واحزاب الى اللجنة التنفيذية لـم.ت.ف.، إلى **وفا** خلال الفترة من ١٩٨١/٧/٢٠ حتى ١٩٨١/٧/٢٥.

(٥٠) ر.إ.إ.، العدد ٢٣٩٩، ٢٢ و١٩٨١/٧/٢٣.

(٥١) **المصدر نفسه**، العدد ٢٣٩٨، ٢١ و١٩٨١/٧/٢٢.

(٥٢) **وفا**، ١٩٨١/٧/٢٢.

(٥٣) **المصدر نفسه**، ١٩٨١/٧/٢٣.

صفحات من الثقافة الفلسطينية

سميح شبيب

عجاج نويهض

في أول هذا القرن ولد عجاج نويهض من عائلة متوسطة الحال، في قرية رأس المتن في لبنان. ودرس في برمانا وفي سوق الغرب حيث نال منها شهادته الثانوية، سنة ١٩١٦. تابع دراسته في بيروت بالكلية السورية الانجيلية (الجامعة الاميركية فيما بعد). ثم ما لبث ان تركها وسافر إلى دمشق في السابع عشر من تشرين الأول (اكتوبر) بعد أن ظهر العهد الفيصلي فيها.

وقد عاصر جمال باشا في فترة اعدام العرب في ايار (مايو)، وكان قد تأثر منذ نعومة اظفاره، بكتابات لطفي المنفلوطي وامين الريحاني، وبأفكار الامير شكيب ارسلان الاديبَ والمؤرخ اللبناني (١٨٧١ ــ ١٩٤٦)، وكان اول لقاء له به سنة ١٩١٤، عندما زار الامير ارسلان رأس المتن داعيـاً للتطوع في الجيش العثماني. حيث القى خطبة بالفلاحين يحثهم على التطوع والقتال، الى جانب الاتراك في حربهم مع الانكليز، في قناة السويس. ولما انتهى الامير من خطبته تلك، تقدم نويهض منه حتى صار الى جانبه ثم القى خطبة «ارتجالية» بين يديه ضارباً على وتر التطوع. اما لقاؤه الثاني به فكان في فلسطين سنة ١٩٢٤.

عمل نويهض في دمشق امينا لصندوق الاعاشة. وكان مركزه في الدرويشيةويديره جميل الدهان. كما تولى في الفترة ذاتها ترجمة المراسلات، بين مديرية الاعاشة ومركز القيادة البريطانيةوكان الانكليز، وقتئذ، ينفقون على هذه الاعاشة. وكان نويهض يتردد على النادي العربي في دمشق، حيث كان موئلاً للمثقفين العرب، وهناك تأثر بنشاطات الشيخ عبد القادر المظفر. ومما لاينساه نـويهض من ذكريـات النادي، هـو سماعـه لمحاضرتين القاهما مارك سايكس الانكليزي وجورج بيكو الفرنسي؛ خطب كل منهما خطبة سياسية، فيها الكثير من ذكـر بني امية، وبني العبـاس، مشيرين إلى امـاني العرب

السياسية الحديثة. وحتى ذلك التاريخ (١٩١٩) لم تكن المعاهدة الانكليزية ــ الفرنسية، المعروفة باتفاق سايكس ــ بيكو، قد اعلنت رسمياً بعد؛ حيث ان كثيرين من كتّاب العرب كتبوا واصفين تلك الفترة القصيرة من زمن «الحكومة العربية» بأنها فترة فوران الآمال القومية[١]. وبعد انسحاب الانكليز، توقفت السلطة البريطانية عن تمويل «الاعاشة» فالغيت هيئتها، وتوزع موظفوها على مختلف الدوائر الحكومية، فعين نويهض في ديوان الترجمة الذي انشأه ساطع الحصري، في دمشق والذي كان المربي اللبناني، جرجس همام (ت ١٩٢٢)، رئيساً له.

ثم عاد نويهض الى لبنان، قبل معركة ميسلون باسبوع، اثر تغير الاحوال العامة في دمشق فهو يقول: حين «صارت الازمات تتلاحق، لم يعد لوجودي من فائدة. حتى لو بقيت في ديوان الترجمة، فالديوان اخذ يتهاوى، ويتداعى للتفكك، وترك دمشق الاستاذ همام، ولكن رجعت الى دمشق بعد اربعة اسابيع او خمسة فوجدت الحال غير الحال، وتبدلت الرجال غير الرجال»[٢]. ويفكر نويهض بالسفر إلى العراق عبر فلسطين. ويغادر دمشق في ايلول (سبتمبر) ١٩٢٠، متجهاً الى حيفا، ومنها الى القدس، حيث عمل نحو ثلاثين شهراً في حكومة فلسطين المدنية (دائرة المالية). ولم يكن قد مضى على انشائها غير بضعة اشهر، وعندما حل هربرت صموئيل مندوباً سامياً على فلسطين، وجد نويهض أن الاستمرار في العمل الحكومي الذي يرأسه صموئيل، اليهودي الصهيوني، أمرٌ يتنافى مع مبادئه الوطنية والقومية، فحاول التعاون مع رشيد طليع، حيث أسس الأخير أول حكومة اردنية، بتكليف من الامير عبد الله القادم من الحجاز الى شرق الاردن، وقد كانت علاقة نويهض بطليع جيدة، منذ العهد الفيصلي بدمشق. فكتب اليه يعرض خدماته، فأجابه طليع بأنه سيكتب اليه عندما تستدعي الضرورة.

اعماله ونشاطاته

ولكن بقاء نويهض في وظيفته الحكومية امسى لا يطاق. فدائرة المالية كان فيها، تقريباً ٧٥ موظفاً، بينهم اربعة من العرب فقط. مسلمان ومسيحيان، وكان رئيس الدائرة يهودياً صهيونياً هو الكولونيل «سولومن». وبدأ نويهض يبحث عن عمل، يخلصه مما هو فيه، وكان يتردد، وقتئذ، على «جمعية الشبان المسيحية» في القدس، ليطالع الكتب والمجلات والصحف الانكليزية، وكانت «مجلة المجلات» الانكليزية تعنى بتقريظ الكتب الحديثة. وكان نويهض مغرماً بقراءة ذلك التقريظ. ولقد لفت نظرة تقريظ طويل لكتاب حاضر العالم الاسلامي (The New World of Islam) لمؤلفه لوثروب ستودارد. (Lothrop Stodard) ففكر بنقله عن الانكليزية الى العربية وارسل رسالة الى مؤلفه يستأذنه فيها بالترجمة، عن طريق روزيتا فادرتس، وهي سيدة انكليزية، كانت تتعاون مع الملك فيصل في دمشق، كان نويهض قد تعرف اليها في سنة ١٩١٩. ولما اذن له بالترجمة استقال من عمله في دائرة المالية، وبدأ بترجمة الكتاب. فكان يثابر على الترجمة ثمان ساعات يومياً. وقد استغرقت ترجمته مائة يوم منتظم، لم ينقطع خلالها الا يوماً واحداً، حيث كلفته اللجنة التنفيذية العربية بالذهاب الى نابلس لاعمال تتعلق بالترجمة.

كما تعاون نويهض في الفترة ذاتها، مع الصحافي اللبناني «ابراهيم سليم النجار» كان يصدر، في القدس، جريدة «لسان العرب» فنشر فيها نويهض مقالات مترجمة الصحف الانكليزية. كما نشر ترجمته لكتاب «حاضر العالم الاسلامي»، وكان في الوقت يتابع دراسته في القانون، حتى نال شهادة الحقوق، في القدس عام ١٩٢٥. لما كان عرض عليه ان يشغل منصب سكرتير المجلس الاسلامي الاعلى، في فلسطين عام ١٩١٨، عن طريق عضو المجلس، عبد المجيد صلاح، فقد وافق على ذلك واصبح سكرتيراً مجلس منذ ذلك العام كما تعاون نويهض مع الحاج امين الحسيني، عام ١٩٢٥ في مؤتمر حيث عمل سكرتيراً للجنة المركزية لإعانة منكوبي سوريا — التي كان الحاج امين رئيسها. كما شارك في اعمال مؤتمر العالم الاسلامي سنة ١٩٢٦. حيث دعى الى عقده الملك عبد العزيز آل سعود في مكة بموسم الحج. فقام نويهض بترجمة جلسات المؤتمر، لممثلي الوفود الهندية. كما عين في عام ١٩٢٧ مفتشاً للمحاكم الشرعية بفلسطين. وبقي نويهض سكرتيراً للمجلس الاسلامي الاعلى بفلسطين حتى سنة ١٩٣٢. وبعدها استقال من المجلس ليشارك في عضوية الهيئة المركزية لحزب الاستقلال العربي في فلسطين، اذ امكن من الجمع بين عضوية هذا الحزب، وبين وظيفته في المجلس الاسلامي، بعدما اختلفت وجهات النظر السياسية بينهما، بالرغم مما بذله الحزب، ومنذ بداية تأسيسه، للوصل الى خطوط التقاء سياسية بينه، وبين الحاج امين، وقد طرحت هيئة الحزب على الحاج امين ان يبقى رئيساً للمجلس الاسلامي الاعلى ويكون الحزب على صلة معه، على ان يقوم بتنفيذ السياسة التي يقرها الحزب، او ان يترأس الحاج امين الحركة الوطنية الفلسطينية بعد ان يعتزل رئاسة المجلس، وبذلك يكون الحزب حوله. او ان يعمل الحاج امين بشكل مستقل عن الحزب، واعضاء الحزب بشكل مستقل عنه. فلم يوافق الحاج امين، آنذاك، على النقطتين الأوليين، فعمل الحزب بشكل مستقل عنه وقام بوصف القيادات السياسية الفلسطينية بالتراخي والوهن، وكان منبره صحيفة العرب.

صحيفة العرب: جاء صدور «صحيفة العرب» تلبية لحاجات قومية، ووطنية ملحة. صدرت باتجاه نقد القيادات السياسية القائمة، في فلسطين، ومحاولة دفعها باتجاهات جذرية في مقاومة الانتداب البريطاني والصهيونية. ومحاولة ربط النضال الوطني بالنضال القومي. وقد تمكنت «العرب»، رغماً عن الضعف المالي الشديد الذي عانت منه، من اصدار ثمانية وستين عدداً اسبوعياً. وكانت تطبع من العدد الواحد ١٥٠٠ نسخة. ولم يكن فيها متفرغون للعمل الصحافي، فكان العبء الاكبر، من جهود الادارة والتحرير، يقع على كاهل نويهض كما تمكنت «العرب» من استقطاب الاقلام العربية الكبيرة، آنذاك، وكان من كتابها عبد المحسن الكاظمي، اللواء بكر صدقي، سعيد العاص، عزة دروزه، عوني عبد الهادي، اكرم زعيتر، عزت الاعظمي، نجيب الحكيم، شكيب ارسلان، كامل القصاب، عبد الرحمن عزام، توفيق دياب، هاشم الاتاسي، مسعود عالم الندوي، محب الدين الخطيب، اسعد داغر، احمد حسن الزيات. وسواهم من اعلام الصحافة والثقافة العربية والفلسطينية... آنذاك(٣).

وقد اخذت «العرب» وجهة متميزة عن سواها من الصحف الفلسطينية، من خلال

اساليبها الصحافية المستجدة وجرأتها في طرح الامور السياسية. فبالاضافة لما كانت تنشره من بيانات ونشاطات حزب الاستقلال العربي، قامت بحملات معارضة شديدة للاشكال السياسية القائمة في فلسطين، وفي مقدمتها اللجنة التنفيذية التي كتب نويهض يصفهـا: «إذا شئت فهي اللجنة التنفيـذية العـربية للمؤتمـر الفلسطيني او العـربي الفلسطيني السابع. مرقعة المؤتمرات على الاطلاق ولدت خرساء عميـاء، بيد شـلاء، واحسن ما اذكر من الوصف لها قول احدى صحفنا الوطنية انها: قطيع من الماشية»(٤).

ولم يقتصر النقد عند هذا الحد بل ان نويهض افتتح له «برلماناً» وهمياً في «العرب» اسماه برلمان بورتاتيف. ضم «نوابا» من انحاء فلسطين. لمناقشة القضايا، السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وقد عقد هذا «البرلمان» سبع عشرة جلسة منتظمة، كانت تتم باسلوب ساخر شيق يتعمد اللهجة العامية، والنكتة السياسية اللاذعة، فيشبه من حيث الاسلوب، ما كتبه عبد الرحمن الكواكبي في كتابه «ام القرى». كذلك هاجمت «العرب» سياسة الامير عبد الله، وتواطؤ بعض مشايخ العشائر مع الصهيونية، في بيع الاراضي. كما دخلت في مساجلة طويلة مع الخديوي «عباس حلمي»، وذلك بعد ان نشرت، في عددها الخامس عشر، مقالاً مطولاً بعنوان: «اللعب الفاشل على مسرح السياسة العليا. الخديوي عباس حلمي، البارحة واليوم» وقدوصفت فيه اساليب حلمي السياسية بالنفعية وبأنه «طماع كبير، الغاية عنده تبرر الوسيلة، لا ينظر لمصلحة قومه وبلاده».

رفع الخديوي دعوى قانونية على «العرب» لدى السلطات البريطانية، وقد تحدد يـوما ١٤ و١٥ آذار (مـارس) ١٩٣٣ موعـداً للنظر في الـدعوى، ثم تـأجلت ليومي ٣ و٤ نيسان (ابريل) من العام ذاته. فكان محاميا الدفاع عن «العرب» عوني عبد الهادي وعمر الصالح البرغوتي، وكان وكيل المشتكي فايز حداد، وقد خرجت «العرب» من هذه المحاكمة غير مدانة، فاستأنف الخديوي القضية، امام حاكم الصلح الاعلى «كراسل»، واعيدت المحاكمة. وكان وكلاء الدفاع والاتهام انفسهم. وقد انتهت المحاكمة دون ادانة «العرب» مما اعطاها قوة وشيوعاً جديدين. الا ان تلاشي نشاط حزب الاستقلال العربي اسهم بقدر كبير في توقف «العرب» عن الصدور.

في القسم العربي لدار الاذاعة الفلسطينية: عمل نويهض محامياً بعد ان توقفت «العرب» عن الصدور، وظل في عمله هذا حتى عام ١٩٤٠، حين عين بعدها مديراً للقسم العربي في دار الاذاعة الفلسطينية في القدس. وكان الانكليز قد عرضـوا عليه هـذه الوظيفة، عام ١٩٣٩، لكنه رفضها واشترط ان لا تكون للحكومة الانكليزية علاقة بالبرامج ولا باختيار الموظفين، وكان عددهم ٧٥ موظفاً. وبعد دخول اليابان الحرب ضد الحلفاء (١٩٤٠) اعـاد الانكليز عرضهم عليه لاستلام الاذاعة فأصر على شروطه السابقة مشدداً على عدم قبوله، ان يدخل الاذاعة اي يهودي، سوى المغني اليهودي العربي عازوري. ووافق الانكليز على شروط نويهض، مقابل ان يطلعوا على الاحاديث السياسية قبل اذاعتها، وقام بهذه المهمة روحي عبد الهادي (اكبر سكرتير في الحكومة الانكليزية آنذاك) لكن نويهض تمكن من التخلص من هذا الشرط، عندما لم تثبت جدوى روحي.

ب الانكليز من نويهض توقيع عقد معهم، فرفض طلبهم قائلاً: «عندما ترون ان وطني لم تعد مناسبة لكم فقولوا لي فقط: اذهب الى بيتك».

وفي نهاية ١٩٤٣، تغيرت وجهة الحرب الكونية، وبدأ الانكليز يتغيرون في علاقاتهم مع العرب. فرأى نويهض ذلك بوضوح، من خلال عمله في الاذاعة، فما كان منه الا ان قال: «مهلاً انا في بيتي، تركتهم وذهبت» وكان ذلك في عام ١٩٤٤.

في البلاط الهاشمي: لم يظهر لنويهض اي دور سياسي بارز (١٩٤٤ ــ ١٩٤٧). وكان دوره السياسي، في فترة ما بعد الهجرة في شرق الاردن، حيث لعب دوراً في مؤتمر اريحا ١٩٤٨ فكان سكرتيراً لهذا المؤتمر، يدعو لضم الضفة الغربية للشرقية ولانشاء المملكة الاردنية الهاشمية. وقد القى نويهض كلمة امام الملك عبد الله، بعد الانتهاء من اعمال مؤتمر اريحا في الاول من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨، قال فيها: «باجلالة الملك اتفق المؤتمرون في اريحا على مبايعة جلالتكم. لتكون بقية فلسطين تحت حكمكم المفدى، والمسجد الاقصى، وما حوله امانة في اعناقكم. نحاسبكم يوم القيامة اذا فرطتم بها». فأجاب الملك عبد الله قائلاً: «لقد وضعتم في عنقي حملاً ثقيلاً لا استطيع حمله، ولكني ارجو الله ان يعينني عليه وشكراً»(٦).

وقد شارك نويهض في صياغة مقررات مؤتمر اريحا، من خلال موقعه في اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر، وقد جاء في المادة الثانية منها انه: «لا يمكن للبلاد العربية ان تقاوم الاخطار التي تجابهها، وتهدد فلسطين الا بالوحدة القومية الشاملة، ويجب البدء بتوحيد فلسطين مع شرقي الاردن، مقدمة للوحدة العربية الحقيقية» كما علق على اعمال المؤتمر بقوله: «سوف نتوجه جميعاً الى الملك عبد الله بن الحسين، ليقودنا نحو حل عادل لقضيتنا»(٧).

ثم شغل نويهض منصب مساعد رئيس الديوان الملكي في عمان سنة ١٩٤٩، مديراً لدار الاذاعة الاردنية سنة ١٩٥٠، وفي سنة ١٩٥١، عمل مديراً لمطبوعات الحكومة الاردنية. ثم عاد الى مسقط رأسه في رأس المتن في لبنان سنة ١٩٥٩، ولم يمارس منذ ذلك التاريخ اي عمل رسمي، حيث تفرغ للكتابة.

كتبه المنشورة

ــ حاضر العالم الاسلامي، وهو ترجمة لكتاب لوثروب ستودارد في ٤ اجزاء. بيروت: دار الفكر. واعيدت طباعته اربع مرات: الطبعة الاولى ١٩٢٤، الثانية ١٩٣٣، الثالثة ١٩٧١، الرابعة ١٩٧٣.

ــ «النظام السياسي» و«العراق او الدولة الجديدة» ١٩٣٢.

ــ سيرة التنوخي والشيخ الفاضل، ١٩٣٢.

ــ حديث الاذاعة، ١٩٤٢.

ــ أبوجعفر المنصور وعروبة لبنان ــ لخم والمرده، بيروت: دارالصحافة، ١٩٦٢.

ـ التوخي الامير جمال الدين عبد الله والشيخ محمد أبوهلال.

ـ بروتوكولات حكماء صهيون. ٤ أجزاء، رأس المتن، ١٩٦٧، اعادت طباعته منشورات فلسطين المحتلة، ١٩٨٠.

ـ فتح القدس بيروت. منشورات فلسطين المحتلة، ١٩٨٠.

ـ مارتن لوثر ١٤٨٣ ـ ١٥٤٦، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٤.

---

(١) مذكرات خاصة، غير منشورة، ص ٣.
(٢) **المصدر نفسه**، ص ٤.
(٣) سميح شبيب، «صحيفة العرب»، **الكاتب الفلسطيني** (بيروت)، العدد ١٢، نيسان (ابريل) ١٩٨٠.
(٤) **صحيفة العرب**، العدد الرابع، ١٧/٩/١٩٣٧، ص ٣.
(٥) مجلة **الوحدة**، «لقاء مع عجاج نويهض»، العدد الثالث، ١٥/٥/١٩٨٠، ص ٧١.
(٦) مهدي عبد الهادي، **المسالة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤، ١٩٧٤**، صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٧٥، ص ١٨٢.
(٧) *Palestine Post*, 2 December, 1948. No. 6875.

مصطفى مراد الدباغ

نشأته والتحاقه بالجيش

ولد مصطفى الدباغ في يافا في ربيع سنة ١٨٩٨، وتوفي والده، وكان احد اعضاء بلدية يافا، وهو في حداثة سنه، وقد اتم دراسته الابتدائية في يافا، والثانوية في بيروت، حيث التحق، بعد نيله «الثانوية»، بالجيش العثماني كضابط احتياط. فارسل في حملة «فخري باشا» الى الحجاز عام ١٩١٥. وكان فخري باشا آنذاك نائباً لجمال باشا في قيادة الجيش الرابع.

ويوم تعمدت القيادة التركية، آنذاك، استخدام الضباط العرب داخل المدينة المنورة، خوفاً من التحاقهم بالجيش العربي، كان الدباغ ضابطاً مسؤولاً عن جميع مخازن عنابر التموين الا ان مسؤولياته العسكرية في الجيش العثماني لم تطل. فقد تمكن الجيش العربي من محاصرة المدينة المنورة. ومما يذكره الدباغ عن هذا الحصار هو قول «فخري باشا»: يقولون في العربية «كل محصور مأخوذ» فسيأتي يوم ونسلم انفسنا لاعدائنا. ولكني كقائد لن اسلّم نفسي. وفيما اذا اضطررت لذلك فسأذهب الى قبر الرسول اعتلي قبته واطلب من الموسيقى العثمانية ان تعتليه، وكذلك من الضباط. والذخائر على مقربة مني. وعلى نغمات الموسيقى ساطلق النار على الذخائر فتنفجر، واحترق انا وضباطي ولن اسلّم.

لقد كان البدو يهاجمون الجيش العثماني باستمرار، وكانوا يُقهرون، فالبدو غير

...طينيين لم يكن بامكانهم الانتصار على جيش نظامي. ويذكر الدباغ: ان الجيش العثماني ...كن من رد هجمة قوية للبدو. الا ان فخري باشا لم تعجبه نتائج المعركة. اذ كان يريد ...صاراً اقوى فقال لضباطه: عندما أُمرت، من جمال باشا، ان اقوم باخماد ثورة الارمن ...ي «اورفه»، امرت جنودي بضرب الاحياء المدنية لإرغام المقاتلين الارمن على الاستسلام. ...لفعل فقد رفع المقاتلون الرايات البيضاء، دلالة على استسلامهم، فأمرت جنودي ان ...خلوا «اورفه» ويأتوا بالمقاتلين احياء... عندها احرق المقاتلون انفسهم ولم يستسلموا... ...أيت ذلك بأم عيني. وفي سنة ١٩١٩، تمكن الجيش العربي من دخول المدينة المنورة. ...لحقني فخري باشا، لمرض الم به، بجانب قبر فاطمة بنت الرسول. وقد أُرسل مريضاً ...الى موقع يدعى بئر درويش. يبعد عن المدينة زهاء ٤٥ كلم، حيث كان الاميران عبد الله ...وعلي يقيمان، وقد استقبلاه بحفاوة بالغة، فأقام معهما معززاً مكرماً. وقد فعلا ذلك بالرغم ...ن القتال بينهما، تأكيداً للاخلاق العربية التي لا تجيز قتل المستجير.

وظائفه الرسمية

التحق الدباغ بالجيش العربي، زهاء عام، عاد بعده الى فلسطين، والتحق في ادارة ...لمعارف، حيث تم تعيينه مديراً لمدرسة المنشية في يافا، التي كان قد تعلم فيها. وعندما ...جرت ادارة المعارف امتحاناً للمدرسين عام ١٩٢١ كان الدباغ، في ذلك الامتحان، اولاً. وفي عام ١٩٢٣ نقل الدباغ من يافا الى الخليل، وعين مديرا لمدرستها الثانوية. فأعجبه ...لعمل فيها، وارتاح لسكان المنطقة، فقد كانت علاقاته بهم حسنة للغاية، ومن الاشياء ...لتي ادخلها للثانوية، ولاول مرة، الفانوس السحري، وبعض الصناعات كتجليد الكتب ...وغيرها، فعندما زار مفتي البلاد، الحاج امين الحسيني، الخليل والتقى سكانها، حدثوه ...طويلاً عن الدباغ وعن المدرسة الثانوية، مما حدا به لزيارتها في ربيع عام ١٩٢٤، ...والتقى الدباغ وقال له: ها انا قد اتيت اليك لاسلم عليك، وعرض عليه ان يعمل معه في ...شؤون التربية. وتعاون الدباغ مع الحاج امين دون ان يترك وظيفته الرسمية. ونظراً ...لنشاطه التربوي، فقد نقل من وظيفته، في الخليل عام ١٩٢٧، وتم تعيينه مساعداً لمفتش ...المعارف، في لواء نابلس، ثم نقل الى غزة مساعداً لمفتش معارف يافا عام ١٩٢٩، ومن ...خلال موقعه التربوي الجديد، تمكن الدباغ من كشف هشاشة التعليم الرسمي للعرب في ...فلسطين، حيث قام بنفسه بامتحان الطلاب القرويين مما آثار ضجة كبيرة في دائرة ...المعارف، وأوقع خلافات بينه وبين نائب مدير المعارف. الا ان هذه الخلافات حسمت ...لصالحة الدباغ، فعين مفتشاً لمعارف يافا بما فيها بئر السبع والرملة وغزة، في فترة ١٩٣٢ ــ ١٩٤٠.

ويذكر الدباغ ان طلاباً فلسطينيين وبشكل خاص من مدينتي خان يونس ورفح ...كانوا يأتونه من مسافة مئتي كلم الى منزله. ويصطفوا بالدور ليقولوا له انهم لا يقبلون في ...المدارس. ويطلبون منه الالتماس، وان مدارس بئر السبع كانت عبارة عن معلم وتلاميذه ...تحت النخيل صيفاً، وفي ايام الشتاء كان الكهف هو المدرسة. وكانت امكانات المعلمين ...ضعيفة، مما انعكس على مستوى التلاميذ. ويعلل الدباغ هذا الوضع باهتمام السلطات ...الانتدابية بالبوليس والجيش، دون الاهتمام بالمعارف[1]. اذ لم يزد عدد المدارس

الابتدائية الحكومية، حتى عام ١٩٢٩، عن ٣٠٨ مدارس منها ٢٥٩ مدرسة في القرى، وبلغ عدد مدارس البنات في المدن ٢٩ مدرسة وفي القرى ٨ مدارس فقط، وبلغ عدد التلاميذ القرويين في هذه المدارس ٢٥,٢١٩ تلميذاً منهم ١٢,٥٣٩ تلميذاً و٥٧٣ تلميذة، في وقت كان فيه عدد العرب من الفلاحين، عدا العشائر البدوية ٤٧٨,٣٩٠ نسمة. وبذلك تكون نسبة الطلاب من ابناء الفلاحين ١٣,٢ بالمئة ممن تنطبق عليهم شروط التعليم. ولم تزد ميزانية المعارف، حتى عام ١٩٢٩، عن ١٤٤,١١٩ جنيهاً، اي اقل مما خصصت الجمعية الصهيونية للمعارف في تلك السنة بنحو ١٨ الف جنيه[٢]. وقد كان هناك اكثر من مئة الف صبي وبنت محرومين من نعمة التعليم، بسبب عدم وجود مدارس. كما كان هناك ٧٠٠ قرية لاتوجد فيها مدارس اطلاقاً، كما انه لم تكن في البلاد مدرسة ثانوية واحدة، كاملة الصفوف، علماً ان السلطات البريطانية تحرم اي تعليم قومي واي روح وطنية. لذا فقد طالب العرب آنذاك بأن يعطوا نصيبهم من ميزانية المعارف تبعاً لنسبتهم العددية وبأن يقوموا، هم انفسهم، بادارة مدارسهم[٣].

وكان الدباغ من مؤيدي هذه الخطوات الوطنية، الا انه لم يشارك في اعمال الاحزاب السياسية الفلسطينية التي طالبت بتحقيق ذلك، حيث انه كان يدرك ان نضاله في المجال التربوي لمصلحة ابناء شعبه، وهو جزء هام من عمله الوطني. فقد خصص جل وقته للنهوض بالمستوى التعليمي في فلسطين، من خلال موقعه الرسمي. وكان نشاطه يتمحور حول ثلاث نقاط اساسية هي:

(أ) ازالة الامية.

(ب) خلق المعلم الحقيقي لجميع مراحل التعليم كأساس في العملية التربوية، بدونه لن ينهض التعليم في البلاد.

(ج) تهيئة الطالب لحب الوطن والحياة، وغرس المبادىء الاخلاقية في نفسه[٤].

وانتقل الدباغ الى نابلس سنة ١٩٤٠، حيث شغل فيها مفتشية التعليم حتى عام ١٩٤٥. وكان قد شهد احداث ثورة ١٩٣٦ ــ ١٩٣٩، حيث تعطلت مرافق الحياة في فلسطين وكان التعليم فيها شبه منعدم ومما يذكره، عن تلك الفترة، ويعتز به، هو انه ذات يوم وبينما كان يتجه بسيارته من يافا الى غزة، صادفه بعض المسلحين الفلسطينيين. فأوقفوه، فصادف ان كان قائد الدورية طالباً عنده. فسلم عليه ثم اعتذر منه واستودعه.

وفي سنة ١٩٤٨، هاجر الدباغ واهله بحراً، من يافا الى بيروت ومنها سافر الدباغ الى حلب حيث عمل مدرساً فيها، ثم دعته الحكومة الاردنية في عام ١٩٥٠، فعين مديراً لمعارف الضفة الغربية، بناءً على طلب وزير المعارف الاردني. وفي سنة ١٩٥٤ تم تعيينه وكيلاً لوزارة المعارف الاردنية. وقد الف الدباغ، في تلك الفترة، كتاب «الموجز في تاريخ فلسطين»، الذي اعتبره الانكليز آنذاك منشوراً سياسياً، اكثر منه كتاباً مدرسيا. وقد عرض فيه الدباغ التاريخ الوطني الفلسطيني بشكل مبسط لتلاميذ المرحلة الابتدائية. وقد

المقرط خلال فترة عمله، ان تكون المرحلة الابتدائية خالية من المدرسين غير الفلسطينيين. وفي سنة ١٩٥٨، وبناء على طلب الوزير آنذاك سمير الرفاعي، انهيت خدمات الدباغ من التعليم، وقد علل الرفاعي، فيما بعد، سبب ذلك، بأن «الدباغ هو شيوعي كبير»... وكانت آخر الوظائف الرسمية للدباغ في قطر، حيث تولى مديرية المعارف فيها زهاء العام والنصف (١٩٦٠ــ١٩٦١). ثم اعتزل الأعمال الرسمية وتفرغ كلية للتأليف.

مؤلفاته

الف الدباغ حتى الآن عدداً من الكتب هي:

ــ مدرسة القرية، يافا: مطبعة العرب، ١٩٣٥.

ــ التاريخ القديم للشرق الادنى، القدس: ١٩٥١.

ــ الموجز في تاريخ فلسطين، عمان: مطبعة الاستقلال ١٩٥٦.

ــ قطر ماضيها وحاضرها، بيروت: دار الطليعة ١٩٦١.

ــ جزيرة العرب، جزأن. بيروت: دار الطليعة ١٩٦٣.

ــ بلادنا فلسطين، احد عشر جزءاً. بيروت: دار الطليعة، وهو اهم مؤلفاته وسنتحدث عنه بالتفصيل.

ــ القبائل العربية وسلائلها في بلادنا فلسطين، بيروت: دار الطليعة ١٩٧٩.

ــ الموجز في تاريخ الدول الاسلامية وعهودها في بلادنا فلسطين، بيروت: دار الطليعة ١٩٨١.

ــ الموجز في تاريخ الدول العربية وعهودها في بلادنا فلسطين، بيروت: دار الطليعة ١٩٨٠.

«بلادنا فلسطين»

تم طبع هذا الكتاب مرة واحدة على نفقة رابطة الجامعيين في محافظة الخليل وبعظم اجزائه نفذت، فلم يطبع مرة أخرى. وتبدأ قصة هذا الكتاب، بجمع مادته، مع بدايات الحياة التربوية لمصطفى مراد الدباغ، فمن خلال عمله في التربية، آمن بأن هدف التربية، هو اعداد المواطن الصالح، المحب لبلده، والعارف لها ولمواقعها وتاريخها. فكان الدباغ يقوم بالتركيز على الناحية الوطنية بما تحمله من معاني حب الوطن، والتعرف على تاريخه ومواقعه، وكان من خلال عمله وتنقلاته بين المدن والقرى، يقوم بجمع المعلومات عنها، واستقصاء اخبارها، والتعرف على مواقعها. بشكل دقيق، وتدوين ذلك، ولولا هذا العمل لضاعت بعض الحقائق، وطواها النسيان. لهذا فإن كتاب «بلادنا فلسطين» يعتبر بحق اهم الاعمال الكتابية التي قام بها الدباغ، خلال نشاطه الثقافي والتربوي. فقد تمكن من جمع الحقائق التاريخية والحضارية، من الكتب والمراجع التي عثر عليها، خلال

رحلاته المتعددة التي قام بها اثناء واجباته التربوية، في مختلف انحاء بلاد الخليل وغزة وبئر السبع ويافا والرملة واللد ونابلس وجنين وطولكرم وبيت المقدس. وقد ساعده في جمع مواده ومعلوماته العديد من المدرسين في مدارس المناطق الفلسطينية قبل سنة ١٩٤٨. وبذلك تضمن كتاب «بلادنا فلسطين» باجزائه الاحد عشر بلداً فيه فلسطين، بدءاً من الديار الغزية وبئر السبع، بما فيها محافظتا معان والكرك، مروراً بالديار النابلسية، بما فيها محافظة البلقاء (السلط) واربد. ثم الديار اليافية بما فيها عمان، فالخليل ثم الجليل فبيت المقدس. وقد بلغ عدد صفحات هذا المؤلف ٧١٨٥ صفحة من القطع الكبير. فهي بذلك تشكل عملاً موسوعياً في ميدان البحث، في بلدانية فلسطين وتاريخها العمراني.

ومكافأة له على جهوده تلك، قدم له ياسر عرفات القائد العام للثورة الفلسطينية ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية درع الثورة سنة ١٩٧٦.

---

(١) مقابلتان مع مصطفى مراد الدباغ، ١٩٨١/٨/١٤ و١٩٨١/٩/٨.

(٢) جون هوب سمبيسون، **تقرير عن الهجرة ومشاريع الاسكان والعمران**، القدس: مطبعة دار الايتام الاسلامية، ١٩٣٠، ص ١١٨.

(٣) عبد الوهاب الكيالي، **وثائق المقاومة الفلسطينية ١٩١٨ ــ ١٩٤٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨، ص ٢٨٩.

(٤) مصطفى مراد الدباغ، **مدرسة القرية**، يافا: مطبعة العرب، ١٩٣٥.

البطل في ادب غسان كنفاني الروائي

د. أحمد أبو مطر
استاذ الادب الحديث بكلية الآداب ــ جامعة البصرة

من القضايا الشائكة، في الادب والنقد المعاصرين، موضوعة دراسة البطل في الادب. الا انه من الأمور المتفق عليها، ان لكل ادب من الآداب تصوره الخاص عن البطل، في الواقع، كما في الرواية، والادب عموماً. ورغم خصوصية البطل هذه، فإن النصف الاخير من القرن العشرين، الذي شهد انتصار الاشتراكية، في العديد من ساحات العالم، على حساب سقوط الكثير من مفاهيم الرأسمالية وممارساتها، اوجد بعض السمات، للبطل الادبي، التي اصبحت مشتركة ومتقاربة في الادب التقدمي، لأنه نتاج اصيل لتبادل الخبرات النضالية، التي تحاول الانسجام مع الشرط التاريخي لكل مجتمع، بما يحقق المزيد من التجاوز نحو الامام، لصالح الطبقات التي انتصرت الثورات الوطنية بجهودها. ولما كان صدور العمل الأدبي عن البيئة المحيطة بمبدعه، وانعكاسه على الشخوص التي تتمحور حولها حركة الحدث الروائي، امراً مسلماً به، فإن هذا يعني ان البطل في الادب، رغم كونه انساناً من تصوير الكاتب، الا انه «لا يستطيع ان يكون اختلاقاً مجرداً او محض خيال للكاتب. الكاتب يصور انساناً صنعه التاريخ... ولن يكون هذا البطل انساناً حياً، بل تخطيطاً لا حياة فيه، اذا لم يعكس بهذا الشكل او ذاك، بهذه الدرجة او تلك، الاحساس باللحظة التاريخية المعينة»[1]. ان هذا التصور الخاص بالبطل، ينطلق من الربط بين العمل الادبي والواقع التاريخي، هذا الواقع الذي يمد النص الادبي بعوامل حركته وحياته، واحياناً كثيرة كان النص الادبي، للفنان الصادق المواكب لتفاعلات مجتمعه، يقوم بدور النبوءة، لما سوف تتمخض عنه هذه التفاعلات في المستقبل، وذلك من خلال الشخوص الادبية (الابطال، الذين يحققون فنياً، ما سوف يحققه الواقع فعلياً). في النص الأدبي. من خلال ادبيته، يعكس الواقع التاريخي ولا يصنعه، وهو لا يعكس

---

* ولد غسان كنفاني في ٩ نيسان (ابريل) ١٩٣٦، عام الثورة الفلسطينية الكبرى ضد الاحتلال البريطاني، وكانت ولادته وحياته الاولى في مدينة عكا بشمال فلسطين، وهي المدينة الحصينة المعروفة دوماً بصمودها في وجه الغزاة.

شروطاً غائبة او لم تولد بعد، بل يعكس شروطاً قائمة، وهو بأدبيته نتاج وانعكاس لها... ولا يمكن ان نرى النص الادبي بمعزل عن التاريخ الذي صنعه، بل ان هذا التاريخ، بكل تميزه، يكمن في كل احضان العمل الادبي»[٢].

مقياس تطور البطل في الرواية الفلسطينية

وانطلاقاً من هذه الرؤية للعمل الادبي، نرى ان الرواية الفلسطينية، عكست الواقع التاريخي لحركة المجتمع الفلسطيني، من خلال المركبات الاجتماعية التي تفرضها كل مرحلة من مراحل هذا التاريخ، الذي كان دائماً، ذا صبغة سياسية تنطلق من كونه تاريخ قضية تحرر وطني ديمقراطي. ولما كانت الرواية الفلسطينية، في كافة اتجاهاتها، تمثل هذه القضية، وتعكس مراحلها التاريخية[٣]، كان من الطبيعي ان تنصرف جهود الشخصية الروائية (البطل)، الى تصوير صراع انسان القضية ومعاناته، ومواقفه من الظروف التي مرت بها القضية، وكان يعيشها في صور مختلفة، تفرضها طبيعة المرحلة، وعواملها المتفاعلة. ونتيجة هذه الخصوصية التي ربطت الانسان الفلسطيني ــ في المقام الاول ــ بقضية تحرر وطني، وما نتج عنها من تغليب الصراع القومي على ما عداه، كالصراع الطبقي الذي فرضت طبيعة القضية ان يكون ثانوياً، كان من الافضل ــ في رأينا ــ رصد تطور البطل في الرواية الفلسطينية، من خلال مواقفه من القضية التي شكل العمل من اجلها مبرر وجوده؛ وهذا يعني انه من التعسف ان ننظر الى شخصية هذا البطل، من خلال ربط تطوره بالبناء الاقتصادي للمجتمع، كما هو حاصل في دراسة البطل في رواية مجتمعات أخرى. فالمجتمع الفلسطيني، لم يشهد استقراراً مكانياً محدد المعالم، ينتج عنه بناء اقتصادي يتطور حسب تفاعلات قوى الانتاج. الا ان هذا لا ينفي وجود تفاوت طبقي، وان مواقف الطبقات الفلسطينية وردود فعلها تجاه القضية، والمدى الذي ستواصل فيه كل طبقة الكفاح، سيختلف من طبقة الى اخرى[٤]. لهذه الخصوصية، التي تجعل من القضية الفلسطينية محوراً اساسياً لشخوص شعبها، نرى ان الاسلوب الافضل لدراسة تطورالبطل في الرواية الفلسطينية، هو رصد مواقفه من هذه القضية، التي عاش الانسان الفلسطيني ــ اياً كانت طبقته الاجتماعية ــ متأثراً في نواحي حياته كافة، بما يطرأ على مراحلها التاريخية من تطور ينعكس على شخصية الفرد ومواقفه الاجتماعية»ومن خلال رصد هذه المواقف سنلاحظ ان البطل الروائي الفلسطيني عكس مواقف الشخصية الفلسطينية من القضية على مستويين: احدهما، رد فعل الانسان، خلال مراحل القضية، من النكبة؛ واللجوء الى التمرد والثورة وما بينهما. والآخر، صعود بعض الطبقات، الى مواقع جديدة في الثورة، وهبوط غيرها؛ مما يعني تبدلاً، في حركة المجتمع، ازاء الثورة التي يعيشها الانسان الفلسطيني منذ ما يزيد على خمس عشرة سنة. ومن هنا، اصبح التمحور الاساسي للبطل، يدور حول القضية الفلسطينية، التي تشكل قضيته الوطنية، والشغل الشاغل له. كما ان موقفه منها، يفصح عن موقعه الاجتماعي، وفكره السياسي، لأن هذا الموقف، تترتب عليه التزامات وتضحيات معينة، يقوم الموقع الاجتماعي والفكر السياسي ازاءها، بدور فاعل ومهم.

خصوصية غسان كنفاني

واذا كان المنهج السابق، في دراسة البطل، يناسب الرواية الفلسطينية في عمومها، نتيجة خصوصيتها المرتبطة بالقضية الوطنيـة، وانطلاقـاً من ارتباط الـرواية ــ كفن موضوعي ــ بالاحداث الكبرى، فإنه، أي المنهج السابق، كما نرى، الانسب لفهم تطور الشخصية ــ البطل، في الأدب الروائي لغسان كنفاني؛ نتيجة لخصوصية غسان الذاتية، التي انعكست بشكل جلي على فنه. تلك الخصوصية، التي تنبع من حساسية غسان المفرطة تجاه الوطن (فلسطين) وكل متعلقاته، فلقد كانت «أنا ــ الوطن» عنده متضخمة للغاية. الوطن هو كل شيء. كل الامور ينظر اليها بعين الوطن. كل الظروف يجب أن تجير لخدمة الوطن. واذا كان هذا هو شعور واحساس غالبية الشعب الفلسطيني، فإنه عند غسان يكتسب اهمية خاصة، لان حس الفنان المبدع لديه، جعل هذا الاحساس الخاص بالوطن، ينعكس على حياته الشخصية، وبالذات جانبها السياسي، ومن ثم على ادبه، بتنويعات مختلفة، الا انها تخدم المحور الاساسي (الوطن ــ القضية)، وتعبر عن آفاقه المتعددة، من خلال رموزه ــ الجماهير.

ففي ميدان الحياة السياسية، كان التزامه بالقضية الوطنية مبكراً، بشكل يلفت الانتباه الى ان في روحه وفكره حساسية مرهفة: «ابتدأت حياتي السياسية، عام ١٩٥٢، عندما كنت في الرابعة عشرة او الخامسة عشرة من العمر. وفي العام نفسه، او في عام ١٩٥٣، قابلت الدكتور جورج حبش في دمشق صدفة، لأول مرة، كنت اعمل يـومها مصححاً في مطبعة. ولست اذكر من الذي عرفني على الدكتور، غير ان معرفتي به ابتدأت آنذاك، وعلى الفور انخرطت في صفوف حركة القوميين العرب...»(٥). وفي عام ١٩٦٠ ترك العمل في الكويت، ليعمل في مجلة «الحرية» الناطقة بلسان الحركة. ان هذا الحدث له ــ في رأيي ــ دلالة خاصة. فالكويت التي كانت، في ذلك الوقت، محط انظار الباحثين عن الثروة والاستقرار، لايتردد غسان لحظة واحدة، في تركها، تنفيذاً لأمر حزبي، طالما ان هذا الأمر له علاقة بالقضية الوطنية. فالوطن عنده، فوق كل الاعتبارات الشخصية. ويستمر هذا الالتزام، الصلب العنيد، سمة في كل سنوات عمره القصير بعد ذلك. وبعد نكسة ١٩٦٧، التزم بـالعمل في صفـوف الجبهة الشعبيـة لتحريـر فلسطين، وكـانت ــ آنذاك ــ الجناح الفلسطيني لحركة القوميين العرب، وفي عام ١٩٦٩ باشر عمله رئيساً لتحرير مجلة (الهدف)، الناطقة بلسان الجبهة، حتى استشهاده، في يوليو ١٩٧٢، بطريقة بشعة، ثبت منها انه دفع ثمن التزامه بالقضية، وان لقلمـه من الفاعليـة والتأثـير، والبندقية، ان لم يفقها، فقد كان يخيف اعداء الثورة، مما حدا بهم الى اسكات هذا القلم ــ الصوت.

وكذلك في حياته الادبية، كانت كتاباته كافة، تعالج قضية شعبه الوطنية، بشكل يدلل على خصوصيته فائقة الحساسية، تجاه كل ماله علاقة بالوطن. والدارس لأدب غسان تنتابه الدهشـة والذهـول ازاء هذا التـركيز القلمي منـه على محـور القضية ــ الوطن ــ الجماهير. ففي القصة القصيرة (اربع مجموعات)(٦)، وفي الرواية (سبع

روايات)[٧]، وفي المسرحية (ثلاث مسرحيات)[٨]، وفي الدراسات الادبية الطويلة (ثلاث دراسات)[٩]، وفي الكتابات السياسية والصحفية (عشرات البحوث والدراسات)[١٠]، كل هذا الكم المتميز بكيف ملحوظ ورائد، يدور حول القضية وجماهيرها وخصومها الداخليين والخارجيين. ان هذا يعني ان القضية الفلسطينية، كحركة تحرر وطني لها خصوصيتها الانسانية، كانت تستغرق من غسان الفكر والروح والقلم، لأن هذا هو التفسير الممكن والمعقول لهذا التخصص والتركيز في كتاباته، على كافة امور القضية الفلسطينية وشعبها، والتزامه الفاعل الذي جعل منه هدفاً لخصوم القضية، ظلوا يلاحقونه، حتى اوصلوه الى الشهادة. يقول غسان عن استغراقه الكامل في قضيته الوطنية: «عندما باشرت بالتدريس واجهت مصاعب جمة مع الاطفال الذين درّستهم في المخيم. فقد كنت اغضب دائماً لدى مشاهدتي طفلاً نائماً اثناء الصف. وببساطة اكتشفت السبب: لقد كان هؤلاء الأولاد يعملون في الليل، يبيعون الحلوى او العلكة او ما شابه، في دور السينما والطرقات. وبالطبع، كانوا يأتون الى الصف وهم في غاية التعب. ان حالة كهذه، تقود الانسان فوراً الى جذور المشكلة»[١١].

ويلاحظ ان غسان قد عالج مشاهداته تلك، في قصة «كعك على الرصيف»، في مجموعته الاولى «موت سرير رقم ١١».

ومرة اخرى ادهشه، وكان مدرساً للرسم، ان طلابه الاطفال من سكان مخيمات اللاجئين، لا يستوعبون منظر التفاحة والموزة، لانهم لم يشاهدوا في حياتهم هذين النوعين من الفاكهة: «كانت العلاقة بين احاسيسهم وهذه الرسوم، علاقة متوترة لا علاقة جيدة. كانت تلك نقطة تحول حاسمة... ونتيجة لذلك، محوت الرسوم عن اللوح، وطلبت من الاطفال ان يرسموا المخيم. وبعد بضعة ايام، عندما جاء المفتش الى المدرسة، قال بانني حدت عن البرنامج الحكومي المقرر مما يبرهن على انني معلم فاشل. وقد حملني، اضطراري للدفاع عن نفسي، الى خضم القضية الفلسطينية مباشرة. ان تراكم خطوات صغيرة كهذه يدفع الناس الى اتخاذ قرارات من شأنها ان تترك طابعها على حياتهم باكملها...»[١٢]. «... ان فلسطين تمثل العالم برمته في قصصي. ففي وسع الناقد الادبي الآن ان يلاحظ بان قصصي لا تتناول الفرد الفلسطيني ومشاكله فحسب، بل تتناول حالة انسانية لإنسان يقاسي من المشاكل اياها...»[١٣]. ان هذا الاستطراد حول خصوصية غسان السياسية والادبية، كان مقصوداً، كي نبرر الرأي التالي، الذي نراه، لدراسة ادبه الروائي، وينسحب بالتالي، بشكل منطقي، على دراسة البطل في هذا الادب.

خصوصية غسان وعالمه الروائي

يقوم هذا الرأي، على ان عالم غسان الروائي، من الافضل دراسته كنتاج متصل كان مواكباً لحركة المجتمع الشعبي الفلسطيني، يسبقها مرة، ويعبر عن الطارىء فيها مرة اخرى. ففي مرحلة السكون والجمود التي اعقبت نكبة عام ١٩٤٨، كان دوره حافزاً ومهماً. اذ من خلال الموت الذي طبع تلك الفترة، كتب روايته الاولى «رجال في الشمس»، ١٩٦٣، يدين فيها حالات الخلاص الفردي غير الملتحمة بالجماهير، لأن مصيرها فشل

الربح، وموت في صحراء لاحياة فيها. ولم يكتف بهذه الادانة، انما اطلق صرخته ــ النبوءة: «لماذا لم يدقوا جدران الخزان؟»، مهيباً بهذا الشعب ان يتحرك، فالموت محدق به من كل جانب. واذا كان السكوت موتاً، والفرار موتاً، فالحركة الوحيدة المنطقية، التي تمثل الرد المبرر، تكمن في «دق جدران الخزان». ان للسكوت مبرره، اذا كان يضمن السلامة والنجاة، وكذلك الفرار. ولكن عندما يكون الفرد والمجتمع محاصرين بالهلاك، فإن الحركة ــ الفعل، ان لم تغير الوضع نحو الافضل، فهي لاتجلب خسارة غير متوقعة. وعندما تحركت طلائع شعبه، في عام ١٩٦٥، لتدق جدران الخزان ــ الموت، كتب روايته الثانية: «ما تبقى لكم»، ١٩٦٦، ليطرح حتمية المواجهة مع العدو الصهيوني، طريقاً وحيداً للخلاص، من خلال المواجهة بين حامد الهارب نحو امه في الاردن، والجندي الاسرائيلي الذي صادفه في الطريق. ان الفارق بين هروب حامد وهروب «رجال في الشمس»، يكمن في الاتجاه. الاول يهرب نحو الأم ــ الارض، في حين ان الآخرين يهربون بعيداً عنها، لذلك اختلفت النتيجة. الهاربون بعيداً عن الارض، كان مصيرهم موتاً شنيعاً، كله خسارة، في وضع لايليق بالانسان، قرب مقالب الزبالة. في حين، ان (حامد) الهارب نحو الأم ــ الارض، وجد نفسه في وضع مختلف، بمجرد مواجهته وتحديه ــ كمبدأ ــ للجندي الاسرائيلي؛ ففور اتخاذه القرار، وقبل ان يدخل مرحلة التنفيذ، يتحول حساب الخسائر الذي كان يخيط به من كل الجوانب، الى ربح واضح وملموس. ان مجرد قرار المواجهة جعله يشعر ان ليس لديه مايخسره، فقد فوت على عدوه فرصة تحويله الى ربح يضاف الى ارباحه السابقة. عندما اتخذ قرار الفعل، اختل ميزان القوى، وبدأت الامور تعمل لصالحه للمرة الاولى، بعد ان كانت كلها في غير صالحه. لماذا كان موقف «حامد» في حدود قرار المواجهة، دون ان يقترن القرار بالفعل؟. ان هذا ينسجم مع طبيعة حركة المجتمع في ذلك الوقت، حيث كانت مواجهة العدو الصهيوني، ماتزال بدايات فردية، لم تؤثر بعد في جسم الخصم. في عام ١٩٦٩، تصبح المواجهة في وضع مختلف، فقد نمت البدايات الاولى، لتأخذ طابع حركة جماهيرية، تستقطب قطاعات واسعة من الجماهير، بعد أن ادركت ان الكفاح المسلح طريقها الوحيد والمضمون، لكسر اغلالها وقيودها، وتحقيق كرامتها. ويستجيب الفن الروائي عند غسان القريب من الجماهير، لهذا التطور الحاصل في بنية مجتمعه، فكانت روايته «أم سعد» ــ ١٩٦٩، التي اعلن فيها التحامه مع الجماهير، معبراً عن ارادتها، بعد ان اصبحت سيدة الموقف، وكان شعاره: «اننا نتعلم من الجماهير ونعلمها». وفي الوقت ذاته يسلط الاضواء على الطبقة الفلسطينية التي «دفعت غالياً ثمن الهزيمة والتي تقف الآن تحت سقف البؤس الواطي في الصف العالي في الحركة وتدفع، وتظل تدفع اكثر من الجميع».

وفي العام نفسه (١٩٦٩) كتب روايته الرابعة: «عائد الى حيفا»، ليعلن، عبر الممارسة التي قام بها «سعيد. س»، الطلاق النهائي للماضي، وضرورة الالتحام بمدرسة الجماهير ــ الثورة التي تمثلها «أم سعد». وكأنه باختياره، «سعيد. س» فلسطينياً من ابناء الطبقة البرجوازية، اراد ان يدين تردد تلك الطبقة وتذبذب مواقفها. و«سعيد س»، قبل عودته الى حيفا زائراً، كان قد منع ابنه (خالداً) من حمل السلاح في صفوف الثورة،

ولكنه بعد المواجهة الحادة مع «دوف» ــ ابنه خلدون سابقاً ــ اتضح له موقف العجز الذي مارسه، هو وابناء طبقتــه، طوال العشرين عاماً السابقة، لذلك لم يجد وسيلة للدفاع عن نفسه، امام الحرج والتعرية اللذين مارسهما معه «دوف»، سوى اعلانه له: ان الامر بينهما لايحسم الا بالحرب، وعليه ان يتوقع ان تكون معركته القادمة، مع شقيقه «خالد» الذي التحق بالفدائيين، رغم انه يعرف ان خالداً لم يلتحق، حتى تلك اللحظة، بقواعد الثورة، بسبب منعه له، واستحالة قيامه بهذا الدور. لذلك، فهو يتمنى، اثناء طريق عودته الى «رام الله»: «ان يكون خالد... قد ذهب اثناء غيابنا»، فقد تأكد ان تسوية هذه الامور تحتاج الى حرب، فـ«دوف هو عارنا ولكن خالداً هو شرفنا الباقي». وفي بقية اعماله الروائية: «عن الرجال والبنادق»، «العاشق»، «الأعمى والاطرش» و«برقوق نيسان»، كان يعزف الحاناً متنوعة، ضمن الاطار السابق لحركة شعبه، تلك الحركة التي يرصدها دوماً، من خلال مواقفها من القضية وخصومها.

البطل في عالم غسان الروائي

إن عالماً روائياً له هذه الخصوصية من حيث المواكبة الدقيقة لحركة المجتمع، يفرض اسلوباً معيناً في رصد حركة ابطاله، لان الشخوص ــ انطلاقاً من هذه الخصوصية ــ سوف تنسجم افعالهم وردودها، مع طبيعة المرحلة، فالفرد رغم فاعليته ودوره في التاريخ والمجتمع، يبقى ابن المرحلة الزمنية التي يعيشها. وعندما يأخذ هذا الفرد موقع البطولة في العمل الروائي، فإن هذا يعني انه مقيد بالظروف الاجتماعية المحيطة به، والامكانيات الفردية المتاحة له، لانه وهو يجسد دور البطولة في الواقع، يتحرك لتحقيق الخطوات التي تمثل طموحه الانساني، الذي هو جزء من طموح محيطه الاجتماعي. اما دور الروائي، كمبدع، فيتحدد في التجسيد الفني للبطل، وفي الآفاق والحدود التي يرسمها لانطلاقه وتحركه، وهو بصدد المهمات المطلوب تحقيقها، ضمن وجوده وامتداده الانساني، الذي لا يتعارض مع الآفاق العامة، التي يتطلع اليها وسطه الاجتماعي.

ويختلف هذا التجسيد الفني من كاتب الى آخر، ويظهر الاختلاف في الآفاق والحدود التي يصل اليها البطل، وهي بدورها تعكس موقف الروائي وتطلعاته، اذ «لا يمكن ان نتصدى اليوم لقيم جمالية في رواية ما دون ان نبحث عن واقعية البطل كانسان، موجود حقاً، يحمل قيمته الموضوعية المسبقة، بشكل سابق على الابراز الفني. فالبطل شخص موجود قبل ان يتعرف اليه الكاتب. واما عمل الكاتب فهو ليس الاشارة اليه كشيء محسوس له ابعاده، بل انه يتناول خلق وجوده مرة ثانية»(١٤). اثناء عملية الخلق للمرة الثانية هذه، يتفاوت الروائيون من حيث طبيعة تشكيل البطل فنياً، لأن هذا التشكيل، يتعلق بطموحات الروائي، ورؤاه الحاضرة والمستقبلية، التي يعبر عنها روائياً من خلال مواقف البطل وافكاره، وقد ادى هذا التفاوت الى ان يخضع «مفهوم البطل للتغيير، ليس حسب شروط قسرية يرسمها الروائي، ولكن حسب التعبير عن الحاجات والضرورات، التي اوجدت حتى نوعاً من تخلي الروائي عن شخوصه، دون ان يعني ذلك

ضاع مكانته السابقة، كمبدع يسهم في اعادة ترتيب الوقائع والاحداث »(١٥). ان الربط بين البطل وضرورة التعبير عن الحاجات والضرورات، يعني انه «لا يمكن للرواية العربية ان تدرس دون الظروف القومية والاجتماعية، في الوطن كله، مع ملاحظة بعض التباينات الجزئية بين الاقطار العربية»(١٦). ان القول باعتبار هذه التباينات الجزئية، ينسجم مع ما ذهبنا اليه، من ان خصوصية غسان كنفاني المواكبة لحركة مجتمعه، تنعكس على مواقف «البطولة» في روايته، لأن هذه التباينات الجزئية، الخاصة بالقطر الفلسطيني، تحدد لكل مرحلة «بطلها»، على اعتبار «ان اختيار القصة هو اختيار البطل. ولكن البطل لا يمكن اختياره، انه مفروض. والروائي الصحيح، روائي العصر، هو الذي يحس الاحساس مأساوياً بهذا الفرض. فهو اما يتناوله بالفن، او لا يكون لفنه اي تأثير»(١٧). ان الاستجابة غسان الفنية، التي منحت حياة روائية لشخوص بعينها، فرضتها المرحلة التي يمر بها ويعيشها مجتمعه الفلسطيني، هي التي جعلت اعماله الروائية تعبيراً فنياً عن حركة هذا المجتمع، وجعلت لفنه هذا التأثير الذي لا يزال حياً ومستمراً، ولشخوصه ــ البطلة قدرة الشروع الانساني المعبر عن طموحات المرحلة وتطلعاتها، ضمن اطروحات المرحلة وآفاقها، التي كان البطل ــ دائماً ــ مرهوناً في تحركه بموازين القوى السائدة في المرحلة، ومدى قدرة امكانياته الذاتية على ان تكون في مستوى التعامل مع موازين القوى هذه. ان مستوى التعامل المرهون، بدوره، بالامكانيات الذاتية المتوفرة للشخوص في الواقع، هو الذي اوجد انواعاً من البطولة في الرواية، تعبر عن مراحل الواقع، وتعكس تبايناتها الانسانية.

١ ــ البطل: الضحية ــ المنفي

اذا كان البطل نتاج البيئة والتعبير عن اطروحات عصره، فليس من الممكن ان يزيف الروائي الصادق احجام الشخوص، الذين يتحركون على سطح الواقع، ويسهمون في صنع القرارات وتوجيه مسار الاحداث. ولكن الروائي الصادق هو الذي يربط بين حجم البطل ومستوى حركته، وبين امكانياته الذاتية المتاحة وحيثيات العصر، فهذه الامكانيات الذاتية تدور في فلك ظروف العصر، الفكرية والسياسية، وتتعامل معها بشكل واقعي، بعيداً عن المثاليات، التي تقفز عن القوى التي تشكل هذا الواقع وتتحكم في مصيره. وكلما كان الروائي مدركاً لواقعه، فاهماً، بوعي، لما يتفاعل في داخله، كان ابطاله قادرين على السير المنظم في طرقات مجتمعهم، يسهمون في حركته ويصنعون الحدث الملائم. وهذا يعني التحرك، ضمن الشرط التاريخي لكل مرحلة، هذا الشرط الذي يستوعب مجمل العلاقات القائمة، فيكون التعامل معها، بغرض فهم واستيعاب التناقضات الاساسية، التي تحدد دور الشخصيات ومواقفها.

ففي السنوات الأولى التي اعقبت نكبة ١٩٤٨، كانت الظروف الحياتية والنفسية التي مرت بالشعب الفلسطيني قاسية، الى حد جعله يعيش سنوات طويلة لا يفكر الا في كيفية الخروج من هذه الظروف المعيشية القاسية، ومحاولة تجاوز حالة الذهول، التي لم يكن الوعي ــ آنذاك ــ قادراً على فهمها او التأقلم مع مقتضياتها. ولم تكن الجموع قادرة على تصور ان يُقتلع المرء من ارضه وبيته، في لحظة بالغة المأساوية، ليصبح لاجئاً مشرداً

يبحث عن امور حياتية، لم تتوفر له بسهولة بادىء الأمر. اما العودة الى الوطن فقد كانت الحلم الكامن في النفس، في اغوارها البعيدة. وهذا، انما يفسر مرور ما لا يقل عن خمس عشرة سنة، دون ان تشهد الساحة الفلسطينية اية حركة ملموسة للخروج من هذا الخزان ــ الموت.

وهذه المرحلة، مرحلة الضياع والوهم، كان لابد ان تنعكس حيثياتها القاسية على حركة الشخوص ومواقفهم، وتحدد، بالتالي، اتجاه الحدث ومستواه عندهم. فكيف سيتعامل غسان كنفاني ــ عبر ابطاله ــ فنياً، مع هذه المرحلة؟. وبصيغة اخرى: ما نوع الشخوص الذين سوف تنتجهم هذه المرحلة؟ ما فهمهم للواقع، وما موقفهم من مجمل العلاقات القائمة التي تؤثر في طبيعة سلوكهم الانساني؟. والاجابة على هذا السؤال، سوف تقودنا الى صدق غسان الذي ادرك، وهو يتعامل فنياً مع المرحلة، ان آفاق شخوصها لا يمكن ان تتسع اكثر من المدى الذي تدور فيه وحوله جماهير المرحلة، التي كانت سمتها ــ كما عرفنا ــ العجز الموضوعي، والاستغراق في البحث الذاتي، عن الحلول الفردية التي حجبت اية رؤى جماعية، ذات مضمون تجاوزي.

ان شخوص هذه المرحلة هم ضحايا الواقع، السياسي والاجتماعي. فقد كان نقل الواقع وضغوطاته المتنوعة، اكبر من امكانياتهم الذاتية وحدود تفكيرهم وايدولوجيتهم. لم يستوعبوا متطلبات المرحلة؛ لذلك كان الموت المجاني مصيرهم في اغلب الاوقات، لانهم اغرقوا في الرضوخ للواقع وامعنوا في الهرب والبحث عن الحلول الفردية، التي ما كان بوسعها ان تتجاوز هذا الواقع وتنتصر عليه. هربوا بعيداً، عن الموت الذي كان يترصدهم في جنبات المخيم، باشكال متنوعة، ليجدوا الموت في انتظارهم، بشكل لم تعرفه المآسي اليونانية؛ في صحراء مقفرة، لا ظل فيها ولا ماء، ولا صديق في القرب يترحم عليهم. ولكن دليلاً رأوا فيه الامن والطريق الى الجنة الموعودة، فاذا هو فاقد للرجولة والمبدأ، لم ينسه موتهم المأساوي، ان يستولي على ما في جيوبهم وعلى معاصمهم.

لقد وجدت هذه المرحلة، تعبيرها الفني، في رواية غسان الأولى «رجال في الشمس» التي صدرت عن دار الطليعة في بيروت عام ١٩٦٣. من هو بطل هذه الرواية؟ هل هو ابو قيس؟ ام سعد؟ ام مروان؟ ام ابو الخيزران؟. ان البناء الملحمي للرواية، اعطى الاهمية نفسها للاصوات الاربعة في الرواية، رغم عدم تخصيصه صوتاً منفرداً لـ (أبو الخيزران)، اذ جاءت افكاره وتحركاته وتوجهاته، مبثوثة في ثنايا الاصوات الاخرى، لذلك فإنه من الاجحاف بحق الشخصيات الاخرى، ان نحدد واحدة منها، على ان لها البطولة الروائية. كما ان هذا التحديد يُقزم العمل الروائي، الذي اراد له الكاتب ان يعبر عن «حالة»، من خلال سلوك مجموع الشخصيات التي تتحرك، واقعياً وروائياً، بانسجام مع حيثيات المرحلة واطروحاتها الفكرية. وهكذا فإن البطل في الرواية، هو الانسان الفلسطيني ــ الضحية، الانسان ــ المنفي، وتقدم الشخوص الاربعة مجتمعة، الصورة العامة لهذا الانسان، الذي هو شخص ــ بطل الرواية، والمرحلة التاريخية.

ان سمات هذا الشخص وملامحه، التي يمكن تجميعها من الشخصيات الاربعة،

بحجم المأساة التي يعيشها، وانه الضحية لمجمل الظروف التي سببت المأساة، وفي
ها كونه «المنفي» عن ارضه. لأن النفي كان اولاً، وعنه نجمت كل ظروف المأساة
جعلت منه «الضحية»، فهو يعاني الظلم والعذاب والتشرد، بشكل افقده القدرة على
ذ القرار المناسب، مما جعل الطريق الذي يسلكه، يؤدي الى الموت، بدلاً من الامن
ستقرار المنشودين. ولن نسند القول للشخصية انسجاماً مع رأينا القائل، بأن
خوص الاربعة، تكوّن افعالها واقوالها، السمة العامة للشخصية الفلسطينية، في تلك
حلة: الشخصية الضحية/المنفية؛ إذا قلنا ان سمات وملامح الشخوص، كما تقول
واية هي:

- «كلما تنفس رائحة الارض، وهو مستلق فوقها، خيل اليه انه يتنسم شَعر زوجته حين
رج من الحمام، وقد اغتسلت بالماء البارد، وفرشت شعرها فوق وجهه وهو لم يزل
ياً...»(١٨).

- «ولكنك على أي حال بقيت هناك، بقيت هناك، وفّرت على نفسك الذل والمسكنة، وانقذت
خوختك من العار»(١٩).

- «في السنوات العشر الماضية لم تفعل شيئاً سوى ان تنتظر ــ لقد احتجت الى عشر
نوات كبيرة جائعة كي تصدق انك فقدت شجراتك وبيتك وشبابك وقريتك كلها...»(٢٠).

- «اتراني انقذ حياتك بعشرين ديناراً، اتحسب انك ستمضي عمرك مختفياً هنا؟ غداً
لمون القبض عليك»(٢١).

- «استدن، استدن، اي صديق بوسعه ان يعطيك عشرين ديناراً اذا عرف انك ستسافر
الى الكويت»(٢٢).

- «سوف يكون بوسعي ان ارد لعمي المبلغ، في اقل من شهر، هناك في الكويت يستطيع
المرء ان يجمع نقوداً في مثل لمح البصر»(٢٣).

- «لقد كان طموحه كله، كل طموحه، هو ان يتحرر من بيت الطين الذي يشغله في المخيم
عشر سنوات، ويسكن تحت سقف من الاسمنت»(٢٤).

- «وسوف يرسل كل قرش يحصله الى امه، سوف يغرقها ويغرق اخوته بالخير، حتى
يجعل من كوخ الطين جنة إلهية»(٢٥).

- «شاخبرك الامر بكل صراحة، انا رجل مضطر للذهاب الى الكويت، قلت لنفسي:
لابأس من ان ارتزق، فاحمل معي بعض من يريد ان يذهب الى هناك»(٢٦).

- «مرت عشر سنوات على اليوم الذي اقتلعوا فيه رجولته منه، ولقد عاش هذا الذل،
يوماً وراء يوم وساعة اثر ساعة، مضغه مع كبريائه وافتقده كل لحظة من لحظات هذه
السنوات العشر، ورغم ذلك فإنه لم يعتده قط... عشر سنوات طوال وهو يحاول ان يقبل
الامور، ولكن اية امور؟ ان يعترف، ببساطة، بانه قد ضيع رجولته في سبيل الوطن؟
وما النفع؟ لقد ضاعت رجولته وضاع الوطن؟ وتباً لكل شيء في هذا الكون الملعون...»(٢٧).

□ «اقول لك الحقيقة؟ انني اريد مزيداً من النقود. مزيداً من النقود. مزيداً من النقود...»[٢٨].

وسمات هذه الشخصية (الضحية ــ المنفية)، انطلاقاً من تلك التحديدات الروائية، تبدو كما يلي:

أ ــ هي شخصية تحب وطنها وتتعلق به تعلقاً ذاتياً، وكأنه امر خاص بالشخصية، قريب من نفسها، مغروس في وجدانها. ب ــ لقد اقتلعت هذه الشخصية من وطنها، واصبحت لاجئة مشردة، بعد ان قدمت مختلف انواع التضحيات. ج ــ كانت حياة المنفى قاسية، مما حمّل هذه الشخصية العديد من الآلام والهموم، بحثاً عن تدبير امور حياتها اليومية، التي لم تكن سهلة ميسرة. د ــ كانت طموحات الشخصية، في تلك المرحلة، تنحصر في امور ذاتية، تبدأ بالتفكير في النقود وتنتهي بها، لأنها تشكل، في نظر اصحاب هذا التفكير، المنقذ الوحيد للشخصية من ازماتها الحياتية. هـ ــ ان الضغوطات اليومية على هذه الشخصية، جعلتها تفكر في الهرب، وتلجأ اليه، كمنفذ تتسرب من خلاله الى الأمان والاستقرار.

ان هذه الشخصية، عندما تتحرك فنياً، في عالم الرواية، مجسدة في الشخصيات الاربعة، لن تقفز حركتها واتجاهاتها عن معطيات المرحلة. لذلك كانت النهاية التراجيدية، لتلك الشخصيات، منتظرة ومتوقعة، منذ بداية التفاوض على الصفقة. ان طريقاً يحمل شخوصاً ثلاثة، بهموم ذاتية لم توفر لهم التفكير المنطقي الهادىء، ويقودهم فيه رجل كان اسمه... «مزيداً من النقود. مزيداً من النقود. مزيداً من النقود»، لن يؤدي إلا الى موت مجاني، قرب مقالب الزبالة، لا كرامة فيه ولا انسانية؛ كما ان المرحلة لم يكن بوسعها ان تفرز غير هذا النمط من الشخوص.

هل هذه الشخصية، هي ما يطلق عليه اسم «البطل السلبي»؟ فمفهوم السلبية انما يحمل في طياته معنى التخاذل، رغم توفر الامكانيات والقدرات، في حين ان الشخصية التي امامنا، في «رجال في الشمس»، كما هي في الواقع في مرحلتها تلك، لم يكن بامكانها ان تكون غير ما ظهرت به، اذ «لا يتعاطى العمل الفني مع افكار مجردة، بل مع واقع متميز محدد المعالم، اجتماعياً وتاريخياً. فالشخصية الروائية واقع مادي، مرتبط بجملة من الممارسات الاجتماعية التي تمنحه تحدده»[٢٩]. والواقع المادي الذي كانت تنطلق منه تلك الشخصية، مرتبط بممارسات اجتماعية محددة كانت سائدة ومستحكمة، لم يكن بامكانه ان ينتج غير هذا البطل (الضحية ــ المنفي). فهو ضحية كل الظروف التي ادت الى النكبة، وجعلته «منفياً» يبحث عن خلاص من منطق المرحلة، (الجرذان الكبيرة تأكل الجرذان الصغيرة).

وإذا كان صدق غسان الفني، جعل شخوصه تنسجم مع شرطها التاريخي، فهذا لا يعني انه ــ كروائي ــ مجرد ناقل ومعبر عن الواقع. اذ ان انسجام الشخصية مع شرطها التاريخي، في ادبه، يدلل على ان هذا الادب لا يزيف الواقع، بل يحمل بذوراً

ـيرية تثبت ان الفنان الصادق يسبق اطروحات مجتمعه، لما يحمله من نفس حساسة ـعرق آفاق المستقبل الذي تنم عنه حركة المجتمع، او الضرورات التي يجب تحققها ـاء هذه الحركة تسير نحو طريق يهدف الى فهم الواقع، لهدم سلبياته وصولاً الى آفاق ـيدة تحمل الخلاص المنشود. وموت البطل الضحية في هذه الرواية، كما بدا في موت ـرجال الثلاثة، انما يعلن موت افكار مرحلة ورموزها، وقد كان دور غسان، كفنان يبحث ـن تطويع الواقع فنياً وتوجيهه حسب رؤاه الخاصة، يكمن في التساؤل الاخير الذي جاء ـل لسان ابي الخيزران: «لماذا لم يدقوا جدران الخزان؟». واكتفاء غسان ــ في هذه ـرواية ــ بطرح التساؤل، كان منطقياً بالنسبة لواقع حركة الشعب الفلسطيني، الا انه ـساؤل يحمل اجابته؛ فهو اهابة بالشعب ان يكف عن استقبال الموت، قانعاً ساكتاً، كي ـيكون مصيره جثة ملقاة بجوار اكوام الزبالة. وهذا التساؤل يحمل في طياته نبوءة كانت ـعامل داخل الكيان النفسي الفلسطيني، وسوف تجد تجسيداتها الفنية في اعمال غسان ـلاحقة ــ كما عاشها الواقع الحي ــ بواقعية فنية جعلت الواقع والفن شيئاً واحداً(٣٠). ـ كان تساؤل أبي الخيزران: «لماذا لم يدقوا جدران الخزان؟»، ضرورياً، كي يعطي ـض المعاني لموتهم المجاني البشع، لان موتهم هذا، سيكون، من خلال الاجابة على هذا ـساؤل، حافزاً لتطور في سلوك الشخوص ومواقفهم؛ يواكب التفاعلات الحادثة في ـالمجتمع الفلسطيني، حيث بدأت افكار جديدة في اخذ تجسيدها العملي على سطح الواقع، ـمة شخصيات جديدة (ابطالاً) يختلفون عن النمط السابق.

٢ ــ البطل المقاوم

لقد شهد عام ١٩٦٣ تحولاً جذرياً في الوضع الفلسطيني، فقد تم، الى حد كبير، ـتجاوز الاوضاع الفردية الحياتية التي كانت تكبل حركة الفرد والمجتمع، وبدأت الطلائع ـالسياسية تطرح تساؤلاً جدياً: الى متى يستمر هذا السكون والركود في وضع القضية؛ ـهل تستمر، كما هي، قضية لاجئين بحاجة الى صدقات شعوب العالم من خلال ما سمّي ـوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين»؟. ولقد بدأت هذه الطلائع، من مناطق ـحدودية مع الوطن المحتل، تقوم بعمليات استطلاع لاهداف العدو وتجمعاته العسكرية، ـمحاولة تنظيم خلايا فدائية لهذا الغرض. وفي عام ١٩٦٤، شهد المجتمع الفلسطيني بلورة ـكيانية واضحة، من خلال تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وجعل مدينة «القدس» ـالاطار الرئيسي لها. كما شهدت هذه الفترة انتصار العديد من الثورات الوطنية، خاصة في ـالجزائر وكوبا، مما حدا بالطلائع الوطنية الفلسطينية، الى الوصول الى قناعة بان الوطن ـلا يحرره الا ابناؤه، وان عليهم ان يكونوا طليعة مقاومة مقاتلة تهيب بالشعب العربي، في ـساحاته كافة، «بالتمترس» وراءها. وقد كان انطلاق الثورة الفلسطينية، في يناير ١٩٦٥، ـحدثاً بالغ الاهمية في مسيرة الشعب الفلسطيني، فلأول مرة تأخذ القضية بعدها الوطني ـالتحرري، فلم تعد قضية لاجئين، انما قضية تحرر وطني ديمقراطي، تحمل البندقية ـالسياسية، التي تطمح الى الوصول إلى هدف وطني، يؤيدها في ذلك غالبية شعوب العالم، ـولكل الحركات التحررية الثورية المنتصرة، والتي ما تزال تقاوم.

وقد سبقت هذا التاريخ (١٩٦٥) محاولات نضالية مسلحة، شهدها قطاع غزة، بين

عامي ١٩٥٤ ــ ١٩٥٦، وكان يشرف عليها الضابط المصري مصطفى حافظ، وقد تمثلت في غارات ليلية مكثفة تشنها مجموعات من الفدائيين على اهداف عسكرية اسرائيلية داخل الوطن المحتل. وقد توقفت هذه العمليات عقب اغتيال مصطفى حافظ، على يد المخابرات الاسرائيلية، وعقب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦. وفي رأينا ان هذه الحركة، ما تزال بحاجة الى التأريخ والدراسة، وفيما يخص الادب، نرى ان قِصر فترة هذه الحركة، المقاومة المسلحة، وكون الفن القصصي الفلسطيني ــ آنذاك ــ ما يزال في مرحلته الرومانسية، المغرقة في الحزن والبكاء، التي لم تجد تجسيدها الفني، الا في قلة من القصص القصيرة، من بينها قصص غسان الأولى.

ولقد احدث انطلاق الثورة حركة وفعالية واضحتين، في صفوف الشعب الفلسطيني، اعقبها جدل واسع، شارك فيه العديد من الكتّاب، من بينهم غسان كنفاني. ان بداية المقاومة المسلحة ضد العدو الصهيوني ــ الاستيطاني بدأت تحدث خلخلة واضحة في البناء الطبقي للمجتمع الفلسطيني، اذ بدأت نماذج جديدة تحظى باحترام فئات المجتمع المختلفة، هذه النماذج، هي الطلائع التي حملت البندقية، معلنة بداية مرحلة جديدة، هي مرحلة المقاومة. ونؤكد مرة أخرى ان هذه الشخوص النوعية الجديدة، التي بدأت تحتل مواقعها المميزة في الساحة الفلسطينية، كانت مرهونة ــ ايضاً ــ بشرطها التاريخي. ولما كان غسان يواكب، فنياً، حركة مجتمعه الواقعية، فإنه لم يعرف الزيف في ادبه، انما كان «يبحث عن الحقيقة ويشير اليها، يبدأ من الواقع، من معرفة الواقع. يبحث عن معرفة الواقع كي يتسيد عليه فنياً ليتسيد عليه فعلياً فيما بعد، يعرض الواقع بشكل يدعو الى هدم ما هو سلبي فيه ويسهل هذا الهدم، يعيش ممارسته الفنية كممارسته للثورة، فيربط بين الممارسة الفنية وممارسة تغيير الواقع»(٣١). ولقد قاده البحث فنياً، عن الحقيقة الموضوعية، الى النمط الثاني من ابطاله (البطل المقاوم)، الذي يعبر عن طبيعة المرحلة وشرطها التاريخي، اذ لم تعد القضية «قضية لاجئين» يموتون «موتاً مجانياً» وهم يهربون بعيداً عن الوطن، في محاولات فاشلة لخلاص فردي موهوم، انما اصبحت قضية تحرر وطني، تهرب شخوصها، ولكن نحو الوطن الام ــ الارض، وليس بعيداً عنها، ولذلك كانت النتيجة مختلفة.

وذلك النمط من البطل المقاوم، نجده في ادب غسان، على شكلين: أ ــ البطل المقاوم في الحاضر، كنتيجة طبيعية للمرحلة التي اشرنا اليها. ويتجسد في رواية «ما تبقى لكم» ١٩٦٦. ب ــ البطل المقاوم في الماضي، قبل هذه المرحلة، ويتجلى في القسم الاول من «عن الرجال والبنادق» ١٩٦٨*. ويأتي به الكاتب بعد عامين من تجسيد الاول فنياً، كأنه يريد ان يثبت عنده صفة المقاومة، من خلال تأكيد الصفة النضالية عند شعبه، فهو ــ كمقاوم الآن ــ امتداد طبيعي لمقاومين آخرين، ضحوا بدمائهم قبله بسنوات، وهو انما يقوم بتصحيح مسار شعبه، بعد سنوات من الضياع والوهم.

---

* هذا يعني اننا ننحاز الى الرأي الذي يتعامل مع هذا القسم على انه رواية لطبيعة امتداد الحدث وتنامي موقف الشخوص.

ـ البطل المقاوم في الحاضر: «لماذا لم يدقوا جدران الخزان؟». بهذه العبارة المرموزة، ختمت رواية «رجال في الشمس». وبمعنى الفعل التاريخي، يكون معناها «لماذا لا تتحركون لماذا لا تعمل ما يكسر حالة الجمود، ويسقط اوهام المرحلة، وصولاً الى الوطن الام؟». وقد جاءت رواية «ما تبقى لكم» ١٩٦٦، لتعطي الاجابة على هذا التساؤل، متجاوبة مع الواقع الذي بدأ يتفاعل ويتجسد في الوسط الفلسطيني، وهي بذلك لا تطرح اوهاماً، انما تتعامل مع واقع بدأ يتشكل فعلاً، ويأخذ ملامح جديدة. وفي هذه الرواية، نجد الخطوة الاولى نحو الفعل المطلوب، حيث يتغير اتجاه الهرب، ليصبح مساره صحيحاً، نحو الام ــ الارض، مما يحمل صاحبه على مواجهة العدو بعد ان كان محاطاً بالخسائر من كل الجهات، اصبح بإمكانه ان يفوت على خصمه ويجعله ربحاً يضاف الى ما سبق ان حققه.

وهنا بداية الفعل الفلسطيني. ورغم انه لا يزال على مستوى فردي، الا انه كان بداية ضرورية، للحلول في البحر الجماهيري. ولكي يولد الفعل الشعبي المتصاعد، لابد من الفرد ــ الطليعة، وكي يولد «حامد» كان لابد ان يُقتل «زكريا» رمز التخاذل والاستسلام. «حامد» في غزة محاطاً بحساب كله خسائر. امه بعيدة عنه في الاردن؛ حيث تقيم منذ نُبُقوط يافا واستشهاد والده. وقد حملّته اخته «مريم» عاراً كبيراً بحملها سفاحاً من الخائن «زكريا»، «النتن» كما كان يسميه. لقد اضطر ان يزوجها منه خوفاً من الفضيحة، حيث انها ستلد منه بعد شهور خمسة فقط. زكريا هذا يمثل لدى حامد «مجرد اللحظة مصادفة في مكان غير مناسب»[٣٢]. انه النتن الذي خان القضية بوشايته على سالم، قائد المقاومة عام ١٩٥٦ عند دخول اليهود الى قطاع غزة، حيث سقط سالم برصاصهم، وعيون الجميع تتجه نحو زكريا، تتهمه بالخيانة. وليس اقسى على نفسية حامد من هذه اللحظة، التي يضطر فيها لتزويج اخته من هذا الخائن ــ النتن. ولذلك يدبر الهرب من هذا المأزق؛ يريد الابتعاد عن جو الخيانة الذي يحيط به من كل ناحية: زكريا بخيانته لسالم، ومريم بخيانتها لشرفها مع خائن باع القضية بخيانته لسالم وتسليمه للعدو. يريد الهرب من ماض سجن نفسه فيه طويلاً. وهكذا فإن اصرار حامد على الخلاص من الماضي، يضعه امام الخطوة الاولى نحو الفعل. ولما كان هروبه ــ خلاصه نحو امه ــ الارض، تصبح الامور مختلفة متغيرة. وحتى الصحراء تصبح عكس ما كانت عليه في «رجال في الشمس». فهي هنا تصبح كائناً حياً، تتمدد وتتنفس، تمتلئ بالحيوية والحركة، تتضامن مع الذي يدق بخطواته الواثقة على صدرها. اذ لا مفر امامه من تقبيلها والالتحام بها رغم ما تحمله من رعب: «دقات محشودة بالحياة يقرعها بلا تردد فوق صدري، حيث لا صدى ثمة الا الرعب. وهو يخطو فيبدو، امام الجدار الاسود المرتفع وراءه مباشرة، حيواناً ضئيلاً يعقد العزم على رحلة دفء لا نهاية لها... منذ اللحظة التي احسست فيها بخطوته الاولى على الحافة، عرفت انه رجل غريب. وحين رأيته تأكدت من ذلك. كان وحيداً تماماً، بلا سلاح، وربما بلا امل ايضاً. ورغم ذلك فعند اللحظة الرعب الاولى، قال انه يطلب حبي لانه ليس باستطاعته ان يكرهني»[٣٣]. وكلما توغل خطوات على صدر الصحراء ــ الحياة، ادرك انه لابد ان يتخلص من الماضي ــ السالفة، الذي حاصره طويلاً. «وفجأة بدت لي الساعة غير ذات نفع، حيث لا اهمية هنا

الا للعتمة والضوء. وفي هذا العالم الممتد الى الابد من السواد القاتم، تبدو الساعة مجرد قيد حديدي يفرز رعباً وترقباً مشوباً. وفي اللحظة التالية فككتها بهدوء واطرحتها وسمعتها تخبط بصوت مخنوق على الارض»(٣٤). وبطرحه الساعة على الارض، يتخلص نهائياً من سجن الماضي وحصاره، ويبتدىء عملياً خطواته نحوالحياة/الفعل، وعندئذ يصطدم بجندي اسرائيلي، فيأسره وهو مسلح باحساس جديد غريب. لقد قام بعملية حسابية سريعة، ادرك منها انه: «قبل دقائق كان كل شيء في هذا الكون ضدي تماماً، وكانت الامور كلها في غزة وفي الاردن، تعمل في غير صالحي. وكنت اقف هنا، هنا بالضبط، في رقعة محاطة بالخسائر من كل جانب. فتعال اقول لك شيئاً مهماً: ليس لدي ما اخسره الآن. ولذلك فقد فاتت عليك فرصة ان تجعلني ربحاً»(٣٥). عندما طرح حامد بعيداً حساب الخسائر، سيطر على خصمه، وفي الوقت نفسه، وعبر تداخل الزمن وتشابكه، تخطو مريم خطوتها الاولى في المسار ذاته، كي تتخلص من ماضيها الذي يحاصرها في شخص زكريا، الذي يلح عليها للتخلص من الجنين، والا طلقها. وهنا تلعب الساعة المعلقة على الحائط ــ كرمز للماضي الذي يحاصرها ــ دورها في توتير اعصاب مريم، بدقاتها المتعاقبة، فتدفعها نحو الخطوة الاولى ــ الفعل، فتطعن زكريا بسكين المطبخ الحادة في عانته، معلنة بذلك دخولها مع حامد، في الوقت ذاته، دائرة الفعل. وقد كان لابد من اتخاذ هذا الموقف لان الامور كافة لم تعد تحتمل التأجيل والتسويف. وهكذا فإن الرواية تريد ان تقول: «انه عند المواجهة يتحول حساب الخسائر بالنسبة للفلسطينيين الى حساب ارباح... يصبح الزمن رفيق الفدائي بعد ان كان خصم اللاجيء»(٣٦).

والفعل هنا، وان كان مايزال على مستوى فردي، فقد كان خطوة طليعية لطرح حصار الماضي وحساب الخسائر، للحلول في البحر الجماهيري. لماذا بقي الفعل عند حامد في هذه الحدود؛ ولماذا لم يتقدم بفعله خطوات اخرى في المسار نفسه؟. ان الواقع ــ آنذاك ــ لم يكن بامكانه ان يقدم اكثر من هذه المستويات البطولية، لذلك فإنه: «من الخطأ، فنياً على الاقل ــ كما يقول غسان ــ ان يفعل حامد اكثر مما فعل»(٣٧).

ب ــ البطل المقاوم في الماضي: اذا كان الصدق، الفني والموضوعي، قاد غسان الى الوقوف بفعل حامد عند الحدود السابقة؛ فقد قادته المعرفة التاريخية الى تعزيز هذا الفعل ــ المقاوم، عن طريق الارتداد الى الماضي، ليقدم من خلاله لحامد ولجميع الذين يتطلعون وينتظرون، حافزاً، من ماضيهم التاريخي القريب، يعزز لديهم الايمان بهذه البداية العملية للفعل ــ المقاوم، كي يعرفوا ان هذا الفعل طالما مارسوه، وقدموا من خلاله التضحيات الجسام، وهم اذ يعودون اليه الآن، انما يحققون الانسجام الذاتي مع الواقع التاريخي الذي كان، ثم انقطع لفترة، بسبب عوامل طارئة. هذا الحافز الذي يتجسد فنياً، من خلال «منصور» و«والده»، في القسم الأول من (عن الرجال والبنادق) ١٩٦٨، انما يوضح سبب ارتداد غسان الى الماضي، في مسيرته الروائية، انطلاقاً من الرأي القائل: ان غسان يكتب روائياً حركة المجتمع الفلسطيني.

وفي قصته «عن الرجال والبنادق» نرى البطل المقاوم، القادم من الماضي، مغرم

الارض، لها عنده جاذبية معينة، رغم صغر سنه فهو: «ولد يحب الحقول، هكذا يقول ابوه دائماً، وهو مثل حصان اصيل لا يعيش إلا في المروج»(٣٨). فصغر سنه لم يمنعه من اللحاق بالكبار الذين يقاومون. ولأنه لا يملك البندقية، كان يلجأ الى استعارة «مرتينة» خاله كي يشرّق بها نحو «صفد» بمجرد سماعه ان الشباب يحاصرون القلعة. انه يتعامل مع البندقية وكأنها كائن حي يعرفه ويشعر بوجوده: «لو كنت املك بندقيتي لما استعرتك من خالي ابي الحسن. ويجب ان تكوني طيبة جداً معي كي استعيرك مرة اخرى في المستقبل»(٣٩). لم يكن الماضي كله اشراقاً وبطولة، ففي الوقت الذي كان الصغير «منصور» يصعد نحو القلعة، وسط الطرق الوعرة، يحمل صناديق الذخيرة، وهو متأبط حبيبته «المرتينة» الطيبة، كان شقيقه الطبيب المثقف «قاسم» يقضي اوقاتاً لطيفة مع اليهودية «ايفا». كان يتناول معها شرائح الخبز مع الزبدة والمربى، و«اخوه منصور في الوعر المحيط بصفد، يرش حفنة من الزعتر الجاف في نصف رغيف اسمر شديد الخشونة، ويعيد النصف الآخر الى جيب سرواله الكبير فيسقط فوق الرصاص، فيما يواصل عقب البندقية التركية القديمة ضرب مؤخرة فخذه كلما اضطرته الصخور للقيام بقفزة واسعة»(٤٠). «لا ان صوت الرصاص المنهمر على القلعة، كان يطغى على قهقهات «قاسم» وهتافه». فقاسم هو الاستثناء، اما منصور ووالده فهما القاعدة. ان المشهد الذي التقى فيه «منصور» مع «والده» عقب فشل هجوم الثوار على قلعة جدين، له دلالة بليغة، تثبت انهما القاعدة وما عداهما الاستثناء الخاطيء في مسيرة الشعب. يعاتبه والده لأنه لحق به القتال تاركاً والدته العجوز وحدها، فيجيبه: «هذا ما كنت اريد ان اقوله لك، لماذا لا تعطيني بندقيتك وتعود الى مجد الكروم»(٤١). فيجيبه والده: «ليست بندقيتي، بندقية الحاج عباس، دفعت اجرتها ورهنتها زيتوناً، ولذلك لن اسلمها لأي انسان، لأي كفين غير ماتين الكفين»(٤٢). فكلاهما حريص على ان يكون له دور البطل المقاوم، فلقد بدأت الثورة، هذا هو كل شيء. و«منصور» المقاوم، قبل عام ١٩٤٨، عندما يتراءى لـ«حامد» الذي خطا الخطوة الاولى نحو الفعل، يتوحدان معاً ليظهرا من جديد، في مرحلة قادمة، وقد تجسدا في «سعد» بحلول جماهيري في بحر الثورة، من خلال البطل ــ الشعب.

٣ ــ البطل ــ الشعب

وفي عام ١٩٦٩، كانت المقاومة الفلسطينية قد شهدت امتداداً جماهيرياً، فلسطينياً، وعربياً، وبالذات، عقب معركة الكرامة عام ١٩٦٨؛ حيث باتت المقاومة تمتلك بعداً جماهيرياً واضحاً. فيرصد غسان هذا التحول الكيفي في اهدائه الرواية، الى «ام سعد، الشعب المدرسة». ام سعد، النموذج: الشعب. المدرسة الحقيقية. وليس افتعالاً ولا تعسفاً، اذا قلنا ان هذه الرواية حلقة مكملة للرواية السابقة «ما تبقى لكم». ففي «ما تبقى لكم» كنا مع الطليعة التي تعلن التمرد على ما يحيط بها من حصار وموت. وفي «ام سعد» تسري عدوى التمرد ــ الفعل الى الجميع، فنصبح امام الشعب كله، وقد سار وراء هذه الطليعة، مدركاً ان المواجهة هي قدره وانه، ضمن اية حسابات، لم يعد هناك ما يخسره. وبطلة هذه الرواية (العجوز الفلسطينية ام سعد) هي ذات بطولة فردية، الا انها اكتسبت، على يد غسان، تكثيفاً خاصاً اسبغ عليها ملامح جماعية، فلم تعد ام سعد الفرد، وانما الشعب بأكمله.

وفي كل لوحة من لوحات الرواية التسع، تتشكل ام سعد بملامح جماعية، فهي كل ام فلسطينية رفضت اسمال البؤس واختارت، طوعاً واقتناعاً، طريق القتال. انها كما يقول غسان كنفاني في التقديم: تمثل الطبقة «التي تقف الآن تحت سقف البؤس الواطي في الصف العالي من المعركة وتدفع وتظل تدفع اكثر من الجميع». لذلك فالرواية، تقدم البطل ــ الشعب، من خلال تمثلها للوضع الجماهيري المتحرك المقاتل، الذي اصبح عليه الشعب الفلسطيني[٤٣]. ويبدو ان المرحلة التاريخية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، لم يعد فيها مجال للبطل ــ الفرد، فقد انتهى عصره، وان غالبية الشعب اصبحت مؤمنة بجدوى القتال والثورة، وهي في مجموعها تشكل بطلاً جديداً، يتجاوز الانماط السابقة، فكراً وسلوكاً. وهذا ما قاد غسان الى رصد التحولات، الطارئة على سلوك وفكر البطل ــ الشعب بشكل طوعي، لان الشخوص اصبحت تكيف نفسها مع واقع المرحلة الجديدة، التي كانت نتيجة لتفاعلات متعددة. رغم البطولة الجماعية التي تمثلها (ام سعد). فهي لاتقاتل، اي لاتحمل السلاح، فحملة البنادق هم: «سعد» ولدها، ورفاقه. الا ان لها الحضور الكامل في صفحات الرواية، مما يجعلها «نموذجاً» للفلسطيني الجديد. فهي تثور على الموروث الديني المتخلف، وتتوحد مع ناس المخيم، وتمارس عملاً نضالياً في الشارع، وتتضامن مع الفلاحة اللبنانية. وهكذا فان امتداد روحها الجديدة الى الآخرين، جعلها ذات طابع جماعي، وبهذا يصل غسان الى رسم ملامح البطل الواقعي الاشتراكي، وتصبح «ام سعد» الانعكاس الصحيح، للمسار التاريخي الذي اصبح يعيشه الانسان الفلسطيني. ففي «ام سعد» لاتشعر انك امام روائي يشكل احداثاً من خياله، وإنما يستوحي الواقع بعد اعادة ترتيبه فقط؛ بحيث اصبح واقعاً حياً متحركاً. من هنا فإن الرواية تنبض بالحياة والحركة. وفي لوحتها الاخيرة «البنادق في المخيم» تحس بان الرواية قد اخذت تتمثل الواقع الجماعي الثوري، الذي اصبح يعيشه المخيم الفلسطيني. الروح القتالية التي انتقلت من «حامد» الى «سعد» سرت الى الآلاف في المخيم حتى اصبحت حالة. في هذه الرواية، يأخذ البطل الفلسطيني ــ على يد غسان ــ فنياً، صورته الجماعية التي تناسب المرحلة الثورية التي يعيشها الواقع. وهي «التمثيل الادبي لمرحلة ناضجة من مراحل الكفاح من اجل التحرر الوطني، في مجمل وجوهها الثقافية والاجتماعية، والسياسية»[٤٤]. والوضع الثوري في الرواية ليس حالة عاطفية، لكنه يملك ابعاده الفكرية، فالرواية تعلن انحيازها الكامل للانسان الفلسطيني الكادح، الذي يمثل «الطبقة التي تدفع اكثر من الجميع». وهي بذلك تبلغ بالرواية الفلسطينية قمة واقعيتها الاشتراكية، وببطلها المرحلة الايجابية؛ حيث البطل ــ الشعب، الذي يبني غده المشرق، تمرداً على واقع يسوده القمع والاستغلال، وصولاً الى الهدف الجماهيري في اعادة الوطن المحتل، عبر البندقية المقاتلة ذات الافق السياسي الواضح.

ورصد كافة جوانب البطولة الروائية عند غسان، يثير سؤالين: الأول، اين موقع البطولة في رواية «عائد الى حيفا» بالنسبة للانماط البطولية السابقة، التي كانت مواكبة للتشكل والتفاعل الحادين في بنية المجتمع الفلسطيني؟. والثاني، اين موقع البطولة في رواياته التي لم تكتمل: «العاشق» و«الأعمى والاطرش» و«برقوق نيسان» من السياق نفسه؟.

□ فيما يتعلق بـ«عائد الى حيفا» التي لن نلجأ الى دراستها وتحليلها، اكتفاءً بما له علاقة بالسؤال الأول؛ فيلاحظ ان غسان نشرها عام ١٩٦٩، اي في العام نفسه الذي كتبت فيه رواية «أم سعد»، التي قدم فيها غسان النمط الاخير من ابطاله. فما هي العلاقة التي نراها بين الروايتين؟

ورغم اعتماد رواية «عائد الى حيفا» على الاحداث، الا انها تعطي مكان الصدارة لانشغالات الكاتب الفكرية، التي ينطق بها الشخصيات، لذلك غلب على الرواية التناول الفكري غير المخدوم فنياً، من خلال تطور الاحداث ورسم الشخصيات، اذ ان الاطار الفكري هو الذي يلح على الكاتب، فجاءت الشخصيات فيها ــ في اغلب الاحيان ــ مجرد حاملة بمقولات فكرية جاهزة لدى الكاتب. ولذلك فإن وضع الشخصيات ــ كما نراه ــ يمثل وسيط، بين «ما تبقى لكم» و«ام سعد». إذ جاءت لتمهد الارضية الفكرية التي سينطلق منها سعد ورفاقه في «ام سعد»، وهم يطورون الفعل ــ البداية الذي قام به «حامد» في «ما تبقى لكم». وهذه الارضية الفكرية، من مميزات المرحلة التاريخية التي اصبحت تتميز بوضوح فكري مدروس، جعل بندقية «سعد» ورفاقه، تختلف عن «بنادق» الذين سبقوهم، فهي بندقية مسيسة، تدرك طبيعة الخصم والاسلوب الذي يردعه. ان هذه الارضية الفكرية التي تتمتع بوضوح كاف، هي التي تعطي لـ«سعد» ورفاقه الافق الذي يفجر كل الطاقات الكامنة في نفوسهم، حيث اصبحوا تعبيراً عن شعب بكامله. هذه الارضية يعبر عنها «سعيد. س» بعد ان عجز عن اقناع «دوف» الضابط الاسرائيلي (ابنه خلدون سابقاً) بالظروف التي اجبرتهم على الهروب من الوطن عام ١٩٤٨، وتبرير سنوات السكون التي امتدت طويلاً. عندما افحمه «دوف» بمقولة: «ان الانسان في نهاية الامر قضية» مبرراً من خلالها سبب بقائه في صفوف الجيش الاسرائيلي، رغم معرفته بانه من البوين عربيين، ويدرك سعيد. س «ان الانسان في نهاية الامر قضية» فعلاً، ولذلك فإن ما يبقيهما «تحتاج تسويته الى حرب». وانطلاقاً من هذا يخبره «دوف» ــ خلدون سابقاً ــ بان المعركة القادمة ربما تكون بينه وبين شقيقه «خالد» الذي التحق بالفدائيين، رغم انه يدرك ان «خالداً» لم يلتحق بالفدائيين بعد، بسبب منعه له... وفي طريق عودته، يتمنى ان يكون قد التحق بالفدائيين في غيابهما، لانه شرفهما الباقي، الذي باستطاعته ان يمسح عارهما الكامن في «دوف» وما يمثل. فالرواية كتبت اصلاً للتعبير عن قناعات فكرية، لذلك يلاحظ ان شخصياتها «تعبر عن افكار وقناعات اكثر منها شخصيات اخذت مداها في الكمون لكي تخرج الينا موجودات حية لها وزنها وقيمتها في الرواية وفي عالمنا»(٤٥). وقيمة موقعها الوسيط بين «ما تبقى لكم» و«ام سعد» انما يكمن في انها تؤكد لحامد الذي بدأ الخطوة الاولى من الفعل، بان هذا لا يكفي، فإن الواقع التاريخي ــ من موقع فكري ــ يثبت ان تسوية الامور مع العدو تحتاج الى حرب، هذه الحرب، بعد التسلح بهذه القناعة الفكرية، يشعلها «سعد» ورفاقه في «ام سعد» كما اشتعلت في الواقع فعلاً.

□ اما فيما يخص الروايات الثلاث التي استشهد غسان، قبل ان ينهيها، فإن محاولة دراستها بشكل عام، او وضعها في مكانها المناسب، من السياق الخاص بدراسة «البطل»، تواجه بصعوبة فنية. فهي حلقات لم تكتمل دوائرها، مما يصعب معه تخمين

التشكل الفني النهائي للشخوص فيها. فالناقد بهذا الصدد، اما سيلجأ الى التخمين والتكهن الخاصين به، او التقدير الذي يلائم مجموع تراث غسان، الروائي والقصصي والفكري. ورغم ما في الاسلوبين من اقحام وتعسف، فإننا ازاء غسان بالذات، نرى ان مجموع تراثه يعطي تصوراً كاملاً عن معتقداته الفكرية، وتجلياتها الفنية، مما يجعل محاولة تصنيف الروايات غير المكتملة، ضمن السياق العام، لأعماله الروائية، عملاً غير صعب، دون التعسف الذي يصل الى اقحام تصورات خاصة على الجزء الذي كتبه غسان من هذه الاعمال. لذلك سنكتفي بمحاولة تحديد المكان المناسب لهذه الاعمال الثلاثة، ضمن السياق العام، لأنماط البطولة التي رأيناها في اعماله السابقة.

فـ «العاشق» تأتي ضمن السياق الذي صنفنا فيه «عن الرجال والبنادق»، حيث الارتداد الى الماضي، الى التاريخ الفلسطيني في زمن الاحتلال البريطاني، لتشكيل ملامح النضال، من خلال قسمات البطل الذي يأخذ طابعاً ملحمياً، فهو لا اسم له، مرة «قاسم» وأخرى «عبد الكريم» وثالثة «السجين ٣٦٢»، ورابعة «العاشق»... الخ. كان يصارع الاقطاع وينازل البريطانيين. الصفحات المكتوبة من هذه الرواية لا تفصح عن اكثر من كونه تمثيلاً لنضال شعب، اذ لا يهمه ان يعرفه احد، او يعرف أحداً، فهو يختفي ليظهر من جديد، باسم جديد. له غرام بالخيول، يتوحد معه في السراء والضراء، كما انه عاشق للارض، متسمّر بها، الى حد الذوبان والتلاشي، لا يمكن فصله عنها او تمييزه من ترابها... لذلك فالكابتن البريطاني «بلاك» الذي عجز فترة طويلة عن القبض على هذا «العاشق»، يرى ان «الارض ذاتها هي المتواطئة والشريكة، وانك كي تقبض على «عبد الكريم» عليك اولاً ان تلقي القبض على الارض»(٤٦). عندما يرتد غسان الى الماضي، لإعادة الحياة فنياً الى صفحاته النضالية، يكون من الطبيعي ان تنسجم «العاشق» في سياق واحد مع «عن الرجال والبنادق» التي قدمت البطل المقاوم في الماضي، لتأصيل الطريق الذي كان بداية للفعل عند حامد، واصبح طريقاً معبداً مزدحماً بالمقاومين امثال سعد ورفاقه، ومن ورائهم الجماهير التي تمثلها «ام سعد» وطبقتها.

اما «الاعمى والاطرش» فإنها ايضاً، تعطي الصدارة لآراء الكاتب الفكرية، لذلك فهي شخوص تتحرك في اطار افكار الكاتب، مثل شخوص «عائد الى حيفا». ورغم تأخر نشرها (١٩٧٢) بالنسبة لتاريخ نشر «عائد الى حيفا» (١٩٦٩)، الا انها تخدم الخلفية الفكرية ذاتها، ولكن من ناحية اجتماعية. واذا كانت شخوص (عائد...) قد اسقطت كافة الاوهام التي تروج حول الطريق المؤدي الى تحرير الوطن، وحسمت الموقف لصالح الحرب، الذي بشر به «حامد»، وسلكه فعلاً «سعد» ورفاقه، فإن شخوص «الاعمى والاطرش» تسقط كافة الاوهام المتعلقة بالوعي الاجتماعي، اذ ان علمية المرحلة وواقعيتها الثورية، لم تتركا مجالاً لاستمرار التعلق باوهام الفكر الغيبي، لان سقوط هذا الفكر نتيجة طبيعية للمرحلة العلمية والموضوعية، التي تشكل البندقية سمتها الاساسية، لذلك يبقى «الاعمى» و«الاطرش» عاجزين عن الثورة على «الولي عبد العاطي» رمز الأفكار الغيبية ــ الميتافيزيقية، رغم قناعتهما بضرورة اقتلاعه من الاساس بعد ان اكتشفا زيفه، حتى ظهور الفدائي «أبوحمدان» في حياتهما، فيعلقا عليه الأمل في مساعدتهما في هذه المهمة.

ان شخوص هذه الرواية تعلن الثورة في الجانب الاجتماعي، لتكمل دائرة الثورة التي اطلقتها شخوص «عائد الى حيفا» في الجانب السياسي.

وانسجاماً مع المرحلة، لابد من خرق الماضي بافكاره السياسية والاجتماعية، في سبيل الانطلاق نحو المستقبل، الذي بدأ فعلاً بخطوات عملية. ان شخوص الروايتين موظفة لخدمة افكار الكاتب التي تمارس فعلاً في سبيل التغيير الاجتماعي والسياسي، وهذا يعني ان قناعة غسان الفكرية، ترى ان الثورة يجب ان تكون شاملة، حيث تقتضي الحياة الجديدة ذلك.

اما «برقوق نيسان»، فهي عمل مختلف في تقنيته عن كافة اعمال غسان الروائية، اذ يعتمد، في سبيل تنوير الشخصيات واثراء الحدث، على الهوامش التي تواكب الشخصية والحدث معاً ولتصبح جزءاً من الرواية. وشخوصها امتداد طبيعي لشخوص «ام سعد». ففي زمن الثورة وشمولها، يقوم الجميع في وجه الاحتلال، حتى الذين اعتقد البعض انهم «تقاعدوا» نضالياً، لان فاشية الاحتلال لا تترك امام المرء مجالاً للاختيار، فاما ان «يقاوم» او يقضى عليه... ان الثورة التي بدأت، تمتد الى الداخل، الى الوطن المحتل، لتنهض شخصيات «برقوق نيسان» مقدمة «البطل الثوري» الذي يبحث عن مكان له في صفوف الثورة المتصاعدة. من كافة الاعمار والمهن والانتماءات، ينهضون بفعالية في وجه الاحتلال.

ابتعاد ادب غسان عن الزيف

وهكذا فإن تطور البطولة في اعمال غسان كنفاني الروائية، يواكب مسيرة الشعب الفلسطيني، ومن بين هذه الانماط البطولية، في الماضي والحاضر، كانت عناية غسان موجهة للبطل الايجابي الثوري المقاوم، الذي تتوفر لديه قناعة بدور الفرد في التاريخ، الفرد المسلح بالافكار التقدمية، فلم يعد تاريخ المجتمع ركاماً من الصدف والاخطاء والهفوات؛ بل اصبحت الشروط المادية في الحياة الاجتماعية، في الوجود الاجتماعي، تحدد الافكار الاجتماعية والسياسية الصالحة والمناسبة... وقد تعامل غسان مع الواقع الفلسطيني — من خلال ابطاله الروائيين — وهو يدرك الشرط التاريخي لكل مرحلة من تاريخ القضية. لذلك فإن ايمانهم بصنع المستقبل لا حدود له، سواء في الماضي او الحاضر، رغم معاناة الواقع اليومي وقسوته، وهذا يكشف الدور الفاعل لادب غسان كنفاني الروائي، اذ كان ينطلق من فهم حقيقي لتطورات الحياة الاجتماعية، ومعرفة بالظروف الموضوعية التي تحكم مراحل قضيته الوطنية، فجاء تعامله الروائي معها، من خلال هذا الادراك، فبَعُد انفه عن الزيف والافتعال.

---

(١) بوريس بورسوف، **الواقعية اليوم وابداً**، بغداد: وزارة الاعلام، ١٩٧٤، ص ١٢٨.

(٢) د. فيصل دراج، **شؤون فلسطينية** (بيروت)، العدد ٤٩، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٥، ص ١٢٠.

(٣) **الرواية في الادب الفلسطيني**، طبعتان: بغداد: وزارة الإعلام؛ أحمد أبومطر، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

(٤) عبد القادر ياسين، **الكاتب الفلسطيني**، (بيروت)، العدد الأول، شباط (فبراير) ١٩٧٨، ص ٢٨.

(٥) كاتب سويسري، «حديث خاص مع غسان قبل استشهاده»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٣٥، تموز (يوليو) ١٩٧٤، ص ١٣٦.

(٦) نشير الى ان مجموعته القصصية الرابعة (عن الرجال والبنادق) التي نشرها عام ١٩٦٨، وقدمها بقوله: «هذه تسع لوحات اردت منها ان ارسم الافق الذي اشرق فيه الرجال والبنادق الذين معاً سيرسمون اللوحة الناقصة في هذه المجموعة»، وقد اعيد نشرها في المجلد الثاني الخاص بالقصص القصيرة، من اعماله الكاملة (دار الطليعة، بيروت ١٩٧٣)... هذه المجموعة وجدت من يتعامل معها كرواية نظراً لتارجحها الفني بين القصة القصيرة والرواية [راجع كتابنا السابق ذكره ص ٢٥٧ وكتاب د. رضوى عاشور: الطريق الى الخيمة الاخرى ص ١٠٢ ــ ١٠٤]. ويتكرر الاشكال الفني ذاته مع (ام سعد). وقد لاحظت ان هذا التارجح بين فني القصة القصيرة والرواية من الممكن طرحه ازاء اعمال قصصية فلسطينية اخرى مثل: «سداسية الايام الستة» لاميل حبيبي، و«عناصر هدامة» ليوسف الخطيب، و«مقهى الباشورة» لخليل السواحري.

(٧) نشير الى ان ثلاثاً من هذه الروايات لم تكتمل، فقد وجدت في اوراق الكاتب بعد استشهاده، ونشرت في عددي ١٣ و١٦ من مجلة «شؤون فلسطينية» لعام ١٩٧٢، ثم تضمنها المجلد الاول من اعماله الكاملة الصادر عن دار الطليعة، بيروت ١٩٧٢.

(٨) نشير الى ان المؤلف نشر في عام ١٩٦٤ المسرحية الاولى له وهي «الباب»، اما مسرحيته الثانية «القبعة والنبي» فقد نشرت بعد استشهاده في مجلة «شؤون فلسطينية»، العدد ٢٠، نيسان (ابريل) ١٩٧٢، وفي تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٨، وصدر المجلد الثالث من اعماله الكاملة متضمناً بالاضافة الى ما سبق، مسرحية ثالثة بعنوان «جسر إلى الأبد».

(٩) من هذه الدراسات: دراستان عن ادب المقاومة في فلسطين المحتلة، وثالثة عن الادب الصهيوني.

(١٠) اهم هذه الدراسات ما كتبه حول (ثورة ١٩٣٦ ــ ١٩٣٩ في فلسطين)، منشورات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ١٩٧٤.

(١١) «حديث خاص مع غسان قبل استشهاده»، **مصدر سبق ذكره.**

(١٢) **المصدر نفسه**، ص ١٣٧.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص ١٣٨.

(١٤) مطاع صفدي، مجلة **الآداب** (بيروت)، العدد ١١، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩، ص ١٤.

(١٥) د. محسن جاسم الموسوي، **الموقف الثوري في الرواية العربية المعاصرة**، بغداد: وزارة الاعلام ١٩٧٥، ص ١٥٠.

(١٦) **المصدر نفسه**، ص ١٤٨.

(١٧) مطاع صفدي، الآداب، **مصدر سبق ذكره.**

(١٨) «رجال في الشمس»، **الآثار الكاملة لغسان كنفاني**، المجلد الاول، الطبعة الاولى، بيروت: ١٩٧٢، ص ٣٧.

(١٩) **المصدر نفسه**، ص ٤٣.

(٢٠) **المصدر نفسه**، ص ٥٧.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ٦١.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ٨٥.

(٢٣) **المصدر نفسه**، ص ٤٦.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص ٥٧.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص ٨٠.

(٢٦) **المصدر نفسه**، ص ٨١.

(٢٧) **المصدر نفسه**، ص ١٠٩ و ١١٠.

(٢٨) **المصدر نفسه**، ص ١١٤.

(٢٩) د. فيصل دراج، الكاتب الفلسطيني، (بيروت)، العدد الاول: شباط (فبراير) ١٩٧٨، ص ٦٦.

(٣٠) د. أحمد أبو مطر، الرواية في الادب الفلسطيني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٤ و ٢٦٥.

(٣١) د. فيصل دراج، الكاتب الفلسطيني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٧.

(٣٢) «ما تبقى لكم»، الآثار الكاملة لغسان كنفاني، المجلد الاول، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٧.

(٣٣) **المصدر نفسه**، ص ١٧٢.

(٣٤) **المصدر نفسه.**

(٣٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٠٩ و ٢١٠.

(٣٦) ماجد السامرائي «حديث اجراه مع غسان كنفاني»، **شخصيات ومواقف**، تونس: الدار العربية للكتّاب، ١٩٧٨، ص ٨٥.

(٣٧) **المصدر نفسه**، ص ٨٦.

(٣٨) القصص القصيرة، الآثار الكاملة لغسان

الندوة المركزية للمواجهة الشاملة لمحو الأمية

عقد المجلس الأعلى لمحو الأمية التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، ندوة مركزية للمواجهة الشاملة لمحو الأمية بين ١٢ ــ ١٤ ايلول (سبتمبر) الحالي في بيروت، في مقر مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية. وشارك في الندوة، بالإضافة إلى ممثلي فصائل المقاومة، ممثلون عن المنظمات والاتحادات الشعبية والمؤسسات الشعبية الفلسطينية وعن دوائر منظمة التحرير الفلسطينية، وممثلون عن وكالة الغوث الدولية واليونسكو واليونسيف والاكوا والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار.

افتتح الندوة ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بكلمة توجيهية شدد فيها على جماعية قيادة الثورة الفلسطينية، وأشار إلى أن مسيرة الثورة طويلة وشاقة، وعلى أن البندقية ليست وحدها قاطعة طريق، ولكن البندقية التي يحميها الفكر والمعرفة والعلم، هي بندقية ثورية تصحح مسار الطريق، لا سيما أمام المؤامرات التي تلاحق أمتنا من المحيط الى الخليج. وفي اطارذلك، تبرز هذه الشمعة الفلسطينية (محو الأمية) لتضيء مسيرة الثورة وحتى تستطيع بندقيتنا المقاتلة أن تقتحم دربها الثورية. وختم قائلاً: انه لا يجوز، تحت أي ظرف، أن نترك ولو نسبة واحد بالمليون من شعبنا تعاني من الأمية. ففي شعبنا، بالرغم من تشرده وبؤسه، اكثر نسبة من المتعلمين والمثقفين، وتلك هي الثورة الأولى، ونحن نعمل الآن على محو الأمية، حتى تتكامل فصول الكتاب وتأخذ الثورة بعدها الحضاري.

ثم ألقى صلاح يعقوب كلمة منظمة اليونسكو، ومكتبها الاقليمي للتربية، فركز على أن ظاهرة الأمية في العالم الثالث، تشكل عائقاً خطيراً في وجه التنمية وسعادة الإنسان. وحول أعمال الندوة، قال: «في البدء يجب أن تكون خطة العمل لهذا المشروع، أو أي مشروع آخر، مرنة بحيث تتسع لكل المتغيرات التي قد تنتج عن تنفيذ هذه الخطة فلا تكون أسيرة النصوص. ورسم الخطة له جوانب متعددة ومتشعبة ومتخصصة؛ بحيث يترك للاختصاصيين وضع تصوراتهم للعمل قبل التنفيذ. فكلما كانت الخطة مرنة والصحة ومفصلة، كان اسهل على الكوادر التنفيذية القيام بعملها، دونما تضارب في المسؤوليات والاختصاصات».

ثم تلاه د. مسارع الراوي، رئيس الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، فقال: إننا ننظر إلى هذه الندوة بكثير من الاهتمام، وإن الجهاز ليعتبر مسؤوليته، ومسؤولية جميع المشاركين فيها، مسؤولية تاريخية، وان ما يصدر عنها من توصيات وتوجيهات، سوف يكون له الأثر الكبير، في توجيه هذه الحملة لسنوات عديدة، ويتوقف عليه؛ إلى حد بعيد، نوع النتائج التي

تصل إليها الحملة في جميع مراحلها. ونحن في المنظمة العربية للتربية، ومن منطلق الحرص، على إنجاح هذا اللقاء الهام، نطرح بعض المؤشرات التي نجد في مناقشتها أهمية خاصة للحملة وهي في مرحلة التخطيط:

أولاً، تكتسب هذه الحملة خصوصيتها من خصوصية الثورة الفلسطينية؛ وبذلك فهي ليست محاكاة لتجارب اخرى، ولكنها نمط فريد يمكنه أن يستفيد من التجارب الأخرى بالقدر الذي تسمح به الظروف الفلسطينية. ففي مجال التشريع لإلزام الأميين، لابد من الوصول إلى طرائق وسبل تحقق الإلتزام، وتنسجم مع طبيعة التركيب الاجتماعي، والأوضاع الاقتصادية.

ثانياً، دراسة تشكيل المجلس الأعلى لمحو الأمية، والنظر في مدى تحقيقه للمواجهة الشاملة سواء من حيث الجهات المشاركة فيه، أو من حيث المسؤوليات والصلاحيات المنوطة به؛ والعمل على وضع النظام الذي يمكنه من قيادة الحملة والاشراف عليها. ويمكن للندوة ان تنظر في ضرورة وجود لجنة تنفيذية تحدد صلاحياتها لتنوب عن المجلس.

ثالثاً، أهمية اللامركزية في تنظيم الحملة، وتحديد لجان المخيمات والمؤسسات والتنظيمات، ووضع الصيغ التنظيمية التي تحدد مجال كل لجنة، ومسؤولياتها في إطار الحملة الشاملة، وأن تأخذ إدارة الحملة الطابع الميداني الذي يعتمد، بدرجة أساسية، على مشاركة التنظيمات الجماهيرية.

رابعاً، النظر في مناهج الحملة من حيث تنوع أنشطتها، إلى جانب تعليم القراءة والكتابة بما يلبي حاجات المجتمع ورغبات المستهدفين في فئات السن المختلفة، والخروج من الصيغ التقليدية بقدر الإمكان، لإتاحة تعليم شعبي جماهيري بصيغ مبتكرة.

خامساً، الإستفادة من كل مؤسسات الثورة، وحشد ما تقدمه من خدمات في إطار خطة مركزية؛ بحيث تكون خدمات الاحصاء والبحوث والتخطيط والتأليف والطباعة والاعلام وغيرها مما توفره هذه المؤسسات، عملاً ذاتياً يخفف من العبء على الجهاز الناشىء، ويحقق الفلسفة الكاملة للمشاركة بكل معانيها.

سادساً، التخطيط للحملة بأفق واسع، وإن كنا نخطط لاستيعاب الفلسطينيين في الساحة اللبنانية، إلا أن آفاق الخطة يجب أن تضع في الحسبان ما يُنتظر من استيعاب كل الفلسطينيين، وأن تراعي ذلك، في تصميم البرامج ووضع الكتب وفي النظم الادارية؛ بل ينبغي أن تمتد آفاقها إلى البعد القومي كله لتصبح أحد التجارب التي تستفيد من إمكانات الأمة العربية.

وفي ختام كلمات الافتتاح، تحدث طلال ناجي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس دائرة التربية في المنظمة ورئيس المجلس الأعلى لمحو الأمية، فأكد: إننا في منظمة التحرير الفلسطينية، نتطلع إلى الجهد الراهن والمستقبلي في نطاق التربية الشعبية كمسيرة واعية لتحديد تطورات استراتيجية ومرحلية، توجه اهتمامنا الزائد بالتعبئة الشعبية وبتنمية ثروتنا الوطنية. ونأمل من هذه الندوة الأولى، وما سينتج عنها من مشاريع تنفيذية في القريب العاجل أن تكون منطلقاً لتحديد أسس عملية توصلها إلى تحقيق تدريجي للأهداف التالية:

(أ) تنمية خبرات جماعية وفردية في التخطيط والتنفيذ والتقويم.

(ب) إيجاد أساس سليم يساعد على بناء تدريجي متكامل في تعليم الكبار.

(ج) اكتساب قناعة وخبرات تساعد على التنفيذ التدريجي لهذه الحملة لتشمل الانتشار الفلسطيني بظروفه السياسية والاجتماعية.

(د) التخطيط لأسلوب عمل يساعد على اكتساب خبرات، تربوية اجتماعية، قابلة للتوظيف في مجال تطوير العملية التربوية، في أبعادها المختلفة، والوصول إلى تصور موضوعي ملتزم لنظام تربوي فلسطيني.

(د) بناء أطر وخبرات قادرة على التصدي للنتائج التربوية السلبية، التي يسببها العدوان المستمر، وقادرة أيضاً، على المساهمة في رعاية الجماهير في ظروف الحرب.

وقد اعطيت الكلمة بعد ذلك للدكتور حامد عمار، ممثل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، فاشار إلى أنه من الصدف أن تواجه الثورة الفلسطينية التحديات المختلفة، ومن بينها امّية بعض ابنائها وبناتها، وأن العمل على الترابط بينها بالعزم والتخطيط، كما اكد أن مكافحة الامية، في اطار ابعادها الحضارية، هي غاية تعاونية ثورية، في حد ذاتها، ووسيلة من وسائل استمرار الدفع الثوري بين الجماهير.

ثم توزع المؤتمر بعد ذلك على لجان هي: ١ ــ لجنة الهياكل، والمشاركة الشعبية، ٢ ــ لجنة البرامج التربوية، ٣ ــ لجنة الخطة والتمويل، ٤ ــ لجنة الاعلام.

وقد ناقشت هذه اللجان كلمة طلال ناجي الافتتاحية، كمشروع أساسي عام إضافة للمشروع الأولي، لحملة الشاملة لمحو الأمية، المقدم من اللجنة التحضيرية، اضافة لنتائج الندوات المحلية الفلسطينية، في مختلف المناطق اللبنانية. هذا وقد شكل التحليل الاحصائي، للمستوى التعليمي للفلسطينيين في لبنان، نقطة بداية اثارت اهتمام اللجان. فقد اظهر هذا التحليل وضع الحالة التعليمية، في عشرة مخيمات فلسطينية في لبنان، حيث بلغت نسبة الأمية فيها ٢٦ بالمئة، ونسبة المتعلمين ٣٤ بالمئة.. مما حدد العبء الكبير، الملقى على عاتق الندوة، وضرورة خروجها بمقررات واضحة وكفيلة بتحسين المستوى التعليمي وتطويره، بين ابناء الشعب الفلسطيني في لبنان.

وبعد مناقشات تفصيلية، من المشاركين في اعمال الندوة، تم اقرار مسودة مشروع حملة محو الأمية، مع إدخال بعض التعديلات عليها؛ ثم استمع المشاركون إلى تقرير حول اعمال ونشاطات اللجنة العليا لمحو الأمية داخل الأرض المحتلة، والذي تبين من خلال معلوماته، ان نسبة الأميين بين العرب فوق سن ١٥ سنة تبلغ ٣٦,٥ بالمئة بينما تصل نسبة الاميين من اليهود إلى ٤ بالمئة فقط. وقد أرجع التقرير سبب ذلك إلى عدة عوامل منها: أن المعلمين في الوسط العربي غير مؤهلين، وذلك يعود إلى الظروف التي يعيشونها. فنسبة المعلمين غير المؤهلين في الوسط العربي، ترتفع إلى ٤٣ بالمئة، بينما لا تزيد هذه النسبة في الوسط اليهودي على ١٦ بالمئة.

واختتم الندوة د. احمد صدقي الدجاني، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم، بكلمة نقل فيها تحيات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وتقديرها لعمل المشاركين في الندوة؛ حيث قال: «إن ثورتنا هي انبعاث للحياة في شتى مجالاتها لُحمتها الكفاح المسلح، وسداها نشاطات متصلة بالإنسان، تستهدف تحقيق تقدمه».

وقد حدد مشروع الحملة الشاملة أهدافه بما يلي:

١ ــ تحقيق محو الأمية وشبه الأمية بين الأفراد على اختلاف فئاتهم، في ضوء الإمكانات المتاحة، وايصالهم إلى الحد الادنى المطلوب بالنسبة إلى: (أ) امتلاك المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات. (ب) تعزيز قدرة الفرد على توظيف هذه المهارات والمفاهيم في تطوير حياته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، (ج) اكتساب المفاهيم العامة، وطرائق البحث البسيطة، وأساليب التفكير المعرفية المختلفة.

٢ ــ تعزيز القدرة على توظيف هذه المكتسبات، في تنمية الشخصية المتكاملة المتوازية في تطوير الحياة الشخصية، على الصعيد الثقافي الاجتماعي، النضالي والاقتصادي، في اتجاه تكوين وتطوير القيم والاتجاهات التي تنسجم مع اهداف المجتمع العربي والفلسطيني، القائمة والمستقبلية.

وبذلك، نجح المؤتمر في مناقشاته خلال ايام انعقاده الثلاثة، في التوصل الى نتائج دقيقة وواضحة على كافة الصعد... ويبقى ان التنفيذ هو الأهم.

س.ش.

مراجعات

د. عواطف عبد الرحمن، **مصر وفلسطين**،
سلسلة عالم المعرفة، الكويت: إصدار المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠، ٣٣٨ صفحة

عن الباحثة وعن الكتاب

في تقديمنا لكتاب، «**اليهود المصريون بين اليهودية والصهيونية**» في العدد ١١٦ من مجلة شؤون فلسطينية، ص ١٦٨، أشرنا إلى أن جهوداً ملموسة تُبذل الآن في مصر، على صعيد الأوساط الأكاديمية الوطنية، من أجل تجاوز النقص الخطير في الدراسات العلمية، الخاصة بتاريخ التواجد اليهودي والنشاط الصهيوني في المنطقة العربية، بوجه عام، وخاصة في مصر.

وتأتي دراسة د. عواطف عبد الرحمن، المقدمة تحت عنوان: **مصر وفلسطين**، في وقتٍ مناسبٍ تماماً، لكي تضع لبنة أساسية في هذا المجال؛ تضاف إلى باقي اللبنات الاخرى، وتُسهم مع غيرها، في مواجهة الغزوة الصهيونية المنظمة للعقل المصري والعربي، والتي باتت تشكل خطراً حقيقياً ينبغي التصدي له على أعلى مستوى من الاحساس بالمسؤولية.

والدكتورة عواطف عبد الرحمن؛ الحاصلة على درجة الدكتوراه في الإعلام من جامعة القاهرة عام ١٩٧٥، والمدرّسة بكلية الإعلام فيها، تمثل جيلاً جديداً من دارسي التاريخ في مصر، ينطلق من مفاهيم وطنية ديمقراطية، ذات أفق تقدمي، وتؤمن بأن دراسة التاريخ عملية نضالية، تستخرج، من دروس الأمس، ملامح تخدم قضايا الصراع من أجل المستقبل، وترى في التاريخ عملية صاعدة دوماً إلى الأمام، كما تؤمن بالتأثيرات المتبادلة، للظاهرات التاريخية والاجتماعية، وبدور الجماهير في صياغة مصيرها. ولها إسهاماتها الجدية في هذا السياق، مثل: «**اسرائيل وأفريقيا** (١٩٤٨ ــ ١٩٧٨)»، الصادر عن مركز الأبحاث الفلسطينية عام ١٩٧٤، «**الصحافة العربية في الجزائر**»، الصادر عن معهد الدراسات العربية بالقاهرة، عام ١٩٧٨. و«**بريد القراء في الصحافة العربية**»، «مع آخرين»، مركز البحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ١٩٧٩... الخ، وهي فضلاً عن ذلك مساهمة نشيطة في المؤتمرات والحلقات الدراسية التي تتناول قضايا المنطقة، وخصوصاً، المتعلقة بالصراع العربي ــ الامبريالي ــ الصهيوني وآفاقه، والذي تأتي دراستها، **مصر وفلسطين**، كإسهام قيّم منها في استجلاء أبعاده.

تحدد الباحثة، في ختام كتابها «**مصر وفلسطين**»، الهدف من هذه الدراسة والذي هو: «**محاولة قياس اتجاهات الرأي العام المصري، من خلال الصحف، نحو القضية الفلسطينية في العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات، أي منذ شهر تموز (يوليو) ١٩٢٢ وحتى أيار (مايو) ١٩٤٨. فهي تبدأ بالعام الذي تُقرر فيه، رسمياً، الموافقة على صك الانتداب البريطاني على فلسطين، ويعتبر هذا**

...ريخ البداية الفعلية لتاسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وتنتهي بعام ١٩٤٨، الذي ...ز إلى ضياع فلسطين العربية، وقيام دولة اسرائيل، فوق الأراضي العربية المغتصبة» (ص ٣١٣).

ومن أجل تحقيق هذه الغاية التي وضعتها نصب عينيها، قامت د. عواطف عبد الرحمن بعملية مسح ...ع الصحف هاتيك الفترة: الصحف الحزبية الناطقة باسم، أو القريبة من، أو المعبرة عن الأحزاب والقوى ...سياسية المصرية الأساسية آنذاك؛ كصحيفتي «البلاغ» و«كوكب الشرق» (**حزب الوفد**)، وصحيفة ...سياسة (**حزب الأحرار الدستوريين**)، وصحيفة «الاتحاد» (**السراي**)، وصحيفة «الوطن» (**الطائفة ...نجليز**)، وصحيفة «الاخوان المسلمون» (**جماعة الاخوان المسلمين**)، وصحيفة «الحساب (**اليسار**)، ...صحيفة «المقطم» (**الاحتلال الانجليزي**)، وصحيفة «الأهرام» (التي زعمت لنفسها موقف **الحياد**)، وكذلك ...جأت الباحثة إلى القيام بعملية مسح عام أيضاً، للصحف **الفلسطينية** الصادرة بمصر، في تلك الآونة: ...الأخوي» و«الاخاء»، وللصحف الصادرة عن الطائفة **اليهودية** في مصر، والناطقة باللغة العربية — أي ...الموجهة للتاثير في الرأي العام المصري أساساً — «اسرائيل»، «الشمس» و«الاتحاد الإسرائيلي»... كما ...استعرضت عدداً كبيراً من الصحف المهمة الأخرى، وإضافة إلى ذلك، نظمت الباحثة سلسلة من اللقاءات، ...مع بعض الرموز الفكرية العربية المعنية بالقضية: د. **أنيس صايغ، الشيخ عبد الله العلايلي**، ومع بعض ...اليهود المصريين المعادين للصهيونية: **ريمون دويك، أحمد صادق سعد، جاكودي كومب والبير آرييه**، ...كما استعانت بعدد ضخم من المراجع والمذكرات الشخصية، المنشورة والمخطوطة، والرسائل الجامعية ...المنشورة وغير المنشورة، وبالدراسات التاريخية المصرية والعربية، والدراسات الصحافية، وبالمراجع ...الانكليزية والفرنسية والروسية والعبرية، بحيث مثّل الكتاب، بحق، إن في مادته العلمية الخصبة؛ أم في ...تحليلاته السياسية واستنتاجاته النهائية، حصيلة موفقة لجهد مرموق، صادر عن استاذة وطنية. لم تمنعها ...حياتها الاكاديمية، من وضع قُدُراتها في خدمة قضية نضال وطنها وأمتها.

أهمية استثنائية

ولعل الأهمية الاستثنائية لنشر هذا الكتاب، في هذا الوقت بالذات، تنبع من كونه اختط منهجاً يحاول أن يعرض للقضية الفلسطينية، في انعكاساتها وتأثيراتها العميقة على المجتمع المصري قبل عام ١٩٥٢، ويحكم الرابطة الصميمة التي ضمت بين قضيتي النضال الوطني، للشعبين الفلسطيني والمصري؛ إذ أن ...تراجع تاريخ مصر، خلال ثلاثين عاماً، كما فعلت د. عواطف عبد الرحمن (قراءة وقائع التاريخ وتجلياتها ...الحياتية بتأنٍ وتدقيق)، تقود إلى نتيجة منطقية مؤداها: «لقد كانت نكبة فلسطين، وما وراءها من أسباب ...عميقة، وما حملته من معانٍ، مدرسة وطنية كبرى، تلقت بفضلها حركة التحرر الوطني العربية، وخصوصاً ...الحركة المصرية، أبلغ الدروس القومية، ولم يكن مصادفة أن تُساعد، حرب فلسطين، على خلق الأساس ...الموضوعي للتغيير الوطني والاجتماعي في الوطن العربي. وقد تضافرت عوامل شتى لتجعل من أرض ...فلسطين المكان الذي يشهد ميلاد الثورة المصرية»، (ص ٣٢٣). وإضافة إلى ذلك، ولما كانت قضية فلسطين ...هي أكثر القضايا العربية خطورة على اقتصاد مصر وأمنها» (ص ٧)، كانت فلسطين أيضاً «هي البداية ...السياسية الفكرية لاكتشاف مصر لعروبتها» (ص ٧). وتلاحظ الباحثة، في هذا السياق، ومن خلال تتبعها ...للموضوع، خطأ «الاجماع الذي التقت عليه جميع المراجع، التي تناولت الايديولوجية العربية في ...مصر، على أن اتجاه مصر للعروبة لم يتبلور، ولم يأخذ شكلاً واضحاً ومحدداً؛ إلاّ في نهاية الثلاثينيات وبداية ...الأربعينيات»، (ص ١١)، فلقد ثبت، من خلال استعراض الصحف المصرية، خلال حقبة العشرينيات «وجود ...تعلم مصري غزير بالقضية الفلسطينية... وتحسساً مبكراً للخطر الصهيوني في فلسطين» (ص ١١).

وليس هذا هو الهدف الوحيد في دراسة الدكتورة عواطف عبد الرحمن، وإنما هناك هدف آخر ...استهدفته الباحثة، وبدا بارزاً من خلال تتابع فصول الكتاب وصفحاته الا وهو: «تأكيد نضال الشعب ...الفلسطيني من أجل التشبث بالوطن الفلسطيني، وطناً عربياً خالصاً، خلال ما يقرب من نصف قرن»، ...(ص ل). والحقيقة، ان القارىء يلمس، دوماً، صورة الحضور القوي لأبناء الشعب الفلسطيني، في صلب ...كل أحداث تلك الفترة الحساسة، حضور بارز السمات برغم اتساع حجم المؤامرة، ومحدودية الإمكانيات،

والأفق المحدود للقيادات التقليدية، التي توالت على قمة العمل الوطني الفلسطيني؛ وكانت دائماً أدنى قدرة من متطلبات المرحلة، ومن طاقات الشعب وإرادته على القتال، دفاعاً عن أرضه وقضيته.

قضية فلسطين محور الوعي في انتماء مصر العربي

كانت مصر، حتى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل هذا القرن، محلاً لصراع فكري حاد، حول الهوية المصرية وآفاقها، إذ تصارعتها اتجاهات ثلاثة: ١ ــ التيار الاسلامي. ٢ ــ التيار الليبرالي (التيار القومي المصري) ٣ ــ والتيار العروبي.

فالتيار الإسلامي الذي تربع على قمة مراكز التأثير الفكري، منذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى مجيء محمد علي، كان، آنذاك، أعلى الأصوات المؤثرة في الوجدان الشعبي، ضد الفرنسيين ثم ضد المماليك والعثمانيين، وكان ذا أفق «لا قومي»، يؤمن بنوع من «الأممية الإسلامية» ترفض «المحدودية القومية»، و«الباعث الرئيسي له الجهاد المقدس ذو الجوهر الاسلامي» (ص ٢٥)، ولقد تبلور هذا الاتجاه، في فكرة الجامعة الاسلامية، «التي حاول السلطان عبد الحميد الثاني، (١٨٧٦ ــ ١٩٠٩)، استخدامها كأداة، تحقق له التفاف الشعوب الإسلامية حول الخلافة العثمانية، لكن واضع الحجر الأساسي، في فكرة الجامعة الاسلامية، هو الإمام جمال الدين الأفغاني» (ص ٢٦)، [الذي تركزت جهوده حول الإصلاح الديني، والإصلاح على أساس الدين]. وبعد هزيمة الثورة العُرابية، استلم مصطفى كامل، زعيم الحزب الوطني، راية الدعوة لهذه الفكرة، فأضاف إليها ما شكّل محوراً، لحركته وحركة حزبه، بناءً على مجموعة من الأفكار الأساسية، أهمها: **أولاً**، إن المسألة المصرية مسألة دولية ويجب الاستعانة بأوروبا «وبشكل رئيسي فرنسا»، لإكراه الانكليز على الرحيل عن مصر. **وثانياً**، ضرورة التشبث بالدولة العثمانية، وبالخلافة الاسلامية فيها، باعتبارها صاحبة السيادة الشرعية على مصر. **وثالثاً**، الدعوة للجامعة الاسلامية، على أساس التفاف الشعوب الاسلامية حول الدولة العثمانية.

أما **التيار الليبرالي** الذي جسّد مطامح النخبة الشابة في المجتمع، تلك النخبة التي تلقت العلوم والمعارف العلمانية، واستكملت دراساتها في فرنسا وانجلترا، وآمنت بالمفاهيم الغربية العصرية، وبأن مدخل مصر إلى الحضارة هو «اقتباس أسباب التفوق الاوروبي»، (ص ٣٧)، فلقد كان أبرز ممثليه، أحمد لطفي السيد... وهذا التيار الذي كان ينمو ببطء، «وعلى استحياء» خلال القرن التاسع عشر، بدأ يشهد نمواً زاحفاً مع بدايات القرن العشرين، في ظل الاحتلال البريطاني وتشجيعه، واتسع نفوذه، خلال فترة ما بين الحربين، لأسباب موضوعية، أهمها: ان تشتيت قوات الاحتلال البريطاني، بقيادة اللورد كيتشنر، لقيادات الحزب الوطني، قد أضعف نفوذ التيار الاسلامي وفتح الطريق أمام التيار العلماني للتقدم. كما أن المتغيرات الايديولوجية التي واكبت التبدلات الاجتماعية والاقتصادية، الحادثة في مصر بعد نشوب الحرب العالمية الأولى، وكذلك انهيار الدولة العثمانية وتفتت امبراطوريتها، قد ساعدت كثيراً على ذلك. ولقد انقسم ممثلو هذا التيار إلى اتجاهين يمكن أن يُطلق عليهما: **اتجاه «القومية المصرية»** الخالصة، **واتجاه «المصرية ــ الافريقية»**، يرى بعض أركان الاتجاه الأول أن مصر كانت جزءاً من حضارة البحر المتوسط دوماً (مصر المتوسطية: قاسم أمين، لطفي السيد وطه حسين)، ويرى البعض الآخر أن مصر فرعونية الأصول والجذور، وأن الإسلام مسؤول عن اهمال هذه الاصول والجذور وادخال مصر في منحى آخر، هو المنحى العربي (د. محمد حسنين هيكل، أحمد أمين، د. حسين مؤنس، عباس العقاد وآخرون)... والاتجاه الثاني، اتجاه المصرية ــ الافريقية، يتوجه بالأنظار صوب منابع النيل ووديه؛ ويرسل البصر عبر قارة افريقيا، باعتبارها أصل العلاقات التاريخية والجغرافية و«المجال الحيوي» لمصر في المرحلة القادمة... الخ، لكن هذين الاتجاهين، اللذين وجدا تشجيعاً صريحاً ومستتراً، من الغرب عموماً والاحتلال الانكليزي على وجه الخصوص، لم يمثلا، في واقع الأمر، حذراً حقيقياً في «الشارع المصري»، «ولم يكن لهما صدى سياسي، بل انحصرا في مدرسة أدبية لم تمارس أي نفوذ على الكتل الأخرى، كما أن بعض دعاتها اتجه اتجاهاً مصرياً معتدلاً، أو اسلامياً صريحاً، أو عربياً على الأقل»، (ص ٤٥).

والأهم من هذين التيارين، هو **التيار العربي** في مصر، والذي ترجع جذور الوعي به إلى آماد بعيدة، تعود إلى عهد محمد علي وابنه ابراهيم باشا، اللذين كانا يطمحان إلى إقامة دولة عربية واحدة، على بقعة تمتد بلغة الضاد، وبرزت واحدة من أهم تجلياته في ثورة العُرابيين، عام ١٨٨١، حينما أعلنوا أنهم يطمحون إلى اقامة جمهورية عربية موحدة.

وتلاحظ الباحثة اختلاط التيارين، العربي والاسلامي، وتداخلهما في مصر، وهذا مفهوم؛ فباعتبار أن الدين الاسلامي يرتد في أصوله إلى العرب، تبقى الرابطة بين التيارين واضحة، ومن هذا المنظور برز أن «الاهتمام المصري بالقضية الفلسطينية بدأ من المدخل الاسلامي»، (ص ٧)، باعتبار فلسطين محلاً للمسجد الأقصى ولحائط «البراق» الشهير، وهما مكانان لهما قداسة خاصة لدى المسلمين كافة، ومسلمي مصر ضمنهم، وتستنتج الباحثة نتيجة على درجة كبيرة من الأهمية هنا، حين تصل، في دراستها، إلى أن **«فلسطين كانت هي البداية الفكرية لاكتشاف مصر لعروبتها»** (ص ٧). ولقد ساعدت تطورات القضية الفلسطينية على تبلور هذا التيار، واتساع نطاق تأثيره، مع اتساع الادراك، لدى طوائف وهيئات وطبقات مصرية عديدة، بأبعاد الخطرالصهيوني وبترابط نظرية الأمن المصري ــ الفلسطيني، باعتباره أمناً مشتركاً، يرجع إلى كون فلسطين، استراتيجياً، هي «بوابة» مصر من ناحية الشرق؛ أتت عبرها كل الغزوات لمصر، ودارت فوق أرضها كل معارك تحرير مصر والمنطقة. وعلى هامش تتبع الباحثة لمظاهر نمو هذا الوعي، تلمس مجموعة من الملحوظات الهامة ذات الدلالة:

الأولى، هي أن اهتمام الصحف المصرية في الفترة محل الدراسة، بقضية فلسطين كان أسبق بل وأعمق من اهتمام الأحزاب والتنظيمات السياسية، وهذا راجع، بالأساس، إلى عدة أسباب: منها، الارتباط المصلحي بين هذه الأحزاب الارستقراطية البرجوازية؛ والبرجوازية اليهودية صاحبة النفوذ في مصر، وهو ماأجل الحكومة المصرية تقدّم المساعدات للحركة الصهيونية، حتى «حولت مصر إلى أحد المراكز الرئيسية للدعاية الصهيونية في العالم العربي، وكان الصهيونيون يلقون الرعاية والتسهيلات، من جانب الحكومة المصرية، بينما كان الفلسطينيون يتلقون التهديد بالطرد، لمحاولاتهم إثارة مشاعر الشعب المصري، بإقحام القضية الفلسطينية على اهتماماته»، (ص ٨)، ومنها أيضاً، أن هذه الأحزاب والتنظيمات السياسية «كانت مستغرقة في تفاصيل الحياة السياسية المصرية» (ص٨). كما أن هذا الأمر راجع أيضاً، إلى الجهود الفردية لعدد من رؤساء التحرير والمحررين الذين اهتموا اهتماماً بارزاً بالمشكلة الفلسطينية وتطوراتها، ومنحهم الهامش، الناجم عن كون الكثير من هذه الصحف لا ترتبط بالأحزاب القريبة منها إلا في الخطوط العامة لتوجهاتها السياسية، حداً كافياً من الحرية لعرض الآراء دون انتظار لتحديد المواقف الرسمية للأحزاب.

والملحوظة الثانية، إن الاختلاف بين نوعية العدو الذي وُجِّهت إليه جهود كل من الحركة الوطنية المصرية، من جهة، والحركة التحررية العربية، وجزء منها حركة التحرر الفلسطيني، من جهة أخرى؛ هذا الاختلاف عمل على تأخر حدوث عملية التلاحم بين الحركتين، ردحاً طويلاً من الزمن. فمصر التي كانت واقعة تحت الاحتلال البريطاني. اتجهت، عبر القيادات البرجوازية الوطنية لحركتها، نحو الباب العالي (الخلافة الاسلامية العثمانية) تلتمس منها العون والمساندة في معركة تحررها، في الوقت الذي كانت فيه تركيا العثمانية تحتل أجزاء كبيرة من العالم العربي، وتبذل الحركات الوطنية فيها جهوداً حثيثة للتحرر من سيطرتها، وبدا الأمر حينذاك كما لو كان عدو مصر صديقاً للعرب، وعدو العرب صديقاً لمصر، مما أحدث نفوراً موضوعياً مؤقتاً بين الطرفين، حتى أدركا أن لا هذا ولا ذاك جاد، في مساعدة الأماني الوطنية العربية على التحقق. ويلفت النظر، في هذا المجال، الدور السلبي الذي لعبه بعض «السوريين» في مصر، الذين عملوا في خدمة الاحتلال وأنشأوا الصحف لدعم سياساته، فأثّروا، عكسياً، على العلاقات العربية المصرية، ومن أبرز هؤلاء: فارس نمر، اسكندر مكاريوس وسواهما.

أما **الملحوظة الثالثة**، فتتناول «العوامل المساعدة» التي ساهمت في تقريب الحركة الوطنية المصرية من حركة التحرر الوطني العربية، في تلك الحقبة المتقدمة من الزمن. فإضافة إلى تقدم وسائل الاتصال

الذي جعل من السهل ازدياد عناصر المعرفة بين مصر وجاراتها، لعبت الأزمة الاقتصادية العالمية دوراً ملموساً في انهيار عمليات تصدير القطن، المصدر الأساسي للدخل، إلى اوروبا، وانكلترا خاصة، ومن ثم فإن البرجوازية المصرية، أخذت في التطلع إلى المنطقة العربية، على أمل أن تجد فيها سوقاً يمتص كساد سلعتها الأولى، لكن العامل الأساسي في تطوير «الوعي العربي» لدى الحركة الوطنية المصرية، في العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات، ظل «ظهور الخطر الصهيوني، على إثر تطور قضية فلسطين، وعلى نحو يهدد الوجود العربي كله بالفناء» (ص ٧٢).

والملحوظة الرابعة التي تستخرجها الباحثة، من سياق البحث، بالاحصاءات والوقائع والأرقام، تتعلق بالادعاء الكاذب، عن «بيع الفلسطينيين لأراضيهم». فالصحف المصرية والعربية، التي درستها الباحثة، كانت واضحة وقاطعة في توجيه اصبع الاتهام للاقطاعيين «ولكبار الملاك الغائبين»، الذين رضخوا لإغراءات رأس المال الصهيوني، وباعوا الأرض، للمؤسسات الصهيونية، على حساب عشرات الآلاف من الفلاحين الفلسطينيين، الذين لم يكفوا عن الاحتجاج والتنديد والمقاومة، التي وصلت حد امتشاق السلاح في الكثير من الأحيان، ضد هذا التوجه الخطر؛ ولعل في تتبع الجرائد المصرية والعربية لواقعة بيع آل **سرسق** لخمس قرى تابعة لقضاء **صفد**، مساحتها ٢٣٠ ألف دونم، وتشريد مواطنيها من فقراء الفلاحين الفلسطينيين، ومقاومة هؤلاء الفلاحين لهذا الأمر، أبلغ دليل على ذلك، (ص ٢١٤).

وعلى أي حال، فما ان بدأت حقبة الثلاثينيات في مصر، حتى كانت القضية الفلسطينية تحتل موقعاً هاماً، من فكر ونضال الحركة الوطنية المصرية، خاصة بعد أحداث البراق عام ١٩٢٩. فحزب الوفد، أكبر الأحزاب الوطنية، تحرك باتجاه التبني الرسمي للفكرة العربية، وأبدى اهتمامه المستمر بالقضية الفلسطينية. وتتالت الوفود المصرية التي سافرت إلى القدس وسائر بقاع فلسطين، لدراسة الوضع على الطبيعة، وابراز روح التضامن، مع نضال الشعب الفلسطيني في محنته (رحلة محمد على علوبة، رحلة أحمد زكي ورحلة عبد الحميد سعيد، للدفاع عن ملكية العرب لحائط البراق أمام لجنة التحقيق الدولية... الخ). كما نشطت النقابات المهنية، وخاصة المحامين، والجمعيات (الشبان المسلمين) في ارسال برقيات الاحتجاج وجمع التبرعات وعقد المؤتمرات، لنصرة كفاح الجماهير الفلسطينية ولدعم الدعاوى المتصاعدة، بالتضامن مع شعب فلسطين وبمساعدته على الحفاظ على أراضيه... الخ.

القوى السياسية المصرية؛ وموقفها من القضية الفلسطينية

وقد واكب نمو هذا التيار الشعبي المتضامن مع الحركة الوطنية الفلسطينية، تطور ملحوظ في مواقف القوى السياسية المصرية، من القضية الفلسطينية وفي فهمها لأبعاد الصراع العربي ــ الصهيوني، الذي كان يدور على أرض فلسطين. **فحزب الوفد**، أكبر الأحزاب الوطنية وأكثرها نفوذاً على الجماهير المصرية، مر ــ كما سبق وأشرنا ــ حتى أعلن عن تبنيه للقضية، بمجموعة من المراحل بدأت بإنكار سعد زغلول وتحفظه على أي توجه مصري نحو العرب (في عام ١٩٢٤، أعلن سعد زغلول عن رفضه ايواء الوطنيين الليبيين الهاربين إلى مصر، من الارهاب الايطالي الفاشي في ليبيا، ص ١١١). واستمرت حتى عام ١٩٣٥، اذ «لم يُعثر في خطبة النحاس السنوية، التي كان يلقيها في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) من كل عام، بمناسبة عيد الجهاد، منذ عام ١٩٢٩، على أدنى إشارة إلى القضايا العربية، أو القضية الفلسطينية بصورة أكثر تحديداً» (ص ١١١). ولكن مع احتدام الصراع، تطورت مواقف هذا الحزب، استجابة لضغوط الرأي العام ولضغوط قواعده الشابة (الطليعة الوفدية)، التي كانت أسرع منه في تبني تلك الدعوة (العربية ــ الفلسطينية)، وشارك الحزب في المؤتمرات التي عُقدت لبحث المسألة، كما زار **مكرم عبيد** سكرتيره وأحد أبرز وجوهه) سوريا ولبنان وفلسطين، عام ١٩٣١، متحدثاً عن «**الوحدة العربية**» ومطالباً بتنظيم مقومات هذه الوحدة، **لخلق «جبهة مناهضة للاستعمار»** قادرة على صيانة حقوق القوميات وعلى تحقيق الرخاء الاقتصادي... بحيث تصبح الدول العربية «وطناً كبيراً، تتفرع منه عدة أوطان، لكل منها شخصيتها، لكنها في خصائصها القومية العامة، متحدة ومتصلة اتصالاً وثيقاً بالوطن الأكبر»، (ص ١١٢)، ومع تصاعد

أحداث الثورة الكبرى في فلسطين عام ١٩٣٦، وصل التضامن الشعبي والحزبي ذروته. ففي لقاء مع السير جيرالد لايسون، عبّر النحاس باشا، زعيم حزب الوفد، عن تطورات مهمة للقضية الفلسطينية في تأثيرها المباشر على الأمن القومي المصري، وذلك في تصريحه أنه: «لا يستطيع أن يشعر بالاطمئنان وهو يفكر في قيام دولة يهودية على حدود مصر، إذ ما الذي يمنع اليهود من ادعاء حقوق لهم في سيناء فيما بعد؟!»، (ص ١٣٢).

أما **حزب مصر الفتاة**، الذي تكوَّن في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٣، و«تميز بروحية شوفينية» تسعى «إلى بعث مجد مصر القديم، وتأسيس امبراطورية عظيمة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتتزعم الاسلام، و[إلى] اشعال القومية المصرية بحيث تصبح، كلمة المصرية، هي العليا، وتصبح مصر فوق الجميع»، (ص ١٤٠). ولقد شاب، اهتمامات هذا الحزب الواسعة بالقضية الفلسطينية، نزوع عنصري، جسَّدته كراهيته المتعصبة لليهود، «وقد ترتب على هذا المفهوم الخاطيء لطبيعة الصراع الفلسطيني ــ الصهيوني، تورط الحزب في القيام بحملات عنصرية معادية لليهود المصريين، وتحريض المواطنين على مقاطعتهم اقتصادياً، ومحاولة تهييج وإثارة الرأي العام المصري ضدهم» (ص ١٤٠). ويلحظ أن اهتمامات هذا الحزب ظلت، حتى عام ١٩٣٣، محدودة بالقضية الفلسطينية، لكن زعيمه، **أحمد حسين**، كوَّن، بدءاً من عام ١٩٣٨، علاقات وثيقة مع **محمد علي الطاهر**، صاحب جريدة «الشورى»، وحينما صادرتها الحكومة المصرية فتحت جريدة «مصر الفتاة» صفحاتها لقلمه؛ كما سافر أحمد حسين إلى سوريا، للعمل على استعداده للدخول إلى فلسطين والقتال، مع المتطوعين، دفاعاً عنها.

جماعة الاخوان المسلمين: أعلن الاخوان المسلمون تضامنهم مع القضية الفلسطينية، انطلاقاً من مبعث ديني، باعتبار فلسطين «جزءاً من العالم الاسلامي، الذي يرون أن أي اعتداء على قسم منه هو اعتداء على باقي الاقسام وأن واجب المسلمين، في سائر ديارهم، مدّ يد العون لبعضهم بعضاً» (ص ١٣٧)، ولكن هذا المنطلق الذي يهمل البعد الصحيح للقضية، باعتبارها صراع حركة التحرر العربي ضد الامبريالية وأدواتها في المنطقة، أدى إلى خلق ردود فعل لم تميز، بين اليهود والصهيونية في مصر (ص ١٣٨). كما أن حركة الاخوان المسلمين استفادت كثيراً، «من الناحية السياسية، عندما نجحت في امتصاص طاقات السخط لدى الشعب المصري، إزاء الحركة الصهيونية، بتصويرها المعركة في فلسطين على أنها معركة بين اليهودية والاسلام، وليست معركة قومية» كما استفادت الجماعة، فيما بعد، من شعار «الكفاح المسلح ضد اليهود»، في جميع السلاح، الأمر الذي قادها لمصادمات دامية، مع السلطات في الداخل، أكثر من مرة. وتلفت النظر هذه العلاقة الحميمة الخاصة التي كانت تربط بين كل من **الشيخ حسن البنا**، مرشد الجماعة، **والحاج أمين الحسيني**، مفتي فلسطين ورئيس المجلس الاسلامي الأعلى (ص ١٣٨).

اليسار الماركسي المصري: ترجع جذور اهتمام اليسار الماركسي المصري بالقضية الفلسطينية، إلى بداية عقد العشرينيات، فالحزب الاشتراكي المصري، الذي تكون، في ١٨ آب (أغسطس) ١٩٢١، وأعاد تنظيم صفوفه، عام ١٩٢٥ بعد بطش حكومة سعد زغلول به، أقام علاقات وثيقة مع **الحزب الشيوعي الفلسطيني** (ص ١٤١)، وقد تجسَّد اهتمام هذا الحزب، الذي أضحى **الحزب الشيوعي المصري** فيما بعد، بالقضية العربية، عبر تبنيه لشعار «**وحدة الشعوب العربية في الكفاح ضد الاستعمار**»، و«قد كان موقف الحزب الشيوعي المصري، جزءاً من الموقف العام للحركة الشيوعية العربية» (ص ١٤٣). كما ساهم الحزب في تأسيس **عصبة النضال ضد الامبريالية**»، التي تكونت ببروكسل عام ١٩٢٣ وأعلنت في بيانها الصادر إثر وقوع أحداث البراق عام ١٩٢٩ تحت عنوان: «**النضال من أجل حرية الشعب العربي**»، ان العرب يمتلكون كل الحق في القضاء على تقسيم وطنهم» (ص ١٤٣). وظل هذا الموقف الصحيح، مُلزماً للمسائل الماركسية المصرية، فيما بعد، «فعند تتبع الصحف اليسارية، في مطلع الأربعينيات، مثل «الجماهير»، لسان حال الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني، أو «الفجر الجديد»، لسان حزب العمال والفلاحين، فإننا نلاحظ اهتماماً متزايداً بالقضية العربية، وبضرورة توحيد كل القوى الثورية العربية، في

المعركة الموحدة ضد الرجعية العربية. وقد كانت القضية المحورية في ذلك كله، في نظر اليسار المصري، هي قضية فلسطين» (ص ٢٨٦).

ولكن هذا الموقف الصحيح، انتكس، مع طرح مشروع التقسيم أواخر عام ١٩٤٧، «فقد عارضت **طليعة العمال والفلاحين** قرار التقسيم، وكانت تؤيد الدخول في الحرب ضد إقامة الدولة اليهودية، ولكن أيدت **الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني** (**حديتو**) قرار التقسيم، وعارضت الدخول في الحرب من أجل فلسطين، بل كانت ترى أن الكفاح المسلح يجب أن يوجه ضد بريطانيا» (ص ٢٩٠). وقد ظل هذا الموقف، هو المدخل النقدي الطبيعي للحركة الماركسية المتجددة في مصر، والتي شكلت، منذ هزيمة ١٩٦٧، واحداً من أقوى الأصوات ضد الصهيونية، دفاعاً عن الشعب الفلسطيني وثورته.

عرض: **أحمد المصري**

Herbert Druks, The U.S. and Israel 1945-1973; A Diplomatic History,

New York: Robert Speller & Sons, 1979.

(الولايات المتحدة واسرائيل، ١٩٤٥ ــ ١٩٧٣، تاريخ ديبلوماسي)

يلخّص هيربرت دراكز، في ثمانية فصول قصيرة ومكثفة، تاريخ العلاقات الديبلوماسية بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، خلال الفترة ما بين ١٩٤٥ و١٩٧٣. وكأحداث تاريخية، فهو يلخص العلاقة بينهما في الفترة ما بين بدء تبلور الكيان الصهيوني، وانتهاء حرب تشرين الأول (اكتوبر)، والنتائج المباشرة التي تمخضت عنها.

ويوحي العنوان باقتصار المعالجة على الطرفين المفصح عنهما، لكن وقائع الكتاب تعالج لوحة العلاقات الدولية، في الفترة المعنية، داخل محيط الصراع العربي ــ الصهيوني. ولذلك فإن الكاتب لا يملك الا ان يتناول العلاقات الثنائية او الشاملة بين: الولايات المتحدة، الكيان الصهيوني، العرب، اوروبا الغربية ــ خصوصاً بريطانيا ــ والدول الاشتراكية وعلى وجه الخصوص الاتحاد السوفياتي.

وينعكس اهتمام الكاتب بالصراع العربي ــ الاسرائيلي وتطوّره، من خلال تقسيمه لمراحل تاريخ العلاقة الاميركية ــ الاسرائيلية، اذ يقسمها على اساس الحروب العربية ــ الإسرائيلية (١٩٤٨، ١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣).

ويبدو ان الفكرة الاساسية التي تسيطر على الكاتب، هي ضرورة اعتماد إسرائيل على امكاناتها الذاتية، ان هي ارادت الاستمرار في البقاء، ومقاومة محاولات إزالتها عن الخريطة. ولكي يثبت هذه الفكرة، فلا يكرر في نهاية كل فصل، بل وعند معالجة اي «انتصار تحققه إسرائيل»، ان هذا الانتصار كان بالامكان ان يتسع نطاقه، لولا الضغوط التي مارستها، إحدى او بعض، الدول الكبرى على إسرائيل.

ويستهلّ الكاتب مدخله لتاريخ العلاقة، انطلاقاً من انتهاء الحرب الكونية الثانية، وبدء انتخابات الرئاسة الاميركية. وفي هذا السياق يرسم لوحة الواقع الدولي، يومذاك، مركزاً على واقع اليهود، الذين كانوا لا يزالون في معسكرات الاعتقال النازية، مولياً اهمية خاصة لأولئك «المهاجرين»، الذين «آمنوا» بضرورة العودة الى إسرائيل التي بدأت عملية «ولادتها من جديد».

ويشيد الكاتب كثيراً بسياسة الرئيس الاميركي، هاري ترومان، تجاه إسرائيل، وبعلاقاته مع المنظمات والقيادات الصهيونية، حتى يصل به الامر الى ان ينسب اي تلكؤ في تلك السياسة، الى كون «ترومان ضحية افكار موظفي الادارة الاميركية، الذين كانوا غير آبهين بأوضاع اليهود، ولا مبالين بمصيرهم».

ومن خلال معالجة الكاتب للسياسة الخارجية التي اخذ بها ترومان، من اجل مساعدة اليهود على «تأسيس دولتهم»، فإنه يبرز الخلافات التي نشبت، بين ترومان وبعض الرموز الاساسية في الادارة الاميركية حينذاك، ويشير بتوسّع إلى الخلافات الاميركية ــ البريطانية في المجال ذاته.

ورغم اعتراف الكاتب ان واشنطن ولندن كانتا ترغبان في «إقامة الدولة اليهودية»، ولكنهما كانتا مختلفتين في الخطوات العملية الواجب اتباعها. فالاولى، اخذت موقفاً سافراً ضد العرب، ولصالح الحركة الصهيونية، ضاربة عرض الحائط بمشاعر العرب بما في ذلك سياستهم النفطية معتمدة على «حاجة العرب اليها» وليس العكس، حيث كانوا بحاجة لبيع النفط لها. اما بريطانيا فقد حاولت «كسب الحُسنَيَيْن»: ارضاء اليهود والحركة الصهيونية وعدم إثارة غضب العرب، او استفزازهم.

ويُرجع الكاتب السبب الرئيسي الكامن وراء الاندفاع الاميركي، الى تخوّف الادارة الاميركية من «توسّع وازدياد النفوذ السوفياتي في المنطقة». وهو يرى ان ذلك لا يقلّص، او بالاحرى لا يهدد النفوذ الاميركي في المنطقة وحسب، وإنما «يقلّص ايضاً من فرص السلام واحتمالاته في نزاع الشرق الاوسط».

ويفرد الكاتب الفصول الثلاثة الأُول للحديث عن «إعادة ولادة إسرائيل»، وعن الاجراءات التي ساعدت على تلك «الولادة». وفي هذا السياق يسرد، بإعجاب، كل الجرائم التي ارتكبتها المنظمات الصهيونية الارهابية، تجاه السكان العرب، ويعتبر المجازر بمثابة انتصارات ضرورية، لا بد منها لإكمال «عملية الولادة».

ولا يستطيع الكاتب تجاهل الخلافات التي نشبت بين المنظمات اليهودية ذاتها: بين تلك التي لم يكن في تصوّرها ان تكون «الولادة» على النحو الذي نمت عليه، وبين تلك التي كانت ترى في ذلك البداية التي لا بد ان تستمر. ولكي تستمر، لا بد من البحث عن مصادر للتمويل وعن اسلحة لخوض الحروب.

ويعترف الكاتب ان الدعم المالي والسياسي جاء من الولايات المتحدة اساساً، ومن اوروبا الغربية بالدرجة الثانية، اما السلاح، فقد تدفقت شحناته الاولى من تشيكوسلوفاكيا.

وفي نطاق الحديث عن «إعادة الولادة»، يعرّج الكاتب وبشكل محدود، على المبادرات السياسية التي طرحت، من إجل وقف الحرب والبحث عن حلول سلمية. ويشير الى البرامج البريطانية والاميركية، ويتحدث عن اللجنة «الانجلو ــ اميركية» التي تشكلت خصّيصاً لذلك الغرض. ثم هو يعرض، في السياق ذاته، محاولات الامم المتحدة، وخصوصاً، تلك التي تقدّم بها الكونت فولك برنادوت، ويلخص ردود الفعل عليها، عربياً ودولياً.

اما الفصول الاربعة الاخيرة فيفردها الكاتب للحروب العربية ــ الإسرائيلية، التي وقعت في الفترة ما بين ١٩٥٦ ــ ١٩٧٣. ويُخصّص لكل حرب فصلاً خاصاً. وفي الفصل الثامن يتحدث الكاتب عن بحث إسرائيل عن السلام، منذ انتهاء حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وحتى اندلاع حرب تشرين الاول (اكتوبر) او كما يسميها حرب يوم الخبور في ١٩٧٣.

وقبل الدخول في تفاصيل حرب ١٩٥٦، التي يرفض وصفها بالعدوان؛ بل يعتبرها إحدى معارك التحرير، يرسم الكاتب لوحة للواقع الدولي وانعكاساته على الشرق الاوسط. فيُذكّر بمشروعات ايزنهاور، وبدعوات إقامة حلف بغداد، كما يشير في الاتجاه ذاته الى اشتداد حدة الصراع الدولي، وخصوصاً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

ونراه يتحاشى بتعمّد مفضوح، الاشارة الى ادوار بريطانيا وفرنسا، عند صياغته لسيناريوهات حرب ١٩٥٦ ووقائعها؛ ويحصر نفسه بشكل قسري في نطاق الجبهة المصرية ــ الإسرائيلية، وهي واحدة من ثلاث جبهات.

وفي نهاية فصله عن حرب ١٩٤٨، يدّعي الكاتب بانه لولا «التدخل الاميركي ــ البريطاني الذي اوقف

العمليات العسكرية، لكان الوضع الجيوبوليتيكي اكثر امناً لإسرائيل» كما يُكرّر في نهاية هذا الفصل، انه بدلاً من مساعدة إسرائيل، في عامي ١٩٥٦ و١٩٥٧، فإن «الامم المتحدة؛ والولايات المتحدة، على وجه الخصوص، جعلت إسرائيل اكثر عرضة للخطر من خلال تشجيع السرطان السوفياتي على النمو في مصر» وهو يعتقد ان «العزلة» التي فرضت على إسرائيل في عامي ١٩٤٨، و١٩٥٦، سوف تتكرر في حرب ١٩٦٧، وكذلك في حرب ١٩٧٣، وعندما «يتآمر العرب والاتحاد السوفياتي على إسرائيل».

وفي الفصل الذي يخصّصه لحرب الايام الستة، يمهّد الكاتب، للوصول الى الحرب، بالحديث عن ازدياد الهجمات العربية» على إسرائيل، الى درجة ان «الوضع اصبح لايطاق مع دخول العام ١٩٦٦». فيتحدث، بالتفصيل، عن الاشتباكات التي وقعت على الحدود، بين الكيان الصهيوني والدول العربية المتاخمة له. ثم يذهب الى القول: ان «القتال اندلع، في ٥ حزيران (يونيو)، على الحدود الجنوبية لاسرائيل، عندما التقطت شاشات الرادار الطائرات المصرية، فتصدّت لها مقاتلات إسرائيلية واسقطتها في ساعات قليلة».

ويمر المؤلف بشكل سريع على وقائع الحرب، وينتقل منها الى الصراعات السياسية التي اعقبتها، متحدثاً بشيء من التفصيل عن المبادرات التي جاءت بها الحرب وعن نتائجها، مع التركيز على القمة الاميركية ــ السوفياتية في غلاسبورو، بين بريجينيف وجونسون.

وفي نهاية هذا الفصل، ورغم اعتراف المؤلف بالدعم الاميركي الكبير فإنه ينهي فصله بأقوال سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة، اسحق رابين: ان ليس بوسع إسرائيل «الاعتماد على احد، فليس هناك من بوسعه ان يحل مشكلاتنا لنا، وليس هناك من سوف يمد يد المساعدة لنا».

وفي الفصل الذي يلي فصل حرب حزيران (يونيو)، يصوّر الكاتب إسرائيل انها «الباحث عن السلام»، وبالمقابل فإنه يصف العرب بالارهابيين، مشيراً، بشكل خاص، الى الثورة الفلسطينية التي تصاعدت عملياتها، بشكل ملحوظ، في اعقاب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. فيتحدث بإسهاب عن مشروعات التسوية التي طُرحت بعد الحرب، وينسب لاسرائيل دوراً إيجابياً حيالها، مظهراً ان الموقف العربي غير ذلك. ثم يعرض في نهاية هذا الفصل، مسوّغات اندلاع حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، والتي يؤكد ان إسرائيل كانت على علم بها، لكنها اختارت الانتظار نزولاً عند رغبة اصدقائها، ورغبة في تحاشي «اتهامها بالعدوان»، كما حصل في عام ١٩٦٧!.

اما الفصل الرابع فيتميّز بأنه، اطول فصول الكتاب من جهة، واكثر تفصيلاً للحرب التي دارت من جهة اخرى. فالمؤلف يسرد مايشبه الوقائع اليومية ابتداء من صبيحة يوم الثالث من تشرين الاول (اكتوبر)، عندما التقت رئيسة وزراء العدو الصهيوني بالمستشار النمساوي،برونو كرايسكي في ستراسبورغ بفرنسا، من اجل اقناعه بإعادة اعطاء التسهيلات التي كانت ممنوحة «للاجئين من اليهود السوفيات». ويستمر في سرد تلك الوقائع، يوم ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر)، عندما تبنى مجلس الامن القرار الذي قدمته مجموعة دول عدم الانحياز؛ والقاضي بإرسال قوات طوارىء دولية تكون بمثابة حاجز بين العرب وإسرائيل.

وفي هذا السرد، تتداخل المعارك الحربية التي اندلعت، على كافة الجبهات، مع التطورات السياسية التي رافقت الحرب، سواء في نطاق الشرق الاوسط، او على الصعيد الدولي. ثم ينهي هذا الفصل بخاتمة، يعترف فيها: ان «حرب يوم الخبور، كانت مكلفة جداً لاسرائيل». ويخلص الى مايمكن اعتباره خاتمة الكتاب كله؛ وذلك حيث يعتقد ان التطورات اللاحقة للحرب، وخصوصا ذلك الحيّز، السياسي والعسكري، الذي احتلته منظمة التحرير الفلسطينية، جعلت إسرائيل في وضع مرتبك. بحيث باتت مطالبة «ان هي ارادت الحفاظ على نفسها، بأن توفر حدوداً آمنة».

ويحذّر الكاتب، بوضوح، من ازدياد اعتماد إسرائيل على الولايات المتحدة، منذ العام ١٩٧٨؛ حيث

ان تل ابيب «فشلت في انتشال نفسها من تعقيدات لعبة الولايات المتحدة بوصفها دولة كبرى... وان مستقبل إسرائيل لم يعد واعداً كما يتمنى اصدقاؤها».

بعد هذه العجالة على الكتاب يجدر القول: ان مؤلفه افصح عن نزعته الصهيونية، منذ بداية الصفحات الاولى فهو يبدأ جملته الاولى بالتأكيد على ان ما جرى من اغتصاب، في عام ١٩٤٨، لا يعدو كونه «ولادة جديدة اخرى لارض إسرائيل»!.

والمؤلف يمتلك معلومات غنية حول المنطقة، يبدو انه استقاها من اطّلاعاته بالإضافة الى احتكاكه المباشر مع القادة الصهاينة ومع الاميركيين، ولكنه فشل في توظيف تلك المعلومات للخروج باستنتاجات علمية دقيقة، اذ غلب عليه انتماؤه «السياسي». فلم يحافظ على الامانة العلمية المطلوبة في اي بحث، فقد وصل به الامر الى درجة لَيّ رقبة الحقائق، او تشويهها، كما يكتشف ذلك القارىء بسهولة، عندما يدّعي الكاتب ان مصر هي التي بدأت الهجوم، في حرب ١٩٦٧، وهذا مجافٍ للواقع، اذ بات من الحقائق التاريخية ان إسرائيل هي التي بدأت بالعدوان.

وهذا الامر نفسه يتكرر، في الصفحات المخصّصة لحرب ١٩٥٦؛ اذ يتناسى الكاتب الاتفاق البريطاني ـ الفرنسي ـ الاسرائيلي، فيوهم القارىء بأن حرب ١٩٥٦ هي حرب خاضتها إسرائيل، دفاعاً عن نفسها في وجه الاخطار العربية. ولذلك فهو لا يأتي على ذكر اي شيء يتعلّق بأزمة السويس، او ما يمت اليها بصلة.

ويقع الكاتب في تناقض صارخ، يبدو انه خارج عن قدراته. فمقدمة الكتاب والفصول، جميعها، توحي للقارىء، بأن إسرائيل متفوقة على العرب، وعلى كافة الاصعدة، السياسية والعسكرية، ولكنه سيضطر في نهاية المطاف، وفي آخر فقرة في الكتاب الى الاعتراف بأن إسرائيل في تراجع مستمر وان مستقبلها مظلم، وليس كما يتمناه لها اصدقاؤها.

ولقد اورد الكاتب مجموعة لا يستهان بها من المراجع المهمة، سواء كانت الاصلية (Primary Works)، او تلك الثانوية (Secondary Works)، ولكنها جميعاً كانت مصادر غير عربية، وبالتالي فهي تعاني من ثغرة اساسية هي كونها آحادية الجانب، والى جانب تأثيرها، على التكوين الفكري والمنهجي للكاتب، هناك تأثيرها، على صعيد سرد المعلومات التي تكثر فيها المغالطات العلمية. وهذا، ولا شك يدعو الى كيفية خاصة في التعامل مع مثل هذه الكتب.

عرض: **عبيدلي يوسف**

المقاومة الفلسطينية ــ سياسياً

إنعكاسات حرب تموز عربياً ودولياً

تغطي فترة هذا التقرير بين ٥ آب (أغسطس) و٥ أيلول (سبتمبر)، وهو يتضمن تحديداً للموقف الفلسطيني إزاء ثلاث قضايا بارزة، جولة كلود شيسون والموقف الفرنسي، مشروع الأمير فهد للسلام في المنطقة، العدوان على ليبيا ومبادرة القذافي بشأن لبنان، كما ويتضمن ثبتاً بالأنشطة التضامنية العالمية مع الشعب الفلسطيني، وبالتحديد ما يتعلّق منها بزيارات الوفود الدولية إلى لبنان والتقائها قيادة الثورة الفلسطينية.

فترة ما بعد الحرب السادسة، الفلسطينية ــ الإسرائيلية، هي حكماً فترة التحرك الفلسطيني لاستثمار نتائج الحرب وترجمتها إلى مكاسب سياسية ملموسة، لكن هذه الفترة قد اكتظت بما من شأنه حرف التحرك الفلسطيني عن التركيز على نتائج الحرب السادسة، ودفعه إلى حدود التشبث بما حققته منظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة تحركات أخرى محلية وعربية ودولية.

فعلى الصعيد المحلي، انشغلت قيادة المقاومة بالأوضاع الأمنية المتردية في بعض المناطق اللبنانية مثل طرابلس والضاحية الجنوبية نتيجة التقاتل بين من يفترض أنهم في صف واحد، لكن اللجنة الأمنية ولجنة التنسيق والقيادة المشتركة جل جهودها في مواجهة هذه الأوضاع المتجددة خوفاً من تفاقم مخاطرها.

وعلى الصعيد العربي ثمة مبادرتان، إحداهما للأمير فهد بن عبد العزيز والأخرى للعقيد معمر القذافي، وبمواجهة كلتيهما لا بد من تحديد الموقف الفلسطيني في ظل الشروط الملموسة التي تعيشها المنطقة العربية، سيما وأن حالة من الاستقطاب قد بدأت بالنشوء والتبلور في الصف العربي بين «المتشددين» و«المعتدلين».

وعلى الصعيد الدولي، شهدت الفترة ذاتها تحركاً فلسطينياً لاستقطاب تأييد الدول والأحزاب والهيئات الديمقراطية والتقدمية في العالم، كما شهدت أزمة مع النمسا بسبب حادث المعبد اليهودي وحادث تهريب السلاح، ما لبثت أن حلت بعد معرفة السلطات النمساوية بالمصادر الأصلية لهذه الحوادث التخريبية المضرة بالنضال الفلسطيني. وشهدت الفترة نفسها أيضاً جولة وزير العلاقات الخارجية الفرنسي كلود شيسون والتقائه عرفات.

وعموماً يبدو أن ليس ثمة خيوط وثيقة تربط ما بين هذه العناصر السياسية الطارئة محلياً وعربياً ودولياً، لذا يمكن القول ان الاهتمامات الفلسطينية قد توزعت بمواجهتها، ويبقى أن هناك جانبين في التحرك الفلسطيني يمتان بصلة مباشرة إلى نتائج الحرب السادسة وهما، جولة خليل الوزير في الدول العربية، واستقبال عرفات لوفود عالمية أتت تعبر عن تأييدها للنضال الفلسطيني وتعاطفها مع قضيته.

حملة تضامنيـة واسعة مـع الشعب الفلسطيني

أثار العدوان الاسرائيلي ضد الشعبين الفلسطيني واللبنـاني، والقصف الوحشي لمـدينة بيـروت في شهر تموز (يوليو) الفائت، أوسع حملة استنكار عالمية تضامناً وتأييداً للثورة الفلسطينية وتعاطفاً مع نضالهـا المشروع لاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني. وقد تمظهرت هذه الحملة بأكثر من شكل، إذ خرجت التظاهرات في بعض العواصم العالمية منددة بإسرائيل مطالبة بمعاقبتها وداعية إلى وقف مـدها بـالأسلحة، وانعقـدت النـدوات والمهرجانات المحلية في عواصم أخرى دعت إليها منظمات وهيئات وأحزاب ديمقراطيـة صديقـة، وتضمنت مجملها إبرازاً لميل الرأي العام العالمي نحـو التعاطف مـع القضيـة الـوطنيـة للشعب الفلسطيني ونضـاله العـادل، مقـابـل استنكـار الاعتداءات الاسرائيلية.

ومن بين مظاهر هذه الحملة، الزيارات التي قامت بها وفود دولية عديدة إلى بيروت لتطلع على آثار العدوان الوحشي الاسرائيلي. تلبية لدعوات من منظمة التحرير الفلسطينية. والتقى عرفات هذه الوفود شارحاً أهداف العدوان الاسرائيلي مقيِّماً نتائجه وآثاره على الوضع في المنطقة.

ففي يوم ٨/٥، استقبل عرفات وفدي إتحاد الطلاب العالمي واتحاد الشباب الديمقراطي العالمي اللذين يقومـان بزيـارة إلى لبنان تضـامناً مـع الشعبين الفلسطيني واللبناني، واستعرض معهما، بحضور أعضاء من الهيئة التنفيذية للإتحاد العام لطلبة فلسطين والاتحاد الوطني لطلبة الجامعة اللبنانية، والمكتب الطلابي والشبيبي للمرأة الوطنية اللبنـانية، «كـافة جـوانب المؤامرة الامبـرياليـة الصهيونية، وأشار إلى الصمود البطولي الذي كان وراء إفشـال كل المحـاولات للنيل من المقـاتـل الفلسطيني... وأجاب في جو من الود والصراحة على أسئلة ممثلي الحركـة الطلابيـة والشبابيـة العالمية» (وفا، ١٩٨١/٨/٥).

وفي يوم ٨/٦، استقبل عرفات وفد منظمة إتحاد الصحفيين العالمي برئاسة البروفيسور كارل فوردن استرونغ وعضـوية الـدكتور تـريفكورن مسؤول العلاقات الخارجية في المنظمـة والسيد يـوريش مسؤول الاعلام ورئيس تحرير مجلة «الصحفي الديمقراطي». وحضر اللقاء من الجانب الفلسطيني كل من، يحيى يخلف الأمين العام لإتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، وبسام أبو شريف وزياد عبد الفتاح ومحمود درويش ومعين بسيسو، أعضاء الأمانة العامة للإتحاد. «وتحـدث رئيس اللجنة التنفيذية في هذا اللقاء حول الوضع الراهن في منطقة الشرق الأوسط، وأعطى صورة كاملة لآخر التطورات السياسية والعسكرية موضحـاً أبعاد الحـرب الفلسطينية ــ الاسـرائيلية السـادسـة والأهداف التي توختهـا اسرائيـل وأميركـا من ورائها» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٨/٦).

وفي يوم ٨/٧، التقى عرفات وفد مجلس السلم العالمي برئاسة روميش شاندرا، وبحضور كل من أحمد اليماني، عبد الرحيم أحمد وصلاح الدباغ أعضـاء اللجنـة التنفيـذيـة لمنظمـة التحـريـر الفلسطينية والعميد سعد صايـل عضو اللجنـة المركزية لحركة «فتح»، وسمير غوشه، الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وطلعت يعقوب الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية. وإنعام رعد نائب رئيس المجلس السياسي للحركة الوطنية ونديم عبد الصمد عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني.

وفي اليوم نفسه، استقبل عرفات وفد اتحـاد النقابات العالمي المؤلف من رئيس الاتحاد ونائبه، وفي كلا اللقاءين عرض عرفات المخطط الاسرائيلي الذي استهدف إبادة قيادة الثـورة الفلسطينية وجماهيرها، وأكد أن صمود الشعبين اللبنـاني والفلسطيني ومقاتلي القوات المشتركة جعل الحرب تنتهي بما لم تخطط له اسرائيل (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٨/٨).

وفي يوم ٨/٢٠، استقبل عـرفات وفـد مكتب التنسيق لدول عدم الانحياز المؤلف من ممثلين عن كوبا، يوغوسلافيا، جامايكـا، كوريـا الشمالية، أفغانستان والهند، والذي زار بيروت للتحقيق في الجرائم الاسرائيلية ضد المدنيين من أبناء الشعب الفلسطيني واللبناني. وقدم عرفات للوفد «صورة صريحة مدعمة بالأرقام للغارة الاسرائيلية على حي الفاكهاني ببيروت يوم ١٧ تموز (يوليو) الماضي، كما

...ار إلى الحشود الاسرائيلية وأعمال التحصين في ...مرات، والتصريحات العدوانية التي يطلقها ...ن وشارون وايتان وبن ـ غال وغيرهم» (المصدر ...، ٨/٢١/١٩٨١).

وفي يوم ٨/٢٥، استقبل عرفات وفداً أميركياً ...كلاً من عدد من مساعدي الكونغرس، زار ...ت بدعوة من منظمة التحرير الفلسطينية، «وقد ...ح رئيس اللجنة التنفيذية للوفد الأميركي ...اك الخطيرة الناجمة عن استخدام اسرائيل ...ح الدمار الأميركية ضد أبناء الشعبين الفلسطيني ...اني في الجنوب وكافة أرجاء لبنان... وأعرب ...اك عن استنكاره الشديد للمجازر التي ارتكبت ...ق اللاجئين الأبرياء مؤكداً أنه سينقل مشاهداته ...ى الرأي العام الأميركي» (المصدر نفسه، ٨/٢٦/١٩٨١).

وفي اليوم نفسه، استقبل عرفات وفد لجنة ...ـ ٢٤ الدولية لتحقيق الحقوق الأساسية المشروعة ...عب الفلسطيني. المكون من مندوبي خمس دول ...م المتحدة وهي: السنغال، سري لانكا، ...رانيا، تركيا والباكستان. «وأكد عرفات للوفد أن ...سرائيل تنتهك يومياً حقوق الانسان الفلسطيني ...ل وخارج الأراضي المحتلة وتعرض حياته ...طر من خلال الممارسات العدوانية البشعة ...ية بذلك قرارات الأمم المتحدة» (المصدر ...).

وفي يوم ٨/٣١، استقبل عرفات وفد الكتاب ...صحفيين السود الأميركيين الذي استمع إلى ...رج بطول عن نتائج العدوان الصهيوني على ...وت والجنوب اللبناني خلال شهر تموز (يوليو) ...طه وعن آثار الحرب السادسة الفلسطينية ـ ...سرائيلية والموقف الأميركي من القضية ...فلسطينية (المصدر نفسه، ٨/٣١/١٩٨١).

وقد عبّرت كل الوفود خلال التقائها عرفات عن ...تضامنها الكامل مع الشعب الفلسطيني وتأييدها ...كفاحه من أجل استرداد حقوقه المشروعة. وأكدت ...رارها على تكثيف نشاطها الاعلامي والدعاوي ...هادف إلى تبيان عدالة القضية الفلسطينية ...خطورة اسرائيل وخطورة سياساتها على السلام ...ي المنطقة الشرق أوسطية والعالم.

وتمثل الدعوات التي وجهتها المنظمة لهذه الهيئات جزءاً من الحملة الفلسطينية لشرح الموقف بعد العدوان الاسرائيلي والحرب السادسة. أو هي أحد أوجه التحرك الفلسطيني في هذا الشأن، وثمة وجه آخر يتمثل في جولة خليل الوزير، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» ونائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، التي ابتدأت يوم ٨/٨ بزيارة إلى دولة الكويت تلتها زيارة للإمارات العربية المتحدة ثم إلى عدن ثم إلى صنعاء ثم إلى السعودية وليبيا والجزائر والمغرب ثم إلى موسكو وبراغ، حيث التقى الوزير رؤساء وقادة هذه الدول شارحاً مجريات الحرب السادسة ونتائجها المباشرة وآثارها على صعيد الوضع في المنطقة بوجه عام.

لقاء شيسون ــ عرفات

في ما أسمي جولة تقص للحقائق، انتقل وزير العلاقات الخارجية الفرنسية كلود شيسون يوم ٨/٢٨ من باريس إلى عمان، محطته الأولى، ثم إلى بيروت، حيث يعتبر الشأن اللبناني مهمة مركزية لجولته، ليصل بعدها إلى دمشق ثم ليغادر عائداً إلى بلاده.

وبينما كانت محادثات شيسون في عمان ودمشق قد انحصرت في العناوين العريضة حول الدور الأوروبي في تحقيق سلام ثابت في المنطقة، فإن محادثاته في لبنان قد أخذت طابعاً مبرمجاً وأكثر تفصيلية، كما استقطبت حيزاً أوسع من الاهتمام لسببين أولهما أن الوزير الفرنسي قد حمل في حقيبته «برنامجاً لمساعدة الشرعية» في لبنان، وثانيهما أنه قد توج زيارته بلقاء ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وكان شيسون قد أوضح خلال جولته المبادىء التي تستند إليها حكومته في تناول أزمة الشرق الأوسط، فقال في تصريح له: «إن السياسة الفرنسية ترتكز على مبدأين رئيسيين وهما أمن بلدان المنطقة وحق تقرير المصير لجميع الشعوب بمن فيهم الفلسطينيون»... وحول اتفاقات كامب ديفيد، قال: «إننا نؤيد اتفاقات كامب ديفيد من حيث أنها حققت تقدماً محدوداً ولا نستطيع الاتفاق مع الاسرائيليين وغيرهم الذين يقولون ان إتفاقات كامب ديفيد هي الحل... إن الحكومة الفرنسية لا تعتقد أن هذه الاتفاقات هي الرد على

مشكلات الشرق الاوسط». (**السفير**، ١٩٨١/٨/٣٠).

وفي تصريح آخر قال شيسون: «للفلسطينيين الحق في أن يكون لهم وطن وأن يقيموا دولتهم على أرضهم، وأن فرنسا وقفت دائماً إلى جانب تقرير المصير للشعوب»، ونسبت وكالة الأنباء الأردنية للوزير الفرنسي قوله: «إن فرنسا تدين إنشاء مستوطنات اسرائيلية في الأراضي المحتلة وكذلك ضم اسرائيل للجزء العربي من مدينة القدس» (**المصدر نفسه**).

وحول اللقاء مع عرفات، قال شيسون: «لقد اجتمعنا إلى رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير عندما مر بباريس، كما اجتمعنا إلى ممثل المنظمة في فرنسا، وانه من السخف عدم الاجتماع إلى رئيس المنظمة» (**المصدر نفسه**).

واعتبرت هذه التصريحات، فضلاً عن كونها توضيحاً لمفاصل السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط، ممراً تمهيدياً للقاء بين الوزير الفرنسي وعرفات، ومدخلاً ضرورياً لتوثيق العلاقات بين فرنسا الاشتراكية والبلدان العربية التي تنشد إعترافاً فرنسياً كاملاً بمنظمة التحرير الفلسطينية لما لذلك من أثر في دفع أوروبا نحو التوصل لمشروع سلام يلتقي مع المفاهيم العربية الرسمية السائدة في المنطقة حول السلام العادل الدائم.

غير أن اللقاء بين عرفات وشيسون لم يعقد دون إشكالات نشأت عن خلاف حول مكان اللقاء. وبينما قال شيسون انه سيزور عرفات في مكتبه في الدولة الفلسطينية، وانه مدعو الآن من قبل الحكومة اللبنانية ولا يحق له التصرف على غير هذا الأساس، قالت منظمة التحرير الفلسطينية في بيان لها يوم ٢٩/٨: «إن علاقاتنا بفرنسا قد تطورت على مدى السنوات الماضية، وتود منظمة التحرير الفلسطينية أن تستمر هذه العلاقات بالتطور وانه ليسعدنا أن نرحب بالوزير الفرنسي شيسون بما يمثله كوزير للعلاقات الخارجية في فرنسا، وكصديق لشعبنا وقضيته الوطنية، في لبنان الشقيق الذي يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ويستضيف قيادتها... وقد سبق لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن استقبل مبعوثاً خاصاً للرئاسة الفرنسية السابقة، الذي نقل إليه رسالة رسمية وأجرى محادثات رسمية أيضاً في المقر الرسمي لياسر عرفات... إن منظمة التحرير الفلسطينية لا تفرض شروطاً مسبقة حين ترحب بزوارها، ولكنها، في الوقت ذاته، تأمل من الحكومة الفرنسية الجديدة أن تسهل اللقاء الفلسطيني ــ الفرنسي حرصاً على العلاقات الفلسطينية ــ الفرنسية، والعربية ــ الفرنسية» (**وفا**، ١٩٨١/٨/٢٩).

وقد كان من الممكن أن يؤدي إصرار شيسون على عقد اللقاء في قصر الصنوبر، وإصرار منظمة التحرير على عقده في مقر عرفات إلى عدم اجتماع الطرفين، غير أن حرصهما المتبادل على اللقاء أدى إلى استجابتهما لاقتراح الرئيس الوزان بعقد الاجتماع في بيته، وقد عقد فعلاً يوم ٨/٣٠ ودام حوالي الساعة، صرح عرفات بعده قائلاً: «كان اللقاء بناءً جداً وإيجابياً جداً وقد تحدثنا بصراحة حول مشكلة الشرق الأوسط بكل جوانبها وخاصة القضية الفلسطينية وحقوق الفلسطينيين، كل حقوقنا، وحق الشعب الفلسطيني في أن يعيش كسائر الشعوب والأمم... مبدئياً وجدت موقفاً إيجابياً من الوزير الفرنسي حول القضية الفلسطينية والحقوق الفلسطينية» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٨/٣٠).

أما شيسون فقد صرح، في مؤتمره الصحفي قبيل مغادرته إلى دمشق، حول اللقاء مع عرفات قائلاً: كان لقاؤنا قصيراً لأن الموعد تحدد مؤخراً، وآسف لأننا لم نتمكن من التحادث فترة أطول وقد أكد لي الرئيس عرفات خلال اللقاء مواقف منظمة التحرير الفلسطينية وهي مواقف هامة جداً لأن هذه المنظمة لها صفة تمثيلية للشعب الفلسطيني ولنضال الشعب الفلسطيني ولأن هذه المنظمة يجب أن تشترك في كل تقدم نحو السلام وقد أعلن الأوروبيون هذا الرأي دائماً، وأنا شخصياً أكدت للرئيس عرفات مواقفنا والمبادىء التي نتمسك بها والتي تتمثل بالنسبة لنا بحقوق الشعب الفلسطيني وأيضاً بحقوق دول المنطقة... وقد تأثرت بالمرونة والحنكة الدبلوماسية اللتين تتسم بهما شخصية رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية» (**السفير**، ١٩٨١/٨/٣١).

ومن الممكن اعتبار اللقاء بمثابة حدث سياسي

... فهو الأول الذي يجري بين وزير خارجية ... وعرفات منذ عام ١٩٧٤ حين التقى عرفات ... السفارة الفرنسية بالوزير جان سوفانيارغ، ثم ... يؤكد اعتراف فرنسا بضرورة مشاركة منظمة ... التحرير الفلسطينية في أي خطوة سلامية على غير ... اتفاقات كامب ديفيد، وإذا ما أخذت ... تصريحات شيسون بعين الاعتبار تبين أن ثمة ... أكبر في التقدير القائل بأهمية هذا اللقاء.

لكن من الضروري القول أن اللقاء بالمقابل يأتي ... للموقف الفرنسي حيال مسألة الحقوق ... الفلسطينية أي أنه لا يحمل في طياته جديداً ... فالوزير الفرنسي شيسون أحاط اعتراف ... بحق الفلسطينيين في الوطن وتقرير ... بجملة قيود، أولها: «إن ممثل الشعب ... الشرعي القانوني للتعبير لا يمكن أن ... سوى الشعب الفلسطيني عندما تصبح له ... دولة» (المصدر نفسه). ثانيها: «ضرورة ... والحوار المباشر بين الفلسطينيين ... ». ثالثها: الاعتراف الفلسطيني بحق ... في حدود آمنة وثابتة والعيش بسلام مع ... المجاورة.

هذا وقد حضر اللقاء من الجانب الفرنسي ... الراحل لوي دولامار، ومن الجانب ... رئيس الدائرة السياسية في المنظمة ... القدومي وعضو اللجنة التنفيذية أحمد ... الدجاني.

مبادرة الأمير فهد

أخذت بعض الأوساط الصحفية العربية والدولية على عاتقها ترويج أسماء مبتكرة للحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية خلال شهر تموز (يوليو) الماضي، فأصبحت «حرب الاعتراف» أو «حرب الحوار» أو «حرب السلام» إلى غير ذلك من التسميات الطافحة بالتناقض والمتخمة بالمفارقات، ويمكن رد هذه التسميات، بما تحمله من مضامين ذات مغزى محدد، إلى أمرين، أولهما أن وقف إطلاق النار قد تم بين طرفين متقاتلين متقابلين هما منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، وهذا ما اعترفت به الولايات المتحدة واسرائيل، ولو ضمنياً. ثانيهما، وهو الأهم، أن هذه الحرب بالنتائج التي آلت إليها قد عبدت الطريق، بنظر البعض، لتكثيف الجهود السلامية نحو هدنة طويلة الأجل ترتبط بخيوط وثيقة مع مشروع سلام دائم في المنطقة.

من هنا فهم مشروع السلام الذي أعلنه الأمير السعودي فهد بن عبد العزيز على أنه مبادرة تستثمر نتائج الحرب الفلسطينية الاسرائيلية التموزية وتوظفها في سياق البحث عن تسوية مقبولة في المنطقة بالاستفادة من الحرص الأميركي (المعلن على الأقل) على تفادي نشوب حرب واسعة قد ينشأ عنها ما يؤدي لاختلال الوضع العربي الراهن.

وثمة من فهم المشروع على أنه ليس بديلاً عن كامب ديفيد فحسب، بل وبديل عن مبادرة بريجنيف أيضاً، ونوع من الامتصاص للاستقطاب حول هذه المبادرة سيما في الجانب الفلسطيني.

ويرتكز مشروع الأمير فهد إلى ثمان نقاط هي: الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. إزالة المستعمرات من هذه الأراضي. ضمان حرية العبادة لجميع الأديان في الأماكن المقدسة. حق الشعب الفلسطيني في العودة أو التعويض. إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة لا تزيد عن أشهر. قيام الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس. حق دول المنطقة في العيش بسلام. ضمان الأمم المتحدة تنفيذ هذه المبادىء.

وجاء الرد الاسرائيلي سريعاً بأقوال لبعض الوزراء جاء فيها: «إن التعابير السعودية متشددة وهي بصورة عامة غير مقبولة لكن إعلان الاستعداد للاعتراف بإسرائيل يجب أن ينظر إليه على أنه تحول أساسي في الموقف السعودي». (السفير، ١٩٨١/٨/٩). أما الرد الاسرائيلي الرسمي فقد تضمنه بيان للخارجية جاء فيه: «إن اسرائيل ترى في الاقتراح السعودي خطة لتدميرها على مراحل، وبموجب هذا الاقتراح فإن الاعتراف بإسرائيل تبعاً لذلك ليس سوى وهم... وإن هذه الخطة تناقض اتفاقات كامب ديفيد» (المصدر نفسه، ١٩٨١/٨/١٠).

أما الموقف الأميركي فلم يتجاوز في مضمونه

القول على لسان الناطق باسم الخارجية: «إن هذه المقترحات تبدو تكراراً لمقولات سعودية معروفة» (المصدر نفسه، ١٩٨١/٨/١٦). ونال المشروع موافقة مصرية على لسان بطرس غالي «شرط موافقة كل الأطراف» (المصدر نفسه).

وبالنسبة للدول العربية فقد كانت استجاباتها منقسمة، إذ أيد بعضها المشروع السعودي علانية فيما عارضت دول جبهة الصمود والتصدي هذا المشروع ضمناً.

ومن الجانب الفلسطيني ليس ثمة ما يشير إلى موقف رسمي متكامل ومحدد، إذ لم تتوقف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أو أي هيئة قيادية موحدة للثورة الفلسطينية أمام المشروع لتستخلص آراءه موقفاً تفصيلياً.

لقد قال عرفات «إن الخطة السعودية تقدم بداية حسنة لسلام دائم في المنطقة» لكنه أعرب عن تشاؤمه بوجه عام إزاء احتمال تحققها. ولا شك في أن تقييمه هذا كان يستند إلى بعض ما ورد في المشروع من تمسك برفض اتفاقيات كامب ديفيد وإصرار على قيام الدولة الفلسطينية كجزء من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

بيد أن ثمة نقاطاً في المشروع دفعت فصائل المقاومة الفلسطينية إلى إعلان رفضها له، ومن هذه النقاط: تغييب دور منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني. الاعتراف بإسرائيل في حدود العام ١٩٦٧. فتح الباب أمام احتمال استبدال حق العودة بحق التعويض. وقد عبرت هذه الفصائل عن رفضها ببيانات رسمية متتابعة أكدت بمجملها هذا الموقف وأوضحت مبرراته.

فقالت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في بيانها: «إن الخطة السعودية هي بمثابة اعتراف مباشر بالكيان الصهيوني المقام منذ عام ١٩٤٨» (المصدر نفسه، ١٩٨١/٨/٩). وقال مصدر مسؤول في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: «إن المشروع وإن تضمن دعوة لانسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ فإنه يتجاهل قضية أساسية لصالح المؤامرة الساداتية ــ الأميركية هي مسألة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني» (المصدر نفسه).

وقال الناطق باسم الجبهة الشعبية ــ القيادة العامة أن الخطة السعودية «تصمم على تعزيز النفوذ الأميركي في المنطقة العربية» (المصدر نفسه، ١٩٨١/٨/١١). وقال خالد عبد المجيد عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني: «نرى أن خطورة المشروع السعودي تكمن في المطالبة بالاعتراف بالكيان الصهيوني والاقرار بحقه في الوجود في منطقتنا» (المصدر نفسه). وصرح الناطق باسم جبهة التحرير الفلسطينية علي إسحق حول المشروع قائلاً: «لسنا في مجال مناقشة بنود الاقتراح السعودي وإنما نحن في مجال التأكيد على الرفض المطلق لهذا الاقتراح» (المصدر نفسه، ١٩٨١/٨/١٢). وقال مصدر مسؤول في جبهة التحرير العربية: «نرفض المشروع السعودي لأنه يتضمن مبدأ يدعو إلى الاعتراف بالكيان الصهيوني» (المصدر نفسه).

هذا وكان عضو في اللجنة المركزية لحركة «فتح» قد أعلن يوم ٨/١٢ «أهمية مشروع السلام السعودي» لكنه قال «إن القيادة الفلسطينية والمجلس المركزي الفلسطيني سيدرسان مشروع السلام السعودي لاتخاذ موقف محدد إزاءه» (المصدر نفسه).

حضور فلسطيني كثيف في الجماهيرية

مناسبتان مضتا، تم خلالهما إبراز الحضور الفلسطيني الكثيف إلى جانب القيادة الليبية: المناسبة الأولى في الاعتداء الأميركي على الطائرات الليبية فوق خليج سرت. أما الثانية ففي احتفالات الفاتح من أيلول (سبتمبر). وإذا كان الحضور في الثانية يبدو أمراً تلقائياً وطبيعياً بالنظر إلى واقع الحال في العلاقات الفلسطينية ــ الليبية، فإنه في الأولى يكتسب معنىً تضامنياً وتحالفياً يمكن رده إلى خطورة الاعتداء الأميركي وكونه يهدف، فيما يهدف، إلى إلغاء الدور الليبي الهام في إسناد المقاومة الفلسطينية ودعمها سياسياً وتسليحياً، وفي مساندة القوى التحررية العربية والأفريقية والتصدي للمخططات الأميركية في المنطقة.

فقد دعت الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية يوم ٨/٢١ إلى مهرجان تضامني في بيروت دعماً للجماهيرية الليبية في مواجهة العدوان الاميركي والخطط المبنية لضرب وإسقاط قيادتها. وألقى ميشيل كامل عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري كلمة الحركة الوطنية المصرية، كما ألقى محسن ابراهيم كلمة الحركة الوطنية اللبنانية. وعبد القادر غوقه كلمة الجماهيرية الليبية. أما كلمةالثورة الفلسطينية فقد ألقاها ياسر عرفات، الذي أكد وقوف المقاومة إلى جانب ليبيا في مواجهة الامبريالية الاميركية والصهيونية. وطالبا «بالفرز الاستراتيجي بين من يريد الركوع ومن يريد التصدي والقتال» (نص الكلمة في وفا، ١٩٨١/٨/٢١).

وتميز المهرجان بحضور كثيف شارك فيه كل من أحمد اليمّاني وياسر عبد ربه عضوا اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وطلعت يعقوب الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية ومصطفى الزبري نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وفضل شرورو عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية ــ القيادة العامة، ومحسن ابراهيم وانعام رعد عن المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية اللبنانية، وأحمد الخطيب قائد جيش لبنان العربي، وعدد كبير من كوادر الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية وأبناء الشعبين الفلسطيني واللبناني (المصدر نفسه).

كما شارك وفد فلسطيني كبير في أعمال المؤتمر العالمي للتضامن مع الشعب الليبي، وألقى عرفات خلال المؤتمر كلمة ندد فيها بالسياسة الاستعمارية والعدوانية التي تنتهجها الولايات المتحدة الاميركية ضد الشعوب العربية. وأشار عرفات بصورة خاصة إلى قرار جعل الجماهيرية مركز تصدٍ عالمي للامبريالية والصهيونية، مشيداً ومؤكداً وقوف المقاومة الفلسطينية إلى جانبه (المصدر نفسه، ١٩٨١/٩/١).

على أن مظاهر التضامن الفلسطيني في الجماهيرية لم تستغرقها المشاركة في الاحتفالات أو تطيير البرقيات وإلقاء التصريحات، بل هي اتخذت أيضاً خط توطيد أواصر العلاقات الفلسطينية ــ الليبية والمضي في التنسيق بين الطرفين في مواجهة الأخطاء التي تهددهما معاً، سواء من جانب اسرائيل واحتمالات قيامها بعدوان جديد على لبنان، أو من جانب أميركا والنظام المصري اللذين يهددان بغزو ليبيا وإسقاط نظامها. ويمكن لفت الانتباه إلى خطوات محددة للمقاومة الفلسطينية في هذا الاطار:

١ ــ تأييد الثورة الفلسطينية، بوجه عام، لمعاهدة عدن الثلاثية بين اليمن الديمقراطية وأثيوبيا والجماهيرية الليبية. ورغم عدم صدور موقف رسمي عن منظمة التحرير الفلسطينية بهذا الشأن فإن المناخ العام قد حمل تعاطفاً وترحيباً بالمعاهدة، فقد وصفها حواتمه بأنها «ستشكل حدثاً تاريخياً كبيراً من شأنه أن يعزز مكانة ونضال شعوب افريقيا، ويسهم بشكل بارز في نضال حركة التحرر الوطني العالمية ونضال القوى الديمقراطية التقدمية ضد الامبريالية والصهيونية والقوى الرجعية» (الحرية، ١٩٨١/٨/٢٤). ووصفها أحمد جبريل بقوله: «إنها معاهدة الشعوب المقهورة التي تتطلع للحرية ومواجهة الامبريالية الأميركية وغطرستها في المنطقة» (إلى الأمام ٤ ــ ١١ أيلول). وحياها جورج حبش في برقية منه للقذافي قائلاً: «إننا على ثقة عالية بأن هذه المعاهدة ستدعم الاستقلال الوطني للبلدان الثلاثة في وجه مؤامرات الامبريالية وعملائها، ليس هذا فحسب بل ودعماً لكل القوى التي تناضل في سبيل حريتها واستقلالها» (الهدف، ١٩٨١/٨/٢٩).

هذا وكان عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تيسير قبعة قد شارك، مع الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني جورج حاوي، في الأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة عدن، حيث أجرى خلال الفترة نفسها عدة لقاءات مع كل من الرؤساء: علي ناصر محمد ومنغستو هيلا مريام، والعقيد القذافي، كما قام برفقة حاوي بتلبية دعوة رسمية لزيارة أثيوبيا حيث اجتمع مع قادتها ليتم «عرض شامل لتطور الاحداث في المنطقة العربية والأفريقية وتقييم لمعاهدة عدن وتحديد للمهام المركزية المتعلقة بالتنفيذ» (المصدر نفسه).

٢ ــ اللقاء الثلاثي الفلسطيني ــ السوري ــ الليبي، ثم اللقاء الرباعي بمشاركة وفد الحركة الوطنية اللبنانية، في دمشق يوم ٨/٢٥، وقد حضر عن الجانب الفلسطيني فضلاً عن عرفات كل من خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وطلال ناجي عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، وعن الجانب اللبناني كل من محسن ابراهيم وجورج حاوي وعاصم قانصوه ومحسن دلول وسمير صباغ، وعن الجانب السوري وزير الخارجية عبد الحليم خدام وعن الجانب الليبي العقيد معمر القذافي، «... وجرى خلال اللقاء استعراض عام لمجرى الصراع العربي ــ الاسرائيلي والتطورات العربية والدولية كما جرى بحث الوضع اللبناني والتنسيق المشترك بين سوريا والمقاومة والحركة الوطنية اللبنانية، وتم الاتفاق على لقاء آخر لاستكمال الحوار يعقد في ليبيا خلال احتفالات ثورة الفاتح» (**السفير**، ١٩٨١/٨/٢٦).

٣ ــ اللقاء الثلاثي الفلسطيني ــ الليبي ــ اللبناني الوطني في طرابلس الغرب يوم ٨/٣١، فقد اختلى عرفات بالقذافي لمدة ساعة، لينضم إليهما أعضاء القيادة الليبية. عبد السلام جلود وأبو بكر يونس وعلي عبد السلام التريكي، والخويلدي الحميدي ومصطفى الخروبي، وأعضاء الوفد الفلسطيني: فاروق القدومي، أحمد اليماني، زهدي النشاشيبي، ياسر عبد ربه، خالد الفاهوم، نايف حواتمه، أحمد جبريل، سمير غوشه، وممثل منظمة التحرير في طرابلس. ثم عقد اجتماع ثلاثي بحضور وفد الحركة الوطنية اللبنانية الذي ترأسه محسن ابراهيم. وقد تناول الاجتماع بالبحث «الموقف العربي الراهن وضرورة الوقوف في وجه كافة المؤامرات الاستعمارية والصهيونية والرجعية التي تستهدف أمن الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية والشعب اللبناني» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٩/١).

هذا وقد شارك وفد الثورة الفلسطينية باحتفالات الفاتح من أيلول (سبتمبر)، وألقى عرفات في بداية الاحتفال الشعبي الكبير في طرابلس الغرب كلمة قال فيها: «إن الجماهيرية أصبحت اليوم مركزاً قوياً لمقاومة الاستعمار والامبريالية والصهيونية والرجعية، وقد شهدنا هنا على أرض الفاتح مولد الجبهة العالمية الثورية من أجل أن ترتفع رايات الثورة ورايات الحرية في سماء الوطن العربي» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٩/٢).

وكان العقيد القذافي قد أعلن في خطابه بذكرى أول أيلول (سبتمبر) مبادىء «مبادرة تنهي الحرب في لبنان وتحمي المقاومة الفلسطينية وتضعها في مواقعها الصحيحة لمواجهة العدو محمية من ظهرها حيث يتعانق شرق بيروت مع غربها وينتهي القتال ويعاد الأمن للبنان» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٩/٣). ولم يعلن القذافي تفاصيل هذه المبادىء التي تمحورت على نقاط محددة أهمها حماية التوازن السياسي والطائفي في لبنان وإعادة بناء الجيش اللبناني وإزالة الخط الأحمر بين اللبنانيين.

ويبدو أن بقاء هذه المبادىء في الإطار العام دون تبلور أو تفاصيل، كان السبب الرئيسي في غياب ردود الفعل الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية، باستثناء ما جاء في افتتاحية لمجلة «الحرية» في عددها الصادر يوم ٧ أيلول (سبتمبر)، إذ قالت تحت عنوان «المبادرة الليبية دعم مباشر لنضالنا»: «إن ما يوجهه قائد ثورة الفاتح من مقترحات لوضع حد للاقتتال الأهلي ينطلق من موقع واضح لا لبس فيه هو موقع الدعم والمشاركة النضاليين اللذين تمارسهما الجماهيرية الليبية على الساحة اللبنانية [...] وبانتظار أن يتسنى لنا فرصة الاطلاع التفصيلي على مبادرة الأخوة في الجماهيرية يبقى أنها تشكل دفعاً جديداً لنضالنا خاصة إذا تسنى لهذه المبادرة أن تصب في جهد منسق لقوى الصمود والتصدي العربية لدعم نضال قوى التحالف الثلاثي الوطني اللبناني ــ السوري ــ الفلسطيني في وجه مبادرات عرب أميركا الشرق أوسطية واللبنانية!».

غسان حسام الدين

سياسة شارون الجديدة:
محاولة تنفيذ مشروع الحكم الذاتي

منذ أن أعلن وزير الدفاع الجديد في اسرائيل، أريئيل شارون، عن خطوط سياسة جديدة في المناطق المحتلة، منذ ذلك الوقت، وشارون الفعل تتوالى حول أهدافها ونتائجها الممكنة. وينبغي أن نذكر هنا أن سياسة شارون الجديدة قد جاءت والمساعي السياسية نشطة، من أجل تجديد محادثات الحكم الذاتي، بعد الهجوم الاسرائيلي الذي شنته اسرائيل على المقاومة الفلسطينية في لبنان، في تموز (يوليو) الماضي. وقبل الدخول في التفاصيل، لابد أن نذكر أن هدف شارون العام من وراء سياسته هذه، ليس العمل على تقديم مصالح سكان المناطق المحتلة؛ وإنما خلق مناخ أفضل تستطيع اسرائيل من خلاله التحرك بحرية، لتحقيق مصالحها، في الاستيطان والضم وفق سياسة ليكود. والمعروف أن شارون كان المسؤول عن النشاط الاستيطاني، في المناطق المحتلة، خلال ولاية بحكومة ليكود السابقة، وقد أطلق عشية تسلمه منصب وزارة الدفاع، أن الهدف من سياسته هو تقوية وتكثيف الاستيطان اليهودي.

سياسة شارون

تتضمن سياسة شارون في ما عرف بمشروع شارون في المناطق المحتلة، الدعوة إلى تنسيق قوات الأمن من اقتحام المدارس والمنازل دون سابق إنذار وتقليص المظاهر العسكرية وإلغاء مبدأ العقاب الجماعي، بهدف خفض التوتر بين السكان العرب وسلطات الحكم العسكري، من أجل إقامة علاقات انسانية وسياسية تسهل عملية توجيه الحكم الذاتي، حسب ماجاء في اتفاقيات كامب ديفيد (هآرتس، ١٣/٩/١٩٨١). وهذا الخط العام لسياسة شارون يحظى بموافقة جماعية داخل الحكومة، خصوصاً من جانب رئيسها مناحيم بيغن، الذي أشار في خطاب ألقاه في جلسة نيل الثقة بحكومته في الكنيست، إلى أن الحكومة ستعمل من أجل تقوية الأوساط الايجابية بين «مواطني اسرائيل العرب» (المصدر نفسه).

وتعتبر هذه السياسة امتداداً للسياسة السابقة التي عرفت بسياسة «القبضة الحديدية».

•

سياسة القبضة الحديدية

لا يمكننا اعتبار سياسة بن ــ اليعيزر، منسق النشاط الاسرائيلي في المناطق المحتلة مقطوعة الجذور، كما أنها ليست مجرد نهج جديد يُتّبع حيال المناطق المحتلة، وإنما تعود هذه السياسة إلى الأيام التي شغل فيها موشي دايان منصب وزير الدفاع، حيث لجأ إلى سياسة القبضة الحديدية، من أجل تطويع أهالي المناطق المحتلة، كما استحدث مايسمى بأسلوب «العقاب الجماعي»، أو عقاب «المدن والقرى». إلا أن هذا

الأسلوب لم يكن النهج الوحيد الذي اتبعته السلطات الاسرائيلية، فقد اتبعت إلى جانبه أسلوب الترغيب في محاولة منها لإستمالة أهالي المناطق المحتلة.

وبالاضافة إلى ذلك، هذا وكانت السلطات الاسرائيلية، قد أصدرت في العام ١٩٦٨، القانون رقم ٢٨٤، الذي يحظر التأييد العلني للمنظمات الفدائية، وإجراء لقاءات مع رؤساء المنظمات وقادتها. ونص هذا القانون على اعتبار: (١) أن المنظمة المعادية، هو أي شخص أو مجموعة أشخاص يهدفون إلى التعدي على سلامة الجمهور أو على القوانين الاسرائيلية. (٢) منع التدريب على الأسلحة في الخارج للقيام بعمليات مسلحة في المناطق. (٣) منع الاتصال بالمنظمات المعادية. (٤) واجب الاخبار عن التدريب والاتصال. (٥) منع استعمال السلاح بحجة الضرورة أو الاجبار. (٦) العقوبات: وهي أن أي شخص يخالف أيا من هذه الأوامر، يعرض نفسه لعقوبة السجن عشر سنوات، أو دفع غرامة قيمتها خمسة آلاف ليرة اسرائيلية، أو لكليهما معاً. (٧) سريانه: يسمى هذا الأمر، بالأمر المتعلق بمنع التدريب واجراء الاتصالات مع المنظمات المعادية خارج المنطقة (الضفة الغربية)، رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٦٨، في السادس والعشرين من أيلول (سبتمبر) عام ١٩٦٨ (**الرأي**، ١٩٨١/٩/٢٥).

وجاء بن ــ اليعيزر ليعيد الحياة إلى هذا القانون، في وقت تزايد فيه نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية؛ فعمل على الحد من النشاط الفدائي، خصوصاً بعد عملية بيت هداسا في الخليل، ولجأ إلى استخدام كافة الأساليب وعلى مراحل عديدة. وبدأ في المرحلة الأولى بتقييد تحركات رؤساء البلديات، ثم فرض قيوداً على التصريحات والاجتماعات التي كان يعقدها رؤساء البلديات، واشترط الحصول، مسبقاً، على مصادقة رسمية من السلطات قبل عقد أي اجتماع. وذلك إضافة إلى وضع بعض القوانين التي تتيح التدخل في الحياة الأكاديمية وفي أنشطة النقابات المهنية، وتسمح بمصادرة الأراضي بشكل غير قانوني (ر.إ.إ.، العدد ٢٤.٢، ٢٦و١٩٨١/٨/٢٧، ص ١٩).

وقد ترافقت مع تطبيق هذه السياسة، محاولة ابراز عناصر «معتدلة» في المناطق المحتلة، كبديلة للزعامة الحالية. وصرح بن ــ اليعيزر خلال مقابلة معه، بأن ايمانه كبير في تقليص نفوذ الزعامة الحالية المؤيدة لمنظمة التحرير. وأضاف أن الحكم العسكري عمل على ايجاد تنمية بنية تحتية لزعامة معتدلة، أو زعامة يمكن الحوار معها وتكون قادرة على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، كذلك تكون مختلفة في أسلوب تفكيرها، عن المنهج التاريخي لمنظمة التحرير الفلسطينية، «وفي الوقت نفسه نقوم بمد أيدينا ونساعد هذه الأطراف المعتدلة، حتى يرتفع شأنها لكي تصل إلى احتلال الصف الأول» (**المصدر نفسه**، ص ٢٠).

وتعتبر الأوساط الاسرائيلية الحاكمة أن اعتماد هذه السياسة قد حقق الكثير مما كان مرجواً منه. وقد عبر عن ذلك بن ــ أليعيزر، في لقاء معه بمناسبة نشر التقرير السنوي الرابع عشر للحكم العسكري في المناطق المحتلة، بقوله: «أن الحكم العسكري قد وصل إلى الذروة في مجالين: الأول، الحد من النشاط الفدائي الذي بلغ ذروته، بعملية بيت هداسا؛ والثاني، الحد من النشاط السياسي العنيف، والذي هو في حقيقة الأمر نشاط تخريبي، استدرج الجماهير إلى نشاط أكثر عنفاً»، (**المصدر نفسه** ص ١٧).

وعلى صعيد التطبيق العملي، بالنسبة لمنع اتصال شخصيات من الضفة مع ممثلي منظمة التحرير، فقد وجهت السلطات الاسرائيلية التحذير إلى جميع الشخصيات التي تتوجه إلى الاردن، سواء في مهام شخصية أو عامة، ومنعتهم من إجراء أية اتصالات مع ممثلي منظمة التحرير، أو إطلاق أي تصريح مؤيد للمنظمة، والاّ ستضطر السلطات لاستعمال الشدة (**عل همشمار** ١٩٨١/٧/١٥).

ثم قامت السلطات العسكرية في رام الله، في ١٩٨١/٨/٣، وبمقتضى السياسة الجديدة التي طبقها مؤخراً مكتب منسق الأعمال في المناطق المحتلة، باستدعاء رئيس بلدية رام الله، كريم خلف، بهدف التحقيق معه بخصوص التصريح الذي أدلى به، لصحيفة «الفجر» المقدسية، وأظهر فيه، حسب جهات أمنية اسرائيلية، تضامناً مع منظمة التحرير الفلسطينية، واستخدامه لصيغة

...ية ضد اسرائيل. ويعتبر هذا أول إجراء ...ه إذ جرى فيه التحقيق مع زعيم سياسي ...ة الغربية، في موضوع تضامنه مع ...ك ومواقفها (دافار، ٤/٨/١٩٨١).

كما أن الاستدعاء شمل أيضاً رئيسي ...ر صحيفتي «الفجر» و«الشعب» المقدسيتين، ...ا طلب منهما، مستشار القائد العام للضفة ...ية، تخفيف اللهجة تجاه بعض المواضيع، ...ة ما نسمي بروابط القرى، وهددهما بأنه في ...ر استمرارهما باتباع هذا النهج، فسيعرضان ...يهما لوضع غير مستقر (الرأي، ...٨/١٩٨١).

...ل الفعل الشعبية على القانون رقم ...٢٨

كانت هنالك ردات فعل كثيرة، في المناطق ...ة على القانون الجديد — القديم، وقد تمثلت ...ض الشديد لهذا القانون. ومن أبرز ردود ...ل تلك، تصريحات رؤساء البلديات التي ...رت على صفحة كاملة من صحيفة «الفجر» ...خ ٨/٨/١٩٨١، وقد تضمنت التأييد القوي ...ة التحرير الفلسطينية، كممثل وحيد للشعب ...سطيني (هآرتس، ١٠/٨/١٩٨١). ومما جاء ...ا تصريح بسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس ...ر قوله: «لقد جاء تطبيق هذا القانون القديم — ...ديد في الوقت الذي لا تعترف فيه اسرائيل ...ق الشعب الفلسطيني المشروعة وبقيادته، ...ي الوقت الذي تقوم فيه بممارسات مناقضة ...انون الدولي، الأمر الذي يؤكد أن اسرائيل تضر ...ل استعمال سياسة القبضة الحديدية». واعتبر ...كعة أن هذا القانون سيدفع بهؤلاء الذين ...ون ضد إرادة الشعب الفلسطيني وطموحاته، ...ل التحرك ضد المصالح الفلسطينية (الرأي، ...٨/١٩٨١).

كما ربط ابراهيم الطويل، رئيس بلدية ...رة بين تطبيق هذا القانون وبين تأسيس ...سمي بروابط القرى، معتبراً أن الهدف ...يسي للاحتلال، هو قطع علاقة الشعب ...سطيني في الداخل بقيادته في الخارج، بهدف ...ل م.ت.ف عن قاعدتها (المصدر نفسه).

وقد أكد السيد كريم خلف، رئيس بلدية رام الله، أن م.ت.ف، هي الممثل الوحيد للفلسطينيين، وأن القانون الاسرائيلي رقم ٢٨٤، هو جزء من سياسة القبضة الحديدية التي تهدف إلى سلخ الشعب عن قيادته، وكذلك فانه محاولة لفرض مشروع الحكم الذاتي، بواسطة المتعاونين والعملاء مثل روابط القرى وغيرها (المصدر نفسه).

ردة الفعل الاسرائيلية

شكك الكثير من الاسرائيليين بنجاعة السياسة الاسرائيلية التي تتسم بالشدة، واعتبر أن سلبياتها ستكون أكثر من إيجابياتها، بالنسبة لاسرائيل، وأنها ستؤدي إلى تعزيز موقف مؤيدي منظمة التحرير المتشددين (ابراهام رابينوفيتش، **جيروزاليم بوست**، ٢٢/٨/١٩٨١). كما اعتبر أحدهم أن الحكم العسكري، في المناطق المحتلة، انما يدير حرباً خاسرة، وأن الأمل، في خلق زعامة بديلة تنافس الزعامة الحالية، يعتبر حلماً ضائعاً؛ وأن خير دليل على ذلك «الزيارات الكثيرة التي قام بها الحكام العسكريون لبعض الشخصيات، والتي منيت بالفشل، بالرغم من أنها كانت تتسم بالترغيب والترهيب» (أمنون كابيليوك، **عل همشمار**، ٢٠/٧/١٩٨١). وقد فسرّ البعض خطوة الحكم العسكري الأخيرة، بشأن توجيهات الأمر العسكري ٢٨٤، إنها تهدف إلى تحييد الأوساط المتطرفة في «المناطق المحتلة»، والتي تأخذ التوجيهات من م.ت.ف، لمعارضة مشروع الحكم الذاتي، وإلى العمل على تشجيع أطراف جديدة لكي تصبح، وبمرور الوقت، بديلاً للقيادة الحالية، على غرار ما حصل في الخليل، عندما أقيمت الجمعية القروية برئاسة مصطفى دودين، والتي أصبحت الآن وسطاً سياسياً ذا قوة كبيرة (يهودا ليطاني، **هآرتس**، ١٤/٨/١٩٨١).

أما على صعيد تطبيق السياسة الجديدة، فقد أسرع شارون إلى الالتقاء مع رجالات الحكم العسكري، وأصدر التعليمات لهم، بخصوص تطبيق مشروعه هذا (**هآرتس**، ١٣/٨/١٩٨١)، مؤكداً لهم أنه سيُعنى بالتطبيق شخصياً، من خلال فتح مكاتب وزارة الدفاع أمام زعماء الضفة الغربية وقطاع غزة، للبحث في مشاكلهم التي سيطرحونها (المصدر نفسه).

وكانت الخطوة الثانية عقده لسلسلة من اللقاءات مع بعض زعماء المناطق. وبينهم بعض المعروفين بولائهم العلني لمنظمة التحرير الفلسطينية (دافار، ١٧/٨/١٩٨١).

وعلى صعيد التطبيق العملي، فقد ألغيت الحواجز التي كانت قائمة، منذ سنوات طويلة في مداخل قطاع غزة، وهي الحواجز القائمة بين القطاع وحدود اسرائيل سنة ١٩٤٨، في ايرز ناحال وكيرم شالوم (عل همشمار، ١٦/٨/١٩٨١).

ردود الفعل الاسرائيلية على مشروع شارون

كان عدم تجاوب سكان المناطق المحتلة مع مشروع الحكم الذاتي، وعدم موافقتهم على الاشتراك في المفاوضات الأولى حول هذا المشروع، من الأسباب التي أدت إلى فشل هذه المفاوضات. واسرائيل الآن تواجه، كما يبدو، ضغوطاً، مصرية وأميركية، لتقديم مقترحات جديدة، قبل استئناف هذه المفاوضات، من شأنها أن تحقق تقدماً. وتتوقع اسرائيل ازدياد هذه الضغوط مع استئناف المفاوضات خلال الأشهر المقبلة. واسرائيل، كما يبدو أيضاً، لها مصلحة في تحقيق تقدم ما على صعيد هذه المفاوضات، خصوصاً وأن انسحابها النهائي من سيناء أصبح قريباً، وربما إزدادت الضغوط المصرية عليها، بعد انتهائه في نيسان (أبريل) المقبل. والهدف الاسرائيلي، من وراء مشروع شارون الجديد في المناطق المحتلة، هو العمل على خلق مُحاور فلسطيني من الأوساط التي تتجاوب مع الحكم العسكري، ومقبول لدى اسرائيل، بدلاً من القيادة الحالية المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ وذلك بواسطة انتهاج سياسة أحتلال ليبرالية، وتخفيف ممارستها القمعية في المناطق المحتلة. ومشروع شارون هذا يذكرنا بمشروع موشي دايان حول «سياسة الاحتلال الليبرالية» كما عرضه بعد انسحابه من حكومة ليكود، كتمهيد لتطبيق الحكم الذاتي، حتى ولو كان من جانب واحد.

وعلى صعيد ردود الفعل، فكان أولها تصريح الوزير يوسف بورغ، وذلك بعد أربع وعشرين ساعة من الاعلان عن المشروع، مفاده أن ما سمعه حتى الآن يثير لديه انطباعاً جيداً، بالرغم من عدم وضوح المشروع له، لأنه لم يطرح بعد على الحكومة أو اللجنة الوزارية للشؤون الأمنية (د.ب.أ.، العدد ٢٤١٧، ١٣و١٤/٨/١٩٨١، ص ٤).

واعتبر البعض أن سياسة شارون ما تزال لغزاً، وشبهوها باللعبة التلفازية «هذا سري» حيث يقوم فيها ثلاثة أشخاص بانتحال شخصية معينة، ويتوجب على المشتركين اكتشاف الهوية الحقيقية لهذه الشخصية. وتتساءل هذه الأوساط: «هل سياسة شارون هذه استمرار للسياسة المتشددة تجاه سكان المناطق، والتي بدأ بتطبيقها منذ شهرين، أم هي سياسة جديدة تدعو إلى قيام أسس لعلاقات من الاحترام وتحسين الأجواء»؟. وتذكر هذه المصادر بأن شارون لم يقم بإلغاء أي من القرارات السياسية التي اتخذت سابقاً، «لانه بدون إلغاء هذه القرارات فمن السابق لأوانه مباركة مثل هذه التحولات» (افتتاحية، هآرتس، ١٤/٨/١٩٨١).

ويبدو أن موشي دايان غير متفائل من امكانية نجاح هذه السياسة، والتي تحضر لخلق زعامات بديلة، اذ شكك في امكانية نجاحها، وذلك لتجربته السابقة في هذا المضمار. ولم يُخفِ لهفته الشديدة لسماع نتائج هذه المحاولات؛ حيث أعلن: «سأكون في غاية السعادة لو نجح شارون في ذلك» (هآرتس، ٢١/٨/١٩٨١).

وعلى صعيد ردود الفعل الأخرى، فقد أعلن موشي شارون، مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية سابقاً، بأن الزعامة غير المعروفة حالياً في المناطق، مستعدة للتجاوب مع اتجاه الحكومة الجديد، ولكنها تتخوف من الظهور، وستستمر في تخوفها هذا طوال عدم احساسها بأنها تحظى بتغطية كاملة من الحكم العسكري، وإذا ما أحست بهذه التغطية، فسنشهد تحولاً غاية في الجدية. ويضيف أن العائق الذي يقف في طريق محادثات الحكم الذاتي، مازال هو العائق الفلسطيني، حيث ورد في اتفاقات كامب ديفيد، وجوب التغلب عليه، من خلال الحوار مع الزعامة الفلسطينية التي لم تحددها تلك الاتفاقيات. ويعتقد شارون أن المحاولة الحالية للحكومة

[illegible] إلى خلق بدائل مقبولة من اسرائيل، هي محاولة مفيدة خوفاً من ظهور زعامة لاتقبل بها اسرائيل (ر.إ.إ.، العدد ٢٤١٦، ١٢ و١٣/٨/١٩٨١، ص ١٠).

بيد أن المستشرق تسفي البيلغ، يبدو متشائماً حيال امكانية نجاح سياسة شارون، حيث يعتقد أن المشكلة الحالية، عند الحديث عن الـ [illegible] السياسة في المناطق المحتلة، ليست ما إذا كان مسموحاً به، أم أنه غير مسموح للزعماء الفلسطينيين تأييد منظمة التحرير الفلسطينية؛ بل هي ما إذا كان مسموحاً لهم معارضة منظمة التحرير الفلسطينية، أو تأييد مشروع مادون التعرض للتصفية الجسدية. ويقول: «علينا ألا ننسى أن ١٣ شخصاً قتلوا في القطاع، منذ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠ حتى كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، وبلغ مجموع من قتلوا منذ توقيع الاتفاقيات كامب ديفيد حتى الآن حوالي ٢٠ شخصاً، وذلك لتأييدهم [تلك] الاتفاقيات». ويشكك البيلغ في امكانية خلق بديل، حيث «أن منظمة التحرير الفلسطينية هي التي تقرر حق حرية التعبير، لذا من السخف القول بأننا نسيطر على [المناطق المحتلة]. كما يعتبر أن اللقاءات السرية التي أعلنت عنها الدوائر المقربة من شارون، هي عمل يائس بالنسبة لاسرائيل، لأنها لاتستطيع أن تضمن الأمن والحماية لهم (ر. إ.إ.، العدد ٢٤١٧، ١٣ و١٤/٨/١٩٨١، ص ٧ و٨).

وبالنسبة للموضوع نفسه، فثمة تأييد واسع لمثل هذا الرأي المتشائم، حول امكانية خلق سلطات بديلة في المناطق المحتلة وإقامة حوار بصورة علنية أو سرية؛ إذ أن مثل هذا الأمر حصل في السابق في زمن حكومات أشكول، وغولدا مئير، واسحق رابين. ومن الصعب جداً الأخطاء بأن لقاءات كهذه، قادت إلى حل خطي. وبالتالي فكلا الطرفين (يديديا باري، بديعوت أحرونوت، ١٨/٨/١٩٨١). والأمل في خلق سلطات تنافس الزعامات الحالية كانشاء رابطة قرى الخليل مثلاً، يعتبر أملاً ضائعاً ولن يجدي نفعاً (أمنون كابيليوك، عل همشمار، ٢١/٧/١٩٨١).

إلا أن هذا التشاؤم لايثني البعض عن الدعوة إلى محاولة تطبيق السياسة الجديدة «والتصرف بايجابية مع مشروع شارون هذا لأنه بدون حل للمشكلة الفلسطينية، فلن تتحقق أية تسوية توصل إلى السلام الحقيقي، [خصوصاً وأن] نهج شارون هذا يعتبر فريداً من نوعه في حكومة بيغن، وهو قادر على البحث عن زعماء فلسطينيين جدد... وبدون تغيير جذري، فمن الصعب احراز أي تقدم في مباحثات الحكم الذاتي» (افتتاحية هآرتس، ١٤/٨/١٩٨١).

إلا أن المصادر الاسرائيلية لاتعتبر تغيير الأجواء معبّراً حقيقياً عن التغيير في السياسة، وتدعو شارون إلى العمل بجد من أجل استمالة سكان المناطق، بهدف جعلهم شركاء في المباحثات دون الخوف من اسرائيل أو من تهديد المنظمة، بدلاً من الاكتفاء بالاعلان الدراماتيكي عن سياسته الجديدة (المصدر نفسه).

وكذلك فقد حظي الهدف الثاني، في مشروع شارون الداعي لانتهاج سياسة أكثر ليبرالية مع سكان المناطق، بردود فعل مختلفة، منها المؤيدة ومنها المتحفظة التي تدعو إلى التروي، وبينها ما يشكك في جدوى اتباع مثل هذا الأسلوب. ومن أبرز المؤيدين كان موشي دايان، الذي بارك خطوات شارون في هذا المضمار، داعياً إلى اتباع سياسة الود مع المتعاونين والعقاب لمن يستحقه، والعمل على بلورة علاقات مشتركة مع العرب، تقوم على الفهم وحسن التصرف (هآرتس، ٢١/٨/١٩٨١).

وكذلك فقد رحب المستشرق، تسفي البيلغ، بهذه الخطوة معتبراً اياها خطوة حكيمة، خصوصاً وأن هناك أموراً كثيرة يجب تحسينها في مجرى العلاقات مع سكان المناطق المحتلة (ر. إ.إ.، العدد ٢٤١٧، ١٣ و١٤/٨/١٩٨١، ص ٨ و٩).

وقد ذهب البعض إلى التشكيك بنوايا شارون ودعا إلى اثبات حسن نيته، كما فعل لطيف دوري (مبام)، من خلال برقية وجهها إليه مفادها «أن الكثيرين يتساءلون معنا عن معنى هذه المسرحية الدعاوية»، مقترحاً عليه، كخطوة أولى، القيام باعادة فهد القواسمه ومحمد ملحم إلى

الصفة الغربية، واصدار أوامره بالقاء القبض على مرتكبي الجريمة الشنعاء، ضد بسام الشكعة وكريم خلف، والغاء الأوامر الجبرية ضد رؤساء تحرير الصحف المقدسية «الفجر»، «الطليعة»، و«الشعب»، والتي حددت بعد أربع وعشرين ساعة من الاعلان عن السياسة الجديدة (**وفا**، ١٦/٨/١٩٨١).

ويشارك دوري رأيه هذا، جدعون رفائيل، مدير عام وزارة الخارجية سابقاً، وسفير اسرائيل السابق في الأمم المتحدة، حيث يدعو شارون إلى إزالة الحواجز الحالية، وإلى منع أعمال الشغب من جانب أوساط اسرائيلية، والعمل على احلال الثقة المفقودة من خلال اجراء تحقيق واف، في محاولة اغتيال رؤساء بلديات نابلس والبيره، إضافة إلى إعادة رئيسي بلديتي الخليل وحلحول، وذلك شريطة التزام الآخرين باحترام القانون. و«جميع هذه الخطوات تقبل على أنها بداية طيبة، وتساعد في تغيير الأجواء المشحونة في [المناطق المحتلة]»(**معاريف**، ١٨/٨/١٩٨١).

أما عضو الكنيست حنان بورات (هتحياه)، المعروف بمواقفه المتطرفة، فيعتبر أن معاملة السكان العرب بشكل انساني، وعدم توجيه الاهانات التي لا لزوم لها، شيء مقبول، أما إذا كان الهدف منها خلق وضع جديد، تمهيداً لمناقشة موضوع الحكم الذاتي، الذي سيؤدي وحسب رأيه إلى دولة فلسطينية، فهذه الغاية مرفوضة من أساسها (ر. إ. إ.، العدد ٢٤١٧، ١٣ و ١٤/٨/١٩٨١، ص ٩ و ١٠).

وثمة من يعتقد أيضاً أن هدف شارون من وراء اتباع الليبريالية، في سياسة الاحتلال، هو التمهيد لضم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى اسرائيل، في نهاية الأمر (**جيروزاليم بوست**، ١٥/٨/١٩٨١).

ومن ناحية أخرى، وعلى صعيد معارضة مشروع شارون، فقد اتسمت ردود الفعل لدى المستوطنين الاسرائيليين في المناطق المحتلة بالاستياء الشديد، حيث سارع رؤساؤهم إلى لقاء شارون، مطالبين اياه باعتماد سياسة اليد القوية ومعارضة الحكم الذاتي، وتقديم الايضاحات حول سياسته الجديدة (**هآرتس**، ١٨/٨/١٩٨١).

وشاركت أوساط أخرى، من بين الاسرائيليين، في حملة المعارضة هذه ضد سياسة شارون، حيث وجدت تعبيراً لها في أحد وسائل الاعلام الاسرائيلية، ذلك «أن النوايا الطيبة لم توصل دائماً إلى الهدف في المناطق المحتلة، وأن المعاملة اللينة يفسرها الجانب الآخر على أنها مظهر ضعف، وتؤدي في النهاية إلى تدهور الوضع. [ورغم أن] قوات الأمن تفضل العودة إلى سياسة الشدة، إلا أن وزير الدفاع الجديد الذي لا يخشى التحديات، يفضل محاولة تكرار الأسلوب الذي اتبعه قبله دايان وبيرس ووايزمن، آملاً في تخفيف حدة المواجهة وفي الوصول إلى حوار حقيقي» (**معاريف**، ١٤/٨/١٩٨١).

وعلى خلفية ما أعلنه شارون حول قيام دولة فلسطينية في الأردن، وآخرها ما صرح به لصحيفة ألمانية: «أن اسرائيل ترى بالأردن دولة للفلسطينيين، ولذلك ليس هنالك حاجة لأن تقوم دولة ثانية لهم» (**هآرتس**، ١٦/٨/١٩٨١)، فقد علق موشي دايان على ذلك معتبراً أن اعلان شارون هذا يحظى بموافقته، رغم أنه يشكك بمدى فعالية تطبيقه. ويتساءل دايان: «هل بامكان اسرائيل المساهمة في تحقيق مثل هذا الاعلان؟. خصوصاً، وأن الملك حسين غير متحمس لتسليم كرسيه إلى ياسر عرفات» (**هآرتس**، ٢١/٨/١٩٨١).

كما واعتبر البعض أن اعلان شارون مرفوض، من ناحية واقعية، حتى من قبل العرب الذين يوصفون بالمعتدلين، والجميع يصر على ضرورة اقامة هذه الدولة في الطرف الغربي من الأردن، وليس في طرفه الشرقي (يديديا باري، **بديعوت أحرونوت**، ١٨/٨/١٩٨١).

أما فيما يتعلق بقرارات الحكومة السابقة، التي تمنع إدخال أموال من منظمة التحرير إلى المناطق المحتلة، والتي تعتبر سارية المفعول، حتى بعد تطبيق سياسة شارون، فاعتبر البعض أن قرار المنع هذا لن يجدي نفعاً، لأن المنظمة لن تعدم وسيلة في ادخال الأموال إلى المناطق المحتلة وربما عن طريق فروع البنوك الاسرائيلية في الخارج، أو عن طريق وسيط ثالث، محذرين من خطورة المنع، لأن اسرائيل ستضطر إلى دفع

الأموال التي تحتاجها البلديات، وبذلك تضيف الحكومة على نفسها عبئاً جديداً، إضافة إلى أعبائها السابقة (زئيف شيف، هآرتس، ١٣/٨/١٩٨١). ويذهب أحدهم إلى القول: أن هدف منع المساعدات الثانية هو توجيه البلديات نحو اسرائيل. كما أن اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، تقدم الجزء الأكبر من الأموال اللازمة لتمويل مشاريع مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يفترض أن تمول الدول العربية سنوياً ١٠٠ مليون دولار، إلى بلديات ومؤسسات المناطق المحتلة من خلال هذه اللجنة. وتساعد هذه الأموال في توفير ٦٠ بالمئة من موازنة البلديات العادية، و١٠٠ بالمئة من الموازنات الخاصة بالمشروعات الانمائية. ويضيف هذا المصدر، أن الأوساط العسكرية الاسرائيلية، لم تخف رأيها في أن القرار حول منع ادخال المساعدات، يعتبر تعزيزاً طبيعياً للسياسة الحكومية بمنع اجراء اتصالات مع منظمة التحرير، وأن هذه الاجراءات جاءت تمهيداً لايقاف محاولات تطبيق الحكم الذاتي، في الضفة الغربية وقطاع غزة (ابراهام رابينوفيتش. جيروزاليم بوست، ٢٢/٨/١٩٨١).

ويبقى السؤال المطروح في اسرائيل: هل هناك حقاً تغيير في السياسة الاسرائيلية في المناطق المحتلة؟ وهنا، يعتبر أحد المصادر أن المستقبل سيبرهن على مدى جدوى هذه السياسة، إذ ربما يكون الأمر صدقاً، وربما كان دعاوياً فقط (زئيف شيف، هآرتس، ١٤/٨/١٩٨١).

ردود الفعل العربية في الداخل على المشروع

وقد تمثلت ردود فعل معظم الهيئات والشخصيات، داخل المناطق المحتلة، على مشروع شارون هذا، في رفضها لمشروع الحكم الذاتي والمحاولات الهادفة إلى اقناع الفلسطينيين به. ففي تصريح لرئيس بلدية نابلس، بسام الشكعة، لوكالة عتيم الاسرائيلية أعلن عن سروره لخطة شارون التي «وجدت لكي تخفف من الأعباء التي يرزح تحتها المواطنون، ولكنها لم تؤكد على الحقوق القومية للفلسطينيين، وبودنا أن نسمع ضمن إطار السياسة الجديدة، حول وقف عمليات الاستيطان وحرية ابداء الرأي». وأعرب الشكعة عن أمله في أن يتولد لدى شارون احساس بالاعتراف، بأن السكان في المناطق المحتلة هم جزء من شعب كامل ذي طابع مميز (هآرتس، ١٤/٨/١٩٨١).

بيد أن كريم خلف، رئيس بلدية رام الله، امتنع عن الحديث، خوفاً من استدعائه للتحقيق في مقر الحكم العسكري (عل همشمار، ١٣/٨/١٩٨١).

أما رئيس بلدية طولكرم، حلمي حنون، فعبر، بعد لقائه بشارون الذي استغرق حوالي ساعة ونيف، عن معارضته للحكم الذاتي الفلسطيني الذي تنص عليه اتفاقية كامب ديفيد، معتبراً أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد للفلسطينيين. وأضاف قائلاً: «إذا كانت حكومة اسرائيل مستعدة للاعتراف بمنظمة التحرير، فاننا سكان المناطق المحتلة على استعداد لبذل مساعينا الحميدة، من أجل إجراء حوار بين المنظمة والحكومة الاسرائيلية». واعتبر حنون أن السياسة الليبرالية التي يعتزم شارون اتباعها في المناطق، لم تضع حداً للاستيطان، «وطالما لم تطبق اجراءات ملموسة للحد من الوجود العسكري الاسرائيلي، فإنه لا وجود لليبرالية» (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٢٦، ٢٤ و٢٥/٨/١٩٨١، ص ٥).

وعبّر رئيس بلدية الخليل بالوكالة، مصطفى النتشه، عن أمله في أن يوضح شارون آراءه بشكل جيد، ومذكراً بأن أي حل للقضية، مالم يكن الفلسطينيون مقتنعين به، سيكون مصيره الفشل الذريع (المصدر نفسه، العدد ٢٤١٧، ١٣ و١٤/٨/١٩٨١، ص ٥).

أما وحيد الحمد الله، رئيس بلدية عنبتا، قال: «كلنا نعرف شارون، ولذلك لا نستطيع أن نثق به... هدفه الوحيد هو اجراء حوار لتمديد الحكم الذاتي، وأن مثل هذه الأساليب جربت سابقاً وفشلت فشلاً ذريعاً» (القبس الكويتية، ٧/٩/١٩٨١).

من جهة أخرى، رفض نقيب المحامين في الضفة الغربية، جريس الخوري، اتفاقيات كامب ديفيد «وليدها غير الشرعي» الحكم الذاتي، رفضاً قاطعاً، واعتبر أن العودة إلى مفاوضات

الحكم الذاتي، محاولة مكشوفة للخروج من المأزق الذي وصلت إليه. وأكد أن الأطراف المشاركة في هذه المفاوضات، لم ولن تعثر على شخصية فلسطينية وطنية واحدة تقبل بهذه المفاوضات ونتائجها، «ومن هنا فهي محكوم عليها بالفشل الذريع» (**دافار**، ١٩٨١/٨/٣١).

بيد أن بعض العناصر في الداخل، لم تستطع أن تعلن مواقفها صراحة، بل عمدت إلى الترحيب بذلك موارية. من خلال الترحيب بسياسة التساهل وحسن الجوار، كما جاء على لسان رئيس بلدية بيت لحم الياس فريج، الذي استقبل المشروع بترحاب، ونصح وزير الدفاع بالتحدث إلى رؤساء البلديات معبراً عن استعداده لبدء الحوار مع شارون (**هآرتس**، ١٩٨١/٨/١٤).

واعتبر حنا الأعرج، رئيس بلدية بيت جالا، أن أي اجراء يسهل الحياة بالنسبة للمواطنين، ويوفر الأمن ويحول دون العقوبات الجماعية التي تمارس بسبب تصرفات بعض الأفراد، هو عمل حسن، ويقابل بالرضى من المواطنين (ر. إ.إ.، العدد ٢٤١٧، ١٣ و١٤/٨/١٩٨١، ص ٥).

وكذلك اعتقد مصطفى دودين، رئيس رابطة قرى الخليل، أن أي إجراء، يسهل الحياة بالنسبة للمواطنين ويوفر الأمن لهم، هو عمل جيد ويحظى بالرضى من السكان المحليين (**المصدر نفسه**).

ثم أن هناك من اكتفى بالتشكيك في تصريحات شارون، والغمز من قناتها، كما فعل رئيس بلدية غزة، رشاد الشوا، الذي رحب بتخفيف سياسة اليد القوية، كإلغاء العقوبات الجماعية، ومنع قوات الجيش من اقتحام المدارس، واعتبرها خطوات ينبغي الترحيب بها. ولكنه اعتبر أن الأساس هو الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، معلناً أن الحوار بين شارون وسكان المناطق المحتلة، سوف يفشل (**المصدر نفسه**، ص ٤).

وعلى صعيد وسائل الاعلام العربية، داخل المناطق المحتلة، فقد رفضت غالبيتها مشروع شارون، بعدما كشفت جوهره وأهدافه الحقيقية، فكتبت صحيفة «الفجر»، الصادرة في القدس الشرقية تقول: «إذا كانت الغاية من هذا المشروع، خلق زعامة جديدة للتفاوض معها، فلن نجانب الحقيقة إذا ما قلنا: أن هذا ليس سوى حلم يقظة، لأن سكان المناطق قد اختاروا زعماءهم، ولا جدوى من إضاعة الوقت في البحث عن بديل» (**هآرتس، عل همشمار**، ١٩٨١/٨/١٤).

وذهبت افتتاحية صحيفة «القدس» باتجاه مغاير، حين رحّبت بما جاء في المشروع، وعبّرت عن أملها في أن تكون هذه الخطوات بداية لتوجه اسرائيلي جديد ومستمر، وليس مؤقتاً لاصطياد رضى الناس (**القدس**، ١٩٨١/٨/١٤).

على أي حال فإن شارون، المعروف بتصلبه وتشدده، لن يتراجع عن استخدام شتى الأساليب، «لاقناع» الوجهاء الفلسطينيين في المناطق المحتلة ولو بالقوة، للسير في ما رسمه لهم. ومن هنا فإن المستقبل سيحمل معه العديد من الاجراءات التعسفية ومزيداً من استخدام الضعف، ضد سكان المناطق، وليس «احتلالاً ليبرالياً» ــ كما تصوره وسائل الاعلام الاسرائيلية.

هند أبو شرار

مساومات تشكيل حكومة بيغن

ان أبرز ما تميزت به احداث الشهر الماضي، على الصعيد السياسي الداخلي في اسرائيل، تشكيل الحكومة الجديدة، وصياغة البرنامج الائتلافي، وما سبق ذلك من عقبات ونقاشات.

الاتفاق الائتلافي والحكومة الجديدة

لا تعتبر الحكومة التي اعلنها مناحيم بيغن، والتي حاز على اساسها ثقة الكنيست، يوم ١٩٨١/٨/٥، مجرد تجديد لولاية بيغن، كما انها لا تعتبر نسخة عن سابقتها، بقدر ما هي تعبير عن تصاعد الاتجاهات الاسرائيلية المتطرفة، على الصعيدين الداخلي والخارجي، لدرجة ان المعلقين السياسيين قد وصفوا هذه الحكومة الجديدة بانها حكومة حرب.

وعلى مدى خمسة اسابيع من المشاورات، الشاقة والصعبة، تمكن بيغن من تشكيل حكومته التي جاءت في اعقاب صياغة اتفاقات الائتلاف مع شركائه، مما حقق اغلبية واحد وستين مقعدا من مجموع مائة وعشرين مقعدا في الكنيست. وقد اتسمت الاسابيع الثلاثة الاخيرة من المشاورات، بتركيز الجهود على تذليل المصاعب النهائية، الناجمة عن الشروط المبالغ فيها لشركائه الدينيين الثلاثة، المفدال، اغودات يسرائيل، وتامي (حزب ابوحتسيره).

وكانت الكتلتان السياسيتان الرئيسيتان في اسرائيل قد حيدتا بعضهما البعض، بحصولهما على نتائج شبه متماثلة في الانتخابات التشريعية التي جرت، في الثلاثين من حزيران (يونيو) الماضي (٤٧ مقعدا للمعراخ، برئاسة شمعون بيرس، و٤٨ مقعدا لليكود، برئاسة مناحيم بيغن) الامر الذي جعل الاحزاب الدينية الثلاثة، بمثابة الثقل المرجح لفوز اي من الكتلتين المتوازيتين، اذ بدون هذه الاحزاب الثلاثة يستحيل تشكيل اية حكومة. وهذا ما جعلها طرفا مفاوضا، يعرض شروطه بقوة، ومكنها من اجبار بيغن على دفع ثمن باهظ لانضمامها الى الائتلاف. فمقابل تمكينه من تشكيل الحكومة الجديدة، حصلت تلك الاحزاب على عدة ضمانات تؤدي، في النهاية، الى زيادة تأثير العقيدة الدينية على طبيعة الحياة في اسرائيل.

أ ــ الاتفاق الائتلافي: منذ بدء المفاوضات الائتلافية، برزت امام الاتفاق النهائي مشكلتان أساسيتان: ١ ــ قضية وزارة الاديان. ٢ ــ مشكلة تولي منصب وزارة الصناعة والتجارة والسياحة.

وقد تمثلت القضية الاولى بإصرار وزير الاديان الحالي، اهرون ابوحتسيره، على الاستمرار في منصبه ومعارضة المفدال لهذا، كذلك طالب اهرون أوزان (تامي) بتولي منصب وزير في الحكومة الجديدة. وقد زاد من وطأة هذه

المشكلة، حاجة بيغن لاصوات حركة تامي الثلاثة، اذ انه من الصعب الحصول على ثقة الكنيست دون اتفاق مسبق مع تامي. (وقد حُلت هذه المشكلة فيما بعد برضوخ بيغن، لطلب المفدال، المتمثل بإعطاء وزارة الاديان ليوسف بورغ (المفدال)، مقابل اعطاء الوزير ابوحتسيره وزارة الهجرة والاستيعاب، وبتعيين اهرون أوزان في منصب نائب وزير الهجرة والاستيعاب).

اما المشكلة الثانية، فقد برزت في اعقاب الخلاف الحاد، داخل حزب الاحرار، حول وزارة الصناعة والتجارة والسياحة التي كان يتنافس عليها الوزير الحالي جدعون بات، واسحق موداعي. الا ان هذه المشكلة، وفقا لجميع التقديرات ليست على الدرجة نفسها من الاهمية بالنسبة للمشكلة الاولى، كما أنها لا تشكل خطرا كبيرا على مستقبل الائتلاف المستند اساسا، على اغلبية واحد وستين صوتا. وبغض النظر عن اهمية هذه المشكلة فإنها طرحت بشدة، امام محاولات الائتلاف، وقد انتهت بعد ان قرر الحزب حسم الخلاف، في هذا الشأن، بترك القرار النهائي لناحيم بيغن (هآرتس، ١٩٨١/٨/٣). ولم يكن من الممكن حل هذه الاشكالات، الا بعد الاتفاق على برنامج ائتلافي طويل كانت أبرز بنوده:

١ ــ الاقرار بوحدة المصير والنضال المشترك، من اجل وجود الشعب اليهودي، في ارض ــ اسرائيل وفي شتات المهجر.

٢ ــ الاقرار بأن حق الشعب اليهودي، في ارض ــ اسرائيل، هو حق ابدي وخالد، غير قابل للطعن، وهو مترابط مع حقه في الامن والسلام.

٣ ــ ستواصل الحكومة وضع السعي نحو السلام، على رأس اهتماماتها، ولن تدخر اي جهد لدفعه الى الامام. فمعاهدة السلام بين اسرائيل ومصر هي تحول تاريخي، في مكانة اسرائيل، في الشرق الاوسط.

٤ ــ ستواصل الحكومة اتخاذ كافة الوسائل لمنع الحرب.

٥ ــ ستحرص الحكومة على الحفاظ على اتفاقي كامب ديفيد، وستعمل لاستئناف المفاوضات بشأن تنفيذ اتفاق الحكم الذاتي الكامل، للسكان العرب في يهودا والسامرة وقطاع غزة.

٦ ــ ان الحكم الذاتي الذي تم الاتفاق عليه، في كامب ديفيد، لا يعني السيادة ولا حق تقرير المصير. فترتيبات الحكم الذاتي التي تحددت، في كامب ديفيد، هي الضمان لعدم قيام دولة فلسطينية، ارض ــ اسرائيل الغربية، في اي ظرف.

٧ ــ بانتهاء الفترة الانتقالية التي حددت في اتفاقي كامب ديفيد، ستطرح اسرائيل مطلبها، وستعمل لتحقيق حقها في السيادة على يهودا والسامرة وقطاع غزة.

٨ ــ ان الاستيطان في ارض ــ اسرائيل هو حق، وجزء لا يتجزأ من امن الامة، وستعمل الحكومة لتعزيزه ولتوسيعه وتطويره، وستواصل الحفاظ على القاعدة، (كل استيطان يهودي لن يؤدي الى ابعاد اي كان عن ارضه او قريته او مدينته).

٩ ــ في ارض ــ اسرائيل ستستمر المحافظة على المساواة، في الحقوق، لجميع السكان، دون تفريق، في الدين او الاصل او القومية او الجنس او الطائفة.

١٠ ــ لن تهبط اسرائيل من هضبة الجولان، ولن تزيل اية مستوطنة اقيمت هناك. والحكومة هي التي ستقرر التوقيت الملائم لاحلال قانون الدولة وقضائها وادارتها على هضبة الجولان.

١١ ــ ستعمل الحكومة لكبح التضخم ولضمان مستوى حياتي لائق لكافة سكان الدولة.

١٢ ــ ستعمل الحكومة من اجل القضاء على الفقر، ومد يد المساعدة للعائلات الكثيرة الاولاد، خاصة في مجالي السكن والتعليم.

١٣ ــ ستبذل جهودا متواصلة لزيادة استثمارات رأس المال من الخارج، ولاستئناف النمو الاقتصادي.

١٤ ــ ستعمل الحكومة لمنع النزوح ولاعادة المواطنين الذين تركوا الوطن، كما ستعمل لزيادة

بالعودة الى اسرائيل من الشرق والغرب على حد سواء.

١٥ ـ تضمن الحكومة حرية الضمير والعقيدة الدينية لكل مواطن ومقيم، وتؤمن الاحتياجات الدينية العامة عبر وسائل الدولة.

١٦ ـ ان القدس هي العاصمة الابدية لاسرائيل، فلا يمكن تقسيمها، وكلها تحت السيادة الاسرائيلية. وقد تم وسيتم ضمان العبور الحر لابناء كافة الاديان الى اماكنهم المقدسة (هآرتس، ١٩٨١/٨/٦).

ومن بين بنود الاتفاق الائتلافي (٨٣ بندا) ٥٢ بندا تتعلق، باشكال مختلفة، بالشؤون الدينية. كما أن هناك فقرة تقول: ان جميع بنود الاتفاق الائتلافي، في الكنيست التاسع (السابق)، ثابتة وقائمة وينظر اليها من اجل تنفيذها، كأنها كتبت من جديد، وهي استمرار لهذا الاتفاق. اما البنود التي لم تنفذ بعد، او نفذ جزء منها، فسيجري العمل على تنفيذها في القريب العاجل. وجرى، على ضوء هذا الاتفاق، إزالة العقبات أمام تشكيل الحكومة الجديدة.

ب ـ **الحكومة الجديدة:** تتألف الحكومة الجديدة من ١٨ وزيرا وعشرة نواب وزراء جرى توزيعهم على الاحزاب الائتلافية على النحو التالي:

الليكود: ١٥ وزيرا وستة نواب وزراء، منهم تسعة لحركة حيروت وخمسة لحزب الاحرار وواحد لكتلة لاعام.

المفدال: وزيران، ونائبا وزيرين.

تامي: وزير واحد ونائبا وزيرين.

أما «اغودات يسرائيل» فقد اكتفت بفرض شروطها الدينية التي لم يسبق لاي حكومة سابقة ان وافقت على شروط مماثلة لها (هآرتس، ١٩٨١/٨/١٥).

مصادقة الكنيست

بعد اربع عشرة ساعة من النقاش، منح الكنيست الثقة لحكومة مناحيم بيغن، يوم ١٩٨١/٨/١٥، بأكثرية واحد وستين صوتا، ضد ٥٨، وتغيب حاييم بارليف عن الجلسة، بسبب المرض.

وقد اقترع، الى جانب الحكومة، جميع اعضاء الكنيست المنتمين الى احزاب الائتلاف، الليكود، المفدال، تامي واغودات يسرائيل. واقترع ضدها اعضاء الكنيست من المعراخ وهتحياه وتيلم وشينوي وحداش.

وكان رئيس الحكومة مناحيم بيغن قد بعث برسالة الى رئيس الكنيست في الرابع من اب (اغسطس) ١٩٨١، قال فيها:

«سيدي رئيس الكنيست، بموجب المادة ١٣ من القانون الاساسي للحكومة، اود ابلاغك بأنني قد شكلت الحكومة التالية [وردت اسماء الوزراء ومناصبهم في التقرير]. وعندما ستمثل الحكومة المشكلة امام الكنيست، ساعلن عن خطوط سياستها الاساسية، وعن تشكيلها، وتوزيع الوظائف بين الوزراء.

وستطلب الحكومة منحها الثقة، استنادا الى المادة ١٥ من القانون الاساسي للحكومة، لأن الحكومة يؤيدها واحد وستون عضو كنيست». (ر. إ. إ.، العدد، ٢٤١٠، ٥ و١٩٨١/٨/٦، ص ١١).

وفي جلسة الثقة، القى بيغن كلمة كان معنيا فيها، بشكل أساسي، بإبراز معنى عودة تكتل ليكود الى الحكم، معتبرا ان هذه العودة تجعل من الليكود حقيقة قائمة، داخل اسرائيل، وليس مجرد ظاهرة عابرة، كما كان يقول حزب العمل. وجاء في كلمة بيغن:

«في انتخابات حرة بعيدة عن الضغوط، في انتخابات ديمقراطية، هي بمثابة رمز لشعوب اخرى، منحنا الشعب تفويضا ليس اخلاقيا فحسب، بل واقعيا واخلاقيا في آن معا، لنشكل مع شركاء ائتلافيين حكومة جديدة في اسرائيل. وقد اعطيت لنا هذه الثقة للمرة الثانية، بعد اربع سنوات من الخدمة، ولا يستطيع احد الادعاء بأن تغيير السلطة، في اسرائيل عام ١٩٧٧، كان كما قيل اكثر من مرة، قبل الانتخابات، ظاهرة عابرة» (المصدر نفسه). وبعد ذلك قدم تقريرا مفصلا

عن نتائج الانتخابات جاء فيه: «البلاد كما هو معروف مقسمة الى ١٧ منطقة انتخابية، وقد حصل الليكود على اكثرية الاصوات، في عشر مناطق. اما المعراخ فقد حصل على اكثرية، في سبع مناطق. وكما رأى اعضاء الكنيست، فالليكود لم يحصل على الأكثرية فقط، في معظم المناطق، بل كان هناك ايضا، فرق حاسم بينه وبين المعراخ. فقد حصل المعراخ على اكثرية، في مناطق عدد سكانها ضئيل. اما الليكود فقد حصل على اكثرية، في عشر مناطق، كلها مزدحمة بالسكان» (**المصدر نفسه**). وبعد ذلك تناول بيغن في كلمته الاوضاع، السياسية والامنية والاقتصادية، وبرر عملية تدمير المفاعل النووي العراقي، والهجوم على مراكز حركة المقاومة في بيروت، معتبرا ان هذا العمل هو بمثابة دفاع عن النفس، وان البند ٥١، من ميثاق الامم المتحدة، يجيز هذا الحق لجميع الشعوب. وفي ختام كلمته طلب من الكنيست منح الحكومة الثقة والمصادقة على خطوط سياستها الاساسية (**المصدر نفسه**).

أما زعيم المعارضة، عضو الكنيست شمعون بيرس، فقد رد على خطاب بيغن، امام الكنيست، بخطاب شامل اعلن فيه حجب الثقة عن الحكومة، واعدا بالعمل الدؤوب لاسقاطها. وجاء في كلمته: «اتحدث باسم كتلة تمثل اكبر عدد من ناخبي الكنيست العاشر»، هذا قبل انضمام كتلة راتس للمعراخ. واضاف: «لقد حصل المعراخ، في الكنيست التاسع، على ٤٣٠ الف صوت، وفي الكنيست العاشر، حصل على ٨٠٨ الاف، اي بارتفاع بنسبة ٦٠ بالمئة تقريبا. ان الناطق باسم الليكود، في الانتخابات الماضية، قال في التلفزيون: فزنا لان الشعب مغفل. ونحن لا نريد ان نردد اقواله، ولكن اود القول لرئيس الحكومة: ان دولة اسرائيل لا تستطيع توزيع مبلغ اربعة مليارات دولار اضافية، كرشوة انتخابات، وان كل هذه النقود صُرفت من ميزانية الدولة. واود القول: انه للمرة الأولى، كما اعرف، يصعد رئيس حكومة على هذا المنبر، لتقديم حكومه بادئا بالتحريض ضد الاخرين، فلماذا تأخذ جملة منفردة من هنا وجملة من هناك، بدل ان تدعو الى ما من شأنه ان يؤدي الى وحدة شعب اسرائيل وتكتله».

ثم استعرض بيرس انجازات الحركة العمالية في مجال بناء وتطوير الدولة، وقال: «اننا فخورون بهذا التاريخ، على الرغم من وجود معترضين على التاريخ. ان الحركة العمالية هي التي قررت اقامة دولة يهودية، على جزء من ارض ــ اسرائيل، ولولا هذا القرار لما قامت اسرائيل» (**هآرتس**، ١٩٨١/٨/٦).

وبعد ذلك استعرض بيرس الخطوط الاساسية لسياسة المعراخ في جميع الميادين، قائلا: «سنكافح، في المستقبل، من اجل ان تبقى اسرائيل بلادا ديمقراطية فعلا، ولا نوافق على سلطة الفرد في اسرائيل، ولا ان تكون عبادة لانسان؛ بل نريد اسرائيل ديمقراطية وسنحترم مواطنيها وضيوفها ومؤسساتها البرلمانية، وسنعمل على اجراء حوار، دون كراهية وتحريض وانقسامات، وسنكافح من اجل الا تبقى اسرائيل تعيش على التبرعات، ومن اجل دولة تسعى لمساواة اجتماعية، تحاول ردم الهوة بين الفروق الاجتماعية والاقتصادية» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤١٠، ٥ و ١٩٨١/٨/٦، ص ٢٤).

واختتم حديثه بالقول: «بعد توقيع البيان الائتلافي، سيقف بيغن امام الواقع، كما هو، وعندها، سيتضح انه كان هناك تضييع للوقت بلغ درجة العجز، وليس مجرد ظلال في الطريق، اننا سنجلس على مقاعد المعارضة، لاننا فضلنا طريقنا التي لا تقود الى طريق مسدود، ونقترح على الشعب بديلا حقيقيا واقعيا، البديل الذي يتحمل عبء المسؤولية. ونحن بالتأكيد سنصوت ضد هذه الحكومة» (**هآرتس**، ١٩٨١/٨/٦).

ردود الفعل

أجمعت معظم الآراء والتعليقات، في اسرائيل، على أن حكومة بيغن الجديدة، هي من اكثر الحكومات الاسرائيلية يمينية وتطرفا، وهذا الاجماع، لا يلغي تعنت الحكومات السابقة وتطرفها، وانما المسألة، في هذا المجال، نسبية. ففي حكومة بيغن السابقة، كان وزراء حركة داش، اليمينية غير المتطرفة، يعلنون، بين الآونة والاخرى، معارضتهم لبعض المواقف المتطرفة الصادرة عن الصقور في الحكومة، إلا ان حركة داش هذه، رغم وزنها المتواضع، وانقساماتها

التعددة، قد اختفت من الحكومة الجديدة، وغابت نهائيا عن الخارطة السياسية الاسرائيلية، وتركت المجال رحبا، امام الاحزاب الدينية الثلاثة في الكنيست. وتعتبر هذه الاحزاب، الى جانب تخلفها في المجال الاجتماعي، متماثلة مع بيغن، في مواقفه المتطرفة من المناطق المحتلة، ومستقبلها السياسي؛ حيث تعامل البرنامج الائتلافي الجديد، مع المناطق المحتلة على انها جزء مما يسمى بـ «ارض ـ اسرائيل». وتضمن البرنامج اشارة الى ضم هذه المناطق الى اسرائيل رسميا، بعد انقضاء الفترة الانتقالية للحكم الذاتي المقترح.

وبصورة عامة، يمكننا القول: ان التحفظات، على الحكومة الجديدة، لم تصدر فقط عن المعارضة المتمثلة بصورة اساسية في «المعراخ»، وانما كانت هناك تحفظات شديدة صادرة عن بعض اعضاء التجمع الحاكم «الليكود». وقد اعتبر شمعون بيرس، زعيم المعارضة، ان تعيين شارون وزيرا للدفاع، يشكل خطرا على سياسة اسرائيل (هآرتس، ١٩٨١/٨/٦). كما ان سمحه ارليخ، زعيم حزب الاحرار، المشارك في الليكود ونائب رئيس الحكومة ووزير الزراعة، ابدى تحفظا شديدا على تعيين شارون في هذا المنصب، حيث ذكر المعلق العسكري لصحيفة هآرتس، زئيف شيف يوم ١٩٨١/٨/٣، «أن لدى ارليخ مخاوف حقيقية، من ان يدفع شارون اسرائيل الى مغامرة عسكرية». وقد وصف يحيئيل كويشاي، سكرتير رئيس الحكومة، عملية تشكيل الحكومة الجديدة بقوله: «...لم يكن هناك من خيار آخر، لقد كان وضع رئيس الحكومة، شبيها بشخص رقم حذائه ٤٠، لكنه لم يجد، في المدينة كلها، سوى حانوت واحد لديه مثل هذا القياس، فاضطر لدفع ثمن يفوق المعقول في السوق، نظرا لحاجته لذلك». (ر.إ.إ.، العدد ٢٤١٤، ١٠، ١٩٨١/٨/١١).

وابرزت الصحف الاسرائيلية الاختلافات في مواقف الحكومة الحالية، والحكومة السابقة، من مسألة الحكم الذاتي، وتطبيق السيادة الاسرائيلية على المناطق المحتلة، بعد انقضاء الفترة الانتقالية، واعتبرت ان البرنامج الائتلافي الجديد، قد تضمن صراحة مسألة تطبيق السيادة الاسرائيلية بعد انقضاء الفترة الانتقالية، بينما تضمنت الخطوط الاساسية للحكومة السابقة بدا تركت بموجبه مسألة تطبيق السيادة مفتوحة ودون حسم، كما جعلت هذه المسألة مرهونة بالتوقيت الملائم. (هآرتس، ١٩٨١/٨/٣).

من جهة ثانية، علقت وسائل الاعلام الاسرائيلية على الثمن الذي دفعه بيغن، مقابل نجاحه في تشكيل الحكومة وخضوعه لابتزازات وضغوطات الاحزاب المتدينة، بقولها: «...فقد حصلت اغودات يسرائيل على انجازات مهمة تتجاوز ما ورد في الاتفاق الائتلافي، حيث وقّع بيغن على رسائل لاغودات يسرائيل، وعد فيها بمنحها ستة مناصب نائب مدير عام وزارة، في ستة وزارات حكومية هي: الاديان، المصارف والثقافة، العمل والرفاه، الهجرة والاستيعاب، وترميم الاحياء والبناء والاسكان» (ر.إ.إ.، العدد ٢٤١٠، ٥، ١٩٨١/٨/٦، ص ٣). كما وقع وزير الصحة، اليعيزر شوستاك (لاعام ـ الليكود)، على رسالة تعد اغودات يسرائيل، ببناء اجنحة خاصة في المستشفيات، لرجال الدين اليهود. واضافة لذلك، فإن منصب رئيس الائتلاف قد منح، خلال السنة الاولى، لابراهام شابيرا، وهو من اغودات يسرائيل، في حين سيبقى شلومو لورنس، رئيسا للجنة المالية التابعة للكنيست، ومناحيم بوروش رئيسا للجنة العمل والرفاه، وكلاهما من الحزب نفسه، ومن الجدير بالذكر ان كافة الاتفاقات بهذا الشأن، هي اتفاقات خطية (المصدر نفسه).

اما صحيفة (هآرتس، ١٩٨١/٨/٥)، فقد علقت، على الجزء الديني من بنود الاتفاق الائتلافي، بقولها: «...الجزء المخجل جداً في هذا الاتفاق، هو دون شك، الجزء الديني... ولا يستطيع أحد أن يقدر المبالغ التي ستدفعها الدولة، لقاء رفع كل يد من أيادي اعضاء اغودات يسرائيل الاربعة، اثناء اقتراع الثقة بالحكومة». وفيما يتعلق بموضوع الخدمة العسكرية الاجبارية، فقد اعتبرت الصحيفة نفسها أن هذا الموضوع يشكل الجزء المخجل والاكثر خطراً: «فالاتفاق الذي تم بين شارون، واغودات يسرائيل، هو من أجل ضمان احدى الوثائق المعيبة جداً والتي لم يجر الاتفاق على شبيه لها في اية مفاوضات ائتلافية سابقة، ان هذه الوثيقة

تضع اساساً عريضا لسلطة التمييز بين المواطنين، في مجال حساس جدا هو الخدمة الاجبارية، وتفتح المجال امام التصرفات الابتزازية، [التي] من الصعب تقدير عواقبها. ان الوثيقة مكتوبة حقا بالشيفرة، وجزء من معانيها يختبىء وراء الكلمات... ولكن إذا نُفّذ ما جاء فيها، وفقا لنفسية الذين طالبوا بها، فان هذا سيؤدي، بالتأكيد، الى اتساع الفئة المفضلة المعفاة من الخدمة الاجبارية، وسيخلق اغراء قويا لدى المتهربين من الخدمة، لينضموا الى فئة التأبين (المتورعين)، هذا الامر لن يكون محصورا بتقييمات اغودات يسرائيل فقط» (**المصدر نفسه**).

واعتبرت الصحيفة ان شارون قد رام من وراء هذا الاتفاق التوصل الى هدفه دون مصاعب. ووصفت الصحيفة رئيس الحكومة، بأنه قد صاغ الخطوط الاساسية لحكومته، بعد اجراء عملية بيع بالجملة للمتدينين (**المصدر نفسه**). وحول بنية الحكومة الجديدة، ذكّرت صحيفة (**دافار**، ١٩٨١/٨/٧) بأن هذه الحكومة: «تستند على اغلبية ضئيلة، ولا يوجد في داخلها انسجام كامل بين الحاخام دروكمان، وابراهام ميلاميد، حتى ان هذا الانسجام ليس متوفرا بين متطرفي الليكود، واعضاء حزب الاحرار الحقيقيين، ولا حتى بين بيغن، وقسم من وزرائه الذين لا يزالون، بالرغم من كل شيء، يحافظون على قليل من الاتزان، في المواقف، تجاه القضايا السياسية والامنية».

وعلقت صحيفة هآرتس، على هشاشة الحكومة الجديدة، بقولها: «...لقد احضرت الحكومة الى الكنيست... رزمة من المناصب الادارية، الامر الذي ادى الى ارتسام ابتسامة المرارة، على وجه كل خبير، في الامور التنظيمية والاجرائية. وذلك بسبب تعيين عشرة نواب وزراء، وفصل وزارة السياحة عن وزارة الصناعة والتجارة، ولا شك في أن اصل المرارة هذه يعود الى كون دافعي الضرائب، هم ضحايا مثل هذا الاسلوب والنظام الاداري (**هآرتس**، ١٩٨١/٨/٧).

* * *

توزيع الحقائب

أ ــ وزراء من تكتل الليكود:

١ ــ مناحيم بيغن: رئيسا للحكومة، (حركة حيروت).

٢ ــ اريئيل شارون: وزيرا للدفاع، (حركة حيروت).

٣ ــ اسحق شامير: وزيرا للخارجية، (حركة حيروت).

٤ ــ يعقوب مريدور: وزيرا بلا وزراة ورئيس اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية، (حركة حيروت).

٥ ــ يورام اريدور: وزيرا للمالية، (حركة حيروت).

٦ ــ موشي نسيم: وزيرا للعدل، (حركة حيروت).

٧ ــ حاييم كورفو: وزيرا للمواصلات، (حركة حيروت).

٨ ــ مردخاي تسيبوري: وزيرا للاتصالات، (حركة حيروت).

٩ ــ دافيد ليفي: وزيرا للبناء والاسكان. (حركة حيروت).

١٠ ــ سمحه أرليخ: نائبا لرئيس الحكومة ووزيرا للزراعة، (حزب الاحرار).

١١ ــ جدعون بات: وزيرا للتجارة والصناعة، (حزب الاحرار).

١٢ ــ ابراهام شارير: وزيرا للسياحة، (حزب الاحرار).

١٣ ــ اسحق بيرمان: وزيرا للطاقة، (حزب الاحرار).

١٤ ــ اسحق موداعي: وزيرا بلا وزارة وعضو اللجنة الوزارية للشؤون الامنية، (حزب الاحرار).

١٥ ــ اليعيز شوستاك: وزيرا للصحة (حركة لاعلم).

ب ــ وزراء من حزب المفدال وحركة تامي:

١٦ ــ يوسف بورغ: وزيرا للداخلية والشؤون الدينية، (حزب المفدال).

١٧ ــ زفولون هامر: وزيرا للمعارف والثقافة، (حزب المفدال).

١٨ ــ اهرون ابوحتسيره: وزيرا للهجرة والاستيعاب والعمل والرفاه، (حركة تامي).

ج ــ نواب الوزراء:

١ ــ ميخائيل ديكل: نائب وزير الزراعة، (حركة حيروت).

٢ ــ مريم طاسا غلزر: نائبة وزير المعارف والثقافة، (حركة حيروت).

٣ ــ موشي كيتسف: نائب وزير البناء والاسكان، (حركة حيروت).

٤ ــ دوف سيلانسكي: نائب وزير في مكتب رئيس الحكومة، حيث يقوم بالتنسيق بين اعمال الحكومة والكنيست، وفي مجالات اخرى لم تقرر بعد، (حركة حيروت).

٥ ــ دافيد ستيفمان: نائب وزير المواصلات، (حزب الاحرار).

٦ ــ بيسح غروفر: نائب وزير الزراعة، (حزب الاحرار).

٧ ــ يهودا بن ــ مئير: نائب وزير الشؤون الدينية، (حزب المفدال).

٨ ــ حاييم دروكمان: نائب وزير الشؤون الدينية، (حزب المفدال.

٩ ــ اهرون أوزان: نائب وزير الهجرة والاستيعاب، (حركة تامي).

١٠ ــ بن ــ تسيون روبين: نائب وزير العمل والرفاه، (حركة تامي).

(د. إ. إ.، العدد ٢٤١٤، ١٠ و ١١/٨/١٩٨١، ص ٣).

صلاح عبد الله

الضيافة العربية العريقة

على متن الخطوط الجوية الكويتية

أينما تنقلكم طائراتنا .. فالضيافة العربية هي تقليدنا

اتصالات سريعة ومباشرة الى الخليج والشرق الأقصى

الخطوط الجوية الكويتية
KUWAIT AIRWAYS

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال
بوكيل سفركم المعتمد أو :

الكويت مكاتب المبيعات الرئيسية والحجز ت ٤١٢٠٠٠ ـ ٤٣١٨٢١ «عشرة خطوط» ابو ظبي ت ٢٢٢٥٣ ـ ٤١٥٦٩ ● عدن ت ٥٣٧٢٨ ـ ٢٣٥٨٩ ـ ● الاسكندرية ت ٨٠٠٥٨٤ ـ ٨٠٥١٠٢ ـ ● عمان ت ٣٠١٤٤/٥/٦ ـ ● بغداد ت ٨٨٨٠١٨ ـ ٨٨٨٦٣٣٧ ● البحرين ت ٢٣٠٢٩٠ ● البصرة ت ٢١٧٦٠٧ ـ ٢١٩٦٥٢ ـ ● بيروت ت ٢٥٥٠١٢ ـ ٢٥٩٠٧٠١ ـ ٢٤٤١٥٨ ـ ● القاهرة ت ٥٩٨٦٦ ـ ٧٤٩٩٢٥ ـ ٧٥٩٨٧٤ ـ ● دمشق ت ٢٣١٠٨٨ ـ ١١٩٩٥٠ ـ ● الظهران ت ٨٦٤٢١٠٢ ـ ٨٦٤٢١٠٤ ● الدوحة ت ٢٣١٦٧ ـ ● دبي ت ٢٨١١٠٦ ـ ٢٨١١٠٩ ـ ● الخرطوم ت ٧٧١٧١ ـ ٧٥٧٢٦ ـ ٨١٨٢٦ ـ ● مسقط ت ٧٣٤٦٤١ ـ ٧٣١٧٢٠ ـ ● رأس الخيمة ت ٢٩٥٢٤ ـ ● صنعاء ت ٥٢٦٦ ـ ● طرابلس ت ٦٢/ ٤٧٠٦١ ـ ٤٦٣٨٨ ـ ● تونس ت ٢٥٠ ـ ٢٥٤ ـ ٢٥٣ ـ ٢٥٤ ـ ٧٢٩ ـ ٢٥٢